دِرَاسَات مُصْطَلَحيَّة

مجلة حولية محكمة يصدرها معهد الدراسات المصطلحية

العدد الأول 2001م - 1422هـ

دراسات مصطلحية

مجلة حولية محكمة يصدرها معهد الدراسات المصطلحية

محتويـات الـعدد

☐ كلمة العدد

☐ ملف العدد: التعريف في الدراسة المصطلحية

☐ دراسات نظرية

□ دراسات تطبيقية

□ من تراثنا المصطلحي

□ قراءة في كتاب

□ تقارير علمية

□ وراقيات مصطلحية

□ أخبار مصطلحية

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ① الرحمن الرحيم ② ملك يوم
الدين ③ إياك نعبد وإياك نستعين ④ اهدنا الصراط
المستقيم ⑤ صراط الذين أنعمت عليهم ⑥ غير المغضوب
عليهم ولا الضالين ⑦

كـــلمة الـعـــــدد

□ قول في المصطلح

✍ أ. د. الشاهد البوشيخي

بسم الله الرحمن الرحيم
وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وآله
ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم

قول في المصطلح

أ. د. الشاهد البوشيخي
مدير معهد الدراسات المصطلحية

1 - طبيعة الإشكال المصطلحي:

الإشكال المصطلحي إشكال عظيم، لا يقدره قدره إلا الراسخون في العلم. وقد كان همّ النبوات، مذ آدم عليه السلام، تسمية الأشياء بأسمائها، وضبط كلمات الله عز وجل لكيلا يعتريها تبديل أو تغيير. والدين، مذ كان، تعريف وتثبيت لمفاهيم المصطلحات الأساسية التي يقوم عليها التصور الصحيح للكون والحياة والإنسان. وما خطوط الكفر والفسوق والعصيان إلا زوايا انحراف عن ذلك التصور لدى الإنسان. ولو أن بني آدم أقاموا المصطلحات، وأتموا الكلمات، ولم يغيروا خلق الله، ودين الله، لما احتاجوا إلى كل هؤلاء الرسل، والأنبياء، والصديقين، والشهداء، لردهم ردا إلى الفطرة، وإعادهم، بعد أن عبثوا بالأسماء، إلى حاقّ الأسماء.

والأمة اليوم، وهي على عتبة تجديد النطق بالشهادتين، تعاني من أمر المصطلح ما تعاني:

تعاني من أمر **المصطلح الأصل**، الذي به قامت، وعليه قامت، وله قامت، المصطلح الذي به كانت الأمة الوسط، وبه كانت خير أمة أخرجت للناس، وبه كان

رجالها شهداء على الناس: **مصطلح القرآن والسنة البيان**؛ لا تفهمه حق الفهم، ولا تقوم به، أو عليه، أو له، ولا تقيمه، كما أمرت صدقا وعدلا، كما ينبغي له.

وتعاني من أمر **المصطلح الفرع**، الذي يمثل خلاصة تفاعلها مع التاريخ وفي التاريخ، المصطلح الذي يمثل كسبها وإسهامها الحضاري، في مختلف المجالات: **مصطلح العلوم والفنون والصناعات**؛ لا تعلمه حق العلم، ولا تقوّمه حق التقويم، ولا توظفه حق التوظيف.

وتعاني من أمر **المصطلح الوافد**، الذي يمثل فيضان الغرب وطوفانه الذي أغرق إغلب أجزاء الأمة، ولاسيما في العلوم المادية والعلوم الإنسانية، نتيجة هبوطها وارتفاعه. ولا عجب أن يغرق البحر ما انخفض عن سطحه، ولكن العجب في "**حسن الاستقبال**"؛ إذ "**الاهتمام بالمسألة المصطلحية اليوم، حيثما كان، في أمتنا، قد ولّى وجهه، كلية أو كاد، شطر المصطلح الوافد**، لا تَشذ -أو لا تكاد تشذ- عن ذلك مؤسسة أو فرد؛ من مجامع إلى جامعات، ومن معاهد ومراكز إلى لجن ومنظمات، كلها تتسابق، بتنسيق أو بدون تنسيق، "متنافسة" في تلقي المصطلح الوافد.

ومن رجالها من يسقبله استقبال الفاتح المنقذ، بقلبه وقالبه، معنى ومبنى.

ومن رجالها من يُلبسه الزّي العربي كيفما كان؛ لاعتبارات شتى، دون أيّ مس لمفهومه.

ومن رجالها -وهم القلة النادرة- من يقفونه في حدود الأمة الحضارية للسؤال، والتثبت من الهوية، وحسن النية، ودرجة النفع، وقد يتعقبونه في مختلف المجالات والتخصصات التي قد يكون عشش فيها، أو باض وفرخ بغير حق. (أخبار المصطلح ع2 ص1).

فالإشكال المصطلحي في الأمة اليوم عميق، وخطير، ودقيق؛ لأنه "يتعلق ماضيا بفهم الذات، وحاضرا بخطاب الذات، ومستقبلا ببناء الذات".

وطبيعته، بناء على ذلك، حضارية شاملة، تمس الأبعاد والجوانب كلها في الأمة.

2 - موقع "معهد الدراسات المصطلحية" من الإشكال:

لقد بذلت جهود وجهود قبل "المعهد" مشكورة؛ بذلها أفراد، وبذلتها مؤسسات، انطلاقا من تصور معين للإشكال، فسدوا ما سدوا من الحاجة، ولو أعانتهم القرارات الرسمية في المجالات الثلاثة: التعليم والإعلام والإدارة، لكان لذلك آثار طيبة كبيرة وثمار، ولاسيما في علاج بعض إشكال المصطلح الوافد.

لكن، لكون التصور للمسألة المصطلحية لم يكن شاملا.

ولكون الحصار الرسمي للجهود المبذولة كان -أو كاد يكون- كاملا.

ولكون القطاع الخاص -وهو المرشح للحسم بعد استقالة القطاع العام- ظل معرضا، ومازال للأسف، عن هذا غافلا.

فقد ظلت الحاجة أبعد ما تكون عن السد، وظل الإشكال نفسه ينتظر من يتصوره في شموله، ويقترح له رؤية ومنهاجا؛ رؤية تدخل في حسابها كل أبعاد "المسألة المصطلحية"، في الماضي والحاضر والمستقبل، ومنهاجا ينظم تصريف الجهود، في مختلف المراحل، حسب حاجات الأمة، في مختلف التخصصات، ثم يأتي من بعد ذلك من يحاول الإنجاز، ولو لبعض ذلك، وفق خطة علمية منهجية متكاملة.

ذلك الموقع هو الذي اختار "معهد الدراسات المصطلحية" أن يهتم به، محاولا الاستقرار فيه، انطلاقا من مشروعه العلمي الكبير: مشروع المعجم التاريخي للمصطلحات العلمية، ومنهجه الخاص المتميز: منهج الدراسة المصطلحية.

"إن الاهتمام بالمفاهيم المكونة للذات، ينبغي، بل يجب، أن يكون على رأس الأولويات. ولا قيمة لاهتمام في ميزان الغد الحضاري المنتظر، ما لم يؤسس على العلمية أولا ثم على المنهجية ثانيا، ثم على التكاملية، شرطا في السير الراشد، ثالثا.

إن المصطلح الوافد -السائد أو غير السائد- لا يواجه -ولا ينبغي أن يواجه- بمنهج "العثور". إنه لابد من خطة علمية شاملة حاسمة، لمواجهة ما أسماه بعضهم بـ"الطوفان المفهومي"، خطة تقوم:

أولا على إحصاء ممتلكات الذات، ثم تقوم:

ثانيا على استيعاب ما لدى الآخر من علم بعلم، في مختلف التخصصات. ثم تقوم:

ثالثا على الاقتراض الحضاري بعلم، من خارج الذات، حسب حاجات الذات.

وذلك يعني فيما يعني صرف الجهد في:

مجال النص التراثي أولا؛ لأنه مَجْلى الذات، وخزّان الممتلكات.

ثم مجال لغة النص ثانيا، ولاسيما الاصطلاحية؛ لأنها المدخل الوحيد للتمكن من الفهم السليم للمفاهيم، الذي عليه ينبني التقويم السليم، فالاقتراض الحضاري السليم.

ثم مجال منهج دراسة النص مقاما ومقالا ثالثا؛ لأنه الهادي إلى استنباط الهدى اللازم للحضور والشهود الحضاري، مما لا حاجة إلى اقتراض الأمة له من خارج الذات.

ثم مجال الوافد من خارج الذات رابعا، واستيعابه عند أهله، بالتخصص فيه، بلغات أهله، ثم بتتبع آثاره فينا بالدرس العلمي لا بالخَرْص؛ لأن ذلك الذي يمنعنا من أن نظلم أو نُظلم، ويؤهلنا للشهادة على الناس بحق" (أخبار التراث، ع: 2، ص: 2).

ذلكم بعض من رؤية المعهد ومنهاجه، وفيه قدر بيان لخصوصية المعهد في موقعه.

3- موقع مجلة "دراسات مصطلحية" من المعهد:

إنه بداهة موقع اللسان من الإنسان.

فبالمجلة وفيها إن شاء الله تعالى سيتم:

1- بيان التصور الحضاري الشامل للمسألة المصطلحية.

2- بيان التصور النظري والتطبيق العملي لمنهج الدراسة المصطلحية في مختلف العلوم.

3- دراسة عديد من المصطلحات في عدد من العلوم بعدد من المناهج، تحضيرا للمعجم التاريخي للمصطلحات العلمية في مختلف التخصصات.

4- ترجمة ما يهدف إليه المعهد عامة؛ من العناية بكل ما يؤدي إلى تطوير البحث العلمي في المصطلح؛ نظريات، ومفاهيم، ومناهج، ووسائل... في التاريخ والواقع معا؛ بإثارة القضايا، وتعميق النقاش، والتنسيق بين جهود الباحثين؛ معرِّفة، مقوِّمة، مجمِّعة النتائج والاقتراحات، لاستثمارها في المعالجة والحل.

5- تأسيس منبر علمي حر لكل الباحثين في المصطلح. يتحاورون من خلاله، ويتشاورون في مختلف قضايا المصطلح.

ذلكم بعض مما تطمح إليه المجلة.

والمعول فيه بعد الله تعالى على همة من يقض مضاجعهم هم المصطلح؛ رؤية ومنهاجا، أهدافاً ووسائل، ماضيا وحاضراً ومستقبلاً.

فإليك يا ذا الهمة المهتم، هذا العدد الأول من المجلة، مقترحا عليك قولاً في المصطلح وعنه، مضمونا وشكلاً، راجيا أن تجد فيه بعض ما يفيد. وإنما القصد الدفع في اتجاه النفع.

والله الموفق لما فيه الخير.

ملف العدد

التعريف في الدراسة المصطلحية

- نظرية التعريف الأصولي ونقد الحد المنطقي عند الشاطبي
  - د. فريد الأنصاري
- مبحث الحد عند الأصوليين مظاهر النقلة المفهومية وآثار النقلة المصطلحية
  - د. إدريس الفاسي الفهري
- كيفية صياغة التعريف عند السكاكي
  - د. محمد بوحمدي
- حد "البرهان" و"برهان الحد" عند ابن وهب الكاتب
  - د. عبد الحفيظ الهاشمي

نظرية التعريف الأصولي
ونقد الحد المنطقي عند الشاطبي

د. فريد الأنصاري[*]

رغم أن آثار المنطق الأرسطي قد ظهرت في بعض الكتابات الأصولية، التي سبقت الإمام الغزالي[1] إلا أن الراجح أن هذا كان أولَ أصولي شرع ــ بشكل رسمي ــ لمزج مباحث المنطق بمباحث علم أصول الفقه[2] وذلك من خلال مقدمته المشهورة لكتابه المستصفى، التي قرر فيها ضرورة الإحاطة بعلم المنطق، حيث قال: «هذه مقدمة العلوم، ومن لا يحيط بها فلا ثقة في علومه أصلا »[3]. ولذلك فقد تغلغل المنطق الأرسطي، كما يقول الدكتور علي سامي النشار: «في صميم المسائل الكلامية والأصولية نفسها، ونشأت عن هذا حركة فكرية، كانت شديدة الأثر في الفكر الإسلامي، فبدأ علماء الأصول يخرجون حدودهم على طريقة المنطق الأرسططاليسي، ويحاولون تحديد مصطلحاتهم على هذا الأساس.. وأدى هذا إلى رفض كثير من تعاريف، المتكلمين والأصوليين الأولى»[4] وكان من نتيجة ذلك «أن ذهب كثير من مفكري الأصوليين إلى أن تعلم المنطق فرض كفاية على المسلمين»[5] بيد أن هذا الاتجاه سرعان ما قوبل برد فعل قوي، من خلال بروز اتجاه آخر معاكس تماما، هاجم المنطق الأرسطي ودعاته هجوما عنيفا، فبرزت شخصيات هامة تمثله في الشرق الإسلامي، كابن الصلاح (ت751)، وابن السبكي (722هـ)، والصنعاني (840) والسيوطي (911).

(*) ــ أستاذ بكلية الآداب، مكناس.

1 – ن. البرهان للجويني مثلا.

2 – مناهج البحث...، سامي النشار: 90.

3 – المستصفى: 4

4 – مناهج البحث: 179.

5 – مناهج البحث: 180.

وعلى غرار المشرق، اشتهر في الغرب الإسلامي أيضا، علماء رفضوا المنطق الأرسطي وحاربوه بشدة، حتى إن علماء في الأندلس حرموا تعلم المنطق وتعليمه[6] وقد كان لهذا الرفض آثار على مجدد الفكر الأصولي بالأندلس أعني أبا إسحاق، الذي هاجم الحد المنطقي، وهو يؤصل في كتابه (الموافقات) لمناهج الأصولية، محاولا من ناحية، أن يضع مقاييس نظرية للتعريف، تخالف مقاييس المناطقة، وعارضا من ناحية أخرى نماذج تطبيقية كثيرة، لشتى صور التعريف للمصطلحات الأصولية.

سنحاول بحول الله تقديم صورة متكاملة، لتصور الإمام الشاطبي لمسألة الحد المنطقي، وكذا التصور البديل الذي يقترحه كما سنحاول تبين مدى استجابته لتصوره النظري لقضية التعريف، من خلال دراسة تطبيقية لجملة من تعريفات الأصولية.

1. تعريف التعريف الأصولي

لم تكن مسألة التعريف باعتبارها إشكالا علميا، يتوقف عليه تحديد كثير من المصطلحات الأصولية، غائبة عن ذهن أبي إسحاق، بل لقد كان حضورها قويا في ذهنه، وهو يشرع في وضع كتابه الرائد في علم الأصول والمقاصد، ولذلك فقد أفرد لهذه القضية (المقدمة السادسة) من مقدماته الثلاث عشرة، التي مهد بها لمباحث (الموافقات).

لقد كانت نظرية التعريف لدى أبي إسحاق، محكومة بما قرره قبل ذلك في المقدمة الخامسة، التي ترجم لها بقوله: «كل مسألة لا ينبني عليها عمل فالخوض فيها خوض فيما لم يدل على استحسانه دليل شرعي»[7]. إن هذه القاعدة كانت سارية المفعول في كل أجزاء الكتاب، ولقد كررها مرات بصيغ متعددة، في مسافات مختلفة، محتجا بها حينا، وناقدا لها حينا، ومقررا لها أحيانا أخرى... ومن هنا لم يدخل في علم

6 – مناهج البحث: 181.

7 – م: 46/1.

الأصول ــ حسب تصوره ــ من المفاهيم والمصطلحات، إلا ما كان مفيدا للعمل، أو خادما لما هو مفيد له، ذلك أن «كل مسألة مرسومة في أصول الفقه لا ينبني عليها فروع فقهية، أو آداب شرعية، أو لا تكون عونا في ذلك، فوضعها في أصول الفقه عارية »[8] وبما أن التكليف هو لعموم المكلفين، فقد وجب أن تكون المصطلحات الأصولية كذلك، سواء من حيث مقاصدها التصورية، فيما يتعلق بتعريفاتها؛ أو مقاصدها العملية، فيما يتعلق بتتريلاتها. يقول: «إن ما يتوقف عليه معرفة المطلوب قد يكون له طريق تقريبي يليق بالجمهور، وقد يكون له طريق لا يليق بالجمهور (...): فأما الأول فهو المطلوب المنبه عليه. كما إذا طلب معنى المَلَك، فقيل: إنه خلق من خلق الله يتصرف في أمره، أو معنى الإنسان، فقيل: إنه هذا الذي أنت من جنسه، أو معنى التخوف فقيل: التنقص، أو معنى الكوكب فقيل: هذا الذي نشاهده بالليل، ونحو ذلك. فيحصل فهم الخطاب مع هذا الفهم التقريبي حتى يمكن الامتثال»[9]

إن الامتثال إذن، هو الغاية النهائية في التكليف، وهو وجهة المقاصد الشرعية الأربعة، التي قررها أبو إسحاق في (كتاب المقاصد) من الموافقات[10].

ولن يتأتى امتثال بدون فهم وإفهام: ولذلك كان قصد الشارع في وضع الشريعة للإفهام؛ هو الأصل الذي ينبني عليه التكليف، في ترتيب المقاصد الشرعية[11]. وعليه؛ يمكن أن نقول إن التعريف الأصولي لدى أبي إسحاق هو: **بيان المصطلح بشرح المفهوم؛ لتحصيل فهم تقريبي لمعناه بقدر ما يمكن.**

2. الأسس النظرية لنقد الحد المنطقي عند الشاطبي

وهكذا وجب أن يكون التعريف الأصولي مناسبا للجمهور، وذلك هو الطريق الأول الذي تبناه أبو إسحاق من طريقي التعريف. «وأما الثاني وهو ما لا يليق

8 – م: 42/1.
9 – م: 56/1.
10 – م: 5/2 و 168.
11 – م: 5/2.

بالجمهور، فعدم مناسبته للجمهور أخرجه عن اعتبار الشرع له؛ لأن مسالكه صعبة المرام،»وما جعل عليكم في الدين من حرج»[12] كما إذا طلب معنى المَلَك، فأحيل به على معنى أغمض منه، وهو : «ماهية مجرة عن المادة أصلا»، أو يقال: «جوهر بسيط ذو نهاية ونطق عقلي»، أو طلب معنى الإنسان، فقيل: «هو الحيوان الناطق المائت »، أو يقال: ما الكوكب؟ فيجاب بأنه «جسم بسيط كروي مكانه الطبيعي نفس الفلك، من شأنه أن ينير، متحرك على الوسط غير مشتمل عليه»: أو سئل عن المكان، فيقال «هو السطح الباطن من الجرم الحاوي، المماس للسطح الظاهر من الجسم المحوي»، وما أشبه ذلك من الأمور التي لا تعرفها العرب، ولا يوصل إليها إلا بعد قطع أزمنة في طلب تلك المعاني، ومعلوم أن الشارع لم يقصد إلى هذا ولا كلف به »[13].

إن التعريف الأصولي إذن، كما يتصوره أبو إسحاق مفارق للحد المنطقي من حيث المعرف في الأول لا يقصد إلا إلى (الإفهام)، بمعناه الأصولي؛ حتى يتأتى الامتثال للعموم. أما الحد المنطقي كما حده المناطقة أنفسهم، فهو: «قول دال على ماهية الشيء»[14]؛ ولذلك وجب أن يتركب الحد من «جميع الذاتيات التي بها قوام الشيء، متميزا عن غيره في الذهن تميزا تاما، ينعكس على الاسم، وينعكس عليه الاسم»[15]، ذلك أنهم «يطلبون من الحد تصور كنه الشيء، وتمثل حقيقته في نفوسهم، لا لمجرد التمييز»[16].

وهذا فرق جوهري، فالأصوليون لا يطمعون في الماهيات، وإنما القصد عندهم من التعريفات التمييز فحسب، يقول الشاطبي معلقا على الحدود التطبيقية، التي ساقها نقلا عن المناطقة: «هذا تسور على طلب معرفة ماهيات الأشياء وقد اعترف أصحابه بصعوبته، بل لقد نقل بعهضم أنه عندهم متعذر، وأنهم أوجبوا أن لا يعرف

12 – الحج: 78.

13 – م: 57/1.

14 – المعيار: 267.

15 – المعيار: 266.

16 – المعيار: 267.

شيء من الأشياء على حقيقته، إذ الجواهر لها فصول مجهولة»[17] وكأن الشاطبي يشير بذلك إلى قول الغزالي في المعيار، وقد وضع ترجمة للفصل السابع من الفن الأول، في كتاب الحدود نصها: «استعصاء الحد على القوة البشرية إلا عند نهاية التشمير والجهد»[18].

ثم قال: «فمن عرف ما ذكرناه من مثارات الاشتباه في الحد، عرف أن القوة البشرية لا تقوى على التحفظ عن ذلك كله، إلا على الندور»[19]. وذهب بعضهم إلى «أنه لا تحد إلا الماهيات المركبة من عنصرين فأكثر، أما البسائط فلا تعرف إلا بالرسم»[20]. وهذا ما جعل الغزالي يفرد مبحثا كاملا في المعيار؛ لسرد مجموعة من الحدود الجاهزة، لعدد من المصطلحات والمفاهيم[21] قال: «ولأجل عسر التحديد رأينا أن نورد جملة من الحدود المعلومة المحررة»[22].

أما أبو إسحاق فقد أنكر أن يصل أحد إلى معرفة الماهية حقيقة؛ لأنها لا تقوم إلا على الذاتيات من الفصول، بعد إيراد الجنس «والذاتي الخاص به كالخاص المذكور أولا، فلابد من الرجوع إلى أمور محسوسة، أو ظاهرة، من طريق أخرى، وذلك لا يفي بتعريف الماهيات.

هذا في الجوهر، وأما العرض فإنما يعرف باللوازم؛ إذ لم يقدر أصحاب هذا العلم على تعريفه بغير ذلك. وأيضا ما ذكر في الجواهر، أو غيرها من الذاتيات؛ لا يقوم البرهان على أن ليس ذاتي سواها، وللمنازع أن يطالب بذلك. وليس للحاد أن يقول: لو كان ثم ذاتي آخر ما عرفت الماهية دونه؛ لأنا نقول: إنما تعرف الحقيقة إذا عرف جميع ذاتياتها، فإذا جاز أن يكون ثم ذاتي لم يعرف، حصل الشك في معرفة

17 – م: 57/1.

18 – المعيار: 281.

19 – المعيار: 281.

20 – ضوابط المعرفة: 65.

21 – ن. فصل (الفن الثاني في الحدود المفصلة): المعيار: 284 وما بعدها.

22 – المعيار: 283.

الماهية فظهر أن الحدود على ما شرطه أرباب الحدود يتعذر الإتيان بها»[23] وهكذا يعود أبو إسحاق إلى ما قرره في المقدمة الخامسة مما سبق ذكره، من إبطال ما لا ينبني عليه عمل، وإخراجه من الدائرة الأصولية، فيحكم بعدم شرعية علم المنطق من خلال عرضه النقدي لقضية الحد. ثم يقول: «ومثل هذا لا يجعل من العلوم الشرعية التي يستعان بها فيها. وهذا المعنى تقرر: وهو أن ماهيات الأشياء لا يعرفها على الحقيقة إلا باريها فتسور الإنسان على معرفتها رمي في عماية»[24] وإذن «فليس الطريق بشرعي ولا تجده في القرآن، ولا في السنة، ولا في كلام السلف الصالح، فإن ذلك متلفة للعقل، ومحارة له قبل بلوغ المقصود، وهو بخلاف وضع التعليم، ولأن المطالب الشرعية إنما هي في عامة الأمر وقتية، فاللائق بها ما كان في الفهم وقتيا»[25]

3 – خصائص وضع التعريف الأصولي عند الشاطبي

تبين من خلال تعريف (التعريف) لدى أبي إسحاق أنه يتكون من عنصرين اثنين: هما (الصيغة الإفهامية)، و(القصد الامتثالي). ومنهما يمكن أن نستنبط مجموعة من الخصائص، التي تلازم منهج وضع التعريف الأصولي، مستعينين في ذلك ببعض النصوص التي استخرجناها من كتاب الموافقات، والتي رغم اختلاف مساقاتها ومواضعها، فإنها تنطلق من رؤية واحدة؛ لتأصيل قضايا مختلفة في النوع، لكنها متحدة في الجنس، الذي لا يخرج عن أغراض (التعريف)، و(التفسير), و(البيان) و(الإفهام)، ونحوها ويمكن إجمال هذه الخصائص فيما يلي:

1.3. إجراء الصيغة على عادة العرب في التعبير

وذلك بصياغة التعريف في قالب لغوي عفوي، غير متكلف، سهل العبارة، واضح المقاصد، يقول أبو إسحاق في معرض حديثه عن الاستدلال: «واعلم أن المراد

23 – م: 58/1.

24 – م: 58/1.

25 – م: 59/1 – 60.

بالمقدمتين ههنا: ليس ما رسمه أهل المنطق على وفق الأشكال المعروفة (...) إلا أن المتحري فيه. إجراؤه على عادة العرب في مخاطباتها ومعهود كلامها، إذ هو أقرب إلى حصول المطلوب على أقرب ما يكون، ولأن التزام الاصطلاحات المنطقية، والطرائق المستعملة فيها، مبعد عن الوصول إلى المطلوب في الأكثر؛ لأن الشريعة لم توضع إلا على شرط الأمية»[26] وقال في معرض الحديث عن (قصد الإفهام): «لابد من فهم الشريعة من اتباع معهود الأميين ـ وهم العرب الذين نزل القرآن بلسانهم ـ فإن كان للعرب في لسانهم عرف مستمر، فلا يصح العدول عنه في فهم الشريعة، وإن لم يكن ثم عرف فلا يصح أن يجري في فهمها على ما لا تعرفه»[27]. ثم قال بعد ذلك مباشرة: «وهذا جار في المعاني والألفاظ والأساليب، مثل ذلك أن معهود العرب أن لا ترى الألفاظ تعبدا عند محافظتها على المعاني، وإن كانت تراعيها، فليس أحد الأمرين عندها بملتزم، بل قد تبني على أحدهما مرة، وعلى الآخر أخرى، ولا يكون ذلك قادها في صحة كلامها واستقامته»[28] وقد استدل الشاطبي بمجموعة من الأدلة، على أن الأصل في التعبير العربي العفوية، واليسر، والوضوح، نوردها ههنا كلها بإيجاز شديد؛ لأهميتها فيما نحن بصدده وهي كما يلي:

خروج العرب «في كثير من كلامها عن أحكام القوانين المطردة، والضوابط المستمرة»[29].

«من شأنها الاستغناء ببعض الألفاظ عما يرادفها أو يقاربها، ولا يُعد ذلك اختلافا ولا اضطرابا، وإذا كان المعنى المقصود على استقامة (...) قال سمعت ذا الرمة ينشد:

26 – م: 337/4.
27 – م: 82/2.
28 – م: 82/2.
29 – م: 82/2.

وظاهر لها من يابس الشخت واستعن ... عليها الصبا واجعل يديك لها سترا

فقلت أنشدتني: (من بائس) فقال: (يابس) و(بائس) واحد. فأنت ترى ذا الرمة لم يعبأ بالاخلاف بين البؤس واليبس، لما كان معنى البيت قائما على الوجهين، وصوابا على كلتا الطريقتين (...) يعني بحسب قصد الكلام لا بحسب تفسير اللغة»![30].

«قد تهمل بعض أحكام اللفظ وإن كانت تعتبره على الجملة، كما استقبحوا العطف على الضمير المرفوع المتصل مطلقا، ولم يفرقوا بين ما له لفظ وما ليس له لفظ، فقبح (قمت وزيد)، كما قبح (قام وزيد). وجمعوا في الردف بين (عمود) و(يعود) من غير استكراه، و(واو) عمود أقوى في المد، وجمعوا بين (سعيد) و(عمود) مع اختلافهما، وأشباه ذلك من الأحكام اللطيفة، التي تقتضيها الألفاظ في قياسها النظري، لكنها تهملها وتوليها جانب الإعراض، وما ذلك إلا لعدم تعمقها في تنقيح لسانها»[31].

«إن الممدوح من كلام العرب عند أرباب العربية، ما كان بعيدا عن تكلف الاصطناع؛ ولذلك إذا اشتغل الشاعر العربي بالتنقيح اختلف في الأخذ عنه»[32]. ونقل الشاطبي عن الأصمعي قوله: «إنما الشاعر المطبوع الذي يرمي بالكلام على عواهنه جيده على رديئه»[33] ثم قال أبو إسحاق معلقا: «وما قاله هو الباب المنتهج، والطريق المهيع عند أهل اللسان وعلى الجملة فالأدلة على هذا المعنى كثيرة. ومن زاول كلام العرب، وقف من هذا على علم»[34] وربما يخطر ببال الدارس أن الشاطبي ينحو بهذا التصور إلى نوع من الفوضى في وضع الصيغ التعريفية؛ لما ذكره عن العرب من ارتجال، وخروج عن القوانين المطردة، والضوابط المستمرة، وما شابه

30 – م: 2/83 – 84.
31 – م: 2/84.
32 – م: 2/84.
33 – م: 2/85.
34 – م: 2/85.

ذلك، لكن المتأمل يجد أن ما ذكره إنما هو أمثلة، استدل بها على أن العرب لم تكن تتكلف في كلامها بما يضيع المعنى المقصود، ولذلك قال بعد: «ولم يكونوا بحيث يتعمقون في كلامهم، ولا في أعمالهم إلا بمقدار ما لا يخل بمقاصدهم»[35] وقال في سياق الحديث عن دقة التعبير عند العرب: «ويطول الباع في هذا النوع يحسن مساق الكلام إذا لم يكن فيه منكر»[36].

2.3. التعريف بالأمر المحسوس أوالظاهر

وهذه خاصية تكاد تكون (مادية) في التعريف الأصولي، بمعنى أنها مما يدرك بالحواس، فإن لم يستطع ذلك لطبيعة المفهوم المعرف؛ فبما هو ظاهر مشتهر من اللوازم والأعراض. وإلى هذا يشير الشاطبي في معرض نقده للحد المنطقي بقوله: «فلابد من الرجوع إلى أمور محسوسة، أو ظاهرة»[37] وإنما استفاد ذلك من الملاحظة الاستقرائية لمنهج البيان الشرعي، كما في قوله: «وعلى هذا وقع البيان في الشريعة، كما قال عليه السلام: «الكبر بطر الحق وغمط الناس»[38] ففسره بلازمه الظاهر لكل أحد (...) وقد بين عليه السلام : الصلاة، والحج، بفعله وقوله على ما يليق بالجمهور، وكذلك سائر الأمور»[39]، «كما عرفت أوقات الصلاة بالأمور المشاهدة لهم، كتعريفها بالظلال وطلوع الفجر، والشمس وغروبها، وغروب الشفق، وكذلك في الصيام في قوله تعالى: «حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود»[40] ولما

35 – م: 85/2.

36 – م: 67/2.

37 – م: 58/1.

38 – رواه مسلم والترمذي.

39 – م: 56/1 – 57.

40 – البقرة: 187.

كان فيهم من حمل العبارة على حقيقتها نزل «من الفجر» وفي الحديث «إذا أقبل الليل من ههنا، وأدبر النهار من ههنا، وغربت الشمس؛ فقد أفطر الصائم»[41] »[42].

وقد يعدل عن المحسوسات واللوازم والأعراض الظاهرة، إلى المرادفات الواضحة، على أساس أن تكون هذه أشهر، وأوضح، وأوفى بتبليغ المقصود من الاصطلاح، أو اللفظ المعرف، وذلك «كما تفسر ألفاظ القرآن والحديث بمرادفاتها لغة، من حيث كانت أظهر في الفهم منها (...) فإذا، التصورات المستعملة في الشرع إنما هي تقريبات بالألفاظ المرادفة، وما قام مقامها من البيانات القريبة »[43] .

فالشاطبي إذن، كان يقوم بنوع من الاستقراء لمنهج الشرع في البيان؛ حتى يستخلص ما يقصده في وضع التعريف الأصولي، مما جعلناه في هذه الخاصية.

3.3. ضبط المعنى قبل المبنى

وهذا له علاقة بسابقه، ذلك أن واضع التعريف، ينبغي أن ينظر إلى قصد الكلام أولا، فيرتب له ما يناسبه من الصيغ. إذ الصيغة في خدمة المعنى، وليس العكس، يقول: «الاعتناء بالمعاني المبثوثة في الخطاب هو المقصود الأعظم، بناء على أن العرب إنما كانت عنايتها بالمعاني، وإنما أصلحت الألفاظ من أجلها، وهذا الأصل معلوم عند أهل العربية، فاللفظ إنما هو وسيلة إلى تحصيل المعنى المراد، والمعنى المقصود»[44] لذلك المعرف إذا انتبه إلى هذه الخاصية فحدد المعنى المراد من المصطلح في ذهنه بدقة، ثم حاول إرساله إلى المتلقي في قالب لغوي مناسب، بعيد عن الصنعة المتكلفة، التي تلبس ثوبا ثقيلا من التعقيد في رص العبارات والألفاظ، إلى درجة أن يصبح اقتناص المقصود صعبا أو متعذرا فيفقد التعريف بذلك حقيقته كتعريف! ولا

41 – رواه الخمسة إلا النسائي.

42 – م: 90/2.

43 – م: 57/1.

44 – م: 87/2.

هو أيضا من الكلام المهلهل الذي لا يفي بمعنى محدد، بل يحتمل الوجوه المختلفة، والتأويلات المتضاربة، فلا بد إذن، من الحرص على سلامة القصد بتسديد الاقتصاد! هذا هو التوسط المطلوب والاعتدال المرغوب، قال أبو إسحاق: «كل عاقل يعلم أن مقصود الخطاب ليس هو التفقه في العبارة، بل التفقه في المعبَّر عنه، وما المراد به، هذا لا يرتاب فيه عاقل، ولا يصح أن يقال: إن التمكن من التفقه في الألفاظ والعبارات، وسيلة إلى التفقه في المعاني بإجماع العلماء؛ فكيف يصح إنكار ما لا يمكن إنكاره؟ ولأن الاشتغال بالوسيلة والقيام بالفرض الواجب فيها، دون الاشتغال بالمعنى المقصود لا ينكر في الجملة، وإلا لزم ذم علم العربية بجميع أصنافه، وليس كذلك باتفاق العلماء!.

لأنا نقول: ما ذكرته في السؤال لا ينكر بإطلاق ـ كيف وبالعربية فهمنا عن الله تعالى مراده في كتابه؟ وإنما المنكر الخروج في ذلك إلى حد الإفراط (...)؛ لأن العرب لم يفهم منها قصد مثله في كلامها، ولم يشتغل بالتفقه فيه سلف هذه الأمة»[45].

وقال في مثل هذا السياق : «فإذا كان الأمر هكذا، فاللازم الاعتناء بفهم معنى الخطاب؛ لأنه المقصود والمراد، وعليه ينبني الخطاب ابتداء»[46].

ومن هنا وجب على واضع التعريف أن يراعي ذلك؛ فلا يتكلف من العبارة ما تغمض به الإشارة!

4.3. ضبط المعنى التركيبي قبل المعنى الإفرادي

وذلك بتوجيه التعبير نحو كلي المعنى ابتداء، دون السقوط في بيان الجزئي الذي ربما شذ عن كليه، فيضيع المقصود، إذ أن التعريف ينبغي أن يعطي تصورا كليا للمفهوم، ولا عليه بعد ذلك إن شذ عن ذلك التصور جزئي ما. فمحاولة تركيب

45 – م: 3/410 – 411.

46 – م: 2/88.

الحد الجامع المانع، هي ضرب من التكلف، الذي يخالف التعريف الأصولي لدى الشاطبي، إذ يستحيل في الفكر الأصولي انتظام جميع الجزئيات في صيغة واحدة، بل المقصود هو انتظام الجمهور والمعظم ليس إلا، وبه يقع التعريف، ويكفي في البيان المفيد في العمل.

وكما أن هذا يمكن استنباطه مما سبق من نصوص، إلا أنا نورد فيه ما هو أبين وأوضح، قال في سياق الحديث عن (العموميات) باعتبارها تعريفات لمجموعة من المفاهيم والأعمال، وعلامات عليها: «ولما كان قصد الشارع ضبط الخلق إلى القواعد العامة، وكانت العوائد قد جرت بها سنة الله أكثرية لا عامة، وكانت الشريعة موضوعة على مقتضى ذلك الوضع، كان من الأمر الملفت إليه! إجراء القواعد على العموم العادي، لا العموم الكلي التام الذي لا يتخلف عنه جزئي ما. أما كون الشريعة على ذلك الوضع فظاهرة ، ألا ترى أن وضع التكاليف عام، وجعل على ذلك علامة البلوغ، وهو مظنة لوجود العقل الذي هو مناط التكليف، لأن العقل يكون عنده في الغالب لا على العموم، إذ لا يطرد ولا ينعكس كليا على التمام، لوجود من يتم عقله قبل البلوغ، ومن ينقص وإن كان بالغا، إلا أن الغالب الاقتران (...) ومثله حد الغنى بالنصاب (...) إلى غير ذلك من الأمور التي قد تتخلف مقتضياتها في نفس الأمر، ولكنه قليل بالنسبة إلى عدم التخلف. فاعتبرت هذه القواعد كلية عادية لا حقيقة ! (...) وإذا ثبت ذلك ظهر أن لابد من إجراء العموميات الشرعية على مقتضى الأحكام العادية، من حيث هي منضبطة بالمظنات، إلا إذا ظهر معارض فيعمل على ما يقتضيه الحكم فيه»[47]. فالشارع –كما يستفاد من النص– قد عرف (المكلف) بأنه (البالغ)، وعرف (الغنى) (بالنصاب)، ونحو ذلك، إلا أن هذه التعريفات ليست للجمع والمنع في وصف المعاني جوهريا، إذ هذا غير مقصود، وإنما القصد تعريف المعنى بما يمكن من إدراك جل جزئياته، لا كلها؛ لأنها وقائع لا تنحصر من ناحية، وبعضها دال على بعضها الآخر من ناحية أخرى، فإذا

47 – م: 265/3 – 266.

شذ عن ذلك جزئي ما؛ فلا عبرة به. وذلك أنه إما أن يفرد باجتهاد، وإما أن يدخل في عموم التعريف، وما يقتضيه من حكم، من باب رفع الحرج، والتيسير على الناس في التكليف. ومن هنا كان القصد من التعريف الأصولي أن «لا يطرد ولا ينعكس كليا على التمام» كما ذكر في النص! هذا في التصديق. أما في التصور، فقد وجب أن تفهم التعريفات الشرعية على مقتضى هذه القاعدة، فتدرس الصيغ من حيث دلالتها الكلية التركيبية، لا من حيث مفرداتها، نعم تدرس المفردات، ولكن باعتبار ما تساعد به على فهم المعنى الكلي، فلا يعبأ بجزئي منها لذاته، مهما غمض إذا كان جهله أو غموضه؛ لا يؤثر في فهم المقصود، إذ ربما كان التعمق في فهم مفردة ما؛ مخلا بالعموم العادي للخطاب، وهو المعنى التركيبي. ولذلك قال أبو إسحاق في سياق الحديث عن التفسير «علم التفسير مطلوب فيما يتوقف عليه فهم المراد من الخطاب. فإذا كان المراد معلوما، فالزيادة على ذلك تكلف، ويتبين ذلك في مسألة عمر، وذلك أنه لما قرأ: «وفاكهة وأبا»[48] توقف في معنى (الأب)، وهو معنى إفرادي لا يقدح عدم العلم به في علم المعنى التركيبي في الآية، إذ هو مفهوم من حيث أخبر الله تعالى في شأن طعام الإنسان، أنه أنزله من السماء ماء، فأخرج به أصنافاً كثيرة، مما هو من طعام الإنسان مباشرة، كالحب والعنب، والزيتون، والنخل، ومما هو من طعامه بواسطة، مما هو مرعى للأنعام على الجملة (...) فلو توقف عليه فهم المعنى التركيبي من جهته لما كان من التكلف. بل من المطلوب علمه (...) ولذلك سأل الناس على المنبر عن معنى (التخوف) في قوله تعالى: «أو يأخذهم على تخوف»[49] فأجابه الرجل الهذلي بأن التخوف في لغتهم: التنقص. وأنشده شاهدا عليه:

تخوف الرحل منها تامكا قردا ... كما تخوف عود النبعة السفن[50]

---

48 – عبس: 31.

49 – النحل: 47.

50 – السفن: حديدة يبرد بها القسي. والتامك: السنام. والقرد: المتجعد. ن. موادها في اللسان.

فقال عمر: «يا أيها الناس تمسكوا بديوان شعركم في جاهليتكم، فإن فيه تفسير كتابكم»[51]. ففي هذا النص مثالان لتأكيد الغرض نفسه من جهتين:

فأما الأول فلما كان المعنى التركيبي التصوري مفهوما من السياق، ألحق المعنى الإفرادي به، ففسر عبارة (الأبّ) بأنها من طعام الإنسان على الجملة، وإن لم يدرك حقيقتها في نفسها؛ لأن الكلي بأنها من طعام الإنسان على الجملة، وإن لم يدرك حقيقتها في نفسها؛ لأن الكلي لا يتوقف عليها وهو المقصود.

وأما الثاني فبما أن المعنى الكلي يتوقف على عبارة (التخوف)؛ فقد حرص على فهمها، فسأل عنها، فأنشد فيها شاهدا! فالحاصل إذن، أن المعنى الإفرادي تابع للمعنى الكلي، وأن الخصوص لا يهتم به في التعريف إلا بقدر ما يفيد في توجيه معنى العموم، وهكذا. ولذلك قال أبو إسحاق: «فاللفظ إنما هو وسيلة إلى تحصيل المعنى المراد، والمعنى هو المقصود، ولا أيضا كل المعاني، فإن المعنى الإفرادي قد لا يعبأ به، إذا كان المعنى التركيبي مفهوما دونه»[52] وفي سياق حديثه عن عمر تابع قائلا: «ومن المشهور تأديبه لضبيع حين كان يكثر السؤال عن (المرسلات) و(العاصفات) ونحوهما. وظاهر هذا كله أنه إنما نهى عنه؛ لأن المعنى التركيبي معلوم على الجملة، ولا ينبني على فهم هذه الأشياء حكم تكليفي»[53].

4 – خاتمة

إن هذه الجولة في المجال النظري للمصطلح الأصولي عند الشاطبي؛ لتبين طبيعته الكلية على العموم، كما تصورها أبو إسحاق، تنظيرا وتطبيقا؛ قد أعطتنا استنتاجا، يمكننا من الجزم بأن ثمة اهتماما جادا، وإحساسا عميقا، بقضية التعريف في

51 – م: 1/53 – 54.

52 – م: 2/87.

53 – م: 2/87.

الفكر الأصولي، وذلك من خلال الفلسفة التي عرضها صاحبنا تجاهها. فـــهي إذن، نظرية متكاملة، تقوم على رؤية، ذات خصائص، وأركان، ومقاييس نقدية، متميزة.

وذلك ما يجعلنا نزداد طموحا لاستشراف مستقبلي، لصناعة ما يسمى في علم المصطلح (بنظرية خاصة)، في إطار مصطلحات علم أصول الفقه.

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم
- البرهان في أصول الفقه لإمام الحرمين أبي المعالي الجويني، تحقيق عبد العظيم الديب نشر، دار الوفاء للطباعة والنشر، ط.الأولى: 1412هـ—1992م.
- ضوابط المعرفة: ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال والمناظرة؛ صياغة للمنطق وأصـــول البحث متمشية مع الفكر الإسلامي. تأليف عبد الرحمن حسن حبنكة الميداني. الطبعـــة الثالثة: 1408/1988. دار القلم. دمشق.
- اللسان: لسان العرب لأبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بـــن منظـــور الإفريقـــي المصري. دار صادر بيروت بلا تاريخ.
- المستصفى في علم الأصول للإمام أبي حامد بن محمد بن محمد الغزالي ضبط محمد عبـــد السلام عبد الشافي. دار الكتب العلمية ببيروت.ط.الأولى: 1413/1993م.
- المعيار: منطق تهافت الفلاسفة المسمى معيار العلم للإمام الغزالي. تحقيق الدكتور سليمان دنيا. طبعة دار المعارف بمصر.ط. الثانية: 1969 سلسلة ذخائر العرب:(32).
- مناهج البحث: مناهج البحث عند مفكري الإسلام واكتشاف المنهج العلمي في العـــالم الإسلامي، للدكتور علي سامي النشار. دار النهضة العربية. بيروت 1404/1984.
- الموافقات في أصول الشريعة: لأبي إسحاق إبراهيم بن موســـى الشـــاطبي (790هـــ) بشرح الشيخ عبد الله دراز. دار المعرفة بيروت.ط. الثانية: 1395هـ/1975م. (وهـــي الطبعة المعتمدة في الإحصاء).

مبحث الحد عند الأصوليين

مظاهر النقلة المفهومية وآثار النقلة المصطلحية

ذ. إدريس الفاسي الفهري(*)

1- مدخل عام للتعريف عند الأصوليين

1-1- مبحث التعريف في المنهج الإسلامي

إذا فتحنا ملف التعريف في المنهج الإسلامي فقد فتحنا آفاقا للبحث لا ينبغي أن نعجز عن بلوغ غاياتها. فإن بين أيدينا تراثا هائلا يتصل بهذه القضية يقتضي واجب الكشف عنه عملا دقيقا ومتصلا انطلاقا من المنابع الإسلامية الأولى. ولن يكون عمل من هذا القبيل احتطابا أو خرصا، بل عملا فكريا منظما ودرسا، يكتشف المنهج الذي يسري في هذا التراث كسريان الروح في الجسم.

ومن هذه السبيل سوف تتبدى من طرائق وتجارب التعريف في اللغة العربية باللغة العربية ما يغني تجربتنا المعاصرة في اللغة العربية والدراسات المصطلحية: لارتباط اليوم بأمسه، وابتناء الفرع على أصله.

ولا أظن أحدا يماري اليوم في اعتبار علم "أصول الفقه" المجال الطبيعي للقضايا المنهجية في العمل الفكري الإسلامي. وقد نشأ هذا العلم وترعرع بعيدا عن آثار المدارس الفكرية الأجنبية، وهو أمر من صميم طبيعته كعلم متخصص في سبل الاستنباط من الوحي، وطرق استنباط لغة الوحي. فنشأ ممتزجا بتنزيل الوحي لحاما له بالملتحمين به، تعقلا وسلوكا، ومفهوما وتوظيفا.

(*) ـ أستاذ بكلية الآداب سايس فاس.

1 ـ 2 ـ الأدوار الثلاثة لمبحث التعريف في أصول الفقه

قد كان لأهل هذا العلم المتقدمين طرقهم ومسالكهم الخاصة في تعريف المفاهيم، وسبلهم في الاصطلاح وتداول المعارف.

ثم تداخلت ثقافة الأصوليين بثقافة غيرهم ممن طلب "علوم الأوائل" كما دخلت في الفكر الإسلامي عن طريق الثقافة الهلينية، أو مباشرة عن طريق ترجمة الآثار اليونانية. وجاء هذا التداخل بوضوح في مؤلفات المتكلمين في أصول الفقه التي أسست الدور الثاني في هذا العلم. ولقد كان دورا حافلا وافر الإنتاج، توسع فيه الجانب النظري حتى طغى على جوانبه العملية، ومن جملته ما تأسس في نظرية التعريف، وامتزجت فيه المشارب الثقافية حتى صارت أصالة كثير من معطياته موضع تساؤل ونظر.

ولم يستقر الأمر في أصول الفقه على هذا الوضع، بل لقد أتى على أصول الفقه دور ثالث مستبصر بالمعايب المنهجية للفكر الأجنبي، ومستمسك بمحاسن المنهاج الذي أسسه المتقدمون. فقامت في المشرق والمغرب الإسلاميين مشاريع فكرية تنقض المعطيات المنطقية في التصور والتصديق جملة وتفصيلا. كما في "نقض المنطق" وغيره لابن تيمية (ت 728 هـ)، وكما في "الموافقات" للشاطبي (ت790هـ)، وغيرهما ممن أسهموا كإسهامهما، إن لم يكن في النظرية ففي التطبيق.

1 ـ 3 ـ الدور الثاني بين النقلة المفهومية والنقلة المصطلحية

وسينحصر هذا المقال _كما يمكن أن يفهم من عنوانه _ في الدور الثاني من الأدوار الثلاثة المذكورة آنفا.

وسوف أجعل منطلق الكلام من مقدمة الغزالي لكتاب «المستصفى من علم الأصول". هذه المقدمة التي ظلت _ شكلا ومضمونا _مثار نقاش استمر

ولم يفتر عبر القرون وصولا إلى عصرنا هذا. قال الدكتور النشار: «ويعتبر الغزالي المازج الحقيقي للمنطق الأرسططاليسي بعلوم المسلمين، لا لما وضع من كتب منطقية سهلة العبارة، بل لتلك المقدمة التي وضعها في أول كتابه المستصفى، والتي ذكر فيها أن من لا يحيط بها فلا ثقة بعلومه قطعا. وعلى هذا الأساس، اعتبر منطق أرسطو شرطا من شروط الاجتهاد، وفرض كفاية على المسلمين. ووجهت للغزالي بسبب هذا اعتراضات شديدة من فقهاء المسلمين، غير أن مادة المستصفى قد خرجت على طريقة الأصوليين..»[1].

وأزعم هنا بأن الغزالي _ وعلى خلاف ما قيل _ قد قام بـ"نقلة مفهومية" لمبحث الحد المنطقي _على الأقل_ بحيث قدم مفهوما وتحليلا أصوليا للحد معبرا عن ذلك باصطلاحات منطقية أرسطية أي أنه يقدم لنا علما نظريا إسلاميا في ثوب وهيأة يونانيين. وقد عبر عن صنيعه هذا صراحة بقوله : «..وهو اصطلاح المنطقيين، ولنصالحهم عليه، فإنه لا ضرر فيه، وهو كالمستعمل أيضا في علومنا.»[2]. ولم يكن عمل الغزالي في هذه السبيل شيئا مبتدعا من حيث المبدأ، ولكنه سار فيه على أثر من سبقه ممن استعمل المصطلحات اليونانية ذات البريق العلمي الخاص في ذلك العصر ليروج بها فكرا إسلاميا[3].

---

1 – مناهج البحث عند مفكري الإسلام : الدكتور علي سامي النشار، ط. 4: 1978، دار المعارف، القاهرة، ص: 73.

2 – المستصفى في علم أصول الفقه: الإمام أبو حامد محمد بن محمد الغزالي(ت505هـ) ط.2: 1998، دار الكتب العلمية، بيروت (بالأوفست عن طبعة بولاق سنة 132هـ)1/ 14.

3 – يمكن الاطلاع على هذه الأطروحة في تاريخ الفكر الإسلامي عموما كما قدمتها الدكتورة فوقية حسين محمود في كتابها "مقالات في أصالة المفكر المسلم"، ط.1: 1976، دار الفكر العربي، القاهرة.

ويمكننا أن نكتشف حقيقة هذا الصنيع في هذه المقدمة من خلال مقارنة ما كتبه الغزالي في مبحث التعريف مع ما كتبه في نفس المبحث أبوالحسن الصنهاجي الأبياري[4] في شرح البرهان لإمام الحرمين. حيث قدم لنا الأبياري نفس المعطيات التي جاء بها الغزالي تقريبا، مع الاستغناء أساسا عن المصطلحات اليونانية

4 – اسمه ولقبه وشهرته ونسبه وداره : هو علي بن إسماعيل بن علي بن حسن بن عطية، الملقب شمس الدين، وشهرته بأبي الحسن الأبياري، هكذا عرفه ابن فرحون، وفي عنوان النسخة المعتمدة من شرحه على البرهان » الصنهاجي المعروف بالأبياري المالكي. «وداره بالإسكندرية، حيث زاول التدريس والقضاء، كما يأتي. وأصله من "أبيار" بفتح الهمزة، وبعدها ياء مثناة من تحت، وبعدها ألف، ثم راء مهملة. وبعضهم يصحفها بأنبار بنون بعد الهمزة، ومنه ما وقع لابن السبكي كما يأتي، وهي مدينة، من بلاد مصر، على شاطئ النيل، بينها وبين الإسكندرية أقل من يومين.

عمره : توفي سنة ست عشرة وستمائة، وذكر ابن فرحون عن الحافظ ابن يقظة قال : سألته عن مولده، فقال: في سنة تسع وخمسين وخمسمائة. فيكون عمره سبعا وخمسين سنة قمرية، أي خمسا وخمسين شمسية. : (579هـ:1164م/ 616هـ:1219م).

حليته وعلمه : قال الحافظ أبو المظفر بن منصور بن سليم : «كان الأبياري من العلماء الأعلام، وأئمة الإسلام، بارعا في علوم شتى»: الفقه وأصوله وعلم الكلام، وروى الحديث. قال ابن فرحون: وكان الإمام العلامة بهاء الدين عبد الله المعروف بابن عقيل المصري الشافعي يفضل الأبياري على الإمام فخر الدين الرازي في الأصول.

شيوخه وتلاميذه : كان قد تفقه بجماعة منهم أبو الطاهر بن عوف، وروى الحديث أيضا عنه. وانتفع به جماعة.

وظائفه : درس بالثغر المحروس، ثغر الإسكندرية، وناب في الحكم عن القاضي أبي عبد الرحمن بن سلامة القضاعي المالكي.

مؤلفاته : له تصانيف حسنة : منها :

في الأصول : "شرح البرهان لأبي المعالي الجويني"، ذكر تاج الدين السبكي (طبقات الشافعية : 3/ 264) في كلامه عن كتاب البرهان : «اعلم أن هذا الكتاب وضعه إمام الحرمين على أسلوب غريب لم يقتد فيه بأحد، وأنا أسميه "لغز الأمة" لما فيه من مصاعب الأمور (...) وهذا الكتاب من مفتخرات الشافعية وأنا أعجب لهم فليس منهم من انتدب لشرحه ولا الكلام عليه(...) وإنما انتدب له المالكية فشرحه الإمام أبو عبد الله المازري (...) ثم شرحه أيضا أبو الحسن الأنباري (كذا) من المالكية..».

وفي الفقه : "تكملة على شرح مخلوف"، الذي جمع فيه بين "التبصرة" و"الجامع" لابن يونس و"التعليقة" لأبي إسحاق. قال عنها ابن فرحون : "تكملة حسنة جدا تدل على قوته في الفقه وأصوله".

وله كتاب "سفينة النجاة" على طريقة الإحياء، قال شهاب الدين بن هلال : وسمعت الفضلاء يقولون إنه أكثر إتقانا من الإحياء وأحسن منه.

وقد استفدت غالب ما ذكر من الديباج المذهب لابن فرحون (ت 799هـ)، ص: 213.واحتفظت بألفاظه، وإنما تصرفت بالتقديم والتأخير، وأضفت العناوين. وترجم له في معجم المؤلفين: 7/ 37.ترجمة مستفادة من الديباج أيضا.

جملة وتفصيلا وهذا معنى "النقلة المصطلحية" التي كان لها أثر هام في هذا المبحث كما يأتي.

4.1. من مظاهر النقلة المفهومية ومن آثار النقلة المصطلحية

وسوف أقدم هنا وجهة نظري في هذا الموضوع ضمن مبحثين اثنين : أكتفي في المبحث الأول بالعرض والمقارنة بما يمكن من خلاله الاطلاع على بعض مظاهر النقلة المفهومية التي تحدثت عنها. وأقدم في المبحث الثاني من ثمرات النقلة المصطلحية ما يمكن أن تلمس من خلاله آثارها المعرفية العميقة.

حيث عرضت في المبحث الأول نص الأبياري أولا، لأنه غير منشور ولا متداول. ثم أبديت _ على جهة الاقتضاب _ ما ألاحظه من أوجه المماثلة والمخالفة بين ما كتبه كل من الغزالي والأبياري في نفس الموضوع، وذلك من دون أن أقدم نصوص الغزالي بأعيانها ولكن بالإشارة إلى مواضعها في المستصفى لأن الكتاب متداول مشهور. وينقسم هذا المبحث إلى ثلاثة أقسام بحسب "الأنواع" الثلاثة للحد _ بحسب عبارة الغزالي_ أو "الاصطلاحات" الثلاثة _ بحسب عبارة الأبياري_.

وسوف أعرض في المبحث الثاني لأثر هذه "النقلة المصطلحية" في مبحث التعريف. فقد لاحظت أن لذلك أثرا على جانب كبير من الأهمية ويتجلى في تفاعل سائر مكونات النسق العام للمفاهيم الأصولية بطريقة آلية لخدمة أغراض التعريف ونظرا لضيق المجال في هذا المقال عن استيعاب سائر مظاهر هذا الترابط المفهومي، فإنني سأقتصر هنا على إثارة الكلام عن هذا الترابط من خلال أجلى مظاهره، وهو: ارتباط مبحث التعريف بمباحث الدلالة عند الأصوليين.

2. الحد المنطقي عند الأصوليين من النقلة المفهومية إلى النقلة المصطلحية

1.2. الحد النفسي

ابتدأ الأبياري كلامه في الحدود بتقسيم الحد إلى ذاتي ولفظي ليستبعد ابتداء الذاتي ويحتفظ باللفظي. حيث قال: « وهو _ أي الحد_ في عرف العلماء مشترك بين الذات واللفظ : فيقال فيه على الوجه الأول : **حد الشيء نفسه**، وعلى الثاني : **حد الشيء هو اللفظ المفسر لمعناه**. ثم إنه على هذا الوجه مشترك بين ثلاثة أمور..»[5]. وهذا أول ما تميز به كلام الأبياري في هذا الموضوع، ولنا إليه عودة في طليعة المبحث الموالي بحول الله.

وأول الأنواع التي يقدمها الأبياري للحد اللفظي هو "الحد بالأوصاف النفسية" ويقول بشأنه : «..فيطلق على اللفظ الحد باعتبار دلالته على الأوصاف النفسية عند مثبتي الأحوال.»[6].

وهذا النوع الأول هو ما يقابل "الحد الحقيقي" في اصطلاح الغزالي[7]، فالملاحظة الأولى هي أنه يخالفه في اللقب.

وقد عبر الغزالي عن الصفات التي يتكون منها "الحد الحقيقي" بـ "الصفات الذاتية"، وعن مقابلاتها بـ"الصفات العرضية".

5 – ظهر الورقة الثانية من شرح البرهان : لأبي الحسن علي الصنهاجي المعروف بالأبياري المالكي عن نسخة محفوظة بخزانة الجامع الكبير بمكناس برقم: 95. مكتوبة بخط أندلسي جميل. على الورق. لا يوجد منها إلا الجزء الأول. كان الفراغ من نسخه أواخر شهر شعبان من سنة 612هـ.(فالنسخة ترجع إلى عصر المؤلف حيث كانت وفاته رحمه الله سنة 616 هـ). مسطرتها: 30. حجم: 20/26.وحالة النسخة لا بأس بها عموما _ بالنسبة إلى تاريخ كتابتها _ فيما عدا خروم الأرضة التي تجاوزت الحواشي إلى صلب الكتاب، في مواضع متفرقة، وخصوصا الجزء الأعلى على اليسار.

6 – شرح الأبياري على البرهان : ظهر الورقة الثانية.

7 – المستصفى : 1/ 12.

ولكن الأبياري لم يستعمل هذا الاصطلاح أيضا، وعدل عنه إلى اصطلاح آخر ورد عند الغزالي أيضا ولكن على جهة التفسير والبيان حيث فسر "الصفات الذاتية" بـ"الصفات النفسية"، وفسر "الصفات العرضية" بـ"اللوازم والتوابع"، حيث.قال : «المعنى إذا نسب إلى المعنى الذي يمكن وصفه به وجد بالإضافة إلى الموصوف إما ذاتيا له ويسمى صفة نفس، وإما لازما ويسمى تابعا، وإما عارضا لايبعد أن ينفصل عنه في الوجود.».[8]:

وزاد الأبياري الصفات النفسية بيانا بربطها بمسألة الأحوال عند المتكلمين، وهذه في حد ذاتها نقلة بعيدة، تحول بموجبها مرجع الخطاب من مجال المنطق إلى مجال علم الكلام، ولكل منهما منظومته الاصطلاحية، وارتباطاته المفهومية. وأهم ما في هذه النقلة هو استبدال المقولات الميتافيزيقية في النسق الأرسطي بالمقولات الإسلامية في النسق الكلامي. فإن «مجرد ادعاء التعريف بالحد الحقيقي التوصل للماهية، يثبت صلة التعريف الوثيقة بالميتافيزيقا الأرسطاليسية»[9].

والقول بالصفة النفسية تابع للقول بالأحوال عند من يثبتها كأبي هاشم الجبائي من المعتزلة، وأبي المعالي الجويني من الأشاعرة، وتابعه على القول بها جمهور الأشاعرة المتأخرين.

وأجتزئ من تعريفات الأحوال وما قيل فيها بما ذكره الغزالي، لما له من التعلق بموضوعنا، قال : «..وهذه المطلقات المجردة الشاملة لأمور مختلفة، هي التي يعبر عنها المتكلمون بالأحوال، والوجوه، والأحكام. ويعبر عنها المنطقيون بالقضايا الكلية المجردة، ويزعمون أنها موجودة في الأذهان لا في الأعيان.»[10].

---

8 – المستصفى : 1/ 13.

9 – المنطق الصوري منذ أرسطو حتى عصورنا الحاضرة: الدكتور علي سامي النشار: ط. 5: 1971. دار المعارف: القاهرة: ص. 205.

10 – المستصفى : 1/ 35.

وصفة النفس تطلق في مقابلة صفة المعنى، وأقتصر هنا في بيانهما على تعريف أبي إسحاق الاسفراييني، لأنه أقرب تعاريفهما مأخذا قال : «صفة النفس : كل صفة لا يصح توهم انتفائها مع بقاء النفس. وصفة المعنى: كل ما يتوهم انتفاؤه مع بقاء الذات»[11].

وأجتزئ هنا بهذا القدر في هذا الموضوع، وهو حديث ذو شجون، وقد يتاح تفصيله في مناسبة أخرى[12]. وأكتفي هنا بملاحظة ذات صلة بما نحن فيه وهي ملاحظة التقارب بين هذا المصطلح ومصطلح "الركن"، إذ «ركن الشيء ما يقوم به ذلك الشيء، من التقوم لا من القيام، وإلا يلزم أن يكون الفاعل ركنا للفعل، والجسم ركنا للعرض، والموصوف للصفة. وقيل : ركن الشيء ما يتم به وهو داخل فيه، بخلاف شرطه وهو خارج عنه.»[13].

ثم ذكر الأبياري ما يحترز منه في صياغة هذا النوع من الحدود فقال :

«1 ـ ولابد أن يكون دالا على جميع الأوصاف، وإن كانت ألفا، فلا تبالي بالتطويل، حتى يكون السامع للحد متصورا للمحدود بحيث إذا رآه لم يستفد معلوما جديدا، بل لا [تتجدد][14] له سوى الرؤية ؛ ولكن نحترز من التكرار.

2 ـ وإذا كان اللفظ يدل على الشيء بطريق الضمن، فلا يذكر أولا بالصريح، ثم يذكر ثانيا ضمنا فيحصل التكرار. ومثاله أن تقول في حد "الشباب" :

11 – الشامل في أصول الدين: إمام الحرمين الجويني: تحقيق الدكتور علي سامي النشار وآخرين: ط.1: 1969: منشأة المعارف: الإسكندرية: ص. 308.وقد ذكر إمام الحرمين في نفس الصفحة تعريفه الخاص لصفة النفس بقوله : «صفة النفس عندنا : كل صفة إثبات راجعة إلى ذات لا لمعنى زائد عليها. وهذا الحد سديد مطرد منبئ عن الغرض والمقصد. فيدخل تحت هذا كون الجوهر جوهرا، وتحيزه، وكونه سينا وذاتا، وقبوله للأعراض، ووجوده، وحدوثه. وكذلك القول في جملة صفات الأجناس.».

12 – لينظر بعض التفصيل في الصفات النفسية، ومدخلها في تأصيل المفاهيم التي حملتها مصطلحات ذات أصول أجنبية في التراث الإسلامي كمفهومي الجوهر والعرض، مقالات في أصالة المفكر المسلم للدكتورة فوقية حسين محمود، ص: 32 وما بعدها.

13 – التعريفات : الشريف علي بن محمد الجرجاني، ط: 1/ 1973، دار الكتب العلمية، بيروت، مادة: ركن الشيء، ص: 112.

14 – ما بين المعقوفتين مخروم في الأصل لا يظهر منه إلا تاءان وجيم، وما أثبته هو بحسب التقدير بناء على ذلك، وبحسب المعنى.

"إنه مسكر معتصر من العنب"، ولا تقول "إنه جسم مائع"، [لأن "الشراب" عبارة عن الجسم المائع، فإذا قلت "جسم مائع"،][15] فكأنك قلت :"مائع مائع".

3 _ والأحسن أن [تبتدئ بالأعم][16]، وتختم بالأخص؛ فلا تقول "مسكر معتصر من العنب"، بل بالعكس. والسبب فيه أنه لا يمكن معرفة الأخص مع الغفلة عن الأعم؛ فإذا ذكر الأخص أولا تعذر الفهم حتى يُذْكر الأعم، ثم يفهم الأخص فيتراخى الفهم عن الذكر. وليس كذلك إذا ذكر الأعم أولا، فإن الفهم يساوق الذكر، فكان أولى.

4 _ واعلم أن المقصود بالحد الإرشاد إلى المحدود وإيضاحـ[ـه. فـلا][17] يصح أن [يبين بـ][18] الألفاظ المجملة من غير قرينة؛ ولا بالمجاز البعيد عن الحقيقة من غير قرينة، لتعدد البيان؛ فأما إذا اقترنت قرينة معرِّفة، ففيه خلاف، والصحيح القبول، والأحسن الترك.

ولا حاجة في الحد النفسي إلى ذكر الاطراد والانعكاس، والجمع/والمنع؛ فإنه إذا أتى به على شرطه لا يكون إلا كذلك.»[19].

وهذه الاحترازات الأربع[20] التي ذكر الأبياري منها ما هو مأخوذ من مقدمة المستصفى بنفس المعاني، وفي مواضع متعددة بألفاظها نفسها، كما أن الأمثلة التي يستعملها هي بنفسها الأمثلة المستعملة عند الغزالي[21]. والفرق بينهما من أربعة وجوه:

15 – ما بين المعقوفتين ألحق بالهامش بخط الناسخ نفسه، وعليه علامة التصحيح، وفي موضعه من السطر علامة الإلحاق.

16 – ما بين المعقوفتين مخروم ولا يظهر منه إلا أطراف من حروفه، ومنها يستدل على ما أثبته هنا مؤكدا.

17 – ما بين المعقوفتين مخروم ويستدل عليه من سياق الكلام.

18 – ما بين المعقوفتين لم ينقط، واستدراكه واضح.

19 – ظهر الورقة الثانية وبداية وجه الورقة الثالثة ابتداء من العلامة:/

20 – قد أضفت إلى نص الأبياري أربعة أرقام إشارة إلى عدد هذه المحترزات.

21 – ما أذكره من هذه المقارنة لا يغني عن مراجعة كلام الغزالي بنصه: المستصفى: 1/ من 15 إلى 17.

أولها وأهمها : الفرق في المصطلحات بما يعنيه من النقلة المفهومية التي ابتدأها بتغيير اللقب كما ذكر آنفا. فالأبياري لا يستعمل مطلقا "الجنس" و"الفصل" ولا "الجنس" و"النوع"، ويكتفي باستعمال "الأعم" و"الأخص".

ثانيها : وهو في حكم المتصل بالفرق السابق، أنه أهمل ذكر الاحتراز الأول الذي ذكره الغزالي أي «أن تجمع أجزاء الحد من الجنس والفصول»[22] أصلا، نظروا لأنه يختص بذكر الاصطلاح المتروك عنده. واكتفى في غيره بما تدعو إليه الحاجة في التعريف، ولذلك فإن توافق عدد المحترزات عندهما، لا يعني موافقة الأبياري على جميعها.

ثالثها : أن كلام الأبياري فيما يتوافقان فيه أخصر.

رابعها : أن الأبياري قد أضاف تفصيلا عمليا في جميع هذه المحترزات لا يوجد عند الغزالي.

وأخيرا فإن الغزالي قد كان واعيا بالأثر الميتافيزيقي للمصطلحات المنطقية ومن أجل ذلك فسر "الصفات الذاتية" التي يتكون منها "الحد الحقيقي" بـ"الصفات النفسية". وقد اكتفى بتغيير المفاهيم مع الاحتفاظ بالمصطلحات المنطقية جريا على قاعدته التي عبر عنها ذكرناها عنه آنفا والتي مفادها أنه "لا مشاحة في الاصطلاح إذا ظهرت المعاني".

ولكن الأبياري خالف قاعدة الغزالي تلك، وذهب في هذا الشوط إلى أقصاه فسمى هذا النوع من الحد بـ"الحد النفسي" كما لم يسم شيئا من أقسام الحد بالأسماء التي تثبت ارتباطها المنطقي.

2 ـ 2 ـ تعريف الحد الرسمي

يقول الأبياري : «الاصطلاح الثاني للحد باعتبار اللفظ: الحد الرسمي، والمقصود منه بيان من حيث الجملة، إما بذكر بعض صفات النفس المختصة، أو بذكر اللوازم والتوابع المشهورة، بحيث تكون مختصة ولا تثبت لغيره.

22 – المستصفى : 1/ 15.

والفرق بينه وبين الأول : أن هذا لا تتصور به الحقيقة في النفس، ولكن إذا صودفت عرفت عندها الحدود. ولابد في هذا من شرط الجمع والمنع، والاطراد والانعكاس. ونعني بالجمع أنه لا يخرج من المحدود عن الحد شيء. وبالمنع: أنه لا يدخل فيه غيره. ونعني باطراده: وجود كل واحد منهما [بوجود][23] صاحبه. وبالانعكاس انتفاؤه مع انتفائه.

وهل الطرد والعكس شرط الصحة أو دليلها؟

فإن كان شرطا لم يلزم من وجوده صحة الحد، ويلزم من الانتفاء الفساد. وإن كان دليل الصحة، لزم من الوجود الصحة، ولم يلزم من الانتفاء الفساد.

والصحيح أنه شرط لا دليل، لأنا نجد حدودا مطردة منعكسة ولا يحصل منها مقصد البيان، وهو المراد بالصحة. كقولنا :"العلم ما علمه الله علما" فهذا وإن كان يطرد وينعكس فليس بصحيح.

وأما قول الأصوليين في المناظرة "عرفت صحته باطراده وانعكاسه"، فهو كلام متجوز به، وإنما اكتفي في ذلك في المناظرة (كذا)، لأنه لا يمكن سواه ؛ إذ الحدود لا تقتنص بالبرهان، إذ البرهان إنما يقام على الجملة الخبرية بعد معرفة مفرداتها، ثم تقع النسبة القابلة للصدق والكذب، فتطلب بالبرهان. وأما الحد فإنه وإن كان على صورة الجملة فهو على التحقيق مفرد. مثاله : أنا إذا قلنا "الخمر شراب مسكر"، فالشراب المسكر هو الخمر بعينه، ولم يعقل أولا خمرا؛ ثم إذا وصفناه بكونه شرابا مسكرا؛ بخلاف قولنا "زيد عالم"، فإنا لما عقلنا زيدا قضينا عليه بكونه عالما، فأمكن الصدق والكذب في النسبة، فافتقر إلى البرهان.

فلما لم يتصور إقامة الدليل على الحد، وأمكن أيضا من الحاد البعد الكثير، كان أقرب الطرق البيان بالاطراد والانعكاس، ويفوض إلى الخصم الاعتراض.»[24].

23 – ما بين المعقوفتين مخروم وقدرته استنتاجا من مساق الكلام، وهو واضح في تحديده.

24 – شرح الأبياري على البرهان : وجه الورقة الثالثة.

وأول ما ينبغي التنبيه عليه في تعريف الأبياري للرسم أنه قد أعاد هنا ما ذكره في طليعة كلامه عن النوع الأول أن هذا "الحد باعتبار اللفظ" تأكيدا لاستبعاد حد الشيء باعتبار نفسه. ويؤكد ذلك بجعل الحد الرسمي "بيانا" كالحد النفسي، ولكنه ليس بالبيان التام مثله فهو كما قال "بيان من حيث الجملة".

والأمر الثاني أنه يبني على ما تقدم من العبارة عن الصفات الذاتية بصفات النفس. كما أنه يستمر هنا أيضا في إهمال المصطلحات المستعملة في المنطق كما تقدمت ملاحظته أيضا في النوع الأول.

والأمر الثالث أنه لا يحتفظ من مفهوم الرسم بالنسبة لما هو متعارف عند المناطقة إلا بالاسم والرتبة أي تسميته رسما وتأخر مرتبته عن مرتبة النوع الأول.

والأمر الرابع أنه يجمع بين تعريف الرسم بكونه ما اشتمل على صفات نفسية أو لوازم وتوابع، كما في تعريف المناطقة؛ وبين كونه الجامع المانع، كما في تعريف الحد عند عامة الأصوليين.

وهو يوافق الغزالي تماما فيما عدا الأمر الثاني.

والأمر الخامس أنه يستحضر هنا كلام الغزالي من كون "الحدود لا تقتنص بالبرهان"[25]. وكلام الغزالي فيه على قسمين : قسم من العمل المنطقي ومضمنه أن الحد لا يحصل بالبرهان لأنه قضية معلومة بلا وسط واستدعاء الوسط فيها يؤدي إلى الدور والتسلسل. والقسم الثاني من صميم اصطلاح المناظرات الأصولية وهو الاعتراضات والأجوبة المتعلقة بالحدود، وتلخيصه كما ذكره الأبياري أن على المستدل "البيان بالاطراد والانعكاس، ويفوض إلى الخصم الاعتراض". وما أضافه الأبياري في هذا الموضوع هو أن "الاطراد والانعكاس شرط للصحة وليس دليلا عليها".

25 – المستصفى : 1/ 17.

2. 3. تعريف الحد الشارح

ثم قال الأبياري : «الاصطلاح الثالث لإطلاق الحد على اللفظ، باعتبار كونه شارحا للفظ، وهو بمثابة قولنا "العلم: المعرفة".

وهذا لا يتحصل منه تبيان الحقيقة بأوصاف النفوس، ولا باللوازم، بل يكون المتكلم فهم عن السائل أنه يفهم الحقيقة، وإنما جهل نسبة اللفظ إليها، فنبين له بلفظ واضح النسبة أن اللفظ المسؤول عن بيانه ينتسب إلى ما ينتسب إليه الآخر. وشرطه أن يكون اللفظ الثاني أوضح عند السائل من الأول. وقد يجوز باعتبار سائل غيره أن يعكس الأمر في حقه، فيبين له بما سأل عن بيانه غيره.»[26].

ويسمي الغزالي هذا النوع بـ "الحد اللفظي" ولم يتابعه عليه الأبياري، وعلة ذلك واضحة من سياق كلامه، فإنه يؤكد في مفتتح تعريف كل واحد من هذه "الاصطلاحات" الثلاث أنه من "إطلاق الحد على اللفظ". فهذا الاسم عنده يعم الأنواع الثلاثة، فلا يمكن والحالة هاته أن يخص به واحدا منها.

ولا يكاد الأبياري يضيف شيئا إلى ما قرره الغزالي بخصوص هذا النوع بحيث يصح فيه أنه تلخيص جيد لما توزع عند الغزالي من الكلام عن هذا الموضوع في مبحثي قوانين الحدود، وامتحاناتها.

وأريد هنا أن أشير من باب الإفادة والاستطراد إلى أن أبا البركات البغدادي يدخل هذا النوع من التعريف في إطار أعم يسميه بـ "التمثيلات"، ويقول في تعريفها بأنها «تعريف الشيء بنظائره وأشباهه، والكلي المعقول بجزئياته وأشخاصه.»[27]. فالتعريف اللفظي هو من باب "تعريف الشيء بنظائره وأشباهه"، وأما اسم "التمثيلات" فالأنسب أن يكون مقتصرا على القسم الثاني من هذا التعريف أي "تعريف الكلي بجزئياته وأشخاصه".

26 – وجه الورقة الثالثة.

27 – المنطق الصوري : ص.207.

وتعريف البغدادي للتعريف اللفظي سالم من الاعتراض الذي يتوجه على تعريف غيره. وذلك لأن "شرح اللفظ بلفظ أوضح منه بالنسبة للسائل" لا ينفي المساواة بين المعرِّف والمعرَّف، ولذلك فإنه ينتقض على مذهب من لا يقول بالترادف. وقول البغدادي "تعريف الشيء بنظائره وأشباهه" يتضمن نفي المساواة. وعدم المساواة بين المعرِّف والمعرَّف هو الأصل في تراتب هذه الأوجه الثلاثة من التعريف، وما تأخرت مرتبة التعريف اللفظي عما سبقه إلا لكون عدم المساواة بين المعرَّف والمعرِّف أوضح فيه منها في التعريف الرسمي.

3. ارتباط مبحث التعريف بمباحث الدلالة عند الأصوليين

3. 1. التعريف هو تحديد الدلالة

يمكن القول بأن وظيفة التعريف عند الأصوليين هي تحديد دلالة الألفاظ. فقد ذكرت فيما تقدم عن الأبياري أنه يذكر للحد تعريفين يستبعد أحدهما وهو أن "حد الشيء ذاته" ويحتفظ بالثاني وهو أن "حد الشيء اللفظ المفسر لمعناه". وذلك الاستبعاد هو استبعاد لما يعنيه الحد في الفكر الأرسطي من كونه «علم الفكر الضروري من حيث هو متطابق مع الوجود (...) (و) هو قمة العلم (...) (و) المعرف للماهية، أو للذات، أو إنه الجواب الصحيح في سؤال ما هو إذا أحاط بالمسؤول عنه. وهذه التعاريف كلها ميتافيزيقية لم يقبلها الأصوليون»[28].

والتعريف الذي احتفظ به الأبياري وبنى عليه منسجم تماما مع مقاصد الأصوليين عموما في نظرهم الإجرائية للتعاريف. وقد أكد الأبياري هذا المعنى في مفتتح الكلام عن النوعين الثاني والثالث أيضا: فقال في مبتدإ الكلام عن النوع الثاني: "الاصطلاح الثاني للحد باعتبار اللفظ"، وأكده في مبتدإ الكلام عن النوع الثالث بقوله: "الاصطلاح الثالث لإطلاق الحد على اللفظ". وقد ذكر الزركشي عن

28 - مناهج البحث عند مفكري الإسلام : ص.81.

ابن تيمية وأقره، أن هذا موضع إجماع علماء المسلمين على اختلاف مذاهبهم الكلامية والفقهية قال : «قال أبو العباس ابن تيمية في رسالة الرد عليهم [أي على المناطقة] : والذي عليه جميع الطوائف أن فائدته [أي الحد] التمييز بينه وبين غيره. وهو قول الأشعرية والمعتزلة وغيرهم ممن صنف في هذا الباب من أتباع الأئمة الأربعة، بل أكثرهم لا يجوز الحد إلا بما يميز المحدود»(29).

ويفصل ابن تيمية هذا المعنى في موضع آخر بقوله : «..فكل ما كان من حد بالقول فإنما هو حد للاسم بمنزلة الترجمان والبيان. فتارة يكون لفظا محضا، إن كان المخاطَب يعرف المحدود. وتارة يحتاج إلى ترجمة المعنى وبيانه، إذا كان المخاطَب لم يعرف المسمى، وذلك يكون بضرب المثل، أو تركيب صفات، وذلك لا يفيد في تصوير الحقيقة لمن لم يتصورها بغير الكلام»(30).

ويفصل الأبياري أيضا في أنواع البيان التي تقدمها الحدود بتفصيله الكلام في الأنواع الثلاثة المذكورة: حيث يقول في آخر الكلام عن النوع الأول: "..واعلم أن المقصود بالحد الإرشاد إلى المحدود وإيضاحه. فلا يصح أن يبين بالألفاظ المجملة.."، ويقول في طليعة الكلام عن النوع الثاني :"..والمقصود منه بيان من حيث الجملة.." ويقول عن النوع الثالث :"وهذا لا يتحصل منه تبيان الحقيقة بأوصاف النفوس[يعني كما في الأول]، ولا باللوازم [يعني كما في الثاني]، بل يكون المتكلم فهم عن السائل أنه يفهم الحقيقة، وإنما جهل نسبة اللفظ إليها، فنبين له بلفظ واضح النسبة أن اللفظ المسؤول عن بيانه ينتسب إلى ما ينتسب إليه الآخر.".

وقد ذكرت في تقديم هذا المقال أن صنيع الأبياري في النقلة الاصطلاحية التي قام بها خلال العرض الذي قدمه في مسألة التعريفات كان لها أثر واضح في تفعيل

29 – البحر المحيط في أصول الفقه: بدر الدين الزركشي: تحرير الشيخ عبد القادر عبد الله العاني، ط.1: 1992، نشر وزارة الأوقاف بالكويت، 1/ 95 ــ96.

30 – نقض المنطق : شيخ الإسلام ابن تيمية: تحقيق الشيخ محمد بن عبد الرزاق حمزة والشيخ سليمان بن عبد الرحمن الضبع، مراجعة الشيخ محمد حامد الفقي : دار المعرفة، دمشق، بدون تاريخ، ص: 200.

النسق المفهومي لأصول الفقه في اتجاه خدمة أغراض التعريف، وأن أوضح تجليات هذا التفعيل هي توظيف المباحث الدلالية عند الأصوليين لخدمة نظرية التعريف. ولعله قد صار بينا _ بعدما تقدم هنا من الاستدلال على أن مقصود التعريف عند الأصوليين هو تحديد الدلالة_ أصل هذا الترابط بين نظرية التعريف ومباحث الدلالة عند الأصوليين.

وأجد من اللازم أن أقدم لذلك بعض الشواهد والتفصيلات، خصوصا وأن الفهم الصحيح لكلام الأبياري السابق في تحليل أشكال التعريف متوقف على شرح المصطلحات التي يستعملها في كلامه ضمن إطارها الصحيح وترابطها المفهومي

3. 2. إشارة إلى مباحث الدلالة عند الأصوليين

أقدم فيما يلي على وجه الإشارة فقط نظرة عامة عن المباحث الدلالية التي استثمرها ضمن هذا المبحث، مجتزئا عن توثيقها بالإعلام العام ابتداء بأنها مذكورة في عامة المصادر الأصولية بما لا يخالف ما أعرفها به هنا في جوهره، ويوجد سائر ما أقدمه عنها في المستصفى مفصلا. وليس لي من تدخل خاص في حقائقها، وإنما حاولت هنا أن أدرجها ضمن نسق عام متدرج من الأعم إلى الأخص.

وأول المعطيات المفيدة في هذا الشأن هو التعريف بالتقسيم العام للدلالة عند الأصوليين، أي تقسيمها إلى مطابقة وتضمن ولزوم. وهو تقسيم بحسب علاقة الدال بالمدلول.

وهذا التقسيم الذي يحيل عليه كلام الأبياري لم يكن حكرا على الأصوليين، بل كان متداولا عند كل من المناطقة واللغويين والأصوليين المسلمين على حد سواء «ومن الثابت أن هذا التقسيم لم يعرفه المنطق الأرسططاليسي على هذه الصورة كما لم يعرفه منطق الشراح اليونانيين»[31].

31 – مناهج البحث عند مفكري الإسلام : ص.41.

ويختلف تعريف هذه الأقسام تعميما وتخصيصا بتعميم تعريف الدلالة أو تخصيصه :

فالذي يعتبر الدلالة بأعم اعتباراتها يعرفها بأنها "كون الشيء بحيث يلزم من تصوره تصور شيء آخر"[32]، ويعرف "المطابقة" بأنها الدلالة على المعنى الحقيقي، و"التضمن" بأنه الدلالة على جزء المعنى، و"الالتزام" بأنه الدلالة على لازم المعنى. ولعموم معنى الدلالة في هذا التعريف فإنها تنقسم عندهم إلى أقسام متعددة بحسب الشيء الدال والشيء المدلول، على أساس أنها في كل واحد منهما يمكن أن تكون دلالة لفظية أو غير لفظية، وغير اللفظية يمكن أن تكون عقلية وطبيعية ووضعية.

والذي يعرف الدلالة بأنها "كون اللفظ بحيث إذا أطلق فهم المعنى منه للعلم بالوضع"[33] يخصصها بالدلالة اللفظية، فإن كان المعنى موضوعا للفظ فهو"مطابقة"، وإن كان موضوعا لجزئه فهو"تضمن"، وإن كان خارجا عنه فهو "التزام".

وثمة تقسيم ثان للدلالة عند الأصوليين متفرع عن التقسيم السابق، لأنه يتعلق بتقسيم الدلالة اللفظية خاصة. وأعني به تقسيم الدلالة بالنظر إلى علاقة اللفظ بالمعنى. وهو تقسيم متشعب مبتدؤه تقسيم ثلاثي : الأول منه "المتباين" ومعناه تعدد اللفظ لتعدد المعنى. والثاني "المترادف" ومعناه تعدد اللفظ واتحاد المعنى. والثالث "المشترك" ومعناه اتحاد اللفظ وتعدد المعنى.

ولهذا التقسيم تفرعات أخرى بحسب الفرق بين المعنى الأصلي أي "الوضعي"، والمعنى الفرعي أي "الاستعمالي". وللقسمين معا تفرعات أخرى بحسب الإفراد والتركيب.

---

32 – ذكر التهانوي هذا التعريف وقال فيه على ما اصطلح عليه أهل الميزان والأصول والعربية والمناظرة. (كشاف اصطلاحات الفنون :مادة: (الدلالة):1/ 487)

33 – وذكر التهانوي أن هذا تعريف الدلالة الوضعية اللفظية عند أهل العربية والأصول.(كشاف اصطلاحات الفنون :مادة: (الدلالة): 1/ 489).

وللاستعمالي خاصة تفرعات بحسب ذيوع الاستعمال أو عدم ذيوعه، فللذائع يصير معنى عرفيا، وغير الذائع هو الذي يحتفظ بلقب المعنى الاستعمالي. والعرفي منه خاص هو المعنى الاصطلاحي، وقد يكون خاصا باصطلاح الشرع فيسمى معنى شرعيا، والعرف العام هو الذي يحتفظ بلقب المعنى العرفي.

وللمعنى الاستعمالي ألقاب بحسب نوع علاقته بأصله ومنها الكناية والاستعارة والمجاز.

ويتركب التقسيم العام للدلالة باعتبار الدال والمدلول مع تقسيمها باعتبار علاقة اللفظ بالمعنى ليولد نظرا أخص في الدلالة. ويختلف حينئذ تعريفنا للدلالة ولكل واحد من أقسامها الثلاثة المطابقة والتضمن والالتزام. فإذا عرفنا الدلالة باعتبار المعنى الاستعمالي نقول فيها هي "فهم المعنى من اللفظ المستعمل فيه"، ويتغير تبعا لذلك تعريفنا للأقسام الثلاثة المتقدمة، وهكذا دواليك مع كل اعتبار من الاعتبارات المفصلة أعلاه.

وبناء على اعتبار طرف المخاطَب في الدلالة فإنها تتدرج في البيان من أعلى الدرجات في الوضوح وهي مرتبة "النص"، إلى أدناها وهي مرتبة "المجمل" وهو ما كان غير واضح واحتاج في بيانه إلى غيره، فإذا ورد ما يبينه سمي "مبيَّنا". وتقارب مرتبة النص مرتبة "الظاهر" وهو ما يفهم المقصود منه، ولكنه يدخله الاحتمال، ومن أجل ذلك تم تمييزه عنه.

وهذه الأنواع الأربعة كلها تدخل في المفردات كما تدخل في المركبات.

ويعتمد في كشف غموض المجمل الذي لم يبين، وفي ترجيح ما هو من المحتمل من الظواهر على ما يحتف بها من القرائن. وبناء على هذه القرائن يفسر المجمل ويؤول الظاهر.

وهذه الأنواع كلها نسبية، بحسب معاني الألفاظ، لأن منها ما يكون بينا في معنى مجملا في غيره.

3.3. ربط أنواع التعريف بمباحث الدلالة

1.3.3. ارتباطات الحد النفسي

وأول ما يمكن ملاحظته هو الاستخدام المزدوج لدلالتي المطابقة والتضمن في النوع الأول من التعريف.

أما التضمن فهو يستعمله بلفظه ومعناه حيث يقول: "وإذا كان اللفظ يدل على الشيء بطريق الضمن، فلا يذكر أولا بالصريح، ثم يذكر ثانيا ضمنا فيحصل التكرار".

ويستعمل التضمن بمعناه دون لفظه حيث يقول: "والأحسن أن تبتدئ بالأعم وتختم بالأخص" فالأعم متضمِّن (بالكسر)، والأخص متضمَّن (بالفتح).

ويبقى علينا أن نتساءل عما عبر عنه هنا بـ"الصريح" في مقابلة "الضمن"، هل يعني به المطابقة أو شيئا آخر غيرها؟

وأما المطابقة فإنه يذكرها بمعناها دون لفظها، وليس من معنى للنوع الأول من التعريف إلا معنى التطابق بين الحد والمحدود وهو يعبر عن ذلك من وجهين:

الأول بالأصالة ففي ضمن عبارته عن هذا النوع يستعمل مصطلح "الصفات النفسية" كما تقدم شرحها بما تعنيه أولا من التداخل الوجودي بين الصفة والموصوف، وهي كما تقدم أيضا عبارة عن أركانه التي يوجد بوجودها وينتفي بانتفائها أو انتفاء بعضها. وبما تعنيه ثانيا عن طريق منافاتها لصفات المعنى "التي يتوهم انتفاؤها مع بقاء الذات"، وذلك يعني أساسا استبعاد ما يدل عن طريق دلالة الالتزام لأنها دلالة خارجة عما وضع له اللفظ أو استعمل فيه.

وفي ضمن عبارته عن هذا النوع أيضا يشترط "أن يكون دالا على جميع الأوصاف"، وذلك أيضا ليكون مطابقا للمحدود، فإن المطابقة هي الدلالة على تمام المعنى.

والوجه الثاني ما يدل على المطابقة بالتبع وذلك أنه يختم كلامه عن هذا النوع بقوله : "ولا حاجة في الحد النفسي إلى ذكر الاطراد والانعكاس، والجمع والمنع، فإنه إذا أتى به على شرط لا يكون إلا كذلك" ويفسر الأحمد نكري هذا المعنى بقريب مما يذكره الأبياري، ولكنه يصرح بما لم يصرح به الأبياري وهو أن الجامع بين الأمرين هو "المساواة" وذلك بقوله «إن ما وقع في كلام المنطقيين ان المعرِّف (بالكسر) لابد أن يكون مساويا للمعرَّف (بالفتح)، وأن المعرِّف (بالكسر) لابد أن يكون جامعا ومانعا ومطردا ومنعكسا، راجع إلى أمر واحد وهو اشتراط المساواة بين المعرِّف والمعرَّف.»[34].

3. 3. 2. ارتباطات الحد الرسمي

وأما بخصوص النوع الثاني من التعريف فإن ما يميزه هو استخدامه لأنواع الدلالة الثلاثة كلها. فهو يقول فيه "والمقصود منه بيان من حيث الجملة، إما بذكر بعض صفات النفس المختصة، أو بذكر اللوازم والتوابع المشهورة بحيث تكون مختصة ولا تثبت لغيره".

فالإشارة بصفات النفس إلى المطابقة كما تقدم، والإشارة بـ"الاختصاص" أولا وثانيا إلى التضمن، و"اللوازم والتوابع" تصريح بدلالة الالتزام. ويقيد مع ذلك استعمال ما هو من دلالة الالتزام في التعريف الرسمي بقيدين: الشهرة والعبارة عنها صريحة في كلامه، والتميز وهو ما يعنيه بقوله "لا تثبت لغيره".

3. 3. 3. ارتباطات الحد الشارح

وقد قال الأبياري عن النوع الثالث من التعريف:"وهذا لا يتحصل منه تبيان الحقيقة بأوصاف النفوس، ولا باللوازم، بل يكون المتكلم فهم عن السائل أنه يفهم

34 – جامع العلوم في اصطلاحات الفنون الملقب بدستور العلماء: القاضي عبد النبي بن عبد الرسول الأحمد نكري: تحقيق غياث الدين الحيدرآبادي، ط.2: 1975، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، بالأوفست عن طبعة دائرة المعارف النظامية بحيدرآباد الدكن، مادة: (الاطراد)، 1/ 134–135.

الحقيقة، وإنما جهل نسبة اللفظ إليها، فنبين له بلفظ واضح النسبة أن اللفظ المسؤول عن بيانه ينتسب إلى ما ينتسب إليه الآخر."

فقد نفى وضع هذا النوع ضمن أي واحد من أنواع الدلالة الثلاثة المتقدمة، أي المطابقة والتضمن والالتزام، لأنه لا يقصد به إلا تحديد "نسبة ما" : بين لفظ ومعنى، أو بين لفظ ولفظ، أو بين معنى ومعنى. فهو لا يقصد مطلق النفي ولكن نفي الاستيفاء. والغالب في هذا النوع أن تحدد فيه علاقة ما من علاقات اللفظ بالمعنى كما سبقت الإشارة إلى مجملها.

وأما قوله في هذا النوع أيضا :"وشرطه أن يكون اللفظ الثاني أوضح عند السائل من الأول" فإنه إشارة واستظهار بالتقسيم الثالث المذكور في أقسام الدلالة عند الأصوليين أي تقسيمها باعتبار المخاطَب وهو الذي يسمى عندهم بمراتب البيان. فاللفظ المطلوب تعريفه بهذا الاعتبار من قبيل "المجمل" وتعريفه من قبيل "البيان".

ويسمى مقابل "المجمل" عندهم أيضا بـ"المفصل"، وحيث إن التعريف بالحد الشارح لا تفصيل فيه فإنه يحتفظ بلقب "البيان" مطلقا على اعتبار إنه من أقل مراتبه، ويطلق لقب "المفصَّل" على ما يختص به البيان في النوعين الأولين من التفاصيل.

3. 4. إجراءات التعريف المتولدة من الارتباط بمباحث الدلالة

ومن الممكن أن نوضح الإجراءات العملية الداخلة في كل نوع من أنواع التعريف انطلاقا من ارتباطاته الدلالية كما اتضحت من التقسيم العام للدلالة كما يلي :

أولا : دلالة المطابقة تحصل انطلاقا من عملية الوصف، فإذا استوفينا الأوصاف المميزة للمعرَّف نكون قد قمنا بتحديده على أحسن ما يرام.

ثانيا : دلالة التضمن تحصل انطلاقا من تحديد التسلسل العمودي الذي يقع في ضمنه المعرَّف، وقد سميناه تسلسلا عموديا لأن الأعم نوع أعلى، والأخص نوع أدنى. وتحديد هذا النوع من العلاقة يتكامل مع عملية الوصف.

ثالثا : دلالة الالتزام تحصل بتحديد التسلسل الأفقي الذي يقع المعرَّف في إطاره ضمن مجاله. وقد سميناه أفقيا لأنه يتكرر في الغالب تحديده مع كل واحد من الأقسام المتضمنة.

وكما يكون تحديد العلاقات الأفقية خادما لتحصيل العلاقات العمودية يكون تحديد العلاقات الأفقية خادما لتحصيل الأوصاف المميزة. وكذلك يكون تحديد العلاقات القائمة بين اللفظ والمعنى خادما لتحديد العلاقات الأفقية، ويتبين هذا بتحديد الارتباطات الدلالية للفظ المراد تعريفه.

وقد وضح الأبياري في محترزات الحد النفسي كيف تستثمر التقنيات الدلالية في علاقة اللفظ بالمعنى، التي تكون في التعريف بالحد الشارح غاية في ذاتها، أداة في صياغة الحدود عموما. وذلك قوله : "واعلم أن المقصود بالحد الإرشاد إلى المحدود وإيضاحه. فلا يصح أن يبين بالألفاظ المجملة من غير قرينة، ولا بالمجاز البعيد عن الحقيقة من غير قرينة لتعدد البيان. وأما إذا اقترنت قرينة معرِّفة ، ففيه خلاف، والصحيح القبول، والأحسن الترك".

وقد جاء كلامه هذا على غاية الوجازة اجتزاء بما في المباحث الأصولية المخصصة أصلا لبيان هذه التقنيات الدلالية من التفصيل، نظرا لما يستشعره من الترابط بين المبحثين في نسق واحد.

وقد نبه الأبياري على تفاضل التعاريف بناء على تدرج مراتب البيان، حيث قال في موضع آخر: «..ونبه في ابتداء هذا الكلام على أصل في الحدود، وهو : أن اللفظ إذا كان نصا فهو أحسن ما استعمل في الحدود، وكذلك إن كان ظاهرا واحتماله بعيد، فاستعماله أيضا حسن. وإن كان مشتركا أو ملتبسا، فلا يصح استعماله في الإفهام مجردا عن القرينة بحال. واختلف أصحاب الحدود فيما إذا بينته

القرينة المقالية كقولنا : العلم الثقة بالمعلوم، فإن الثقة مشتركة بين الأمانة والعلم، ولكن ذكر المعلوم يقطع ذلك الاشتراك في المحل المخصوص فتبين مقصود المتكلم منه (...) وهل يكون اقتران القرينة الحالية فيما بين المتخاطبين تقوم مقام القرينة اللفظية، هذا أيضا متنازع فيه، وإذا رأينا أن ذلك لا يُبْطل، فالمراد هاهنا بالتبيين مجرد الكشف، ويكون ذلك باستعمال اللفظ في خصوص ما وضع له. نعم إذا كان لا يطلق لفظ التبيين أبدا _ لا حقيقة ولا مجازا_ إلا على ما سبق فيه إبهام امتنع التحديد، ولست أرى الأمر كذلك»[35].

ولابد لنا من التنبيه على التغيير الجوهري الذي خضعت له مراتب البيان في ارتباطها بمبحث التعريف. وذلك أن "مراتب البيان" موضوعة في أصول الفقه كـ"أداة للتفسير" أي التبيُّن، وهي هنا "أداة للتعبير" أي التبيين. ولو افترضنا أن الأبياري يستخدم المصطلح الحنفي في مراتب الخفاء والتجلي[36] لتعذر عليه أن يضع هذه التقنيات بهذا الوضع. ومن هنا نستشعر مرة أخرى أن وضع نظرية التعريف ضمن النسق المفهومي لأصول الفقه الكلامي بما فيه من الترابطات والتداعيات الدلالية على الأخص لم يأت اعتباطا.

35 - شرح الأبياري على البرهان : ظهر الورقة 18.

36 - هذه المراتب تزيد على المراتب المذكورة آنفا، لتدخل اعتبارات بيانية خاصة بغرض التفسير، أهمها اعتبار قصد المتكلم. وفي هذا الموضوع نظر وتفصيل ليس له تعلق مباشر بما نحن فيه. ولينظر كأصل في تفصيلها "أصول السرخسي":للإمام أبي بكر محمد بن أحمد بن سهل السرخسي: تحقيق أبو الوفا الأفغاني: طبعة دار المعارف بالرياض: بالأوفست عن نشرة لجنة إحياء المعارف النعمانية بحيدرآباد الدكن: 1/ 163 وما بعدها.

كيفية صياغة التعريف
عند السكاكي

د. محمد بوحمدي[*]

كان العنوان الأصلي للعرض: تعريف المصطلح البلاغي في مفتاح العلوم[1] للسكاكي (ت 626 هـ) وما دعاني إلى اختياره، اقتناعي بأن مفتاح العلوم يحتل قمة التجريد في مجال الدّرس البلاغي القديم، فافترضت أن المصطلحات البلاغية فيه ناضجة ومكتملة ومستقرة بعد أن كانت متداخلة وغير متمايزة الحدود، ذلك لأن السكاكي كان شديد العناية بلغته تحديدا وضبطا، ولا سبيل إلى السيطرة على المعرفة بكل أنواعها بدون السيطرة على اللغة.

غير أني وأنا في غمرة قراءة الكتاب وتدبره أثار انتباهي ما سماه السكاكي بعلم الاستدلال، فوطنت النفس على قراءة القسم الأول منه، وعنوانه: الحد وما يتصل به[2]، فوجدت فيه ما يغري بالقراءة والتأمل، إذ يبسط فيه المؤلف قضية التعريف في إطارها العام، من حيث تعريفها وضوابطها وما يشترط فيها، وما ينبغي الاحتراز منه... فبدا لي أن أعدل عنوان العرض ليصير: "**كيفية صياغة التعريف عند السكاكي**".

وتجدر الإشارة في البداية إلى أن السكاكي، كما يبدو، يؤثر استعمال مصطلح الحد على مصطلح التعريف، و إن كان يستعملهما معا بمعنى واحد: «ولما كان المقصود من الحد هو التعريف..» [3].

ومن أبرز مظاهر هذا الإيثار الإكثار من استعمال مصطلح الحد بمختلف صيغه الصرفية، فقد استعمله مفردا: الحد، وجمعا: الحدود، واسم فاعل: الحاد، واسم مفعول: المحدود.

---

*- أستاذ بكلية الآداب، ظهر المهراز، فاس.

1 - ضبطه وكتب هوامشه وعلق عليه نعيم زرزور. دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان. الطبعة الأولى 1403هـ - 1983 م.

2 - مفتاح العلوم: 436.

3 - مفتاح العلوم: 437.

ولعل السر في تفضيل السكاكي الحد على التعريف الملابسة التي بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي، فالمعنى الاصطلاحي للحد هو وضع حدود للفظة ما، فالقارئ العادي غير المتخصص يمكنه أن يحدس المعنى الاصطلاحي انطلاقا من المعنى المعجمي، أي أن ما يميز مصطلح الحد عن مصطلح التعريف[4] سهولة الانتقال وسرعته، من المعنى المعجمي إلى المعنى الاصطلاحي، فحد لفظة مّا هو وضع حدود لاستعمالها، وحصره داخل تلك الحدود، وتحضر هذه الميزة كذلك في المصطلح الإنجليزي " **Definition** " ، ويتكون من كلمتين لاتينيتين، هما: **De**، بمعنى: فيما يتعلق بـ، و: **Finis**، بمعنى الحد[5].

وربما كان السكاكي ينظر إلى هذا الأصل اللاتيني في تفضيله الحد على التعريف.

ليست عملية صياغة التعريف مجرد لعب بالكلمات، إنها عملية ذهنية شاقة ومضنية، ولا يتأتى وضع تعريف دقيق للفظة أو للشيء إلاّ بعد الإحاطة به ومعرفته معرفة عميقة، واستيعاب كلياته وجزئياته ولوازمه، وتزداد صعوبة صياغة التعريف وتتعقد حين يتعلق الأمر بالألفاظ الفضفاضة الحاملة لأنواع شتى من المعاني والدلالات.

ويمكن تلمس الصعوبات التي تكتنف عملية صنع التعريف وصياغته من تأمل التعريف الذي وضعه السكاكي للتعريف؛ يقول: «الحد، عندنا دون جماعة من ذوي التحصيل عبارة عن تعريف الشيء بأجزائه، أو بلوازمه، أو بما يتركّب منهما، تعريفا جامعا مانعا. ونعني بالجامع؛ كونه متناولا لجميع أفراده إن كانت له أفراد، وبالمانع كونه آبياً دخول غيره فيه.» [6]

ويقول، أيضاً، منوِّعا العبارة:

4 – أي سهولة الانتقال من المعنى المعجمي إلى المعنى الاصطلاحي.

5 – ينظر: **Modern Rhetoric, P: 42** لمؤلفيه بروكس ووارين. وينظر كذلك: **American Enghish Rhetoric, P: 227**.

6 – مفتاح العلوم: 436.

«وكثيراً ما نغير العبارة، فنقول: الحد هو وصف الشيء وصفاً مساوياً. ونعني بالمساواة أن ليس فيه زيادة تخرج فرداً من أفراد الموصوف، ولا نقصان يدخل فيه غيره.» [7]

إنهما صياغتان اثنتان لتعريف واحد، ولكن الصياغة الثانية أشد إثارة للانتباه لاستخدامها لغة رياضية:

المساواة : =

الزيادة : +

النقصان : −

ومعنى ذلك أن التعريف الثاني تعريف رياضي:

الحد (التعريف) = وصف الشيء وصفاً مساوياً.

إن التعريف، في نظر السكاكي، يجب أن يصاغ بدقة متناهية كما لو كان معادلة رياضية متساوية الطرفين، فلو أردنا أن نعرف العدد (2)، وأن نضع له حدّاً، لقلنا: $2 = 1 + 1$

فالحد (1 + 1) مساو للمحدود (2) بدون زيادة ولا نقصان وبعبارة أخرى فالتعريف (1 + 1) مساو للمعرَّف (2).

وحيث إن السكاكي قدم تعريفه للتعريف عاريا عن أمثلة توضحه، نظراً إلى أنه يخاطب القارئ المتخصص ولا يبالي بعموم القراء، أرى من الأفيد والأنسب التوسع في شرحه بما تيسر من أمثلة توضيحية ورسوم بيانية.

إن التعريف معادلة ذات طرفين، هما: المعرَّف والتعريف، يساوي أحدهما الآخر مساواة تامة، نقول، مثلا، في تعريف العبد:

العبد كائن إنساني مملوك لغيره ملكية شرعية قانونية[8]، ويمكن إعادة صياغة هذا التعريف في شكل معادلة رياضية:

---

7 – نفسه: 436.

8 – هذا المثال مأخوذ من: Modern Rhetoric, P: 43

العـــبد = كائن إنساني مملوك لغيره ملكية شرعية قانونية.

المعرَّف = التعريف (المعرِّف).

فطرفا المعادلة متساويان، كما أنهما قابلان للتحويل والتبادل، تصـــح إنابـــة أحدهما مناب الآخر دون إخلال بالمعنى في أي جانب من جوانبه، ففي قولنا:

"كون المرء عبداً أسوأ من الموت".

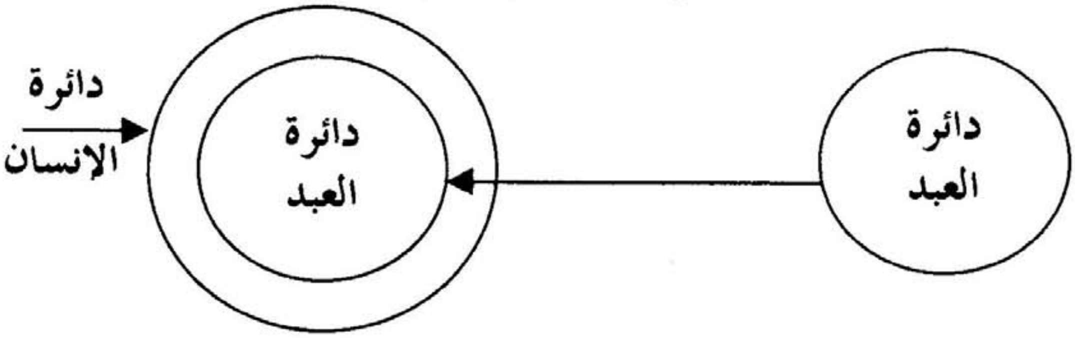
يصح أن نقول:

كون المرء كائنا إنسانيا مملوكا لغيره ملكية شرعيّة قانونية أسوأ من الموت.

إن تعريفنا للعبد، إذن، تعريف تام ودقيق لاستيفائه الشـــرطين الأساســـين: المساواة التامة بين طرفيه، وقابليتهما للتبادل دون أن يتأثر المعنى.

لنأخذ، الآن، مثالا آخر: «العبد إنسان»[9] هذه قضية صحيحة إلا أنها ليست تعريفا لسببين، هما:

أ- انعدام المساواة بين الطرفين، حيث إن العبد لا يساوي الإنسان فأمامنا طبقتان أو دائرتان إحداهما أكبر من الأخرى، إن دائرة الإنسان أو طبقته أوسع وأعم، فمـــن الناس أناس ليسوا عبيداً، كما يتضح من الرسم البياني:



ب- امتناع التبادل بين الطرفين، ففي قولنا:

"كون المرء عبداً أسوأ من الموت".

لا يصح أن نضع "إنسانا" مكان "عبداً"، ونقول:

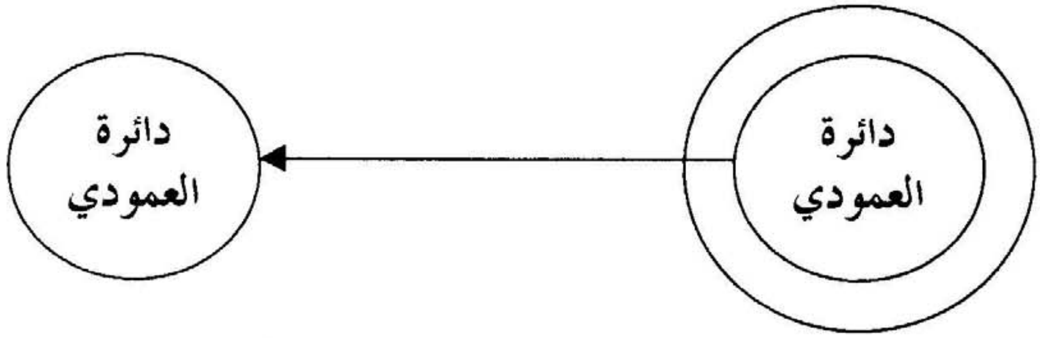
"كون المرء إنسانا أسوأ من الموت".

9 - من المصدر نفسه: 43.

إنها قضية باطلة، لذا، فإن قولنا: العبد إنسان ليس تعريفا، لأن المعرِّف (التعريف) أكبر من المعرَّف، وبتعبير السكاكي في التعريف زيادة.

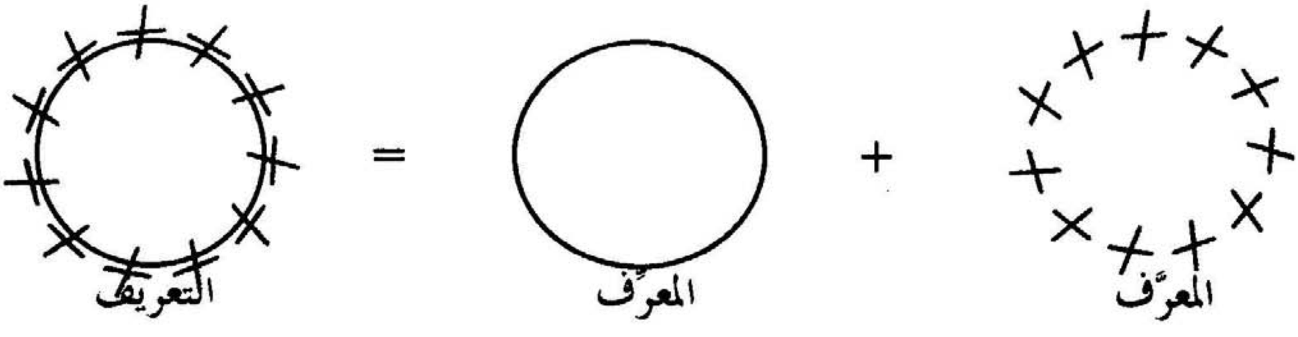
وقد يكون في التعريف نقصان كقولنا:

الشعر هو الكلام الموزون المقفى الذي يدل على معنى، فدائرة الشعر أكبر وأوسع لأنها تشمل إلى جانب الشعر العمودي (الكلام الموزون المقفى الذي يدل على معنى) الشعرَ الحرَّ كذلك" كما يوضح ذلك هذا الرسم:



دائرة الشعر = العمودي + الحر.

وهكذا فإن التعريف الدقيق ما خلا من الزيادة أو النقصان بأن يتساوى طرفاه حتى ينطبق أحدهما على الآخر، كما يوضح ذلك الشكل التالي[10]:



وقد نظرت في كثير من التعريفات الاصطلاحية التي وضعها السكاكي فوجدتها تستجيب لهذه الضوابط بدءاً بتلك التي جعلها مداخل إلى العلوم كتعريفه لعلم الصرف بأنه: «هو تتبع اعتبارات الواضع في وضعه من جهة المناسبات والأقيسة»[11]، وتعريفه لعلم النحو بأنه: «هو أن تَنحُو معرفة كيفية التركيب فيما بين

10 – من: Modern Rhetoric, P: 44

11 مفتاح العلوم: 10.

العلم لتأدية أصل المعنى مطلقا بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب، وقوانين مبنية عليها"[12]. وتعريفه لعلم المعاني بأنه: "هو تتبع خواص تراكيب الكلام في الإفادة، وما يتصل بها من الاستحسان وغيره"[13].

ففي تعريف علم الصرف، مثلا، توفر الشرطان الأساسيان وهما المساواة وإمكانية التبادل، ففي قولنا:

«علم الصرف جزء من علم النحو».

يصح أن نضع التعريف مكان المعرَّف، دون أن يتغير المعنى:

«تتبع اعتبارات الواضع في وضعه من جهة المناسبات والأقيسة جزء من علم النحو».

وهكذا فإن الحد أوالتعريف هو وصف الشيء وصفا مساويا بدون زيادة تخرج فرداً من أفراد الموصوف، أو نقصان يدخل فيه غيره، إن تحديد الأشياء أو الألفاظ أو المفاهيم لا يعني تحديدها في الزمان أو في المكان، ولكن تحديدها بالقياس إلى النوع، وهو ما أشار إليه السكاكي بقوله: «تخرج فرداً من أفراد الموصوف».

وهو ما عناه أيضا في التعريف الأول بقوله: «تعريفا جامعا» ونعني بالجامع كونه متناولا لجميع أفراده إن كانت له أفراد".

وإلى الجنس كذلك وهو ما عناه بقوله: «ولا نقصان يدخل فيه غير»، وبقوله في التعريف الأول: «مانعا...» وبالمانع كونه آبيا دخول غيره فيه".

إن صناعة التعريف يتم في ضوء فكرة الجنس/ النوع. والمقصود بالجنس جماعة كبيرة تدخل تحتها فئات أصغر يدعى كل منها نوعاً، فتحديد المعرَّف يتم بالنظر إلى علاقته مع الجنس الذي يشتمل على طائفة مختلفة من الأنواع، ثم تحديد السمات التي تميز هذا النوع عن باقي الأنواع الأخرى، ونوضح هذه الفكرة على النحو التالي:

تحديد النوع = الجنس + السمات الفارقة (الخصائص).

12 – نفسه: 75.

13 – نفسه: 161.

المعرَّف = التعريف.

ويمكننا، مثلا، أن نميز تحت جنس المجاز عدة أنواع أو فنون، ونكتبها على النحو التالي:

الجنس : المجاز

النوع: المجاز المرسل الاستعارة الكناية المجاز العقلي التورية الخ

المحاذير التي يجب الاحتراز عنها في وضع التعريف:

من المحاذير التي يجب الاحتراز عنها في وضع التعريف:

1 – تعريف الشيء بنفسه

وفي ذلك يقول السكاكي: «ولما كان المقصود من الحد هو التعريف، لزم فيما يقدح في ذلك أن يحترز عنه، فيحترز عن تعريف الشيء بنفسه، مثل قول من يقول في تعريف الزمان: هو مدة الحركة، والمدة هي الزمان»[14].

وفي نص ثان يقول: «أما ترى الحد الأول حين عرَّف صاحبه الصدق بأنه الخبر عن الشيء على ما هو به، والكذب بأنه الخبر عن الشيء لا على ما هو به، كيف دار، فخرج عن كونه معرفا، ومن ترك الصدق والكذب إلى التصديق والتكذيب ما زاد على أن وسع الدائرة»[15].

يمتنع، في نظر السكاكي، تعريف الشيء بنفسه، لأن ذلك يوقع في خطأ التعريف الدائري (جاء في النص الثاني: كيف دار/ توسيع الدائرة)، والتعريف الدائري تعريف زائف لأنه لا يوسع أفقنا المعرفي عن الشيء موضوع التعريف، ولا

14 – مفتاح العلوم: 437.

15 – نفسه: 164 – 165.

يضيف إلى خبراتنا السابقة عنه خبرات جديدة، وتكمن استدارته في أنه يعود بنا إلى حيث انطلقنا بتكرار اللفظة بمرادفتها، كما في تعريف الزمان:

الزمان هو مدة الحركة.

وبما أن المُدة هي الزمان

إذن الزمان هو زمان الحركة.

أو بتكرار اللفظة بعينها، كما في تعريف الأديب:

الأديب من يشتغل بالأدب.

وقد نقع في خطأ التعريف الدائري دون أن نكرر الألفاظ بأعيانها أو بمرادفاتها. ولكن بتكرار الفكرة، كأن نقول: أسباب الحرب جملة من العوامل التي تؤدي إلى الصراع المسلح.

إن مكمن الخطأ في التعريف الدائري أنه لا يجيب عن السؤال الجوهري الذي يعني التعريف بالإجابة عنه، وهذا السؤال هو:

ما هو ؟

ففي التعريفين الذين مثل بهما السكاكي ظل السؤال الأساسي معلقا، بدون جواب: ما هو الزمان؟ ما هو الصدق؟ ما هو الكذب؟

2- تعريف الشيء بما هو أخفى

قال السكاكي: «وعن تعريفه بما هو أخفى مثل قول من يقول في تعريف الصوت: هو كيفية تحدث من تموج الهواء المنضغط بين قارع ومقروع انضغاطا بعنف»(16).

تعريف الصوت بهذه الكيفية مردود ومعيب لأنه تعريف أخفى على القارئ، وخفاؤه عقبة تحول دون بلوغ المعرفة العلمية المتوخاة من التعريف، لذا يصبح عقيما.

16 - مفتاح العلوم: 473.

إن التعريف ليس تعريفا للشيء فقط: ولكنه، كذلك، تعريف من أجل المتلقي[17]، فما لم يكن مقروءاً ومفهوما وقابلا للتداول فلا قيمة له، ومعنى ذلك أن على واضع التعريف أن يأخذ بعين الاعتبار الجمهور الخاص الذي يخاطبه ويكتب له، فلا يعرِّف إلا بالوسائل المعروفة، ولا يحيل إلا على شيء معروف لديه، ولهذه المعرفة الضرورية والحيوية شقان: معرفة الكلمات، ومعرفة الأشياء، أما معرفة الكلمات فلأن التعريف ينسج منها، لذلك يلزم استعمال المفردات المفهومة أو اللغة التقنية القابلة للفهم، والمألوفة لدى القارئ المهتم، وأما معرفة الأشياء فلأن التعريف الذي يحيل على شيء مجهول لا يجدي، فمثلا، لا فائدة من تعريف ألوان الطيف لإنسان ولد أعمى بالاعتماد على عنصري اللون والضوء، فلو قلنا له أن في ألوان الطيف لون الثلج ولون البحر ولون الربيع ولون شقائق النعمان وغيرها لن يفهم شيئا، كما لن يفهم إذا ما أعطيناه التعريف الفيزيائي للضوء بالاستناد إلى أطوال الموجات الضوئية، فسنصطدم بالصعوبة ذاتها، إنه لن يفهم التعريفين لجهله باللون والضوء.

لذا يمتنع تعريف الشيء بما هو أخفى لأنه سيصطدم لدى القارئ بقصور في التجربة ونقص في المعرفة...

17 - Modern Rhetoric, P: 49 - 17

حد "البرهان" و"برهان الحد"
عند ابن وهب الكاتب

ذ. عبد الحفيظ الهاشمي(*)

1 ـ مقـدمة

يقول حمادي صمود عن المفهوم والمصطلح والحد: «يعتبر هذا الثـالوث خاصـة المصطلح والحد، من أهم المؤشرات التي تبين بها ما وصل إليه العلم من نضج وتمكـن، إذ لا يتسنى أن يتسنم هذه الدرجة من التجريد العقلي إلا بعد عمل تمهيدي طويل، ومباشرة متواصلة لمادة ذلك العلم فلا يتصور أن تنشأ عن طفرة وإلهام»(1).

وعلم البلاغة لا يشذ عن هذا الحكم. ولذلك وجدتني عازما على متابعة أثر ذلك في مؤلف يشكل نموذجا للبذور الأولى التي تفاعلت مع الفكرة البلاغية بحيوية وعقليـة مهمة... فكتاب "البرهان في وجوه البيان" لابن وهب الكاتب (ق4) يعتبر مرحلة متقدمـة في تاريخنا البلاغي تستوجب التوقف والنظر، خصوصا أنه كان سباقا إلى ضبط وتقنـين مجموعة من المباحث البيانية، يقول السيد أحمد خليل: «ويظهر أن المعارك الكلامية الـتي دارت بين تلك الأطراف المتقابلة في المجتمع الإسلامي كانت أنشأت تحدث أثرها في تقنين البلاغة وتحديد مصطلحاها تحديدا أقرب إلى المنطق منه إلى الروح الأدبية، فاتبعوا التعريف والتحديد في هذا التفريق ولجأوا إلى المنطق الصوري يستمدون منه العون فيما يكتبـون، واقتضى ذلك منهم أن يشققوا القول فيما عرضوا له تشقيقا يدعو إلى السأم أحيانا، وقد كان من أوائل الذين نحوا هذا المنحى قدامة بن جعفر(2) في كتابه "نقد النثر" وقد بـدا في التأثر بما ترجم عن أرسطو»(3).

(*) – أستاذ النقد والبلاغة بكلية الآداب، وجدة.

1 – "التفكير البلاغي عند العرب أسسه وتطوره إلى القرن السادس (مشروع قراءة) ص:108.

2 – أشار المؤلف إلى قدامة بن جعفر، لأن كتاب "البرهان في وجوه البيان" كان منسوبا إليه خطأ بعنوان "نقد النثر".

3 – "المدخل إلى دراسة البلاغة العربية ص: 98.

لذلك ومن قبيل إتيان البيوت من أبوابها، عدم القفز على "برهان" ابن وهب، أثناء رصد ومتابعة مسألة الحد والتعريف وما يرتبط بها من توجه منطقي في سياق تاريخ درسنا البلاغي.

فما هو إذن واقع التحديد والتعريف في الكتاب؟ قبل الإجابة عن ذلك، يقتضي المقام أولا الوقوف عند تعريف ابن وهب للحد بمستوييه التجريدي والمنطقي.

2. تعريف الحد في "البرهان"

ورد الحديث عن الحد في كتاب "البرهان في وجوه البيان" كشكل من أشكال التدرج المنطقي، ضمن سلسلة التقسيمات والتفريعات[4] التي درج عليها المؤلف في عرض مادته العلمية، حيث أشار إليه وهو يقدم البيان الأول ـ أحد فصول الكتاب المركزية ـ الذي أطلق عليه "بيان الاعتبار" عندما قسم بعضه إلى ظاهر يدرك بالحس ولا يفتقر إلى برهان ولا استدلال، وبعضه إلى باطن لا يدرك إلا بالعقل، وهذا الأخير إنما يدركه بالقياس أو الخبر. فعقد فصلا خاصا للقياس يحلله فيه على طريقة المناطقة، ويقول إنه إما أن يكون في الحد أو في الوصف أو في الاسم، ويفصل صوره تفصيلا دقيقا يودعه نحو عشر صفحات من كتابه ينهيها بقوله: «هذه جمل في وجوه الاستدلال والقياس تدل ذا اللب على ما يحتاج إليه، ومن أراد استيعاب ذلك نظر في الكتب الموضوعة في المنطق فإنها جعلت عمادا وعيارا على العقل، ومقومة لما يخشى زلله، كما جعل البركار لتقويم الدائرة، والمسطرة لتقويم الخط... وليكون الإنسان على يقين من الإصابة في ذلك»[5] وكأنه ـ كما يقول شوقي ضيف ـ «يرى تعلم المنطق ومعرفة صور القياس شيئا أساسيا في البيان وهو يوغل في ذلك إيغالا شديدا حتى كأننا بإزاء مختصر دقيق للقياس

4 - يقول بدوي طبانة عن ابن وهب: "يحدد كل قسم من المعارف التي عرضها في كتابه تحديدا منطقيا على وجه سليم من الناحية المنطقية، ومن حيث التبويب واستيفاء الأقسام مما لا نكاد نرى له نظيرا في كتاب الجاحظ". "البيان العربي" ص: 84).

5 - "البرهان في وجوه البيان" ص: 86-87.

الأرسططاليسي»[6] أو كما يقول أحمد مطلوب وخديجة الحديثي ــ محققا الكتاب ــ: «وكأنه بذلك يرى أهل الأدب والبيان بحاجة إلى دراسة المنطق وعلم الكلام وغيرهما من العلوم العقلية»[7].

وأما كلامه عن الحد فلم يكن مفصلا كما هو وارد في كتب المنطق عموما[8] وما أورده السكاكي (626هـ) في "مفتاح العلوم" على الخصوص، بل لجأ إلى تعريف موجز قال فيه: «والحد مأخوذ من أصل الشيء الذي منه كونه، وفصله الذي به ينفصل من غيره»[9] وعززه بثلاثة أمثلة، ثم انتقل لتعريف الوصف فقال: «وأما الوصف فهو ذكر بعض الأشياء التي تخص الشيء، وليست ثابتة على حد»[10] وقدم أمثلة على ذلك، وانتهى إلى الاسم وقال عنه: «وأما الاسم فليس يقع به حكم البتة إلا أن يكون مشتقا من وصف... والاشتقاق والوصف يعمل فيهما على الأغلب والأكثر»[11] وعززه كذلك بأمثلة. ثم أخرج القول المنفي من دائرة التشبيه والتمثيل اللذين يقع بهما قياس بعدم وجوبه حكما غير حكم النفي، وبين ذلك ببعض الأمثلة، كقوله: «وذلك كقولنا :"زيد غير قائم" و"عمرو غير قائم"، فقد نفينا عنهما جميعا القيام ولم نثبت لهما جميعا اجتماعا في معنى آخر، لأنه قد يجوز أن يكون أحدهما قاعدا والآخر مضطجعا وكلاهما غير القيام»[12] إلا أن هذه الأقسام الثلاثة ليست وحدها تكون دلالة الشيء على غيره، وتعرف أيضا بالمشاكلة، وإنما يضيف إليها المضادة لأن الضد يكسب معرفة الضد، ويضيف "العرض" كما يدل الطول والعرض على الجسم، وأخيرا (الفعل) كما يدل

6 – "البلاغة تطور وتاريخ"ص:97، وهذا ما جعل طه حسين يقول:"لا جرم أنا هنا بازاء بيان جديد كل الجدة، بيان لا يستمد غذاءه من الأدب العربي البحث وخطابة أرسطو وشعره فحسب، ولكنه في تكوين بنيته من منطق أرسطو"(من مقدمة كتاب "نقد النثر"بعنوان:"البيان العربي من الجاحظ إلى عبد القاهر الجرجاني"، ص: 23).

7 – "البرهان في وجوه البيان" مقدمة التحقيق، ص: 32-33.

8 – انظر مثلا "معيار العلم" للإمام الغزالي من ص: 265 إلى ص: 308.

9 – "البرهان في وجوه البيان" ص: 78.

10 – المصدر نفسه، ص: 78.

11 – نفسه، ص: 80.

12 – نفسه، ص: 80.

الباب على النجار[13] وينفي بعد ذلك الحد عن الموجودات المعقولة التي لا تحس. لوقوف الحد على الأصل والفصل، وعدم وقوعها تحت مادة تكون أصلا لها، ولا تنفصل أيضا من غيرها من المعقولات انفصالا طبيعيا فيستعمل ذلك في حدها. وبهذا فهي تعرف بأسمائها وتوصف بأوصافها غير محيطة بحدودها. ويورد بعض الأمثلة على ذلك. كقوله: «ألا ترى أن موسى ـ عليه السلام ـ لما سأله فرعون: «وما رب العالمين؟» قال: «رب السماوات والأرض وما بينهما إن كنتم موقنين»[14] ولما قال: «فمن ربكما يا موسى؟» قال: «ربنا الذي أعطى كل شيء خلقه ثم هدى»[15] فوصفه بأفعاله ولم يحده لامتناع الحد في ذاته»[16].

وبعد هذا يحصي الأشياء التي يقع الوصف بها وهي أعراض كلها، وهي تسعة: الحال، والعدد، والمكان، والزمان، والإضافة، والقنية، (أو الملك)، والنصبة، والفاعل، والمنفعل. ويخص كل واحدة بمثال، ثم يفصل الكلام عنها واحدة واحدة إلى أن يختم القول في هذا الباب بغرض أنواع البحث والسؤال وهي تسعة كذلك معززة بالأمثلة.

وهكذا فالقياس عند ابن وهب : «لا يمكن بناؤه على مجرد التشابه في الاسم وإنما يصح القياس بالحد والوصف لا غير»[17]. والقياس المبني على الحد هو "القياس المنطقي" الأرسطي كما هو معروف ولا يكون «إلا عن قول يتقدم فيكون القياس نتيجة لذلك كقولنا إذا كان الحي حساسا فالإنسان حي»[18] أما القياس المبني على الوصف فهو "القياس البياني". ولعل ابن وهب أراد أن ينبه إلى الاختلاف بين هذين النوعين من القياس، فلاحظ أن القياس البياني قد يكتفي فيه بمقدمة واحدة وقد يبنى على مقدمتين أو

13 – نفسه، ص: 13.

14 – الشعراء: 22-23.

15 – طه: 48-49.

16 – "البرهان في وجوه البيان"، ص: 82-83.

17 – "بنية العقل العربي" محمد عابد الجابري ، ص: 29.

18 – "البرهان في وجوه البيان" ص: 77-78.

أكثر «على قدر ما يتجه من إفهام المخاطب»[19] بينما «أصحاب المنطق يقولون إنه لا يجب قياس إلا على مقدمتين لإحداهما بالأخرى تعلق»[20]. و«إذا كان ابن وهب وافق المنطقيين على هذا الشرط عندما يتعلق الأمر ببناء الكلام بناء منطقيا برهانيا، فإن ذلك لا يعني أنه ينتقص من شأن القياس البياني، بل يرى أن الاكتفاء فيه بمقدمة واحدة يرجع إلى طبيعة أساليب اللغة العربية في التعبير»[21].

ويقول في ذلك : «وإنما يكتفى في لسان العرب بمقدمة واحدة على التوسع وعلم المخاطب»[22] وكيف ما كان الحال فالقياس بنوعيه يندرجان معا ضمن "بيان الاعتبار"، اعتبار الدليل والدليل هو المرشد إلى المطلوب أوالشاهد الذي نستدل به على الغائب.

إذا كانت هذه هي أهم الخطوط العارضة التي طبعت حديث ابن وهب عن الحد، فما هو أثرها وانعكاسها في الواقع التعريفي للأقسام البيانية في الكتاب؟

3. واقع التعريف في "البرهان"

لعل أهم شرط نتقيد به ونحن نخطو نحو تبين واقع التعريف في كتاب البرهان، هو السير وفق أبوابه وأقسامه، فابن وهب كما هو معلوم حرص منذ البداية أن يصوغ مشروعه البياني صياغة علمية تستند إلى المقومات المنطقية التي بدأ يتشبع بها الفكر الإسلامي في تلك المراحل المبكرة من تاريخنا الحضاري، وحيث إنه يطمع في تنظيم المادة العلمية وتلوينها بمختلف الثقافات الحاضرة آنذاك، فإنه لا يمكن تشخيص الطرح التحليلي إلا بمعية قرائن التبويب تلك، يقول داود الرز مشيرا إلى هذا المعنى: «قدم عمارة تأليفية كان ابتكارها الأسلوبي الأساسي هو أسلوب الجمع الذي ارتقى به من معنى الجمع على أساس الانتخاب والانتخال، إلى معنى الجمع في الحد أو التعريف أو الأقسام أو

19 – المصدر نفسه، ص: 78.

20 – نفسه، ص: 78.

21 – بنية العقل العربي، ص: 29.

22 – "البرهان في وجوه البيان" ص: 78.

الوجوه أو الأبواب جاعلا كل واحد من هذه الكائنات العقلية أداة تختصر فيها اللفظة الواحدة ما حواه كتاب تقليدي، وتركز معانيه» [23] وعليه فإن ما يلفت انتباهنا ونحن نهم بكشف حقيقة التعريف في مصطلحات الكتاب النقدية والبلاغية، هو الفرق المنهجي الذي طبع بعض الأقسام، ففي فصل "بيان العبارة" ويتناوله المؤلف من جهتين: جهة أقسام العبارة، وجهة تأليف العبارة، نلاحظ تباينا على مستوى التحليل والتركيب، فبينما تخضع مباحث أقسام العبارة إلى التسلسل المنهجي المحكم المعتمد على التكثيف والتقسيم خصوصا في المباحث الخاصة بلسان العرب دون غيره، تعود مباحث تأليف العبارة لمعانقة نهج الجاحظ (255هـ) في الاستطراد والتوسع والإطالة..وهذا ما جعل شوقي ضيف أن يرد بعض فقرات هذا القسم إلى أصولها في بيان الجاحظ حيث قال: «وذكر نعوت الخطابة وخصائص أساليبها متأثرا أشد التأثير بما كتبه الجاحظ في بيانه حتى ليمكن أن يرد الكلام من ص: 95 إلى ص: 113 إلى مواضعه من كلام الجاحظ عبارة عبارة... » [24] وهذا نفسه ما أشار إليه داود الرز بلمحة دالة وهو يصف مستويات جمع وتنسيق وعرض واستخدام المعارف العقلية عند ابن وهب، فقال: «...وإما أن يستدرك الاستطراد بسرعة ونزق المعارضين لكتاب الجاحظ» [25] هناك إذن استطراد شارد يعرض أحيانا للمؤلف وهو يتحرى الضبط المنطقي والمنهجي، خصوصا وهو القائل: «وقد ذكرت في كتابي هذا جملا من أقسام البيان، وفقرا من آداب حكماء أهل هذا اللسان، لم أسبق المتقدمين إليها، ولكني شرحت في بعض قولي ما أجملوه، واختصرت في بعض ذلك ما أطالوه..» [26] فكيف إذن تأثر التعريف بهذه الأبعاد المنهجية؟.

23 - "تبصرة في "نقد النثر" أو كتاب "البيان" مجلة الفكر العربي، العدد: 46 السنة: 8 يونيو 1987، ص: 240.

24 - "البلاغة تطور وتاريخ"، ص: 101، طبعا في ترقيم الصفحات اعتمد المؤلف النسخة المعنونة، "نقد النثر" المنسوبة خطأ لقدامة بن جعفر، وإلا فأرقام "البرهان" هي من ص: 193 إلى ص: 217.

25 - تبصرة في "نقد النثر" أو كتاب "البيان" مجلة الفكر العربي، 46، السنة 8 يونيو 1987 ص: 238.

26 - "البرهان في وجوه البيان" ص: 54.

إن تعريفات "البرهان" خضعت لكافة المستويات الدلالية في البحث، فمرة يكـون التعريف بالحد وهذا ناذر جدا، ومرة هو بشرح الأقسام، وتارة بالوجوه، وتارة بالشاهد، وتارة بالتمثيل التطبيقي، وتارة بالتعريف اللفظي..وكل هذه المستويات تمس جميع الأقسام بدون تميز مصطلحات قسم على آخر، ويمكن أن نوضح ذلك مـن خـلال الجـدول التالي[27]:

التعريف / المصطلح/ الصفحة	بالحـد	باللفظ	بالضـد	بالتقسيم	بالوجوه	بالشاهد	بالمثـال	بالوصف
البيان / 60					X			
القياس / 76		X						
الحد / 78							X	
الوصف / 79							X	
الاسم / 80							X	
الخبر / 88-90	X			X				
الطلب / 113				X				
المعارضة / 118-119		X				X		
الاشتقاق / 123							X	
التشبيه / 130-131				X				
اللحن /133		X			X			
التعريض للإعظـام/133-134						X		
التعريض للتخفيف/134						X		
التعريض للاستحياء/134		X					X	

27 - أوردت فيه فقط المصطلحات الرئيسية، أما الفرعية فتجاوزتها لعدم الإطالة.

التعريض لبقيا/134-135						X		
التعريض للإنصاف/135						X		
التعريض للاحتراس/136						X		
الرمز /137	X					X		
الوحي / 139		X			X			
الاستعارة / 142						X		
الأمثال / 145						X		
الحذف / 150						X		
الصرف /152						X		
المبالغة /153-154				X				
القطع والعطـــف/156-157						X		
التقديم والتأخير / 157						X		
الاختراع / 158							X	
المنظوم / 160		X						
المنثور / 160		X						
القصيد / 160								X
الرجز / 161								X
المسمط / 161								X
المزدوج / 161								X
البلاغة / 163	X							
الشاعر / 164								X
الشعر/ 164-165	X			X				

		X						صحة المقابلة/175-176
		X						حسن النظام / 1767
		X						جزالة اللفظ / 177
		X						سخافة اللفظ / 177
		X						اعتدال الوزن / 178
		X						الإصابة في التشبيه / 178-179
		X						سهولة القول / 179-180
		X						جودة التفصيل / 180
		X						المطابقة / 181
				X				المنثور / 191
X								الخطابة / 192-193
X								الترسل / 193
X								البتراء / 194
X								الشوهاء / 195
				X			X	الجدل والمجادلة / 222
						X		المعارضة / 229
	X							المناقضة / 230
X								الخلاف / 231
			X					الحديث / 246
							X	الجد / 246
X								الهزل / 247-248
X								السخيف / 248

الجزل / 248								X
العي / 249			X					
الحسن / 250-251								X
القبيح / 251				X				X
الفصيح / 252								X
الصواب / 255								X
الخطأ / 265			X					
النافع / 268								X
الضار / 268			X					
الطلب / 269				X				
الأمر / 275				X				
الشكر / 281		X						
الحمد / 281		X						
المقبول / 295								X
المردود / 295		X						
المهم / 299								X
الفضول/ 301		X						
التام / 302							X	X
الناقص/ 303		X				X		
الشعر / 350	X							
التعمية / 427-428				X			X	
الإدغام / 431						X		

وهكذا يمكن أن نلاحظ تفوق التعريف بالشاهد والمثال، والتعريف بالتقسيم والوجوه على التعريف بالحد أو اللفظ. وبتحليل منطقي نستطيع أن نؤكد أن جل تعريفات ابن وهب تعتبر رسوما، وذلك لأن التعريف بالوصف والتعريف باللفظ والتعريف بالمثال والتعريف بالتقسيم كلها تدخل عند المحققين في عموم الرسم، فالتعريف باللفظ: هو تعريف اللفظ بلفظ آخر مرادف له معلوم عند المخاطب، ومرادف الشيء هو في الحقيقة خاصة من خواصه[28]. والتعريف بالمثال: هو تعريف الشيء بذكر مثال من أمثلته، ومثال الشيء هو في الحقيقة خاصة من خواصه[29]، والتعريف بالتقسيم هو تعريف الشيء بذكر الأقسام التي ينقسم إليها، ومعلوم أن أقسام الشيء خاصة من خواصه[30]. والرسم في اللغة الأثر، وسمي كذلك لذلك. والخاصة[31] أثر من آثار الحقيقة التي تدل عليها وتميزها عن غيرها. إذن هناك تفاوت منطقي بين هذه التعريفات[32]. وعليه لا نجد حرجا إذا سلمنا بمحدودية الأثر المنطقي في تعريفات ابن وهب، والمتمثل في خضوعها وورودها تحت الحدود الجامعة المانعة المستوفية لشروط الضبط المعرفي، ولذلك فعند انتباهنا إلى وقوع المؤلف في مزالق الاستطراد، إنما كنا مقدمين لانفلات زمام الضبط المنهجي من يده، لا على مستوى الهيكل العام الذي خرج به الكتاب ولكن على مستوى التفصيلات والتحليلات التي أوقعته في البعد عما هم به، ولذلك تأثرت تعريفاته بواقع هذه الحالة من جراء رد الفعل تجاه بيان الجاحظ.

---

28 – "ضوابط المعرفة"، عبد الرحمن حسن حبنكة الميداني، ص: 66.

29 – المرجع نفسه: ص: 66.

30 – نفسه، ص: 66-67.

31 – الخاصة: هي صفة يتصف بها جميع أفراد الموضوع، ولا يتصف بها أفراد أي نوع آخر، لكنها مع ذلك ليست جزءا من جوهره، ولذا فهي ليست جزءا من تعريفه" "المنطق الوضعي" زكي نجيب محمود، 122/1.

32 – على عكس ما ذهب إليه بدوي طبانة حين تعرض لكتاب "البرهان" قائلا: "وفيه دراسة لخصائص العبارة الأدبية كالتشبيه واللحن والرمز والوحي والاستعارة.. في دراسة جيدة تجد فيها الحد إلى جانبه الشاهد والمثال وفيها أثر كل من أولئك في العبارة الأدبية، "البيان العربي"، ص: 137.

وإذا نظرنا في المصطلحات المحدودة في الكتاب، فباستثناء مصطلح "البلاغة"، تبقى المصطلحات الأخرى المحدودة عاجزة عن تقديم حد تام. انظر مثلا إلى تعريف مصطلح (الرمز) يقول فيه ابن وهب : «وأما الرمز فهو ما أخفي في الكلام وأصله الصوت الخفي الذي لا يكاد يفهم»[33] ويقول في مصطلح "اللغز": «هو قول استعمل فيه اللفظ المتشابه طلبا للمعاياة والحاجة»[34].

وأما "الشعر" فقد حار في حده، فمرة يقول: "وإنما الشعر كلام موزون فما جاز في الكلام جاز فيه، وما لم يجز في ذلك لم يجز فيه"[35]. ومرة يقول: «إن الشعر كلام مؤلف، فما حسن منه فهو في الكلام حسن وما قبح منه فهو في الكلام قبيح»[36]. وثالثة يقول: «إنه كلام بليغ موزون مؤلف»[37].

فأمام هذه التعريفات يقف القارئ عاجزا عن الإحاطة بحقيقة كل مصطلح، واستكمال التصور الواقعي له لغياب الخاصة، واحتمال دخول مفهوم آخر مشترك في دلالة التعريف عليها، رغم تدعيمه لذلك بقرائن استدلالية أخرى تقف على الشاهد والمثال، خصوصا في تعريف "اللغز" و"الرمز" ــ هذا الأخير الذي انتقد فيه شوقي ضيف ابن وهب قائلا: «خلط بين ضربين من الرمز: رمز يراد به التعمية، ورمز أدبي يأتي من كثرة الصور والأخيلة وهو الذي كان يستخدمه أفلاطون، أما الرمز الأول فقد ظهر عندما اختلطت الفلسفة بالشعوذة واستخدمه الشيعة وخاصة في العصر العباسي حين ضيق عليهم الخناق»[38] ــ ولعل ذلك سينكشف مع وقوفنا عند تعريف مباين لهما، يبدو فيه الحد نشيطا على غير عادته في الكتاب، إنه تعريف "البلاغة".

33 - "البرهان في وجوه البيان"، ص: 137.
34 - المصدر نفسه، ص: 147.
35 - نفسه، ص: 164-165.
36 - نفسه، ص: 192.
37 - نفسه، ص: 350.
38 - "البلاغة تطور وتاريخ"، ص: 99.

4. حد البلاغة أو منطق تعريف "البرهان"

يقول ابن وهب معرفا البلاغة: «وحدها عندنا: القول المحيط بالمعنى المقصود، مع اختيار الكلام وحسن النظام، وفصاحة اللسان»[39].

نحن هنا أمام تعريف يروم التدقيق والضبط ولاسيما أن المصطلح المقصود مركزي في الكتاب، ويحظى بأهمية خاصة فيه، ولم يكن بعد قد عرف استقرارا مفاهيميا منذ بداية تداوله، حيث توزعته جملة من التعريفات، حصرها حمادي صمود في ثلاثة أقسام بصوف النظر عن الفروق الجزئية بين تعريف وآخر وهي "قسم تنحصر فيه وظيفتها في مؤدى الكلمة اللغوي من إبانة وإفصاح، وبيان، ويرتبط موضوعها بالحكمة طريقا إلى زكاة النفس وتربيتها وتأديبها... كقول علي ابن أبي طالب (40هـ) كرم الله وجهه: «البلاغة إفصاح قول عن حكمة مستغلقة وإبانة عن مشكل»[40] وقسم يركز مقاصد البلاغة العقائدية ويوظفها لغايات جدلية وإقناعية، فتسخر للشيء ونقيضه، تبعا لحاجات المتكلم من خطابه، وهذا المفهوم يذكرنا بمقاصد الخطابة عند أقوام أخرى، خاصة عند اليونان، ومن ألصق التعريفات بهذا النحو قول ابن المقفع (134هـ) «كشف ما غمض من الحق وتصوير الحق في صورة الباطل..»[41] أما القسم الثالث وهو أوفرها، فمكرس لإبراز المقاييس الأسلوبية في النص الأدبي في مستوى بنيته الكلية، وما يجب أن يقوم بين أجزائه من تلاحم، وفي مستوى مكوناته الأساسية أي الكلمة»[42]. ومن نماذجه قول جعفر بن يحيى (187هـ) «البلاغة أن يكون الاسم يحيط بمعناك ويجلي عن مغزاك وتخرجه من الشركة ولا تستعين عليه بطول الفكرة، ويكون سليما من التكلف بعيدا من سوء الصنعة، بريا من التعقيد، غنيا عن التأمل»[43].

---

39 – "البرهان في وجوه البيان"، ص: 163.

40 – "كتاب الصناعتين"، أبو هلال العسكري، ص: 58.

41 – المصدر نفسه، ص: 53.

42 – "التفكير البلاغي عند العرب أسسه وتطوره إلى القرن السادس (مشروع قراءة)، ص: 115-116.

43 – "كتاب الصناعتين" ص: 42.

لكن تعريف ابن وهب "للبلاغة" حاول التخلص من كل هذا التنوع الذوقي، ولبس حلة الإقناع المنطقي، ولذلك تجده يحملنا على قبوله، مبينا حقيقة عناصره في قوله: «وإنما أضيف إلى الإحاطة بالمعنى "اختيار الكلام" لأن العامي قد يحيط قوله بمعناه الذي يريد، إلا أنه بكلام مرذول من كلام أمثاله فلا يكون موصوفا بالبلاغة وزدنا "فصاحة اللسان" لأن الأعجمي واللحان قد يبلغان مرادهما بقولهما فلا يكونان موصوفين بالبلاغة، وزدنا (حسن النظام) لأنه قد يتكلم الفصيح بالكلام الحسن الآتي على المعنى ولا يحسن ترتيب ألفاظه، وتصير كل واحدة مع ما يشاكلها فلا يقع ذلك موقعه»[44]. فترتيب الكلام بهذا الشكل، ومتابعته بهذا التدقيق، حري أن يلفت انتباهنا إلى طبيعة الضبط المنطقي الذي بدأ يتربى عليه التفكير البلاغي العربي مرورا بقدامة بن جعفر (337هـ) على مستوى التقسيم والتبويب إلى ابن وهب على مستوى التحليل والتركيب. ولعل هذا يدفعنا إلى فرز الاستثناء من قاعدة حمادي صمود الذي أوضح أن «عدم التقيد بضوابط التعريف وانحصار مفهومه عندهم في استعراض الخصائص التي تحقق البلاغة، سيكون السمة الغالبة على تعريف البلاغة في كل مراحلها ولن نجد صدى لأي محالة تروم الوقوف على الحد الجامع المانع»[45]. وأظن أن ابن وهب طلب في "حده" تصور كنه البلاغة وتمثل حقيقتها في نفسه لا لمجرد التمييز كما يقول الإمام الغزالي (450هـ) رحمه الله[46].

إن تعريف البلاغة عند ابن وهب لم يخضع لما درجت عليه التعريفات السابقة التي «إما أتت في عبارات غامضة لا تخلو من إيجاز فلا تتضح حقيقة الشيء، وإما استطردت إلى جملة الخصائص الأسلوبية التي يجب أن تتوفر في النص فأصبحت بحثا في الوجوه البلاغية لا تعريفا»[47]. وحدها في الكتاب ورد يتيما من حيث نعته "بالحد"، وغالب

44 – "البرهان في وجوه البيان"، ص: 163.

45 – "التفكير البلاغي عند العرب"، ص: 113.

46 – "معيار العلم"، ص: 267.

47 – "التفكير البلاغي عند العرب"، ص: 113.

الظن أن مرد ذلك يعود إلى كثرة استهلاك هذا المصطلح، وكثرة تناوله من قبل العلماء بتعريفات طابعها تكريس المناحي التذوقية الرهينة بالتصورات المذهبية، لهذا وجدنا ابن وهب يقول: "وحدها عندنا" بإضافة "عندنا".

5. خاتمة

بعد هذا كله يمكن أن نقرر ونحن نلم بشعث هذا الموضوع: أن ابن وهب صاغ أقسام البحث ووجوهه وأبوابه بسرد شبه روائي، مما حدا به إلى تبسيط الحد وأقسامه، والتعريف ووجوهه، فهو إذ يقرر الحد أو التعريف بألفاظ منظومة على غاية الإحاطة بالأقسام أو الوجوه يأتي الشاهد شبه الحسي دليلا على وجودها، أو مثلا تطبيقيا عليها، أو معرفا تمثيليا بها، أو حاثا عليه أو رادعا عنه.

وكان دأبه عند وصفه للحد بأقسامه بأوجهه، ألا يدع عدد الأقسام والأوجه تتعدى الثلاثة للموصوف الواحد.. وإذا ما تعدى ذلك العدد في الحد الواحد فإما أن يستغني عن حده عقليا أوالتعريف به (احتماليا) ليحد أو يعرف بواسطة الشاهد التمثيلي أو التمثيل التطبيقي، كما فعل في تعريف مصطلح "اللحن" حيث ذكر وجوهه الستة، فاكتفى بالتعريف العقلي وشواهده مع الوجوه الثلاثة الأولى، أما الثلاثة الأخرى فسلقها فقط بالشاهد والمثال، وإما أن يحد بأقسامه الرئيسية القليلة، ثم يسعى بأناة لانتقاء الشاهد الشارح له على أساس أن تنسل منه الأقسام الزائدة، فما هو دون أقسام الحد من الأقسام لا نعبر إليه من الحد مباشرة ولا صراحة، بل نلجه من شاهد تطبيقي مشرع على أقسام جديدة، كما تجلى في مصطلح "الطلب" و"المنثور".

كما أن اهتمامه البالغ بالتعريف بالشاهد والمثال حاول به إقامة الشاهد في العقل كمنطقة دلالية حسية تلي التجريب وترقى عنه، لتعبر به إلى منطقة الدلالة العقلية.

وأخيرا يمكن أن نطمئن إلى القول بقصور امتداد الأثر المنطقي إلى تعريفات "البرهان" موازاة مع أقسامه وأبوابه.

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.
- "البرهان في وجوه البيان" ابن وهب الكاتب (أبو الحسن إسحاق بن إبراهيم بن سليمان) تحقيق: أحمد مطلوب وخديجة الحديثي، مطبعة العاني بغداد، 1967م.
- "البلاغة تطور وتاريخ" د. شوقي ضيف، الطبعة الثالثة، دار المعارف، مصر.
- "بنية العقل العربي" دراسة تحليلية نقدية لنظم المعرفة في الثقافة العربية" د. محمد عابد الجابري الطبعة الأولى، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء.
- "البيان العربي" دراسة في تطور الفكرة البلاغية عند العرب ومناهجها ومصادرها الكبرى"، د. بدوي طبانة، الطبعة الخامسة، دار العودة، دار الثقافة، بيروت.
- "التفكير البلاغي عند العرب أسسه وتطوره إلى القرن السادس (مشروع قراءة)" حمادي صمود. منشورات الجامعة التونسية. المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية 1981م.
- "ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال والمناظرة ـــ صياغة المنطق واصول البحث متمشية مع الفكر الإسلامي". عبد الرحمن حسن حبنكة الميداني، الطبعة الثالثة، دار القلم، دمشق 1408هـ/1988م.
- "الفكر العربي" مجلة الاتجاه العربي للعلوم الإنسانية، العدد السادس والأربعون، السنة الثامنة، يونيو 1987م. مقالة: "تبصرة في نقد النثر أو كتاب البيان، داود الرز.
- "كتاب الصناعتين الكتابة والشعر" تصنيف أبي هلال الحسن بن عبد الله ابن سهل العسكري تحقيق: علي محمد البجاوي، محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الثانية، القاهرة، 1971م.
- "كتاب نقد النثر" المنسوب لقدامة بن جعفر، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان 1402هـ/1982م.
- "المدخل إلى دراسة البلاغة العربية" د. السيد أحمد خليل، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان 1968م.
- "منطق تهافت الفلاسفة المسمى معيار العلم"، الإمام أبو حامد الغزالي تحقيق: سليمان دنيا. دخائر العرب 32 الطبعة الثانية، دار المعارف، مصر.
- "المنطق الوضعي" د. زكي نجيب محمود، الجزء الأول، الطبعة الرابعة مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، 1965م.

دراســـات نظريـــة

مشروع المعجم التاريخي للمصطلحات العلمية(*)

أ.د. الشاهد البوشيخي(**)

1 – بيان المراد من "المشروع"

العنوان مركب من عنصرين كبيرين هما: "المعجم التاريخي" و"المصطلحات العلمية" ولابد لبيان المراد من المركب منهما من بيانهما، فما المقصود بهما؟

1.1 – مفهوم المعجم التاريخي:

يقصد بـ"المعجم التاريخي" ذلك المعجم الذي يؤرخ لحياة الألفاظ التي يتضمنها، منذ ولادتها حتى آخر استعمال لها أو موتها؛ متتبعا التطور الذي طرأ عليها، ولاسيما الدلالي (اتساعا وضيقا، واستقرار واضطرابا) والاستعمالي (كثرة وقلة، ومكانا وزمانا وميدانا).

وغني عن البيان أنه معجم أولا؛ فيه ما في المعاجم من مقومات المعجمية شكلا ومضمونا، ثم تاريخي ثانيا.

2.1 – مفهوم المصطلحات العلمية:

ويقصد بـ"المصطلحات العلمية" تلك الألفاظ التي تسمي مفاهيم معينة، في أي علم من العلوم، بأصنافها الثلاثة: العلوم الشرعية، والعلوم الإنسانية، والعلوم المادية؛ في أي عصر من الأعصار، وفي أي مصر من الأمصار، ولدى أي اتجاه من الاتجاهات، وفي أي تخصص من التخصصات.

وغني عن البيان أن المصطلحية هنا تصدق على اللفظ في أي مرحلة من مراحل حياته المصطلحية، منذ الاقتراح حتى الاستقرار[1].

(*) – بحث أُعد في الأصل لندوة "المعجم العربي" التي أقامها مجمع اللغة العربية بدمشق في أكتوبر 2001م.

(**) – مدير معهد الدراسات المصطلحية ـ فاس.

1 – ن: مصطلحات النقد العربي لدى الشعراء الجاهليين والإسلاميين، ص: 57.

وغني عن البيان أيضا أن العلمية هنا لا تعني النسبة إلى العلم الذي خصصت له – تمييزا له– "كليات العلوم" في العصر الحديث[2].

3.1 – مفهوم المعجم التاريخي للمصطلحات العلمية:

وعليه، فالمقصود بالعجم التاريخي للمصطحات العلمية في لغتنا وحضارتنا: هو ذلك العمل العلمي الجامع لكل الألفاظ التي تسمي مفاهيم، في أي علم، مرتبة المباني ترتيبا معجميا، لتيسير الوصول إليها، معروضة المعاني عرضا تاريخيا، لرصد التطور الدلالي والاستعمالي الذي طرأ عليها، منذ ولادتها حتى آخر استعمال لها.

فخرج بقيد "العلمية"، كل الأعمال غير العلمية التي قد يكون ضررها أكثر من نفعها. وما أملأ الأسواق بالأعمال التجارية التي تحرص على السبق بغير حق!

وخرج بقيد "الجامع لكل الألفاظ التي تسمي مفاهيم"، غير الجامع: الذي يذكر بعضا ويترك بعضا؛ فيجعل التصور للواقع مبتورا، والدلالة ناقصة؛ إذ "ليست المصطلحات مفاتيح العلوم فحسب، بل هي خلاصة البحث فيها كل عصر ومصر؛ ببدايتها يبدأ الوجود العلني للعلم وفي تطورها يتلخص تطور العلم"[3]

كما خرج به كل الألفاظ التي ليست بمصطلحات.

وخرج بقيد "أي علم عرفه تاريخنا"، المقتصر على مصطلحات علم أو علوم، غير الشامل لمصطلحات كل العلوم في تاريخنا. وفيه –على أهميته– من القصور ما لا يخفى.

وخرج بقيد "مرتبة ترتيبا معجميا"، كل ما ليس بمرتب، أو مرتب ترتيبا ليس بمعجمي. وفي ذلك ما فيه من العنت والعسر.

وخرج بقيد "معروضة المعاني عرضا تاريخيا"، كل ما ليس كذلك. وهذا أهم قيد وأخص قيد، وهو في الموجود المتداول أفقد قيد. وبانعدامه ينعدم الوجود لهذا المعجم ويفوت منه المقصود.

2 – ن: ورقات في المسألة العلمية، ص: 34.

3 – مصطلحات نقدية وبلاغية في كتاب البيان والتبيّن للجاحظ ص: 13.

وبما أن مثل هذا العمل العلمي الشامل هو عادة فوق طاقة الأفراد، ويحتاج في تخطيطه المنهجي، وتنفيذه العلمي، إلى جهود وجهود من ذوي التفكير السديد، والتدبير الرشيد، والصبر المديد، ...

فقد صار عبارة عن مشروع من المشاريع. ولكل مشروع موجبات للبحث فيه، وأهداف، ووسائل، ومراحل، يتطلبها السير -على بصيرة- فيه.

2 – موجبات البحث في "المشروع"

لا جرم أن موجبات البحث في مثل هذا المشروع كثيرة ومتنوعة، ولكن أهمها ثلاثة:

1.2 – الموجب اللغوي:

وأساسه الحاجة الماسة إلى معرفة تاريخ الألفاظ في اللغة العربية؛ إذ اللغة بنت الاستعمال. وكل مستعمل لابد أن يضمّن ألفاظه رؤيته. و"لكل قوم ألفاظ"[4]، و"لكل صناعة ألفاظ"[5]، والأقوام يتطورون، والصناعات تتطور. ولا يكاد يختلف المعجم الخاص في ذلك -عند النظر إليه متحركا في التاريخ- عن المعجم العام. فوجب، رصدا لذلك التطور، التتبع التاريخي للألفاظ دلالة واستعمالا، في كل الأعصار والأمصار، ولدى كل الاتجاهات والبيئات، لتؤدى اللغة وظيفتها الطبيعية في التواصل، وليفقه اللاحق مقالة السابق، دون ظلم ولا هضم.

صحيح أن ذلك لا يقوم على وجهه الصحيح، شمولا وكمالا، إلا بإنجاز المعجم التاريخي للغة العربية جملة، لكن من يدعي أن إنجاز المعجم التاريخي للمصطلحات العلمية ليس بأهم خطوة في الاتجاه الصحيح؟

4 – الحيوان : 366/3

5 – الحيوان : 368/3

2.2 – الموجب العلمي:

وهو أظهر من أن ينبه عليه؛ لحاجة العلوم كلها في تاريخنا الطويل العريض إلى تاريخ أمين دقيق؛ تاريخ ينطلق واصفا الجزئيات، ثم يتدرج راصدا التطورات، ثم يقف مستخلصا الكليات؛ تاريخ يقوم على النصوص الموثقة، والمصطلحات المدققة، والفهوم الممحصة المحققة؛ تاريخ يقام فيه لكل علم عموده، وتضبط فيه لكل علم حدوده، ويتبلور فيه لنسق كل علم وجوده؛ تاريخ يتحدد به الرصيد، ويعرف به القديم من الجديد، ويكون حجر الأساس لكل بناء جديد. إنه التاريخ المنتظر للعلوم في تاريخنا الطويل العريض، ولا سبيل إليه قبل المعجم المفتاح، وبغير المعجم المفتاح: المعجم التاريخي للمصطلحات العلمية. فهل يستجيب العلماء في هذه الأمة لهذا التحدي؟.

3.2– الموجب الحضاري:

إن الأمة اليوم في مرحة اختبار واختمار؛ اختبار لقدرتها على البقاء مع شدة البلاء، واختمار لقدرتها على تحمل البلاء من أجل البقاء. ولن يعينها في الاختبار وعلى الاختملو مثل العلم؛ تستوعب ما كان منه، وما هو كائن، لتؤسس ما ينبغي أن يكون.

إن التحدي الحضاري الحالي للأمة يهددها تهديدا حقيقيا بالفناء، وإن التصدي الحضاري المكافئ له لن يكون، أو يمكن، بغير إعادة بناء الذات، ولا سبيل إلى إعادة بناء الذات بغير الانطلاق من التراث، ولا سبيل إلى التراث بغير مفتاحه الذي هو المصطلحات.

وبما أن التراث ممتد في الزمان والمكان والإنسان، فإن ضرورة فهمه –على سعته– من أجل الاستيعاب، فالتقويم، فالتوظيف، تقتضي إيجاد معجم تاريخي شامل كامل لمفاتيحه التي هي المصطلحات.

فإذا أضيف إلى ذلك أن هذا التراث -وإن قرئ مرات- لما يقرأ بعين الذات، مما دعا إلى المناداة بضرورة القراءة الثالثة للتراث، تخليصا له من آثار النظارات الزرقاء لغرب الغرب، وآثار النظارات الحمراء لشرق الغرب[6]...

إذا أضيف ذلك، تأكدت ضرورة هذا المعجم الحضارية، وتأكد وجوب إنجازه السريع للبناء، والشروع في مشروعه، تقوية للقدرة على البقاء وتحمل البلاء.

3 – أهداف المشروع

للمشروع ضربان من الأهداف: قريبة حسية ظاهرة الأثر، وبعيدة معنوية عميقة الأثر.

1.3 – الأهداف القريبة:

فأما القريبة فثلاثة على التوالي:

1.1.3 – إيجاد معجم تاريخي للمصطلحات العلمية المعرّفة:

و"نقصد بالمصطلحات العلمية المعرّفة: كل الألفاظ العربية الاصطلاحية التي تم شرحها ضربا من الشرح، في أي تخصص من التخصصات العلمية، وفي أي قرن من قرون ثقافتنا.

ونقصد بالمعجم التاريخي لها: نسقها -بعد جمعها مع شروحها- نسقا تاريخيا يقدم فيه السابق على اللاحق... [نسقا يتضمن] جميع شروح...المصطلح مذ ظهر أول شرح له... حتى آخر شرح، موثقة محققة قدر الإمكان"[7].

والهدف من هذا الهدف هو "جمع جهود العلماء السابقين في مجال بيان المراد من الألفاظ الاصطلاحية في مختلف العلوم، ووضعها رهن إشارة الدارسين المصطلحيين

6 – ن: نصوص المصطلح النقدي لدى الشعراء الجاهليين والإسلاميين ص: 5-6

7 – المدارسة الأولى للمعهد ص: 4-5

للاستفادة منها بكل ضروب الاستفادة، ولدراستها أيضا بكل أنواع الدراسة، وللبنـــاء عليها فيما هو آت"[8] من أمر إنجاز المعجم العام الشامل موضوع العرض.

وهذا الهدف، على قربه وصغره، بعيد المقاصد، كبير الفوائد.

2.1.3 - إيجاد معجم تاريخي لمصطلحات كل علم :

مثل المعجم التاريخي للمصطلحات الحديثية، أو اللغوية، أو النقدية، أو غير ذلـك. ويشتمل على جميع مصطلحات ذلك العلم: المعرّف منها وغير المعرّف، مصنفة معجميـا، ومدروسة الدراسة المصطلحية التاريخية[9]، بعد الدراسة الوصفية[9]

وبظهور مثل هذه المعاجم الخاصة بكل علم، يظهر المفتاح التاريخي الخاص لكـــل علم، فينفتح باب القراءة الصحيحة لأي مؤلَّف (بفتح اللام) أو مؤلِّف (بكسر اللام) أو مدرسة أو اتجاه.. في أي علم، فيُتخلص من كثير من الأخطاء القديمة والجديدة في الفهم، وما ينبني عليها من اختلافات أو اضطرابات في الحكم.

3.1.3 - إيجاد معجم تاريخي شامل لمصطلحات كل العلوم :

وهو المعجم التاريخي للمصطلحات العلمية موضوع العرض، ويمثل البحر الـــذي تصب فيه جميع الأنهار السابقة ممزوجة في كل مادة من مواده؛ ففي مادة (ن.ق.د) مثـلا: النقد لدى المحدثين، والنقد لدى الأدباء، والنقد لـــدى الفقـــهاء... وهكـــذا في كـــل مصطلـــح. ولا حاجة -بعدما تقدم- للتفصيل في هذا المعجم.

2.3 - الأهداف البعيدة :

وأما الأهداف البعيدة فهدفان:

---

8 - المدارسة الأولى ص:4

9 - ن: مشكلة المنهج في دراسة مصطلح النقد العربي القديم ضمن ندوة المصطلح النقدي وعلاقته بمختلـــف العلـــوم ص:24-27.

1.2.3 - فهم التراث :

والذي يعنينا منه هاهنا، هو التراث العلمي -بالمفهوم العام للعلم-، وهو مجموع ما ورثناه من العلم عن الآباء. وأنفس ما فيه هو الوحي: كتابا وسنة، ثم عطاء العلوم المستنبطة منه، أو الخادمة له، أو المتأثرة به، عبر القرون؛ من علوم شرعية، أو إنسانية، أو مادية. ثم يأتي من بعد ذلك ما بعد ذلك وما دون ذلك، مما تتبرأ منه روح التراث، وقيم التراث، ولغة التراث؛ من دخيل قديم، وغاز جديد، لا صلة له بالتراث إلا أنه من الميراث.

والتراث، بسبب الجمود القديم أو الجحود الجديد، قد حيل بينه وبين نابتة الأمة. ولم تزده القراءات المتكررة له من الخارج إلا بعدا عنها، فوجب اتخاذ سبيل للقراءة من الداخل، وهذه السبيل هي الدراسة المصطلحية الوصفية فالتاريخية للمصطلحات العلمية في تراثنا والتي يجلي ثمرها وخلاصتها "المعجم التاريخي للمصطلحات العلمية"

"إن تراثنا هو ذاتنا؛ إذ المستقبل غيب، والحاضر -علميا- لا وجود له، فلم يبق إلا الماضي الذي هو مستودع الذات وخزان الممتلكات، بما لها وما عليها من ملحوظات وملاحظات. فكيف نعرف إذن الذات إذا لم نفقه التراث؟

وإن مفتاح التراث هو المصطلحات، وإنما تؤتى البيوت من أبوابها، وأبواب كل علم مصطلحاته...

وإن مفتاح المفتاح هو الدراسة المصطلحية للمصطلحات؛ ذلك بأنها تعرِّف غير المعرَّف، وهو الأغلب، وتدقق تعريف ما عرِّف فلم يعرَّف، وهو الأقل، وتصحح أخطاء اصحاب النظارات الملونة، أو الذين يدرسون التراث بالطائرة، أو الذين لا يقوم منهجهم على الإحصاء، فتند عنهم أشياء وأشياء"[10].

10 - نظرات في المسألة المصطلحية ضمن أعمال مؤتمر "قضايا المصطلح" ص: 106

2.2.3 – تجديد بناء الذات:

وأول التجديد قتل القديم فهما كما قيل، وذلك ما تقدم في "فهم التراث"، وإنما يدرس التراث للبناء به وعليه فيما هو آت؛ ذلك بأن الأمة وهي تجتاز مرحلة الاختبار والاختمار، محاولة استئناف السير في اتجاه الشهود الحضاري الواجب عليها للشهادة على الناس، تحتاج أول ما تحتاج إلى تحديد عناصر القوة في ذاتها لتفعيلها، ومعرفة مقدار ذخيرتها ونوعها لتوظيفها والاستفادة منها في بابها وإبانها، وتعرّف وجوه النقص والقصور فيها لتكميلها. وكل ذلك يتيسر بعد فهم التراث وتقويمه، والمفتاح الفاتح لكل ذلك هو "المعجم التاريخي للمصطلحات العلمية".

إن هذا المعجم ليس هو النهاية وإنما هو البداية؛ به تبدأ المراجعة لمصطلح الماضي، وبنتائجه تبدأ المواجهة لمصطلح الحاضر، وعلى أساسه يتم ما هو أهم من ذلك، وهو بناء مصطلح الغد؛ ذلك المصطلح الذي تتلخص علاقته بمستقبل الذات في ثلاث:

"1 – ضرورة الإبداع المصطلحي لبناء ذات المستقبل أو مستقبل الذات، ولا إبداع مصطلحي بغير الإبداع العلمي، وإنما يسمي من ولد، ولا ولادة طبيعية بغير أبوين: اللغة الأم، والتراث الأب، ومن شذ، شذ في الضياع، وإنما يأكل ذئب التاريخ من اجتهادات الأمم القاصية.

2 – ضرورة الاستقلال المصطلحي لحوار الذات لغير الذات، ولا استقلال للمصطلح بغير استقلال مفهومه...

3 – ضرورة التفوق المصطلحي كيفا وكما، لشهود الذات على غير الذات، ولا تفوق للمصطلح بغير تفوق أهله، وإن السماء لا تمطر تفوقا ولا إمامة حضارية، بل لابد من السبق في عالم الأسباب، وإتيان البيوت من الأبواب"[11].

4 – مراحل المشروع

المراحل الكبرى لإنجاز المشروع ثلاثة :

11 – نظرات في المسألة المصطلحية، ضمن أعمال مؤتمر "قضايا المصطلح" ص: 107–108

1.4 – مرحلة المصطلح المعرّف:

والمقصود بها تلك المرحلة التي يركز فيها على تحقيق الهدف القريب الأول، وهو: إيجاد معجم تاريخي للمصطلحات العلمية المعرفة. وأهم مراحلها الصغرى ثلاث:

1.1.4 – مرحلة الجمع والتوثيق: "وفيها يتم التقصي لجميع المصطلحات المعرفة ضربا من التعريف، في جميع المظان، بدءا بالأقدم فالأقدم، والأغزر مادة فالأغزر، والأوثق نصا فالأوثق"[12]؛ تجمع، وتوثق في جذاذات خاصة مصممة لهذا الغرض، لتسهيل التصنيف بعد.

2.1.4 – مرحلة المراجعة والتدقيق: وفيها يتم التأكد من صحة المعلومات وتمامها وصحة تصنيفها... يدويا وحاسوبيا ما أمكن.

3.1.4 – مرحلة التصنيف والتأليف: وفيا يتم تصنيف جميع ما جمع تصنيفا تاريخيا، لإبراز الاهتمام به عبر التاريخ. ثم حسب كل علم، لإيجاد المعجم التاريخي للمصطلحات العلمية المعرّفة لذلك العلم. ثم تؤلف المعاجم كلها في معجم جامع هو المعجم التاريخي للمصطلحات العلمية المعرّفة.

وبتأليفه تكون المرحلة الأولى من مراحل المشروع قد انتهت لينتقل إلى المرحلة الثانية.

2.4 – مرحلة المصطلح غير المعرّف:

والمقصود بها تلك المرحلة التي يركز فيها على تحقيق الهدف القريب الثاني، وهو إيجاد معجم تاريخي لمصطلحات كل علم على حدة. وبما أن المصطلح غير المعرّف أكثر بكثير من المعرّف، فقد سميت المرحلة باسمه. وأهم مراحلها الصغرى ثلاث:

12 – المدارسة الأولى للمعهد. ص:5

1.2.4 – مرحلة الدراسة الوصفية لمصطلحات كل علم، بأركانها وشــروطها المفصلة في منهج الدراسة المصطلحية[13]. وهذه المرحلة طويلة شاقة إلا على من يسـرها الله تعالى عليه؛ لاقتضائها دراسة مصطلحات كل مؤلّف على حدة، أو بعضها، وأحيانــا دراسة مصطلحات الكتاب الواحد، أو بعضها. وما أكثر المؤلفات والمؤلفــين في كـل تخصص! وما أقل الباحثين والباحثات في المصطلح!

2.2.4 – مرحلة الدراسة التاريخية لمصطلحات كل علم بشروطها المشار إليها في منهج الدراسة المصطلحية[14]. وهذه المرحلة لا تكاد تقل مشــقة عــن ســابقتها؛ لاقتضائها رصد التطور في كل مصطلح، منذ تطوره المحتمل لدى المؤلّف الواحد في تراثه، حتى مجموع تراث التخصص على امتداده. وكل إخلال في المرحلة الوصفية ينتج عنــه خلل في المرحلة التاريخية. والأصل استدراك المؤرخ على الواصف، ولكن أنى ذلك إلا لمن آتاه الله تعالى علما وفهما. وقليل ما هم!

3.2.4 – مرحلة تأليف المعجم التاريخي لمصطلحات كل علم. وهو الثمـرة الطبيعية للدراستين السابقتين: الوصفية والتاريخية؛ يجتمع فيه ما افترق فيهما، وقد يوجـد فيه ما لا يوجد فيهما، أو العكس.

وبتأليفه تنتهي المرحلة الثانية من مراحل المشروع، لينتقل إلى المرحلة الثالثة.

3.4 – مرحلة المعجم الشامل :

والمقصود بها تلك المرحلة التي يتركز فيها العمل على تحقيــق الهــدف القريــب الثالث، وهو إيجاد معجم تاريخي شامل لمصطلحات كل العلوم. وهو المعجــم التــاريخي للمصطلحات العلمية موضوع العرض. وأهم مراحلها الصغرى ثلاث:

---

13 – ن: الوسيلة المنهجية، فيما يلي من البحث.

14 – ن: مشكلة المنهج في دراسة مصطلح النقد العربي القديم ضمن ندوة المصطلح النقدي وعلاقته بمختلــف العلــوم ص:25.

1.3.4 – مرحلة تصنيف مادة المعاجم الخاصة بكل علم كلها، حسب الألفاظ الاصطلاحية، وإدماجها بنظام معجمي تاريخي معين، ييسر الوصول إلى المراد بيسر، داخل كل مدخل معجمي.

2.3.4 – مرحلة تأليف ما صنف في صورة معجم تاريخي جامع لكل مصطلحات العلوم، من الألف إلى الياء.

3.3.4 – تكشيف المعجم كله تكشيفا تاما، يجعل الانتفاع بما فيه في غاية اليسر.

وبهذا التكشيف تنتهي المرحلة الأخيرة من مراحل المشروع، وبانتهائها ينتهي إنجاز المشروع كله، ولا يبقى بعد ذلك إلا النشر الجيد له والتوزيع الجيد .

5 – وسائل المشروع:

لإنجاز المشروع وسائل متعددة أبرزها ثلاث:

1.5 – الوسيلة العلمية : والمقصود بها جمهرة الباحثين الذين ينجز بهم المشروع. ولا شك أنهم سيتدرجون من الكثرة إلى القلة انطلاقا من المرحلة الأولى التي تتطلب الكثير منهم.

ومن شروط الباحث في المرحلة الأولى:

1– الاختصاص في العلم الذي يسهم في جمع مصطلحاته المعرفة، وإلا أخرج ما حقه الإدخال، وأدخل ما حقه الإخراج.

2– الأمانة في الجمع والنقل، وإلا فات المعجم بسببه ما لا ينبغي أن يفوت، ونقل إليه ما لا ينبغي أن ينقل.

3– الضبط في التوثيق والمراجعة والتدقيق، وإلا اهتزت القيمة العلمية للمعجم كله.

4 – القدرة على تصنيف المؤتلف والمختلف، ولاسيما في من يكلف بآخر المرحلة.

ومن شروط الباحث في المرحلة الثانية، زيادة على ما تقدم:

1- الكفاءة المنهجية في الدراسة المصطلحية، سواء كان ذلك بسبب خبرة في البحث سابقة أم بدربة كافية عليه لاحقة، وإلا بقي المعجم أملا لا سبيل إلى تحقيقه.

2- الكفاءة في الصناعة المعجمية، ولاسيما في من يكلف بآخر المرحلة.

ومن شروط الباحث في المرحلة الثالثة، زيادة على ما تقدم:

- المشاركة في عدد من العلوم، لأن المعجم، بطبيعته في صورته الأخيرة، ملتقى للعلوم.

هذه أهم صفات الباحث في المشروع، وبقوتها تقوى "علمية" المشروع، وبضعفها تضعف "علمية" المشروع.

ولأهمية هذا النوع من الباحثين وقلته يلزم:

1- الاصطفاء للأقوياء الأمناء منهم.

2- التكوين العلمي والمنهجي اللازم لهم.

3- التدريب على نوع العمل في المشروع قبل الشروع منهم.

2.5 - الوسيلة المنهجية: والمقصود بها الأداة المنهجية اللازمة لإنجاز المشروع، وهي أساسا منهج الدراسة المصطلحية بالمفهوم الخاص، الذي تقدم شرط الكفاءة فيه في كل باحث في المشروع، ابتداء من المرحلة الثانية. ويمكن تلخيص معالمه الكبرى في خمسة أركان:

1.2.5 - الإحصاء : "ويقصد به الاستقراء التام لكل النصوص التي ورد بها المصطلح المدروس"[15]

2.2.5 - الدراسة المعجمية : ويقصد بها دراسة معنى المصطلح في المعاجم اللغوية والاصطلاحية.

15 - ن: نظرات في منهج الدراسة المصطلحية ومدى اهتمام إمام الحرمين الجويني به في كتابه الكافية" ص:7

3.2.5 – الدراسة النصية: ويقصد بها دراسة المصطلح وما يتصل به، في جميع النصوص التي أحصيت قبل، بهدف تعريفه، واستخلاص كل ما يسهم في تجلية مفهومه؛ من صفات، وعلاقات، وضمائم، وغير ذلك.وهذا الركن هو عمود منهج الدراسة المصطلحية: ما قبله يمهد له، وما بعده يستمد منه.

4.2.5 – الدراسة المفهومية : ويقصد بها دراسة النتائج التي فهمت واستخلصت من نصوص المصطلح وما يتصل به، وتصنيفها تصنيفا مفهوميا يجلي خلاصة التصور المستفاد لمفهوم المصطلح المدروس في المتن المدروس.

5.2.5 – العرض المصطلحي : ويقصد به الكيفية التي ينبغي أن تعرض وتحرر عليها خلاصة الدراسة المصطلحية للمصطلح ونتائجها. وهو الركن الوحيد الذي يرى بعينه لا بأثره. وجماع القول فيه –حسب ما انتهت إليه التجربة– أن يكون متضمنا للعناصر الكبرى التالية على الترتيب.

1.5.2.5 – التعريف

2.5.2.5 – الصفات

3.5.2.5 – العقلاقات

4.5.2.5 – الضمائم

5.5.2.5 – المشتقات

6.5.2.5 – القضايا

وفي الملحق بهذا العرض، يوجد تفصيل هذا الإجمال. فلينظر آخره.

3.5 – الوسيلة الإدارية :

والمقصود بها جهاز التسيير والإشراف على المشروع جملة، وحسب التجربة المتواضعة لمعهد الدراسات المصطلحية يمكن تصور الجهاز بإجمال هكذا:

1.3.5 – هيأة الإشراف : وهي الحاملة لهم المشروع، المستوعبة أكثر من غيرها لتصوره، الموجهة للعاملين فيه، الباحثة عما يلزم لتمويله، المتابعة له من أوله إلى آخره.

2.3.5 – لجن التنسيق: وهي التي تتولى التنسيق بين جهود مجموعات البحث في المعاجم التاريخية لمصطلحات مختلف العلوم –كل لجنة بمعجم–، تحت إشراف هيأة الإشراف.

3.3.5 – مجموعات البحث: وهي التي تتولى مباشرةَ البحثِ في معجم من المعاجم؛ باختيار الباحثين فيه، وتكوينهم، وتدريبهم، ومتابعتهم، بتنسيق مع لجن التنسيق، وإشراف من هيأة الإشراف.

هذا وفي الطريق عوائق على رأسها معضلة النص[16].

وفي الطريق عقبات، على رأسها عقبة التمويل، وعقبة التنسيق.

وفي الطريق مشاق وصعوبات، على رأسها ندرة الخبير، وقلة النصير، وطول المسير.

لكن لابد من السير، وإن مع وجود العائق، لتجاوز العائق.

ولابد من السير، وإن مع وجود العقبات، باقتحام العقبات.

ولابد من السير، وإن مع تحدي المشاق والصعوبات، بتحمل المشاق والصعوبات.

وإن عظم الجزاء مع عظم البلاء. ومن سار على الدرب وصل.

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

16 – ن: البحث العلمي في التراث ومعضلة النص. ص: 5–12

6 - ملحق

معالم "منهج الدراسة المصطلحية":

للمنهج في الدراسة المصطلحية مفهومان: عام وخاص.

فالمنهج بالمفهوم العام، هو طريقة البحث المهيمنة المؤطرة للمجهود البحثي المصطلحي كله، القائمة على رؤية معينة في التحليل والتعليل والهدف. وهذا الذي يوصف بالوصفي أو التاريخي أو ما أشبه، تميزا له عن غيره.

والمنهج بالمفهوم الخاص، هو طريقة البحث المفصلة المطبقة على كل مصطلح من المصطلحات المدروسة، في إطار منهج من مناهج الدراسة المصطلحية بالمفهوم العام. وهذا الذي يمكن تلخيص معالمه الكبرى بإيجاز شديد منذ الشروع فيه حتى الفراغ منه في خمسة أركان:

1. الإحصاء: ويقصد به الاستقراء التام لكل النصوص التي ورد بها المصطلح المدروس، وما يتصل به، لفظا ومفهوما وقضية، في المتن المدروس، وذلك يعني:

أ- إحصاء لفظ المصطلح إحصاء تاما، حيثما ورد، وكيفما ورد، وبأي معنى ورد، في المتن المدروس، ما دام قدر من الاصطلاحية -داخل مجاله العلمي الخاص- ملحوظا فيه؛ فالمصطلح مفردا أو مجموعا، معرفا أو منكرا، اسما أو فعلا، مضموما إلى غيره أو مضموما إليه غيره، كل ذلك ضروري المراعاة عند الإحصاء.

ب - إحصاء الألفاظ الاصطلاحية المشتقة من جذره اللغوي والمفهومي إحصاء تاما كذلك، على التفصيل نفسه.

جـ- إحصاء التراكيب التي ورد بها مفهوم المصطلح أو بعضه دون لفظه، إحصاء تاما كذلك.

د- إحصاء القضايا العلمية المندرجة تحت مفهومه، وإن لم يرد بها لفظه.

فإذا استخلصت النصوص، وصنفت حسب حاجة الدراسة، التصنيف الأولي، أمكن الانتقال إلى الركن الثاني:

2- الدراسة المعجمية:

ويقصد بها دراسة معنى المصطلح في المعاجم اللغوية فالاصطلاحية دراسة تبتدئ من أقدمها مسجلة أهم ما فيه، وتنتهي بأحدثها مسجلة أهم ما أضاف، دراسة تضع نصب عينيها علام مدار المادة اللغوية للمصطلح، ومن أي المعاني اللغوية أخذ المصطلح، وبأي الشروح شرح المصطلح. وذلك لتمهيد الطريق إلى فقه المصطلح وتذوقه، وليسهل تصحيح الأخطاء التي قد يكون جلبها الإحصاء.

3- الدراسة النصية:

ويقصد بها دراسة المصطلح وما يتصل به، في جميع النصوص التي أحصيت قبل، بهدف تعريفه، واستخلاص كل ما يسهم في تجلية مفهومه؛ من صفات وعلاقات، وضمائم، وغير ذلك.

وهذا الركن هو عمود منهج الدراسة المصطلحية: ما قبله يمهد له، وما بعده يستمد منه؛ إذا أحسن فيه بوركت النتائج وزكت الثمار، وإذا أسيء فيه لم تفض الدراسة إلى شيء يذكر. ومدار الإحسان فيه على الفهم السليم العميق للمصطلح في كل نص، والاستنباط الصحيح الدقيق لكل ما يمكن استنباطه مما يتعلق بالمصطلح في كل نص. فالنصوص ها هنا هي المادة الخام التي يجب أن "تعالج" داخل مختبر التحليلات بكل الأدوات والإمكانات، لتقطر منها المعلومات المصطلحية تقطيرا، وتستخرج استخراجا؛ فمعطيات الإحصاء، ومعطيات المعاجم، ومعطيات تحليل الخطاب المقالية والمقامية معا، ومعطيات المعارف داخل التخصص وخارجه، ومعطيات المنهج الخاص والعام، النظري والعملي... كل أولائك ضروري المراعاة عند التفهم، وكل ذلك مما به يتمكن من المفهوم وما يجلي المفهوم.

4- الدراسة المفهومية:

ويقصد بها دراسة النتائج التي فهمت واستخلصت من نصوص المصطلح وما يتصل به، وتصنيفها تصنيفا مفهوميا يجلي خلاصة التصور المستفاد لمفهوم المصطلح المدروس في المتن المدروس؛

من تعريف له يحدده بتضمنه كل العناصر والسمات الدلالية المكونة للمفهوم، وصفات له تخصه كالتصنيف في الجهاز، والموقع في النسق، والضيق أو الاتساع في المحتوى، والقوة أو الضعف في الاصطلاحية، والنعوت أو العيوب التي ينعت بها أو يعاب.

وعلاقات له تربطه بغيره كالمرادفات والأضداد وما إليها، والأصول والفروع وما إليها...

وضمائم إليه تكثر نسله وتحدد توجهات نموه الداخلي، كضمائم الإضافات والأوصاف...

ومشتقات حوله من مادته تحمي ظهره، وتبين امتدادات نموه الخارجي.

وقضايا ترتبط به أو يرتبط بها "مما لا يمكن التمكن منه إلا بعد التمكن منها كالأسباب والنتائج والمصادر والمظاهر، والشروط والموانع، والمجالات والمراتب، والأنواع والوظائف، والتأثر والتأثير... وغير ذلك مما قد يستلزمه تفهم مفهوم، ولا يستلزمه تفهم آخر"[17]

وهذه الشجرة المفهومية الوارفة الظلال، الزكية الغلال في أغلب الأحوال... هي التي يجب أن تُجَلّى بعرضها في الركن الخامس على أحسن حال.

---

17 – نحو منهج لدراسة مفاهيم ألفاظ القرآن الكريم للشاهد البوشيخي (مرقون) ص6. عرض ألقي في ندوة القرآن المجيد وخطابه العالمي التي نظمتها كلية الآداب بأكادير، بتعاون مع المعهد العالمي للفكر الإسلامي بواشنطن أيام 14ـ19/1/1418 موافق 21ـ26/5/1997.

5- العرض المصطلحي:

ويقصد به الكيفية التي ينبغي أن تعرض وتحرر عليها خلاصة الدراسة المصطلحية للمصطلح ونتائجها. وهو الركن الوحيد الذي يرى بعينه لا بأثره. وجماع القول فيه حسب ما انتهت إليه التجربة أن يكون متضمنا للعناصر الكبرى التالية على الترتيب:

1-التعريف، ويتضمن :

-المعنى اللغوي، ولاسيما الذي يترجح أن منه أخذ المعنى الاصطلاحي.

-المعنى الاصطلاحي العام في الاختصاص، ولا سيما الأقرب إلى مفهوم المصطلح المدروس.

-مفهوم المصطلح المدروس معبرا عنه بأدق لفظ، وأوضح لفظ، وأجمع لفظ، ما أمكن.

وشرطه المطابقة للمصطلح. وضابطه أنه لو وضعت عبارة التعريف مكان المصطلح المعرَّف في الكلام لانسجم الكلام. وإنما ينضبط ذلك إذا راعى الدارس في تعريف المفهوم كل العناصر والسمات الدلالية المكونة للمفهوم، المستفادة من جميع نصوص المصطلح وما يتعلق به في المتن المدروس؛ فلا تبقى خاصة دون إظهار، ولا ميزة دون اعتبار.

وللتأكد من صحة التعريف وزيادة بيانه، يحلل بالتفصيل المناسب إلى كل عناصره. ومع كل مقال مثال، وإنما يتضح المقال بالمثال.

فإذا تم التعريف، وهو اللب والنواة بدأ الحديث عن الصفات وهي اللحمة والكسوة.

2- الصفات وتتضمن :

- **الصفات المصنِّفة:** وهي الخصائص التي تحدد طبيعة وجود المصطلح في الجهاز المصطلحي موضوع الدراسة، كالوظيفة التي يؤديها والموقع الذي يحتله وغير ذلك.

- **الصفات المبينة:** وهي الخصائص التي تحدد درجة الاتساع أو الضيق في محتوى المصطلح، ومدى القوة أو الضعف في اصطلاحية المصطلح وغير ذلك.

-الصفات الحاكمة: وهي الصفات التي تفيد حكما على المصطلح، كـالنعوت أو العيوب التي ينعت بها أو يعاب وغير ذلك.

فإذا تمت الصفات الخاصة بالذات، بدأ الحديث عن العلاقات بغير الذات، مما يأتلف مع المصطلح ضربا من الائتلاف، أو يختلف معه ضربا من الاختلاف.

3- العلاقات: وتتضمن كل علاقة للمصطلح المدروس، بغيره من المصطلحات، ولاسيما العلاقات الثلاث:

-علاقات الائتلاف؛ كالترادف والتعاطف وغيرها.

-علاقات الاختلاف؛ كالتضاد والتخالف وغيرها

-علاقات التداخل والتكامل؛ كالعموم والخصوص، والأصل والفرع وغيرها.

فإذا ضبطت العلاقات الواصلة للمصطلح بسواه، والفاصلة له عن سواه، أمكن الانتقال إلى ما ضم إلى المصطلح، أو ضم إليه المصطلح؛ مما يكثر نسله المصطلحي، ويحدد توجهات نموه الداخلي.

4- الضمائم : وتتضمن كل مركب مصطلحي (ضميمة) مكوَّن من لفظ المصطلح المدروس، مضموما إلى غيره، أو مضموما إليه غيره، لتفيد الضميمة المركب في النهاية مفهوما جديدا خاصا مقيدا ضمن المفهوم العام المطلق، للمصطلح المدروس. فكأن المصطلح بضمائمه ينمو ويتشعب مفهوميا من داخله. وأبرز أشكال الضمائم:

– ضمائم الإضافة؛ سواء أضيف المصطلح إلى غيره، أو أضيف غيره إليه.

– ضمائم الوصف؛ وقد يكون فيها المصطلح واصفا أو موصوفا.

فإذا انتهت الضمائم أمكن الانتقال إلى المشتقات.

5- المشتقات: وتتضمن كل لفظ اصطلاحي ينتمي لغويا ومفهوميا إلى الجذر الذي ينتمي إليه المصطلح المدروس؛ كالمجتهد مع الاجتهاد، والبليغ مع البلاغة ولا يدخل فيها المنتمي لغويا فقط؛ كالإنفاق مع النفاق، ولا المنتمي مفهوميا فقط كـالقصيدة مع الشعر. إذ محل هذا العلاقات.

والمصطلح بمشتقاته من حوله، كأنما ينمو ويمتد مفهوميا من خارجه، وأشكال المشتقات وصورها مشهورة في باب الصرف.

فإذا فرغ من المشتقات بدئ وختم بالقضايا.

6- **القضايا:** وتتضمن كل المسائل المستفادة من نصوص المصطلح المدروس وما يتصل به، المرتبطة بالمصطلح أو المرتبط بها المصطلح؛ مما لا يمكن التمكن من مفهومه حق التمكن، إلا بعد التمكن منها حق التمكن. وهي متعذرة الحصر لكثرة صورها وتنوعها من مصطلح إلى مصطلح. وأهميتها لا تكاد تقدر في التصور العام للأبعاد الموضوعية للمفهوم، ولاسيما في بعض العلوم.

ومن أصنافها -كما تقدم- "الأسباب والنتائج، والمصادر والمظاهر، والشروط والموانع، والمجالات والمراتب، والأنواع والوظائف والتأثر والتأثير..."[18].

وبالحديث عنها ينتهي الحديث عن الفرض في "العرض"، آخر ركن من الأركان الخمسة التي بني عليها منهج الدراسة المصطلحية.

18 - المصدر السابق ص: 6

7- المصادر والمراجع

- البحث العلمي في التراث ومعضلة النص. الشاهد البوشيخي. بحث نشر ضمن أعمال ندوة تحقيق التراث المغربي الأندلسي: حصيلة وآفاق. كلية الآداب وجدة.ط1. 1998.
- الحيوان للجاحظ أبي عثمان عمرو بن بحر. تحقيق عبد السلام محمد هارون. ط1. 1938-1958.
- المدارسة الأولى للمعهد= مشروع المعجم التاريخي للمصطلحات العربية المعرفة. قدمها الشاهد البوشيخي بمعهد الدراسات المصطلحية بفاس. 1995.
- مشكلة المنهج في دراسة مصطلح النقد العربي القديم. الشاهد البوشيخي. بحث نشر ضمن ندوة المصطلح النقدي وعلاقته بمختلف العلوم. مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية بفاس. عدد خاص 1988.
- مصطلحات النقد العربي لدى الشعراء الجاهليين والإسلاميين قضايا ونماذج. الشاهد البوشيخي. نشريات القلم. باريس. ط1. 1993.
- مصطلحات نقدية وبلاغية في كتاب البيان والتبيّن للجاحظ. الشاهد البوشيخي. ط2. 1995. دارالقلم. الكويت.
- نحو منهج لدراسة مفاهيم ألفاظ القرآن الكريم للشاهد البوشيخي عرض ألقي في ندوة القرآن المجيد وخطابه العالمي التي نظمتها كلية الآداب بأكادير، بتعاون مع المعهد العالمي للفكر الإسلامي بواشنطن أيام 14-1418/1/19 موافق 21-1997/5/26.
- نصوص المصطلح النقدي لدى الشعراء الجاهليين والإسلاميين. نشريات القلم. باريس. ط1. 1993.
- نظرات في المسألة المصطلحية. الشاهد البوشيخي. بحث نشر ضمن أعمال مؤتمر قضايا المصطلح. جامعة تشرين.أبريل 1998. سوريا.
- ورقات في المسألة العلمية. مقال للشاهد البوشيخي بمجلة الهدى ع: 33. 1996.

واقعية المبادئ الأساس
في وضع المصطلح وتوليده(*)

د. عزالدين البوشيخي(**)

. مدخل

لقد رسخ لدينا الاعتقاد في أن البحث في المصطلح وفي قضاياه ما ينبغي له أن يفتر على ما بذل من الجهود وما رصد من الأموال والأوقات وما كتب من الأبحاث والدراسات وما بني من المعاهد والمؤسسات. ذلك لأن البحث فيه متعلق أشد التعلق بتأهيل اللغة للقيام بأدوارها كاملة في مجالات المعرفة والإبداع والعلوم، وتنمية طاقتها التعبيرية لمواكبة ركب الحضارة و الإسهام فيه بنصيب، ولأنه متعلق أشد التعلق بتأهيل المثقف للنهوض بإنتاج أنواع المعرفة والعلوم بلغته وبمصطلح لغته، ولضمان حضور معتبر في شتى مجالات الإبداع الإنساني . ولأنه متعلق بمكون من أهم مكونات المعرفة العلمية وضارب في عمق من أعماقها، إذ يمكن قياس تقدم العلوم بمدى نجاحها في بناء أنساقها الاصطلاحية المتعالقة مع أنساقها المفهومية، فبها يتم وصف الظواهر، وبها يتم بناء القواعد وصوغ المبادئ التي تفسر سلوك الظواهر.

ولا تقف أهمية البحث في المصطلح وفي قضاياه عند هذا الحد، بل تتعداه حينما نستحضر القضايا المرتبطة بإصلاح التعليم و بتخطيط السياسة اللغوية وبمشاكل التعريب و الترجمة وبتعميم اللغة العربية في المؤسسات والمعاهد و الإدارات وغيرها.

إن البحث في المصطلح ومعاودة النظر في قضاياه – في ضوء ما استجد من المناهج والمقاربات والوسائل والتقنيات – لمن شأنه أن يحقق تراكما نوعيا يتضمن

(*) الأصل في هذا المقال بحث قدمه الباحث في الندوة التي انعقدت بمجمع اللغة العربية بدمشق من 25 إلى 28 من شهر أكتوبر 1999، في موضوع: "إقرار منهجية موحدة لوضع المصطلح العلمي العربي وتوحيده وإشاعته".

(**) أستاذ بكلية الآداب، مكناس.

إضافات جديدة وحلولا مبتكرة وتصورات علمية ناضجة. ولعل ذلك ما يفسر معاودة النظر في موضوع اجتمع على مدارسته العلماء والباحثون والخبراء عام 1981 بالرباط، ثم تابعوا البحث فيه عام 1993 بعمان، ثم اجتمعوا بدمشق في نهاية الألفية الثانية من أجل"إقرار منهجية موحدة لوضع المصطلح العلمي العربي وسبل توحيده وإشاعته".

وإذا كانت ندوة الرباط قد رسخت الوعي بأهمية "توحيد منهجيات وضع المصطلحات العلمية الجديدة" وأقرت عددا من المبادئ والتوصيات، فإن ندوة عمان قد نقلت عناية الباحثين إلى "بحث سبل نشر المصطلح الموحد وإشاعته" علاوة على دعوتها إلى "تطوير وضع المصطلح العربي" .

ولعل مما يضفي على ندوة دمشق أهمية خاصة أنها تدعو صراحة إلى "إقرار منهجية موحدة لوضع المصطلح العلمي العربي" ولربما إقرار "سبل توحيده وإشاعته". وهي محقة في هذه الدعوة، وقد توافرت شروطها وتجمعت دواعيها . إذ قد عُمق النظر في عدد من القضايا وانجلت عنها الغشاوة، وظهرت عدد من المعطيات التجريبية التي كشفت عدم صلاحية تصورات واهية، وتزايد عدد الأبحاث الجادة التي قدمت حلولا مرضية أو مهدت لذلك، وتَكوَّن وعي ثقافي عام يهتم بالموضوع ويُعنى به، ولم يعد عصرنا الراهن يسمح بالانتظار في ظل انفجار المعرفة وثورة المعلوميات و سياسة العولمة.

ما نود الإسهام به في هذه المناسبة يتعلق بتقديم تصور تنضبط به مبادئ وضع المصطلح العلمي العربي وتوليده وترجمته. ونقسم الحديث عنه إلى فِقرات ثلاث: الواقعية النفسية و الواقعية العلمية والواقعية التكنولوجية.

1. الواقعية النفسية

ننطلق من ملاحظة أن المخلوقات البشرية تتمكن من اكتساب لغة محيطها واستعمالها بحنكة ومهارة وإبداع، وأنها تتمكن في خضم ذلك من بناء المصطلحات واستعمالها بنفس الحنكة والمهارة والإبداع، لا يكلفها ذلك التعليم في المعاهد

والمؤسسات والجامعات. والدليل على ذلك أن الذين أنتجوا كمـــا هـــائلا مـــن المصطلحات من القدماء قبلنا لم يتعلموا طرق بنائها وتوليدها في المعاهد والمؤسسات، وإنما انبثق التفكير في ضبط كيفيات بناء المصطلح وتوليده بعد ذلك بقرون مثلمـــا انبثق التفكير في ضبط كيفيات إنتاج اللغة واستعمالها بعد قرون على ظهور اللغـــة العربية واستعمالها.

والدليل على ذلك أيضا أن وضع المصطلحات وتوليدها واستعمالها عمـــل لا تختص به فئة من الناس دون فئة، ولا شعب دون شعب ولا أمة دون أمة. بل هـــو عمل مشترك بين المجموعات البشرية بغض النظر عن مستواها الثقـــافي والعلمـــي والحضاري. فكل مجموعة بشرية -تتكلم لغة واحدة (فصيحة كانت أم دارجـــة أم مجرد لهجة) ويجمعها عمل واحد أو وظيفة واحدة- تختلق من المصطلحات وتولـــد وتستعمل ما تدعو الحاجة إليه بصورة فطرية وطبيعية لا يكاد أفرادها يشعرون معـــها أنهم يبدعون مصطلحات بالوضع والتوليد.

فلأهل كل حرفة أو صنعة مصطلحات حرفتهم أو صنعتهم يبتدعونها ابتداعـــا نجارين وحدادين وبنائين وغيرهم. فللرياضيين مصطلحاتهم كما للتجار مصطلحـــاتهم الخاصة بتجارتهم؛ بل إن للأطفال مصطلحات يتعلمونها أثناء لعبهم لا يشاركهم فيها غيرهم، ناهيك عن مصطلحات العلماء بحسب مجالات اختصاصهم.

نخلص من ذلك إلى تقرير أمرين اثنين على الأقل :

– أولهما أننا نتوفر على جهاز فطري بفضله نتمكن من اكتســـاب اللغـــة واستعمالها، وأنه بفضل هذا الجهاز الفطري ذاته نستطيع بناء المصطلحات وتوليدهـــا واستعمالها. إذ إننا نفترض أن قدرتنا – بالمعنى التقني لمصطلح قـــدرة Competence– على إنتاج المصطلحات وفهمها جزء من قدرتنا المعجمية، وأن القواعد التي تتحكـــم في بناء اللغة هي ذاتها القواعد التركيبية والصرفية والصوتية التي تتحكـــم في بنـــاء المصطلحات .

– وثانيها أن كل عمل يروم تحديد المبادئ الأساس في وضع المصطلح وتوليده عليه أن يراعي :

أ- أن هذه المبادئ هي مبادئ فطرية تنتمي إلى الجهاز الفطري الذي يمكن المخلوقات البشرية من إنتاج اللغة بمصطلحاتها وفهمها واستعمالها.

ومعنى ذلك أن المبادئ التي نبحث عنها ليست مبادئ اصطناعية مستقلة عن متكلم اللغة ومستعمل المصطلحات، بل هي مبادئ ذات واقعية نفسية ترتبط بالمتكلم، وعنها يصدر في إنتاج المصطلح وفهمه واستعماله. ودليلنا إلى اكتشاف هذه المبادئ يكمن في التجربة المصطلحية الزاخرة التي خلفها الأقدمون والمحدثون، المتمكنون من لغتهم والمشهود لهم بسلامة سليقتهم. ودليلنا إليها أيضا كل متكلم فطري يتكلم لغته بالسليقة، وينتج بها المصطلحات بالوضع والتوليد.

إن المعطيات التي توفرها تلك التجارب تتيح فرصة البحث عن الآليات التي يلجأ إليها المتكلم الفطري من أجل وضع المصطلحات وتوليدها، وسيكون الكشف عنها مفيدا في التعرف على مبادئ وضع المصطلحات وتوليدها، وفي تسليط الضوء على الكيفية التي تعمل بها الملكة اللغوية فيما يخص بناء المصطلحات واستعمالها. وبهذا سيكتسب العمل المصطلحي قيمة تفسيرية بمعناها العلمي الضيق.

ب-إن إسناد بناء المصطلحات وتوليدها إلى قدرة ذهنية (معجمية بالتحديد) مشتركة بين بني البشر قد يؤدي إلى استنتاج خاطئ وغير مرغوب فيه، مضمونه أحقية كل متكلم في وضع المصطلح الذي يريد وبالطريقة التي يريد دون شروط ولا قيود، ويؤول الوضع في النهاية إلى فوضى مصطلحية عامة. ولقطع الطريق على سوء فهم محتمل كهذا نميز بين أربعة أنماط من المصطلحات :

- مصطلحات عامة يتداولها عامة الناس في حياتهم اليومية وهي المقصودة في الافتراض السابق .

- ومصطلحات حضارية ترتبط بفكر أمة من الأمم وحضارتها وخصوصياتها الثقافية كالشورى والإمامة و الخلافة...

- ومصطلحات تقنية تعين ذوات مادية موجودة أو مستحدثة كالهاتف والحاسوب والأقمار الاصطناعية وغيرها ...

- ومصطلحات علمية ومعرفية تعين مفاهيم مجردة – في الغالب – لا يمكن قيام علم أو معرفة دون وجودها.

ما نفترضه أن لكل نمط من هذه المصطلحات خصوصية تفرض التعامل معه بما يناسب وضعه. فالمصطلح العلمي مثلا شرط في قيام أي علم من العلوم، وتداوله يظل محصورا في فئة أهل الاختصاص في ذلك العلم، وبمجرد إنتاجه واستعماله من قِبَلهم يكتسب صفة العالمية؛ إذ يتبناه كل المختصين في ذلك العلم بغض النظر عن مصدره الثقافي والحضاري. فالمصطلح الفيزيائي –مثلا– شرط في قيام الفيزياء، إذ لا يمكن تصور قيام هذا العلم دون نسق من المفاهيم يعبر عنه نسق من المصطلحات كالقوة والسرعة والحركة والذرة ...

وبمجرد إنتاج مصطلح فيزيائي وإقرار استعماله يسارع أهل الاختصاص من الفيزيائيين في كل بقاع الأرض إلى تبنيه والعمل به دون أن تثار الشكوك عن مصدره وعن مضمونه وعن مدى صلاحيته لثقافتنا وحضارتنا وخصوصياتنا مثلما تثار عندما يتعلق الأمر بالمصطلح الذي وصفناه بالحضاري لارتباطه بالحضارة الصادر عنها.

من أجل هذه الاعتبارات، فإنه من الواقعية العلمية أن لا نتعامل مع المصطلحات باعتبارها نمطا واحدا، بل هي أنماط، ولكل نمط منها خصوصيته التي ينبغي اعتبارها أثناء الدراسة والتحليل.

إذا حصرنا عنايتنا في المصطلح العلمي العربي، فلا يخلو في واضع المصطلح أن يكون :

- إما متمكنا من لغته في مجال اختصاصه،
- أو غير متمكن.

فإذا كان متمكنا وأراد أن يضع مصطلحا لمفهوم استحدثه، فإن بمقدوره أن يفعل ذلك بفضل ملكته اللغوية وطاقته العلمية، كما يكون بمقدوره أن يُعَرِّب المصطلحات الأجنبية ويترجمها غير مخل بقواعد لغته مثلما كان يفعل علماؤنا الأقدمون: يصنعون مصطلحات جديدة لمفاهيم يستحدثونها، ويعربون المصطلحات الأجنبية ويترجمونها. ولا يثار في هذه الحال مشكل توحيد المصطلح إلا حين تتعدد

اجتهادات ترجمة المصطلح الأجنبي . وأما المصطلح الموضوع لمفهوم مستحدث جديد فتصبح له قوة النفاذ بحكم جدته وجدة مضمونه، وبحكم عدم المنازعة فيه مـــا دام مصوغا وفق قواعد العربية.

أما إذا كان العالم متمكنا في مجال اختصاصه، غير متمكن في لغتـــه العربيـــة لظروف النشأة والتكوين المعروفة، فإنه في هذه الحالة لا يستطيع وضـــع المصطلـــح المناسب لمفهوم موجود أو مستحدث، ولا يستطيع ترجمة المصطلح الأجنبي ولا تعريبه بمراعاة قواعد لغته بسبب ضعف ملكته اللغوية وعدم نضوجها.

ويؤول الأمر حينئذ إلى الجهات المختصة في وضع المصطلح وتوليده وترجمتـه. ويثار هاهنا سؤالان هامان:

- من يضع المصطلح ويترجمه؟
- وعلى ماذا يعتمد في وضع المصطلح وترجمته؟

حينما يُطلب إلى عالم مختص في المصطلح أن يوفر مصطلحا مناسبا لجهاز تقـني أو موضوع علمي سواء بالوضع أو التوليد أو الترجمة، فإنه يواجه – أول ما يواجه – مشكل التعرف على طبيعة الجهاز التقني أو الموضوع العلمي وخصائصه ووظيفتـــه وعلاقته بغيره من الأجهزة أو الموضوعات في مجاله ...

ووضعُه في ذلك مماثل لعالم الفقه الذي يُسأل عـــن رأي الشـــرع في قضايـــا اقتصادية أو طبية حديثة ودقيقة، فيواجه – أول ما يواجه – مشكل التعرف علـــى حيثيات القضية ودقائقها حتى يقيسها على غيرها مما هو معروف أو يجتهد في إيجـــاد الحكم الشرعي المناسب.

فمن الواقعية العلمية إذن عدم الانفراد بتوفير المصطلح بدعوى الاختصـــاص. والمطلوب إشراك صاحب الشأن مهندسا كان أو طبيبا أو جغرافيا أو عالم اجتماع أو عالم فلك أو فيزيائيا أو رياضيا أو بيولوجيا ... وبذلك تتوفـــر كـــل المعلومـــات الضرورية عن الجهاز التقني أو الموضوع العلمي المراد توفير مصطلح مناســـب لـــه. وآنذاك يقرر المختص في المصطلح منهجا يسلكه لإيجاد المصطلح المطلوب.

أيبحث في التراث المصطلحي عما إذا كان هناك مصطلح مناسب للغرض[1]؟

وكيف نبحث فيه ونحن لا نملك معجما تاريخيا للمصطلحات العلمية العربية[2]؟

أم يلجأ إلى الوضع، أم التوليد، أم الترجمة؟

وفي هذه الحال، يجب أن يتخذ قرارا صائبا بخصوص العناصر التي سيعتمدها في توفير المصطلح المطلوب :

أيعتمد صورة المصطلح اللفظية؟

أم المفهوم الذي يدل عليه؟

أم المرجع الذي يحيل عليه؟

أم التعريف الذي أسند إليه؟

ومن الواقعية العلمية أيضا أن يستند في اتخاذ قراره إلى تصور واضح ومحدد في هذا الشأن. وعلى رأس ذلك تحديد العلاقة القائمة بين المتكلم واللغة والعالم.

لنتأمل التجربة الآتية من خلال الترابط القائم بين بعض المصطلحات المستعملة في مجال الإنترنيت وبين التصور الذي تستند إليه:

يقوم هذا التصور على ملاحظة أن معارف عصرنا الراهن قد اغتنت وتوالدت وتراكمت وتشعبت حتى لم يعد بالإمكان من فرط قوتها وضغطها أن تستوعبها دور الطبع رغم ما أوتيت من تقنيات متطورة في الطباعة والتوزيع، وضاقت عنها صدور الكتب والمجلدات وصفحات المجلات والنشرات والدوريات، ولم يعد بإمكان الباحث أن يتتبَّع ما يُنتج في مجال تخصصه الضيق بله أن يرصد ما يتجاوز دائرة اختصاصه

1- انظر تجربة الغنية التي مارسها الأستاذ الدكتور أحمد المتوكل في مجال اللسانيات العربية الوظيفية في مقاله: "استثمار المصطلح التراثي في اللسانيات الحديثة: اللسانيات الوظيفية نموذجا". مجلة المناظرة السنة 4 ـ العدد 6 ـ 1993. شركة بابل للطباعة والنشر والتوزيع، الرباط ـ المغرب.

2- نشير هنا إلى أن معهد الدراسات المصطلحية بفاس يشرف على تنفيذ مشروع المعجم التاريخي للمصطلحات العربية في عدة قطاعات علمية ومعرفية، وسيعمل على طبع ما تم إنجازه منها في مستقبل الأيام.

بقليل أو كثير، علما أن ما ينتج في المجال الواحد يتطور كما وكيفا بصورة مستمرة وبسرعة تكاد تعجز الملاحقين. وأصبح معظم الباحثين مجبرين على الإقرار في أبحاثهم بأنه لم يكن في مستطاعهم الاطلاع على كل ما أُنتج في مجالهم، وشاعت بينهم عبارات الاحتياط من قبيل: حسب ما اطلعنا عليه، وبقدر ما أمكن الاطلاع عليه، وحسب ما أعلم، وغيرها مثلها. وصُوِّر وضع المعرفة هذا بأنه "انفجار معرفي" ناتج عن قوة تزايدت فولّدت ضغطا لم يجد فضاءً لاحتماله. ولأن المعرفة شهدت "انفجارا" مثلما تنفجر ينابيع المياه، فقد نجم عنه "سيولة المعرفة" كما تسيل المياه وديانا وأنهارا. ولما تعددت مسالك سيولة المعرفة انتظمت في "شبكات"، وارتبطت الشبكات فيما بينها كما ترتبط شبكات المياه في شبكات أوسع. ووُضع على رأس كل مسلك من مسالك الشبكة عنوان يحدد موقعه. وانطلاقا من "موقع" مختار يمكن السباحة والسياحة في مسالك الشبكات المترابطة بينها، و"الإبحار" في بحر المعرفة الزاخر والاغتراف منه. وليس يخفى ما يتطلبه الإبحار في الأعماق من أجهزة، تتحدد داخل مجال الإنترنيت في الحاسوب والمودم Modem وبرنامج الاتصال Kit Logiciel والخط الهاتفي ورمز الانخراط، وما يقتضيه ذلك من تدريب على حسن استعمالها خوفا من التيهان.

وهكذا قامت "شبكة الشبكات العالمية" على أساس التصور المحدد أعلاه، ومنه استمدت مفاهيمها واختارت مصطلحاتها بدءا من الشبكات Networks والمواقع Sites والإبحار Browsing وغيرها. وأصبح من اليسير على الذين انطلقوا من هذا التصور أن يضعوا المصطلحات المعبرة عن المفاهيم التي يستحدثونها في نسقية وانسجام. وبذلك يتبين قيام العلاقة الوطيدة بين المصطلح وبين التصور. فنحن ندرك العالم بواسطة أنساق التصورات التي نبنيها عنه. وبفضل أنساق التصورات هذه نستطيع بناء المعارف. وعملية البناء هذه تقتضي إقامة أنساق من المصطلحات. وتقوم الحدود والتعريفات بالربط بين المفاهيم والمصطلحات.

وبهذا المثال يتبين أيضا عِظَم حجم المصطلحات ومدى أهميتها في معارفنا الراهنة. فلا يخلو مجال من المجالات المعرفة المتنوعة والمتعددة من قطاع مصطلحي

يتسع حجمه باستمرار؛ إذ حينما نتحدث عن "انفجار المعرفة وسيولتها"، فإننا نتحدث ضمنا عن "انفجار المصطلحات وسيولتها". ولأن ذلك لا يحتاج إلى كبير عناء، فإننا نكتفي بضرب مثال واحد في مجال ضيق من علم الهندسة الوراثية: [لقد كانت المصطلحات العلمية المتعلقة بالخلية الحية وما يدور في فلكها المتناهي الصغر لا يتعدى بضع عشرات في السبعينات، في حين أن مسحا سريعا لهذا المجال اليوم (أكتوبر 1999) يشير إلى أن أعداد هذه المصطلحات على وجه التقريب، وضمن هذا الإطار العمي الضيق، كما يلي:

علم الخلية Cell Biology : 567

الإنزيمات Enzyme: 4021

الأحياء الجزيئية Molecular Biology : 749

البروتينات Proteins : 570] [3].

وليس ثمة من شك في أن الفترة الفاصلة بين إجراء هذا المسح وبين حصيلة اليوم قد عرفت زيادة في حجم هذه المصطلحات.

ولنتأمل التجربة الثانية الآتية: حينما اخترع الأمريكيون الحاسوب أطلقوا عليه مصطلح (Computer) اعتمادا على إحدى أولى خاصياته وهي قدرته الفائقة على إجراء العمليات الحسابية. لكن الفرنسيين حينما احتاجوا إلى مصطلح يعين هذا الجهاز بلغتهم لم يعتمدوا المصطلح الإنجليزي بل اعتمدوا خصائص الجهاز ذاته، فوضعوا مصطلح (Ordinateur) الذي يدل على خاصية أخرى في الحاسوب، وهي قدرته الفائقة على تنظيم المعلومات.

ومع أن الفرنسيين لم يُوفَّقوا في توليد ما يناسب مصطلح (Computer sciences) انطلاقا من مصطلح (Ordinateur)، فلجأوا إلى مصطلح بديل هو

3- هذه المعطيات مستقاة من البحث الذي قدمه الأستاذ الدكتور دحام إسماعيل العاني بعنوان: "انتشار المصطلح العلمي بالإنترنيت"، في الندوة المنعقدة بمجمع اللغة العربية بدمشق من 25 إلى 28 أكتوبر 1999، في موضوع: "إقرار منهجية موحدة لوضع المصطلح العلمي العربي وتوحيده وإشاعته".

(L'Informatique) ولم يوفقوا في الإتيان بمصطلح بديل حينما بحثوا عمـــا يقـــابل (Computational Linguistics)، فـــاضطروا إلى اســـتعمال مصطلـــح (La Linguistique Cimputatoinnelle) ... فإنهم – مع كل ذلك – ظلوا متشـــبثين بمصطلح (Ordinateur) محاولين استعماله كلما بدا لهم ذلك ممكنـــا، فاســـتعملوا مصطلـــح(Assisté par Ordinateur) مقـــابل (Computer Assisted ...) ولم يفكروا – البتة – في التخلي عن مصطلحهم رغم ضعف قدرته(4)، وعـــدم نســـقية استعماله.

نفيد من هذه التجربة أن المصطلحي غير ملزم بالتعامل مع الصورة اللغويـــة للمصطلح الأجنبي، إذ لا شيء يلزمه بذلك فاللغة وسيلة لنقل تجارب الإنسان مـــع العالم الخارجي، وواضع المصطلح إنما ينقل بواسطة لغته تجربته مع الشيء الموضـــوع في العالم الخارجي، ولا شيء يلزم الباحث بضرورة المرور عن طريـــق لغـــة واضـــع المصطلح الأصلي من أجل وضع مصطلح مقابل في لغته، بل يمكنه – ولا مانع مـــن ذلك كما رأينا – أن يضع مصطلحا بلغته معتمدا خاصية أخرى من خاصيات الشيء ذاته، مراعيا قدرته التوليدية وحقله المفهومي.

إذا تأملنا مصطلحات بعض العلوم العربية كعلم النحو أو علم العروض مثلا، فإننا نلاحظ أنها تشكل حقولا مفهوميـــة مرتبطـــة بتصـــور العـــربي وبتجربتـــه. فمصطلحات العروض تحيل على الخيمة وعناصرها كالبيت والسبب والوتد والضرب وغيرها، كما تحيل على صفات الجمل كالموقوص والأخـــرب والمجـــزول والأخـــم والأشتر...".

4- نذكر هنا بالعمل الرائد للأستاذ الدكتور عبد الرحمن طه الذي عمد إلى استحداث عدد من المصطلحات علـــى هذا المنوال، من قبيل الحوار والحوارية والمحاورة والتحاور، ومن قبيل الحجاج والحجاجية والتحـــاج. انظـــر كتاب الأستاذ الدكتور عبد الرحمن طه: في أصول الحوار وتجديد علم الكلام. المؤسســـة الحديثـــة للنشـــر والتوزيع، البيضاء ــ 1987.

ومصطلحات النحو تدور على العمل ونسخ العمل، فهناك العامل والمعمولات والفاعل والمفعولات والناسخ والمنسوخات والمسند والمسند إليه[5]...

ومصطلحات الصوفية تدور في معظمها على الحب وألوانه كالعشق والذوق و الموت والفناء والخلوة والجمع والفرق والحزن والرجاء والوحشة والشهوة والشرود والقبض والبسط والقرب والبعد...

و من الواقعية مراعاة الحقول المفهومية أثناء ترجمة المصطلح الأجنبي أو أثناء استحداث مصطلح جديد بالوضع.

ومن الواقعية العلمية أيضا صوغ المبادئ وفق شروطها العلمية وتتريلها مترلتها الإبستمولوجية[6]. فليس المبدأ قولا كأي قول يصاغ كيفما اتفق، ويحتمل المعنى وضده.

وليست المبادئ قواعد، بل منها تستمد القواعد وعنها تتفرع، وإليها تعود وترجع. وإذا كانت للقواعد استثناءات فإن المبادئ لا استثناء لها . تثبت إذا صمدت أمام المعطيات التجريبية ويستعاض عنها بغيرها إذا لم تصمد.

فللمعطيات التجريبية دور حاسم في إقرار المبادئ أو التخلي عنها.

وبمقتضى ذلك يجب التخلي عن جملة من "المبادئ" التي اقترحت في الندوات السابقة وفي غيرها؛ إما بسبب عدم توفر شروط صياغتها شكلا، وإما بسبب عدم توفر شروط صياغتها مضمونا، وإما بسبب مصادمتها للوقائع التجريبية.

3. الواقعية التكنولوجية

يمكن -بفضل ما يوفره الإنترنيت- أن نطلع بسهولة على أهم مشاريع البنوك المصطلحية في العالم، وعلى طريقة عملها، وعلى ما أنجز منها وعلى فرق البحث

5- انظر مقال الأستاذ الدكتور محمد عابد الجابري: "حفريات في المصطلح التراثي: مقاربات أولية". مجلة: "المناظرة"، العدد 6 ــ 1993. شركة بابل للطباعة والنشر والتوزيع، الرباط ــ المغرب.

6- نود هنا أن نحيل على بعض المبادئ التي قدمها أ. د. عبد الرحمن طه في مقاله: "في فقه المصطلح الفلسفي العربي". مجلة المناظرة العدد 6 السنة 1993. شركة بابل للطباعة والنشر والتوزيع، الرباط ــ المغرب.

المشرفة عليها. وليس من الصواب غض الطرف عن مثل هذه الأعمال وعما يمكن أن نستفيده منها في إنجاز مشاريعنا الخاصة.

كما أنه يجب بمقتضى الواقعية التكنولوجية أن نراعي في إقرار مبادئ وضع المصطلح وتوليده سهولة المعالجة الحاسوبية. ويعني ذلك أن تكون المبادئ والقواعد المتفرعة عنها قابلة للتطبيق حاسوبيا.

ومن المفيد هنا أن نشير إلى مشروع برنامج للتوليد الآلي للمصطلحات والمولدات بشر به معهد الدراسات والأبحاث للتعريب بالرباط منذ سنة 1996[7].

وسيكون من المفيد أيضا إقامة موقع على شبكة الإنترنيت تجمع عنده كل المعلومات المتعلقة بالموضوع، ويتم بواسطتها تبادل الخبرات.

4. خاتمة

كان مرادنا من هذه المساهمة أن نبين أن البحث عن " منهجية لوضع المصطلح العلمي العربي وتوحيده وإشاعته" لإقرارها في حاجة إلى تصور واضح ومحدد تستند إليه، وفي حاجة إلى مبادئ مضبوطة تقوم عليها، وقد قدمنا بعض الملاحظات والاقتراحات التي اعتبرناها ضرورية لنجاح مثل هذا العمل.

إن المبادئ التي يمكن إقرارها ليست لها سلطة تجبر المعنيين بالأخذ بها سوى سلطتها العلمية، لذلك فإن المرجعية العلمية لهذه المبادئ ولكل القرارات المتصلة بالموضوع هي الضمان الوحيد لنجاحها. وإن النجاح في إقرار تلك المبادئ، والتزام المعنيين بها بحكم علميتها سيسهم – إلى حد بعيد – لا في توحيد المصطلح العلمي العربي وحسب، ولكن في انفتاح الثقافة والعلوم انفتاحا يؤدي إلى التفاعل والتلاقح والتطوير؛ ذلك لأن من أخطر نتائج غياب مثل تلك المبادئ، أو عدم الالتزام بها – إن وجدت – سيادة فوضى مصطلحية ينجم عنها بالضرورة انغلاق الثقافة والعلوم.

فعسى أن نكون قد ساهمنا بما يفيد. والله ولي التوفيق .

7- انظر تقرير الأستاذ الدكتور عبد القادر فاسي فهري، عنوانه: "قاعدة الاصطلاح والمولدات". تقارير ووثائق، رقم 1، 1996 منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، الرباط ـــ المغرب.

المراجع

- مصطلحات النقد العربي لدى الشعراء الجاهليين والإسلاميين: قضايا ونماذج، الشاهد البوشيخي، دار القلم، بيروت1993
- "دور المصطلحات في بناء العلوم الإسلامية"، عز الدين البوشيخي، ضمن أعمال ندوة : "الدراسة المصطلحية والعلوم الإسلامية" – التي نظمها معهد الدراسات المصطلحية وشعبة الدراسات الإسلامية بكلية الآداب – فاس – 1993، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط – المغرب.
- "عن المصطلح والمفهوم وأشكال التعالق بينهما"، عزالدين البوشيخي، ضمن أعمال يوم دراسي موضوعه "قضية التعريف في الدراسات المصطلحية الحديثة"، تنظيم معهد الدراسات المصطلحية ومجموعة البحث في المصطلح بكلية الآداب وجدة – 1997. منشورات كلية الآداب بوجدة .
- "خصائص الصناعة المعجمية الحديثة وأهدافها العلمية والتكنولوجية"، عز الدين البوشيخي، ضمن أعمال ندوة : " المصطلحات الموحدة ودورها في صناعة المعجم العربي الحديث" التي نظمها مكتب تنسيق التعريب وشعبة اللغة العربية وآدابها بكلية الآداب، عين الشق – الدار البيضاء – المغرب، – مجلة: "اللسان العربي"، العدد 46 – 1998.
-"حفريات في المصطلح التراثي : مقاربة أولية". محمد عابد الجابري، ضمن أعمال ندوة " المصطلح التراثي بين الإعمال والإهمال"، مجلة: "المناظرة"، العدد 6 – 1993، الرباط – المغرب.
- "المصطلحية العربية المعاصرة : سبل تطويرها وتوحيدها"، محمد رشاد الحمزاوي، ضمن أعمال ندوة : "تطوير منهجية وضع المصطلح العربي وبحث سبل نشر المصطلح الموحد وإشاعته" التي نظمها مجمع اللغة العربية الأردني ومكتب تنسيق التعريب، 1993، عمان – الأردن.
- "حول تطوير منهجية وضع المصطلح العربي وبحث سبل نشر المصطلح الموحد وإشاعته"، أحمد شفيق الخطيب، ضمن أعمال ندوة "تطوير منهجية وضع المصطلح العربي وبحث سبل نشر المصطلح الموحد وإشاعته" التي نظمها مجمع اللغة العربية الأردني ومكتب تنسيق التعريب، 1993، عمان – الأردن.
- "تطوير منهجية وضع المصطلح العربي وبحث سبل نشر المصطلح الموحد وإشاعته". جواد حسني سماعنة، ضمن أعمال ندوة "تطوير منهجية وضع المصطلح العربي وبحث سبل نشر المصطلح

الموحد وإشاعته التي نظمها مجمع اللغة العربية الأردني ومكتب تنسيق التعريب، 1993، عمان – الأردن.

- "مكتب تنسيق التعريب : الجهد والمعتمد والآمال"، أحمد شحلان، ضمن أعمال ندوة "تطوير منهجية وضع المصطلح العربي وبحث سبل نشر المصطلح الموحد وإشاعته" التي نظمها مجمع اللغة العربية الأردني ومكتب تنسيق التعريب، 1993، عمان – الأردن.
- "في فقه المصطلح الفلسفي العرب"، عبد الرحمن طه، ضمن أعمال ندوة : المصطلح التراثي بين الأعمال والإهمال، مجلة المناظرة – العدد 6، 1993، الرباط– المغرب.
- في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، عبد الرحمن طه، المؤسسة الحديثة للنشر والتوزيع،1997، الدار البيضاء – المغرب.
- "انتشار المصطلح العلمي بالإنترنيت"، دحام إسماعيل العاني، بحث قدم في الندوة المنعقدة بمجمع اللغة العربية بدمشق من 25 إلى 28أكتوبر 1999، في موضوع: "إقرار منهجية موحدة لوضع المصطلح العلمي العربي وتوحيده وإشاعته".
- اللسانيات واللغة العربية، عبد القادر فاسي فهري، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء 1985.
- "إشكالية المصطلح وضعا وتوحيدا ودور مكتب تنسيق التعريب في خدمة المصطلح"، شاكر الفحام، ضمن ندوة: قضايا استعمال اللغة العربية في المغرب، تنظيم أكاديمية المملكة المغربية، 1993، الرباط– المغرب.
- "خطوات تطبيقية نحو منهجية مدعمة بالحاسب الآلي لمعالجة ونشر المصطلح العربي"، عبد الله سليمان القفاري، ضمن أعمال ندوة : "تطوير منهجية وضع المصطلح العربي وبحث سبل نشر المصطلح الموحد وإشاعته" التي نظمها مجمع اللغة العربية الأردني ومكتب تنسيق التعريب، 1993، عمان – الأردن.
- "عوائق توحيد المصطلح العربي ومتطلبات إشاعته وتعميم استعماله"، علي القاسمي، ضمن أعمال ندوة "تطوير منهجية وضع المصطلح العربي وبحث سبل نشر المصطلح الموحد وإشاعته" التي نظمها مجمع اللغة العربية الأردني ومكتب تنسيق التعريب، 1993، عمان – الأردن.
- "استثمار المصطلح التراثي في اللسانيات الحديثة : اللسانيات الوظيفية نموذجا"، أحمد المتوكل، مجلة: "المناظرة"، العدد 6– 1993 – الرباط، المغرب.

التداخل والتكامل المصطلحي
في العلوم اللغوية : من أين؟ وكيف؟

ذ. عبد النبي *الدكير(*)

التداخل والتكامل: التفاعل. يقال دخل يدخل دخولا، وكمُل يكمل كمالا وكمولا، فالفعلان (تداخل) و(تكامل) لازمان مزيدان بحرفين بينهما الفاء، وهي زيادة ناقلة من اللزوم إلى التعدي[1] فصار المعمولان يؤديان وظيفتي الفاعلية والمفعولية معا، فالفاعل مفعول به، والمفعول به فاعل، فهما يتفاعلان على أنهما في تفاعلهما هذا متعاطفين مضافين، فاكتسبتهما الإضافة تعريفا آخر مخصصا ليحددا أخيرا بالجار والمجرور مقيدا.

وتفترض هذه الكلمة أن التداخل والتكامل المصطلحي حقيقة ثابتة في علوم اللسان والشريعة ولذلك عنيت بأمرين مرحليا:

أحدهما: الأسباب الموضوعية التي جعلت هذه الحقيقة معلما من معالم الثقافة العربية الإسلامية.

والثاني: الظواهر الدالة عليها أو المفاهيم المجلية لها في علوم اللغة العربية .

1 – أسباب التداخل والتكامل، وتتجلى في:

1.1 – وحدة المنطلق وهي النصوص، وأحسب أن لا مبالغة أن تنعت الحضارة العربية بحضارة النص فلقد كان منه البدء وإليه المآل، فهو الأصل وغيره الفرع في العلوم اللغوية والشرعية سواء.

(*) – أستاذ بكلية الآداب، مكناس.

1 – القياس في (دخل) أن يتعدى بحرف جر، ولا يحذف في الجار إلا في الأماكن الخاصة فينتصب المفعول فإن قيل دخل في أمره فلان أو في طاعته لم يجز الحذف انظر تذكرة أبي حيان ص: 239.
وأما (كمُل) فلازم البتة بل كل فعل نقل إلى زنة (فَعُل) بضم العين صار لازما.

ولقد تمثل النص في الكلام العربي أعصر الاحتجاج سواء أكان قرآنا كريما أم حديثا نبويا، وشعرا أم نثرا، وأمثالا أم خطبا[2].

أما القرآن فقد نزل لسانا عربيا نصا "أودع فيه سبحانه وتعالى علم كل شيء... فترى كل ذي فن منه يستمد وعليه يعتمد، فالفقيه منه يستنبط الأحكام، ويستخرج منه الحلال والحرام، والنحوي يبني منه قواعد إعرابه ويرجع إليه في معرفة خطإ القول وصوابه، والبياني يهتدي به إلى حسن النظام.."[3].

وأما الشعر فقد كان علم، القوم لم يكن لهم علم أصح منه، فهو ديوان العرب وخزانة حكمتها ومستنبط آدابها ومستودع علومها ومستقر أيامها قد احتالت العرب عليه في استبقاء مآثرها ومفاخرها...

أجل لقد غبطت هذه الأمة قديما وتحسد إلى اليوم بأن أناجيلهم في صدورهم، فلقد جمع القرآن في الصدور قبل السطور، وكانت رواية الأشعار سمة بارزة في الجاهلية والإسلام إذ قد علم تاريخيا أن حفظ القرآن واستظهار الشعر ومأثور الكلام كان الخطوة الأولى في العملية التعليمية عبر قرون عديدة[4] إذ النصوص كانت هي الأصول الأول وليس قبلها شيء فتكون هي فرعا عليه بيد أن السابق للقلب يكون بمثابة الأساس، وعلى حسب هذا الأساس يكون حال ما يبنى عليه ولذلك تعبد بالنص القرآني وحده لمجرد التلاوة.

إن الرجوع إلى الأصل أصل ولن يصلح آخر هذه الأمة إلا بما صلح به أولها والجد من الجد في العض بالنواجد على النصوص هذه هي الجادة فأين السالك.

---

2 – المقام يقتضي الإيجاز والاختصار ولذلك اكتفيت بالإشارة إلى النصوص القرآنية والشعرية.

3 – الإتقان للسيوطي 2/1.

4 – واستمر الأمر كذا إلى أن غالبت المتون الفروع النصوص الأصول، فآل الانطلاق منها غالبا في معظم العلوم إلى عهد قريب كالألفيات في النحو: ألفية ابن معط، وابن مالك والسيوطي، وكتحفة ابن عاصم ورسالة أبي زيد في الفقه، وهلم جرا.

2.1 – وحدة الغاية: وهي البيان وأحسبه الهدف الرئيس الذي حدده الله عز وجل لنبيه إذ قال "وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم"[5].

والعلماء ورثة الأنبياء تختلف أحوالهم في الوراثة والنيابة عنه حتى إنهم كانوا ليستبقون الخيرات ويتسابقون في البيان، لكن كلٌّ يعمل على شاكلته وله وجهة هو موليها يمليها عليه عمليا تخصصه العلمي الذي امتاز به وهو يُرى فيه إمام وخليفة حري به أن يبين حريص على ذلك.

إن العلوم اللغوية والشرعية لم تدرس عند السلف لذاتها وفي ذاتها فلم يكن الفن للفن يومئذ مذهبا لأحدهم، وما ينبغي لهم ذلك. ذلك بأنهم حددوا لكل علم أغراضا وغايات والتمسوا منها ثمرات وفوائد... وتتبعها ليس بهدف في هذه الكلمة العجلة إلا أن الوقوف عند القاسم المشترك بينها هو ما يلزم لفت النظر إليه ههنا. لقد كان البيان مقصد القوم فمن يَمُدُّ ببصره إلى آفاق علوم اللغة والشريعة يرى أنها تتقاطع في ذي الغاية، على أن البيان يأخذ أشكالا شتى ويتنوع بتنوع العلوم، ولئن تعدد الإعراب عنه من الوجهة اللفظية فإنه قد اتحد من جهة المعنى أي أن الألفاظ الدالة عليه متواطئة تطلق على أشياء متغايرة بالعدد إلا أنها متفقة في المعنى ولا مشاحاة في الألفاظ...

فعلم النحو[6] مثلا عِلم هدى الله العلماء إليه "وجعله ببركاتهم وعلى أيدي طاعتهم خادما لكتابه المنزل وكلام نبيه المرسل وعونا على فهمه ومعرفة ما أُمِرَ به أو نُهِيَ عنه الثقلان منهما"[7].

وثمرة علم البيان "إنما هي في فهم الإعجاز من القرآن لأن إعجازه في وفاء الدلالة منه بجميع مقتضيات الأحوال منطوقة ومفهومة"[8].

5 – سورة الحجر 44.

6 – بالمعنى العام الذي يشمل فن النحو والصرف والبيان والمعاني، انظر الموافقات 4/115-166

7 – الخصائص 1/190

8 – مقدمة ابن خلدون 552

وعلم التفسير "علم يفهم به كتاب الله المترل على نبيه صلى الله عليه وسلم وبيان معانيه واستخراج أحكامه وحكمه"[9].

3.1 – وحدة الباحث: وأقصد بها الوحدة النفسية والشعورية لدى العلماء مما جعلهم على تعددهم وتنوع اهتماماتهم واختلاف اتجاهاتهم ومذاهبهم صفا واحدا متراصا كالجسد الواحد ذي القلب الواحد وبعضهم مرآة لبعض، لا يستنكفون عن التناصح في العلم ولا عن الأخذ والعطاء بل تتداعى عقولهم كلها جميعا رغبة في البيان "إن السمع والبصر والفؤاد كل أولائك كان عنه مسؤولا"[10].

وإنها لوحدة نفسية شعورية وحدت الأرواح قبل الأشباح فانبثقت الأنوار تسعى بين أيديهم وبإيمانهم هادية للبيان مُيسرة لما جُعِلَت له تُحرس ثغراً أو تسُدّ ثلمة، رحمهم الله كل قد عرف قدره فلزم حده ففاد وأفاد، على أن كثيرا من العلماء، وإن اشتهر بعلم أو غلب عليه فن أو لاذ بتخصص فإنه ما استساغ ولا حلا له أن تكون حياته رهينة هذا العلم أو وقفا على غيره وإنما طوعت لهم عقولهم بحق الإسهام في أكثر من مجال نصحا لا تطفلا وعرضا لا قصدا، دون أن تأخذهم الأهواء فينازعون الأمر أهله مراء وجدلا[11].

4.1 – وحدة النشأة والتطور: نشأت العلوم اللغوية والشرعية متزامنة متداخلة يفيد بعضها من بعض وتطورت كذلك تتبادل التأثير والتأثر عبر اللفظ والمعنى وبين مسالك الأصالة والفرعية واستمرت كذلك ترتقي سلم التخصصات ثم

9 – الإتقان للسيوطي 171/2

10 – سورة الإسراء 36

11 – خير ما يمثل به في هذا المجال تنبيهات الأصوليين النحاة، وتحقيقات المفسرين النحاة، واستدراكات فقهاء الحديث النبوي، وتعقيبات شراح دواوين الشعر على المشتغلين بعلوم الآلة وإنما لتنبيهات وتحقيقات واستدراكات وتعقيبات منسقة طريفة وقوية كثيرة لكنها ضالة منسية بحاجة إلى عليم نُشَدَة وباحث خريت نُقَدَة يجمعها ويجلي أمرها...

استوت بعدُ علوما كل علْم علَم وحده، في عالمه من المعالم ما هو علامة معلمة على التداخل والتكامل المصطلحي فكانت المفردات الاصطلاحية تتناظر وتتماثل وتتقارض وتتقاطع ثم تأتلف وتختلف.

ومما يدل على أن هذه الوحدة كانت سببا في التداخل والتكامل المصطلحي أن عددا عديدا من المصطلحات هي زمرة من العلوم، وهي حقيقة كادت تصير اليوم بدهية لا تحتاج إلى تمثيل أو بيان وقد انتهى إليها أغلب من عني بالأصالة والتأثر فيما أنتجه العقل العربي الإسلامي[12].

ودليل آخر منهجي وهو جلي في تلكم الموازنات التي كان بعض العلماء يستمرئها ويأنس بها، فالجرمي مثلا كان يفتي الناس من كتاب سيبويه[13] على أن ابن جني وصحبه كانوا ينتزعون العلل من كتب محمد بن الحسن صاحب أبي حنيفة[14]. والفراء يجيب الساهي في سجود السهو بأن لا شيء عليه لأن المصغر لا يصغر في العربية[15]، وابن يعيش يقرر أن المفرد أصل والجملة الواقعة صفة فرع عليه وأن "نظير ذلك في الشريعة شهادة المرأتين فرع على شهادة الرجل"[16].

5.1 – **وحدة المنهج:** التقرير أن ثمة وحدة منهجية لأمر جلل، صعب ليس بالبسيط السهل، ويحتاج إلى زمان وإلى فصل بيان وإلى حد برهان. ولئن وقر في قلب الباحث شيء من ذلك عسر الإفصاح عنه في ضيق هذا الآن فإن الادعاء مدعاة للبحث وإثارة له عسى أن يدلي الباحثون فيه بعقولهم ثم يفصحون عما لاح لهم وصدقه عملهم العلمي، وآنئذ تثبت وحدة المنهج أو يتحفّظ فيها والطريق كشاف.

12 – انظر مثلا تقديم الفكر النحوي للدكتور علي أبي المكارم، والحديث النبوي وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية للدكتور محمد ضاوي حمادي.

13 – طبقات النحويين واللغويين للزبيدي750

14 – الخصائص 163/1، 206/1، 208/1.

15 – معجم الأدباء 14/1

16 – شرح المفصل 54/3

إن الحديث في المنهج أكثر تعقيدا وأعمق مدى مما سواه، وأليفتني في الظرف أجتزئ القول في تنبيه: وهو أن وحدة المنهج قد تكون نتيجة طبيعية لوحدة المنطلق والغاية، ولوحدة الباحث والنشأة والتطور ومن ملامحها البارزة:

أ) العناية البالغة بالنصوص والحرص كل الحرص على الإلمام بها ومراعاتها فيما يقعد من أصول وقواعد.

ب) عدم تجاوز معطيات النصوص إلى ما يمكن أن يكون من وحي النظر العقلي الصرف البعيد من الواقع الفعلي المحض.

جـ) الالتجاء إلى تأويل النصوص وتوجيهها لتطَّرِد والقواعد، وتستمر الأقيسة على سنن واحد على أوجه الضوابط.

2 – الظواهر والمفاهيم

بدهي أن التداخل والتكامل المصطلحي في العلوم العربية فرع عن التداخل والتكامل في اللسان العربي ذلك بأن اللسان في عرف العلماء[17] نحاة ولغويين، فقهاء وأصوليين، مفسرين ومحدثين، إنما هو مجموع لهجات العرب ولغاتهم مجتمعة فبينه وبين اللغة خصوص وعموم، تداخلت اللغات وتركبت اللهجات وتكاملت الأحرف وتشكل من كل كلا هو اللسان العربي أو الأحرف التي نزل بها الوحي القرآني ونطق بها الحديث النبوي الشريف ونظم عليها الشعر العربي الفصيح.

هذا وقد عقد ابن جني في خصائصه أبوابا موحية بالتداخل والتكامل في العربية مؤذنة به أو مقررة له فمن ذلك:

---

17 – يأتي التعبير غالبا باللسان دون تقييد، وتُخصص اللغة بالوصف نحو اللغة القرشية أو التميمية أو بالإضافة نحو لغة هذيل أو عقيل أو أزدشنودة وهلم جرا.

على أن الزمخشري في قوله تعالى: (وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه) قال: وقرئ بلُسْن بضم اللام، والسين مضمومة أو ساكنة وهو جمع لسان. الكشاف 367/2

باب في تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني[18].

باب في إمساس الألفاظ أشباه المعاني[19].

باب في الاشتقاق الأكبر[20].

باب في تداخل الأصول الثلاثية والرباعية والخماسية[21].

باب في تلاقي المعاني على اختلاف الأصول والمباني[22].

باب في تركب اللغات[23].

ومن خلال هذه الأبواب وغيرها أمكنه القول بأن قد تضافرت القرائن والأدلة على "قوة تداخل اللغة وتلاحمها واتصال أجزائها وتلاحقها وتناسب أوضاعها وأنها لم تقتعت اقتعاتا ولا هيلت هيلا وأن واضعها عني بها وأحسن جوارها وأمد بالإصابة والأصالة فيها"[24].

إن الظواهر والمفاهيم الدالة على التداخل والتكامل المصطلحي في العلوم اللغوية كثيرة كثيرة وإذ لا سبيل إلى استقرائها في هذه الكلمة فحسبي منها نماذج دالة تحقق حقيقة الدعوى في مجالات هي:

1.2 – الألفاظ: قرر ابن جني أن الأصول الثلاثية والرباعية والخماسية تتداخل فقد يجيء الثلاثي على أصلين متقاربين والمعنى واحد، فهما يتداخلان، ويوهم كل واحد منهما أنه من أصل صاحبه وهو في الحقيقة من أصل غيره، نحو قولهم:

---

18 – الخصائص 2/145–152

19 – الخصائص 2/152–168

20 – الخصائص 2/133–139

21 – الخصائص 2/44–55

22 – الخصائص 2/113–133

23 – الخصائص 1/374–391

24 – الخصائص 1/312

شيء رخو ورخود فمها شديدا التداخل لفظا وكذلك هما معنى، وإنما تركيب (رخو) من (رخو) وتركيب (رخود) من (رخد) والواو زائدة[25].

2.2 – المعاني: وأكد ابن جني أيضا أننا نجد للمعنى الواحد أسماء كثيرة وعند البحث عن أصل كل اسم منها نجده مفضي المعنى إلى معنى صاحبه ومن ذلك قوهم: الخليقة والطبيعة، والنحيتة والغريزة والنقيبة والضريبة والنحيزة والسجية والطريقة والسجيحة، وجميع هذه المعاني متلاقية تؤذن بالإلف والملاينة والإصحاب والمتابعة وإن كانت الأصول مختلفة والأمثلة متعادية[26].

3.2 – الأبنية: يمتاز اللسان العربي بأن فيه لغية للقوالب والأبنية تعرب عن كثير من المعاني فالهيأة التي ركبت عليها حروف الكلمة الأصلية والزائدة هي الصيغة التي صبت فيها وصبت فطلعت كلمة في قالب ذي دلالة تواضع عليها العرب واصطلح عليها العلماء.

إن الأبنية في العربية أدلة على المعاني وقوالب لها وحري أن يكون لكل معنى بناء يدل عليه يعينه إلا أن هذا الأصل تُجُووِزَ كثيرا لأغراض شتى[27]، فوجد بكثرةٍ اختلافُ الأبنية والمعنى واحد، والعكس، حيث يتعدد المعنى للبناء الواحد، فتداخلت الأبنية وتكاملت ويمثل لكليهما على النحو الآتي:

1.3.2. تعدد الأبنية للمعنى الواحد

فالمطاوعة مثلا معنى من المعاني وحقيقتها أن تريد من الشيء أمرا فيفعله حقيقة أو مجازا أي أن يدل أحد الفعلين على تأثير ويدل الآخر على قبول فاعله ذلك

25 – الخصائص 44/2

26 – الخصائص 114/2–133، وانظر دلالات واشتقاق، هذه الألفاظ وكيف يفضي بعضها إلى بعض في نفس الأصالة.

27 – منها سعة العربية وكثرة الاستعمال، ومنها النيابة والتعاقب، ومنها أن الأبنية محصورة متناهية والمعاني لا متناهية، ونظير هذا ما يرى من تعدد المعاني في حروف المعاني.

التأثير، وبناء المطاوعة الذي هو علم عليه هو (انفعل) إلا أنه قد يؤدى بأبنية أخـــرى منها:

أ ـ أفعل، نحو أفطر وأبشر وتطاوع فطّر وبشّر.
ب ـ تفعّل نحو تفرق وتقطع وتطاوع فرّق وعلّم وقطّع.
ج– تفاعل، نحو تباعد وتوالى وتناول وتطاوع باعد ووالى وناول.
د– افتعل نحو احترق وامتلأ وتطاوع حرق وملأ.
هـــ– استفعل نحو استقام واستحكم وتطاوع أقام وأحكم.
و– تفعلل نحو تدحرج وتزلزل وتطاوع دحرج وزلزل.

2.3.2. تعدد المعاني للبناء الواحد.

إن لكل بناء من الأبنية السالفة الذكر (أفعل وتفعل وتفاعل، وافتعل واستفعل وتفعلل) ولغيرها معاني متعددة وهي محددة مسطرة في كتب النحو والصـرف[28] ولا حاجة لنقلها والإطالة بها، ويكفي التمثيل ببناءين اختصارا، أحدهما: أفعـــل ويـــأتي (للتعدية أو للكثرة، أو للصيرورة أو للإعانة أو للتعويض أو للسلب أو لإلغاء الشيء بمعنى ما صيغ منه أو لجعل الشيء صاحب ما هو مشتق منه اسمه، أو لبلوغ عـدد أو زمان أو مكان، أو لموافقة ثلاثي أو لإغنائه عنه أو لمطاوعة فعل)[29].

والثاني تفعَّل وهو لمطاوعة فعَّل وللتكلف، والتجنب والصيرورة وللتلبـــس بمسمى ما اشتق منه، وللعمل فيه وللاتخاذ ولمواصلة العمل في مهلة ولموافقة اســتفعل ولموافقة المجرد والإغناء عنه وعن فعَّل ولموافقته"[30].

4.2. الدلالة

ومسالك الدلالة في العربية كثيرة أيضا ولذلك خلتني مضطرا أختار من مجـــل النحو مفهومين اختصارا وجريا على نهج الإيجاز في هذه الكلمة.

28 – وألفت فيها كتيبات وكتب كبيرة هي مجاميع لغوية تضارع المعاجم...
29 – التسهيل لابن مالك 198.
30 – التسهيل لابن مالك 198–199.

1.4.2. التضمين وهو إشراب لفظ معنى لفظ آخر فيعطى حكمه فتؤدي الكلمة معنى كلمتين[31] فبالتضمين مثلا قد يصير الفعل المتعدي لازما، واللازم متعديا.

فالأول نحو (ولا تعد عيناك عنهم)[32]، (فليحذر الذين يخالفون عن أمره)[33]، (أذاعوا به)[34]، (واصلح لي في ذريتي)[35]، (لا يسمعون إلى الملأ الأعلى)[36] فإنها ضمنت معنى (ولا تنب)، و(يخرجون)، و(تحدثوا)، و(بارك) ولا (يعصون)[37]، فصارت لازمة والأصل فيها التعدي.

والثاني نحو تعدية "رحب وطلع إلى مفعول واحد لما تضمنا معنى وسع وبلغ، وقالوا: (فرقت زيدا) و(سفه نفسه) لتضمنه معنى خاف وامتهن أو أهلك... أو نحو تعدية أخبر وخبّر وحدّث وأنبأ ونبّأ إلى ثلاثة مفاعيل لما ضمنت معنى أعلم وأرى بعدما كانت متعدية إلى واحد بنفسها وإلى آخر بالجار"[38].

والأصل في تأدية المعنى الحروف، وقد تأتي بعض الأسماء متضمنة معنى الحروف فتفي بما لا تقدر عليه الحروف في ذلك "ومعنى تضمن الاسم معنى الحرف أن ينوى مع الكلمة حرف مخصوص فيفيد ذلك الاسم فائدة ذلك الحرف حتى كأنه موجود فيه وكأن الاسم وعاء لذلك الحرف ولذلك قيل تضمّن معناه إذ كل شيء اشتمل

31 – المغني 676

32 – سورة الكهف 28

33 – سورة النور 63

34 – سورة النساء 83

35 – سورة الأحقاف 15

36 – سورة الصافات: 8

37 – المغني 676

38 – المغني 680-681

على شيء فقد صار متضمنا له ألا ترى أن (أين) و(كيف) يفيدان الاستفهام كما تفيده الهمزة في نحو قولك: (أ في الدار زيد)[39].

إن الحديث عن التضمين يطول وحقه أن يفرد ببحث مستقل لأنه مفهوم حسن لطيف يدعو إلى الإيناس بالعربية والفقاهة فيها وهو كثير لا يكاد يحاط به ولعله لو جمع أكثر لا جميعه لجاء كتابا ضخما"[40].

2.4.2. **التقارض** وهو من ملح كلام العرب ومعنى تقارض اللفظين (أن كل واحد منهما يستعير من الآخر حكما هو أخص به"[41].

والتقارض عادة للعرب مألوفة وسنة مسلوكة، إذا اعطوا شيئا من شيء حكما ما قابلوا ذلك بأن يعطوا المأخوذ منه حكما من أحكام صاحبه عمارة بينهما وتتميما للشبه الجامع لهما وعليه باب ما ينصرف ألا تراهم شبهوا الاسم بالفعل فلم يصرفوه, كذلك شبهوا الفعل -المضارع- بالاسم فأعربوه.

ومن ذلك أيضا أن (إلا) و(غير) يتقارضان، فحكم (غير) الذي هو مختص به الوصفية والاستثناء فيه عارض معار من (إلا) ويوضح ذلك ويؤكده أن كل موضع يكون فيه (غير) استثناء يجوز أن يكون فيه وليس كل موضع يكون فيه صفة يجوز أن يكون استثناء وذلك نحو قولك (عندي درهم غير مائة) إذا نصبت كانت استثناء وكنت مخبرا أن عنده تسعة وتسعون درهما. وإذا رفعت كنت وصفته بأنه مغاير لها... وقد حملوا (إلا) على (غير) في الوصفية فوصفوا بها وجعلوها وما بعدها تحلية للمذكور بالمغايرة، وأنه ليس أياه أو من صفته كصفته.. فإذا قلت (ما أتاني أحد إلا زيد)، جاز أن يكون (إلا) وما بعدها بدلا من (أحد) وجاز أن يكون صفة بمعنى (غير) [42].

---

39 – شرح المفصل 80/3.

40 – الخصائص 310/2، والمغني 899، وما قيل عن التضمين والتقارض يقال نظيره عن التغليب وعن الترادف وعن التضاد والاشتراك وإنما اقتصر على مفهومين اختصارا وإيجازا.

41 – شرح المفصل 88/2.

42 – شرح المفصل288.

وقد ذكر ابن هشام أن (أن) و(ما) المصدريتين يتقارضان، وكذلك (أن) و(لو)، و(إذا)، و(متى)، و(لم)، و(لن)، و(عسى)، و(لعل)[43].

وبعد، كانت هذه أهم الأسباب الموضوعية التي جعلت التداخل والتكامل المصطلحي حقيقة ثابتة في العلوم اللغوية مشفوعة ببعض الظواهر والمفاهيم الدالة عليها والمجلية لها، وما من شك أن المشتغلين بتراث العربية والدارسين له يستطيعون أن يضيفوا إليها نظائر كثيرة أمثالها على شاكلة ما أحيل إليه قبل.

وقد آثرت التوقف عند هذا الحد تاركا الأساس المعرفي للتداخل والتكامل المصطلحي لبحث قادم إن شاء الله تعالى ونسأله العون عليه والتوفيق فيه والحمد لله أولا وآخرا.

43 – انظر أمثلة ذلك وتفصيله في المغني 915-918، وفي الأشباه والنظائر للسيوطي 1/163-165.

أثر المرجعية الحديثية
فى المصطلح السيبويهي

ذ. عبد العزيز احميد(*)

جاء في الكليات لأبي البقاء أن الحديث «اسم من التحديث و هو الإخبار، ثم سمي به قول أو فعل، أو تقرير نسب إلى النبي عليه الصلاة و السلام»[1]. وقد ظل محمولا في الصدور إلى أن جاءت مرحلة التدوين الشامل في مفتتح القرن الثاني الهجري على أحسن تقدير فدون «بالطريقة العلمية والنقد الأمين»[2]، وكان ذلك المفتاح لظهور أمهات الحديث الجامعة بالأسانيد الموثقة كموطأ مالك ومسند أحمد، ثم ظهرت بعد ذلك الكتب الستة، ثم جاءت كتب الاستدراك طورا فطورا.

لقد تضمنت تلك المصادر، بالإضافة إلى متون الحديث، العلوم الخاصة بتلك المتون من حيث روايتها ودرايتها من أجل رفع التزييف والوضع والتدليس الذي أوشك أن يضر بها.

وعلى شاكلة الحديث النبوي مرت اللغة العربية بمراحل، إلى أن جاء الإسلام فاعتراها تغير بسبب ما طرأ عليها من اللحن على إثر اختلاط العرب بغيرهم من الأمم، ثم تعرضت كما تعرض الحديث النبوي إلى «موجة من التزييف والوضع والتدليس أوشكت أن تضر بمتنها»[3]، وهي أخطر من مرحلة اللحن حسب بعض الدارسين، و لقد كانت للوضع في اللغة «عوامل أوجدها تقلبات الظروف والحياة كتلك التي كانت وراء الوضع في الحديث النبوي، بل إن بعضهما لما يشترك في الأمرين معا، وكأن اللغة والحديث امتزجا امتزاجا جعل الدواعي إلى الوضع في

(*) – أستاذ بكلية الآداب، ظهر المهراز، فاس.

1– الكليات لأبي البقاء الكفوي ومقاييس اللغة لابن فارس مادة (حدث).

2– الحديث النبوي الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية للدكتور محمد ضاري حمادي، ص23،24. مؤسسة المطبوعات العربية،بيروت، لبنان، الطبعة الاول(1982).

3– نفسه، ص 189.

أحدهما تتكرر في الآخر، فانتقلت الروح التي سرت في رجال الحديث لتسري في رجال اللغة وبنفس طريقتهم ومنهجهم»[4]، ونظرا للعلاقة التكاملية بين الحديث واللغة فقد تشابهت آليات التحقيق والضبط بين اللغة والحديث«لأن باللغة تفسيره وتأويله فاشترط في نقلها ما اشترط في نقله»[5]. ولا نبالغ إذا قلنا إن المنهج الحديثي صار منهجا عاما في النقد والتمحيص، ولذلك «لم تكن الحاجة إلى توثيق الرواية لدى اللغويين بأقل مما هي لدى الفقهاء والمحدثين»[6].

لقد نشط اللغويون ابتغاء إرساء الضوابط المنهجية التي يتوسل بها لنقد المتن اللغوي وتمييز الصحيح من الموضوع، فكانوا منسجمين مع الجو العام الذي كانوا يعيشونه «في البيئة الإسلامية والذي كان لأهل الحديث فيه مكان أي مكان، والذي لاشك فيه عندنا أن اللغويين وإن كانوا قد سبقوا إلى نقد متن اللغة فإنهم تأثروا على أقل تقدير بعدد من المصطلحات التي عرفناها عند أصحاب الحديث»[7]، مما يفسر أن أصل التفكير كان واحدا عند الفريقين «فكما اتجه المحدثون إلى الحديث يجمعونه والفقهاء إلى الحديث وفتاوى الصحابة والتابعين يدونونها، اتجه قوم إلى اللغة يجمعونها وكانت مهمتهم جمع الكلمات التي نطق بها العرب وتحديد معانيها فرحل العلماء إلى البادية بمدادهم وصحفهم يسمعون ويكتبون»[8]، فتحكمت في رواية ما سمع وما

4- السنة ومكانتها في التشريع الاسلامي للدكتور مصطفى السباعي، نقلا عن الحديث النبوي الشرف وأثره، ص193، وانظر مصطلح الحديث وأثره على الدرس اللغوي عند العرب للدكتور شرف الدين علي الراجحي ص191،194 و202،216 دار النهضة العربية، بيروت ط1 (1983).

5- الاقتراح في علم أصول النحو لجلال الدين السيوطي ص54، ت محمد حسن اسماعيل الشافعي دار الكتب العلمية،بيروت ط1(1998).

6- دراسات لغوية للدكتور عبد الصبور شاهين، ص24، المطبعة العالمية، القاهرة(1976).

7- مصطلح الحديث وأثره، ص201،202.

8- الحديث النبوي الشريف وأثره، ص 247،248.

كتب ضوابط المحدثين، ولم يكن «المدار في الاعتماد على كثرة الجمع، بل على شـوط الصحة»[9].

وإذا كان اللغويون قد اتبعوا في جمع اللغة وروايتها نفس المنهجية التي كـانت قد اتبعت في جمع الحديث وروايته فلا يعني ذلك سلامة التطبيق العملـي لعمليـات الجمع اللغوي من هفوات وثغرات بعضها هين وبعضها يمس جوهر الموضوع[10].

1 – وجه الالتقاء والاختلاف بين الحديث واللغة

يلتقي الحديث واللغة في مسألة الجمع والتدوين بالدرجة الأولى وهي مسـألة نقلية احتاجت إلى مجموعة من الضوابط المنهجية التي سبق بهـا علمـاء الحديـث واستقاها بعد ذلك اللغويون الذين عملوا على جمعها وتنظيمها، وكان الرعيـل الأول منهم يحتك مع الأعراب مباشرة، ثم جاء رعيل آخر اقتصرت جهوده على تنظيم مـا جمع وترتيبه وتصنيفه في أشكال مختلفة ثم التقعيد له، وكان كتـاب سـيبويه «أول وضع شامل لقواعد العربية، لم تغير الأجيال المتأخرة شيئا من أسسه وقواعـده، وإن وسعته توسيعا مختلف النواحي، أو غيرت من صوره وقوالبه، وكتاب سيبويه يرينـا كيف أن القواعد العربية اعتمدت على الاستعمال اللغوي عند عرب الباديـة دون استثناء»[11].

لقد أخذ اللغويون من المحدثين ما هم بحاجة إليه من طرق التحمل مما لا غـنى للرواية اللغوية عنه دون الدخول في التفاصيل، وتبعا لدرجة وثوقية هـذه المتـون المجموعة تم تصنيفها إلى أقسام عديدة من حيث المتن والسند اقتفاء بالمحدثين، واضعين إياها في سلم من الدرجات، ومن هذه الزاوية انتقلت منهجيـة المحدثـين بزادهـا

9- المزهر في علوم اللغـة وأنواعـها للسـيوطي 77/1 ، دار الكتـب العلميـة، بـيروت،ت فـؤاد علـي منصور،ط1(1998).

10- الحديث النبوي الشريف،ص249.

11- العربية، دراسات في اللغة واللهجات والاساليب ليوهان فك، ص60،ترجمة رمضان عبد التـواب، مكتبـة الخانجي مصر (1980).

الاصطلاحي إلى الدراسة اللغوية، إلا أن هذا ليس معناه توظيف هذه المصطلحات بالطريقة نفسها لدى المحدثين، وإنما أخضعها اللغويون لمقتضيات الممارسة اللغوية ولذا من الطبيعي أن تتغاير مضامينها من سياقها العلمي السابق الى السياق العلمي الجديد.

وإذا كان كتاب سيبويه أول كتاب جامع مدون وصل إلينا في الدراسة النحوية فكيف نبرز فيه أثر المرجعية الحديثية في جانبها الاصطلاحي خاصة؟

2 - سيبويه ومصطلح الحديث

ترجع أهمية البحث في هذا الموضوع للثقل الذي يحضر به المصطلح ذو الخلفية الحديثية ضمن مصطلح الكتاب، فقد غطى مساحة كبيرة بالنظر الى باقي المصطلحات مع درجة كبيرة في الورود، حيث ناهز الأربعين مصطلحا أغلبها مصطلحات ذات ضمائم متعددة ومتنوعة مع كونها تتحرك مفهوميا في دائرة مصادر الأدلة التي يستدل بها سيبويه في سياق الاحتجاج للقواعد والتي لا تخرج على كل حال عن مصدرين أساسين: كلام الله تعالى(القرآن) وكلام العرب من شعر ونثر.

ذهب سيبويه في أحكامه التصويبية مذهب المحدثين في تقصي جزئيات الألفاظ اللغوية وتفصيلاتها تقصيا يتميز بتتبع كل واردة ، حتى توفرت في الكتاب مادة اصطلاحية غزيرة تكون معجما خاصا بهذه الأحكام تتنوع مادته تنوع مصطلحات أصناف الحديث عند المحدثين، وان لم يصرح بمصطلحات المحدثين بأعيانها فقد صرح بها في المعنى، وهو موقف يتساوق مع مواقف اللغويين والنحاة العرب الذين كانوا يحرصون على الاستفادة من مصطلح الحديث في«توثيق المادة اللغوية واضعين نصب أعينهم ارتباط هذه المادة بنصوص مقدسة، هي في الوقت نفسه إسناد لما تحوي من ألفاظ وتراكيب،فإذا عني الفقهاء من هذه النصوص بفحواها، كان اهتمام أهل اللغة بمحتواها من مادة اللغة»[12].

12- دراسات لغوية، ص 24.

3 – كيفية استفادة سيبويه من مصطلح الحديث

يحق لنا أن نطرح السؤال عن كيفية استفادة سيبويه من مصطلح الحديث خصوصا ونحن نعلم أن أول طلبه العلم كان الفقه والحديث[13].

يستعمل سيبويه مصطلحاته المستمدة أصلا من مصطلح الحديث في سياق الحكم على النصوص المستشهد بها للقاعدة حسب درجاتها في المقبولية «ويبدو أن تلك الفائدة قد ظهرت حين توقف سيبويه أمام بعض التراكيب، وحكم عليها بعدم الصحة نحويا، ولقد رأى أن تلك التراكيب تعادل الأحاديث من حيث إمكانية "الجرح والتعديل" لا من حيث "التركيب" فأطلق عليها العبارات والمصطلحات (...) كالصحة والكذب والاستقامة والإحالة.»[14]

وسنحاول اختيار نموذجين من مصطلح الكتاب يوافقان ما اعتدناه لدى المحدثين في الصورة اللفظية على الأقل، وسيكون أحدهما من ألفاظ الرواية والآخر من ألفاظ الدراية.

1.3 – غريب شاذ

وهو كما يبدو مصطلح مركب تركيبا وصفيا يحسن أن نرده إلى أفراده ثم نعيد تركيبه.

الغريب: هو في اللغة الغامض من الكلام ، وكلمة غريبة،وقد غربت(...) وأغرب الرجل: جاء بشيء غريب(...) وقال الأصمعي: أغرب الرجل إغرابا : إذا جاء بأمر غريب[15].

13- سيبويه إمام النحاة في آثار الدارسين خلال اثني عشر قرنا،كوركيس عواد،ص10،مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد (1978).

14- التراكيب غير الصحيحة نحويا في الكتاب لسيبويه،دراسة لغوية،الدكتور محمد سليمان ياقوت ص39 دار المعرفة الجامعية اسكندرية،ط2(1988).

15- لسان العرب لابن منظور(غرب).

وقد جاء في المعاجم الاصطلاحية ما يلي:

الغريب كل شيء فيما بين جنسه عديم النظير[16]. والغريب : المحتاج والمسافر والأمر النادر، والغرابة : الندرة. وعند أصحاب المعاني كون الكلمة وحشية أي غير ظاهرة المعنى ولا مأنوسة الاستعمال.[17]

الشاذ: جاء في اللسان: شذ عنه يشذ ويشذ شذوذا: انفرد عن الجمهور وندر، فهو شاذ، وأشذه غيره.ابن سيده:شذ الشيء يشذ ويشذ شذا وشذوذا: ندر عن جمهوره، وشذه هو يشذه لا غير، وأشذه(...)

وجاءوا شذاذا أي قلالا. وشذ الرجل:اذا انفرد عن أصحابه ، وكذلك كل شيء منفرد فهو شاذ، وكلمة شاذة.[18]

وإذا أردنا تعريف هذا المركب "غريب شاذ" فان حاصله يكون بجمع مفرديه، فيصير الغريب الشاذ هو: الغامض من الكلام الذي معناه غير ظاهر، وكل شيء فيما بين جنسه عديم النظير،فهو الشاذ النادر المنفرد غير مأنوس الاستعمال، «سواء بالنظر إلى الأعراب الخلص أو بالنظر إلينا (...) ويرادفه الوحشي ويقابله المعتاد».[19]

ويمكن أن نخلص إلى أن الغريب والشاذ متقاربان في المعنى، ولعل هذا ما يفسر ورودهما مترادفين عند أهل الحديث في بعض الأحيان، يقول التهانوي: «اعلم أنه يطلق الغريب بمعنى الشاذ الذي ذكر في أقسام الطعن في الضبط.»[20]

16- الكليات،ص663،والمفردات في غريب القرآن-الغين.

17- كشاف اصطلاحات الفنون للتهانوي،383/3، دار الكتب العلمية بيروت ،ط1(1998)، ومصطلحات جامع العلوم للأحمد تكري، ص645،647،ت علي دحروج، مكتبة لبنان،ط1(1997) والتعريفات للجرجاني، باب الغين.

18- لسان العرب(شذذ).

19- كشاف اصطلاحات الفنون.383/3،باب الغين،فصل الباء.

20- نفسه.

1.1.3. في اصطلاح المحدثين

الشاذ هو كما قال الشافعي «أن يروي الثقة حديثا يخالف ما روى النـــــاس، وليس من ذلك أن يروي ما لم يرو غيره.

وقد حكاه الحافظ أبو يعلى الخليلي القزويني عن جماعة من الحجازيين أيضـــا، قال:والذي عليه حفاظ الحديث، أن الشاذ ما ليس له إلا إسناد واحد، يشذ به ثقة أو غير ثقة،فيتوقف فيما شذ به الثقة ولا يحتج به، ويرد ما شذ به غير الثقة»[21].

أما الغريب فهو حديث يتفرد بروايته شخص واحد في أي موضـــع وقـــع التفرد من السند سواء أكان التفرد في أصل السند أي الموضع الذي يدور الإســـناد عليه ويرجع إليه وهو طرفه الذي في الصحابي ويسمى غريبا مطلقـــا، أو في أثنـــاء السند، ويسمى غريبا نسبيا، ويرادف الغريب الفرد (...) وكما ينقسم إلى مطلـــق ونسبي ينقسم إلى غريب متنا وإسنادا، وهو ما تفرد بروايته واحد،وإلى غريب إسنادا لا متنا وهو ما تفرد بروايته واحد عن صحابي ومتنه معروف عن جماعة من الصحابـة بطريق آخر... [22].

وقد يرد المصطلحان مترادفين كما أشرنا سابقا[23]، إلا أن ورودهما مركبـــين لاصطلاح واحد نادر الوجود.

2.1.3. في اصطلاح الكتاب

ورد مصطلح"غريب شاذ" في باب ما لحقته الزوائد من بنات الثلاثة من غـــير الفعل[24]، ويقصد بذلك ما يجتمع فيه بناءا الاسم والصفة من الثلاثي.

21- الباعث الحثيث لابن كثير، تح أحمد شاكر ص54، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1 (1983).

22- كشاف اصطلاحات الفنون:383/3،385..نفسه: 386/3.

23- نفسه: 386/3.

24- الكتاب: 245/4،ت محمد عبد السلام هارون، عالم الكتب بيروت(دون تاريخ).

عدد سيبويه أوجه الأبنية المختلفة للصفة والاسم مستعملا في ذلك مجموعة من المصطلحات التي تبرز درجة وثوقية المستعمل من الكلام أو درجته من حيث الكثرة والقلة وهلم جرا. ينقل عن بعض العرب فلا يسميهم(4/254،256)،أو ينقل عن بعضهم دون إفصاح عن هذا البعض(4/270) أو ينسبه إلى قول ناس كثير(4/266) أو إلى شخص بعينه ينقل عن العرب"حدثنا أبو الخطاب عن العرب"(4/268)،أو يحكم باطلاق فيقول:"وليس في الكلام شيء على كذا..."(4/255،257...). "ولا نعلم في الكلام كذا" (4/256،257،260،261،262...). "كثير" (4/258) أو "قليل في الكلام" (4/258،259،260،261،263،264...). "قليل جدا" (4/263). "ولم يكثر في كلامهم" (4/272).

فكل هذه أوصاف لدرجة حضور ما يجتمع فيه الاسم والصفة من الثلاثي أو ينفرد فيه الاسم دون الصفة أو العكس، إلى أن نصل معه إلى بناء (مفعول) وقد زيدت فيه الميم في أوله فيصفه بكونه "غريب شاذ"،يقول:«وقد جاء في الكلام (مفعول) وهو غريب شاذ،كأنهم جعلوا الميم بمنزلة الهمزة إذا كانت أولا فقالوا مُفعول كما قالوا أُفعول (...) وذلك قولهم مُغْلوق للمِعلاق»[25].

2.3. حدَّث

وهي في اللغة ما يحدث به المحدث تحديثا، ودوران مادة (حدث) لغويا على أصل واحد هو كون الشيء لم يكن، يقال : حدث أمر بعد أن لم يكن.[26]

1.2.3. في اصطلاح المحدثين

وهي صيغة من صيغ النقل والتحمل عند المحدثين في الأصل، وتندرج ضمن القسم الأول في طرق النقل وهو السماع من لفظ الشيخ والذي «ينقسم إلى إملاء

25- نفسه:4/273.

26- مقاييس اللغة: (حدث)

وتحديث من غير إملاء، وسواء أكان من حفظه أو من كتابه، وهذا القسم أرفع الأقسام عند الجماهير».[27]

وردا على من اعتبر عبارة "سمعت" أرفع من "حدثنا وحدثني" يرى ابن الصلاح أن "حدثنا" و"أخبرنا" أرفع من "سمعت" من جهة أخرى، وهي أنه ليس في"سمعت" دلالة على أن الشيخ رواه الحديث وخاطبه به، وفي "حدثنا" و"أخبرنا" دلالة على أنه خاطبه به ورواه له أو هو ممن فعل به ذلك»[28].

2.2.3. في اصطلاح الكتاب

وردت لفظة "حَدَّثَ" في الكتاب مضافة إلى ضمير المتكلم المفرد "حدثني" وهي الأقل أو مضافة إلى ضمير جماعة المتكلمين "حدثنا" وهي الأكثر[29]، وذلك بصيغتين متباينتين إحداهما عامة والأخرى خاصة، فالعامة فيها ضرب من التكنية ممثلة بوصف من أوصاف من يحدث عنهم دون أن يصرح بأسمائهم ومن نماذج ذلك مايلي:

«حدثنا من لانتهم أنه سمع من العرب من يقول: رويد نفسه..»[30]

«وحدثني من لا أتهم عن الخليل أنه سمع أعرابيا يقول: إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشواب»[31]

«حدثنا بذلك من يوثق به»[32]

27- مقدمة ابن الصلاح: 60.

28- نفسه: 63. يرتب السيوطي صيغ النقل في هذا الباب كالآتي: 1- السماع من لفظ الشيخ وله صيغ أعلاها: أملى علي وأمل. 2- ويلي ذلك سمعت. 3- ويلي ذلك أن يقول: حدثني فلان، وحدثنا فلان.المزهر: 113/1، 114، 115.

29- يقول السيوطي:" ويستحسن حدثني إذا حدث وهو وحده، وحدثنا إذا حدث وهو مع غيره". المزهر: 115/1.

30- ك: 245/1.

31- ك: 279/1.

32- ك: 316/1.

«وحدثنا من نثق به أنه سمع من العرب من يقول: إن عمرا لمنطلق»[33]

«وحدثني من لا أتهم، عن رجل من أهل المدينة موثوق به، أنه سمع عربيا يتكلم بمثل قولك: إن زيد لذاهب»[34]

«وحدثنا من نثق به أن بعضهم يقول..»[35]

«حدثني من أثق به أنه سمع عربيا يقول..»[36]

«حدثنا من لانتهم أنه سمعهم يقولون..»[37]

وقد يذكر من يحدث عنه مجردا عن أي وصف كقوله «حدثني من سمعهم يقولون 'يعني بني سعد'..»[38]

وقد تكون الصيغة في شكلها العام محصورة في بعض العرب دون تحديدهم بالذات نحو «حدثنا بعض العرب، أن رجلا من بني أسد قال يوم جبلة واستقبله بعير أعور فتطير منه، فقال: يا بني أسد أعور وذا ناب.»[39]

أما الصيغة الخاصة، فهي صيغة صريحة يذكر فيها من يحدث عنهم صراحة، والأشخاص الذين ورد ذكرهم ارتباطا بهذه الصيغة هم: يونس بن حبيب وتكرر نحو خمس وعشرين مرة، وأبو الخطاب وتكرر نحو سبع عشرة مرة، والخليل بن أحمد وتكرر نحو خمس مرات، وعيسى بن عمر وتكرر نحو أربع مرات، وهارون وتكرر نحو ثلاث مرات، وقد ذكر من بين هؤلاء أبو عمرو لكنه لم يذكر إلا منقولا عنه، والغالب أن يكون بصيغة "قول أبي عمرو".

33- ك: 140/2.

34- ك: 152/3.

35- ك: 336/3.

36- ك: 172/4.

37- ك: 472/4. يقول السيرافي:" وذكر أبو زيد اللغوي كالمفتخر بذلك بعد موت سيبويه، قال: كل ما قال سيبويه: وأخبرني الثقة فأنا أخبرته". أخبار النحويين البصريين: 42، والاقتراح للسيوطي: 36.

38- ك: 182/4.

39- ك: 343/1.

ومن نماذج هذه الصيغة الخاصة ما يلي:

- يـــونس : (40)

«حدثنا يونس أن العرب تنشد هذا البيت، وهو لعبدة بن الطيب.»(41)

«حدثنا بذلك يونس»(42)

«حدثنا بذلك يونس عن أبي عمرو وهو رأيه»(43)

«حدثنا يونس أن العرب تقول في كلامها».(44)

«حدثنا يونس أن بعض العرب يقول»(45) «..أن بعض العرب الموثوق بهـــم يقولون..».(46)

«حدثنا بذلك يونس وأبو الخطاب عمن يوثق به من العرب»(47)

«..وهو قول أبي عمرو، حدثنا به يونس عن أبي عمرو»(48)

حدثنا بذلك يونس وعيسى جميعـــا أن بعـــض العـــرب الموثـــوق بعربيتـــه يقول:..»(49)

«وحدثنا يونس تصديقا لقول أبي الخطاب أن العرب تقول:..»(50)

40- وقال محمد بن يزيد أبو العباس المبرد، قال يونس بن حبيب وقد ذكر عنده سيبويه: "أظن هذا الغلام يكـذب على الخليل، فقيل له: قد روى عنك أشياء فانظر فيها، فنظر فقال: صدق في جمع ما قال هو قولي." أخبـــار النحويين البصريين للسيرافي: 48.

41- ك: 155/1، 156.

42- ك: 146/1.

43- ك: 405/1.

44- ك: 409/1.

45- ك: 2/ 213.

46- ك: 337/2.

47- ك: 83/2.

48- ك: 96/2، 113.

49- ك: 319/2.

50- ك: 358/2.

« وحدثنا يونس أن ناسا يقولون أبدا: منا ومني ومنو.»(51)

«..وهو قول أبي عمرو، وحدثنا به يونس».(52)

- أبـو الخطـاب :

«وحدثنا أبو الخطاب أنه سمع من العرب من يقال له: إليك، فيقول:إلي.»(53)

«حدثنا أبو الخطاب أنه يقال للرجل المداوم على الشيء لايفارقه ولا يقلع عنه: قد ألب فلان على كذا وكذا.»(54)

«وحدثنا أبو الخطاب أنه سمع من يوثق بعربيته من العرب ينشد هذا البيت»(55)

«حدثنا بذلك أبو الخطاب عمن نثق به من العرب»(56)

«حدثنا أبو الخطاب أنه سمع العرب ينشدون هذا البيت غير منون»(57)

- الخليل بن أحمد :

«وحدثنا الخليل أنه سمع من العرب من يوثق بعربيته ينشد هذا البيت وهو قول الشماخ».(58)

«وحدثنا الخليل أن ناسا من العرب يقولون..»(59)

51- ك: 410/2.

52- ك: 101/3، 119، 140، 242، 337، 347، 457/4، 93، 159، 183.

53- ك: 249/1، 250، 255.

54- ك: 353/1، 326/2.

55- ك: 111/2.

56- ك: 118/2، 329.

57- ك: 231/3، 410، 424، 468، 546/4، 181، 183، 342، 412، 440.

58- ك: 110/2.

59- ك: 413/3.

«حدثنا بذلك الخليل عن العرب».[60]

«حدثنا الخليل أن ناسا يقولون..»[61]

«وحدثني الخليل وهارون أن ناسا يقولون»[62]

- عيسى بن عمر :

«وحدثنا عيسى أن ناسا كثيرا يقرءونها:﴿وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمون﴾»[63]

«حدثنا بذلك عيسى بن عمر ويونس»[64]

«حدثنا بذلك عيسى»[65]

- هارون :

«وحدثنا هارون أن بعضهم قرأ..»[66]

«وحدثني الخليل وهارون أن ناسا يقولون..»[67]

«وحدثنا هارون أن ناسا، وهم الكوفيون يقرءونها: ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد على الرحمن عتيا، وهي لغة جيدة.»[68]

وفي نهاية هذه المعطيات لابد من إبداء الملاحظتين الآتيتين:

60- ك: 115/4، 169.

61- ك: 200/4.

62- ك: 444/4.

63- ك: 392/2.

64- ك: 159/4.

65- ك: 545/3، 319/2.

66- ك: 467/4.

67- ك: 444/4.

68- ك: 399/2.

أ – أن سيبويه يركز على الحدث بالخبر لا على من يحدث عنه وهو العربي الذي يعتبر مصدر الكلم لأن «العربي الذي يحتج بقوله لا يشترط فيه العدالة، نعم تشترط في راوي ذلك، وكثيرا ما يقع في الكتاب وغيره: حدثني من لا أتهم، ومن أثق به، وينبغي الاكتفاء بذلك وعدم التوقف في القبول ويحتمل المنع»[69]

ب – أن هذه الصيغة غالبا ما تلابس التعابير التي فيها أدنى إشكال في فهمها أو لبعض الغرابة بالنظر إلى باقي الكلم العربي ولذا يحرص سيبويه على أن يثبتها عن مصادر هذا الكلام وهم العرب وذلك بطرق متباينة.

فما وجه التلاقي بين ما ورد في الدراسات الحديثية وما ورد في الكتاب؟ أو بعبارة أخرى، كيف استفاد سيبويه من مصطلح المحدثين؟

الظاهر أنه استفاد من جانبين:

1– من المادة اللغوية الأصلية للمصطلح.

2– من المنهج الذي اعتمده المحدثون لا في كيفية تطبيق هذا المنهج الذي من الطبيعي أن يختلف تبعا لاختلاف موضوع المنهج فموضوعه في علم الحديث متن الحديث وسنده وموضوعه في الدراسة اللغوية متن اللغة وسندها.

وبعد الذي تقدم من معطيات أخلص إلى الاستنتاجات الآتية:

لكن قبل تسطير الاستنتاجات وجب أن أشير إلى المقررات الآتية:

– إن الكلام حول المصطلحات التي تخيرتها[70] نموذجا لإثبات التداخل بين مصطلح الحديث ومصطلح سيبويه يقوم على الإحصاء التام لمصطلح الكتاب[71]، وراعى الاستنتاج بدوره كل ما يثيره المصطلح من معنى أو معان حسب مواضع وروده المختلفة في الكتاب.

69– الاقتراح للسيوطي: 36.

70– من هذه المصطلحات: شاذ منكر ،بلغ ،زعم..

71– انظر المصطلح في كتاب سيبويه، فهرسة وتصنيف لصاحب هذه الكلمة، وهو جزء من بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا(مرقون)..

– وإن اكتفيت بمصطلحين نموذجا لتوضيح ما أمكن استنتاجه بواسطتهما، إلا أن ما استنتج يغلب على كل المصطلحات التي لها صلة بالموضوع.

4 – الاستنتاجات

1.4. إن المنهج منهج المحدثين والتطبيق تطبيق اللغويين أخضعوه لمقتضيات الممارسة،اللغوية، ولذلك لم يكن من الضروري أن تتفق مصطلحات سيبويه مع مصطلحات المحدثين بل يكفي اتفاق المنهجين فقط[72]، ويكون في النتيجة،الحديث عن أثر المرجعية الحديثية في مصطلح الكتاب معناه تتبع المصطلحات الوافدة من علم الحديث إلى علم النحو مع إدراك أوجه التغير التي لحقتها بسبب تغير الأطر النظرية والمنهجية الخاصة بها، لأن المصطلحات ،كما هو معلوم، تتغير مضامينها بتغير أنسقتها النظرية والمنهجية وإن ظلت واحدة في الصورة اللفظية.

2.4. يبدو للوهلة الأولى أن أكثر الألفاظ والعبارات الخاصة بالرواية عند سيبويه ليست موثقة ويظهر فيها نوع من التغاضي في توثيق الرواية حيث يلقي هذه العبارات والألفاظ دون نسبتها لقائل معلوم، إلا أن بعض المهتمين بسيبويه من قريب أو بعيد حاولوا توثيق بعض هذه الصيغ واجتهدوا في تحديد رواها ومصادرها[73]، ومثال على ذلك هذا الكلام الذي أورده السيوطي: «قال أبو المنهال: أئمة البصرة في النحو وكلام العرب ثلاثة:أبو عمرو ابن العلاء، وهو أول من وضع أبواب النحو، ويونس بن حبيب، وأبو زيد الأنصاري، وهو أوثق هؤلاء كلهم وأكثرهم سماعا من فصحاء العرب، سمعته يقول: ما أقول: قالت العرب إلا إذا سمعته من عجز هوازن، وفي رواية أخرى: إلا إذا سمعته من هؤلاء :بكربن هوازن وبني كلاب وبني هلال أو

72– التراكيب غير الصحيحة في الكتاب ص: 42.

73– لابد من الإشادة هنا بما فعلته الباحثة السعودية الدكتورة صالحة راشد غنيم آل غنيم في كتابها : اللهجات في الكتاب لسيبويه أصواتا وبنية. التي سعت إلى توثيق المتن الغوي في الكتاب والذي خصصته لدراسة ما يتصل بالمفردات دون التراكيب(ص10).

من عالية السفلة أو من سافلة العالية،وإلا لم أقل : قالت العرب»[74]، وزاد في المزهر «قال:وعرضت قوله على الأخفش صاحب الخليل وسيبويه في النحو، فجعل يقول:قال يونس:حدثني الثقة عن العرب، فقلت له:من الثقة؟ قال أبو زيد،فقلت له ما لك لا تسميه؟ قال: هو حي بعد، فأنا لا أسميه.»[75]

ونقل أبو الطيب اللغوي: «قال أبو حاتم عن أبي زيد: كان سيبويه يأتي مجلسي وله ذؤابتان، قال: فإذا سمعته يقول: حدثني من أثق بعربيته، فإنما يريدني».[76]

وأخلص من هذا إلى أن من أهم ما يمكن أن يسدى للكتاب من أعمال، إعادة توثيق المروي منه بدءا بالبناء على ما وثق منه.

3.4. أن أهم ما يمكن وضعه في عين الاعتبار-ارتباطا بما سبق- أن صيغ الرواية عند سيبويه متفاوتة، فمنها ما هو بين مستعلن كما هو الأمر مع النحاة واللغويين الذين وردت أسماؤهم وعلى رأسهم الخليل «مفتاح العلوم ومصرفها»[77]، ومنها ما هو مبهم نحو:(قال ناس كثير) و(من العرب من يقول..) و(بعض العرب يقول...) و(قد سمعناهم يقولون...)إلخ[78].

4.4. أن المصطلحات الخاصة بالرواية تفيد أن سيبويه كان يأخذ عن مصادر الأخذ شفاهيا في الغالب ، وآية ذلك التعابير:(سألته، سمع،أخبر..إلخ).

5.4. إن حضور شخصية سيبويه في الرواية والنقل ماثلة بثقل يبين عن ذلك كثير من العبارات التي تنوه إلى كونه معنيا برواية اللغة متنا وبالنحو دراية، ومخالطته الأعراب الذين كانوا في الأغلب مصدر هذه الرواية ومن ذلك العبارات:(ولا نعلم

74-الاقتراح للسيوطي،ص116، والمزهر:143،142/1

75- المزهر:119،118/1.

76- مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي، ص74،ت محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، ط2(1974).

77- نفسه، ص55.

78- اللهجات في الكتاب لسيويه، أصواتا وبنية.صالحة راشد غنيم آل غنيم دار المدني للطباعة والنشر والتوزيع جدة.ط1(1985).

في الكلام:262،261،256/4)،و(ليس في الكلام شيء على كذا:257،255/4..)،و(ذلك قول العرب سمعناه منهم:412/1) [79]..، وكأننا بسيبويه يتكلم في بيئة يحس بنفسه معروف الحال من حيث الوثاقة والعدالة، قال الأعلم: «وسيبويه غير متهم رحمه الله فيما نقله ورواه عن العرب.» [80].ولم يتفرد سيبويه بهذه الخلة وحده وإنما كانت ميسما طبع النحاة أو أغلبهم في هذا المرحلة حيث كانوا يجمعون بين الرواية والدراية أو الجمع والتقعيد،وهي خاصية لازمت النحو والنحاة إلى حدود الطبقة الرابعة وهي التي ينتسب إليها سيبويه حسب تصنيف أبي سعيد السيرافي في أخبار النحويين[81]، ثم ما لبثت الدراسة النحوية بعد ذلك بقليل أن تجمدت على الاشتغال بالقاعدة حتى شط بها هذا الاشتغال، في كثير من الأحيان،عن المقصد من النحو وأهدافه، وذلك بفعل عوامل معروفة وغير معروفة لا سبيل للخوض فيها.

6.4. إن المنظومة الاصطلاحية النحوية لدى سيبويه محملة في كثير من جوانبها بالمضمون الأخلاقي ذي البعد الديني تشهد بذلك ألفاظ مثل:قبيح، جائز، غير جائز، كذب،مستقيم.. وهو شيء غير مستغرب،لأن العلوم العربية الإسلامية كلها كانت موجهة بسائق من الدين ودائرة في فلكه ومحكومة بمقاصده وغاياته، وكانت لغة مصدريه مهيمنة على سائر اللغات ومقدمة عليها.

7.4. لطالما شكا الدارسون من صعوبة الكتاب ومن لغته ومصطلحه، وأعتقد أن كثيرا من وجوه هذه الصعوبة مردها إلى خصوصية في المنهج والنظر فهو كما قال الشاطبي"يتعلم منه النظر والتفتيش"، والمراد بذلك أن سيبويه وإن تكلم في النحو، فقد نبه في كلامه على مقاصد العرب وأنحاء تصرفها في ألفاظها ومعانيها،ولم يقتصر

79- الاقتراح، ص36.

80- النكت للأعلم الشنتمري، ص178، ت رشيد بلحبيب.

81- أخبار النحويين البصريين للسيرافي، ص37 ،ت طه محمد الزيني ومحمد عبد المنعم خفاجي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي مصر،ط1(1955).

فيه على بيان أن الفاعل مرفوع، والمفعول منصوب،ونحو ذلك، بل هو يبين في كل باب ما يليق به،حتى احتوى على علم المعاني والبيان ووجوه تصرفات الألفاظ في المعاني [82].

وإذا كان الشاطبي اشترط فيمن يتعاطى للمقاصد أن يكون ريان في علوم الشريعة، فإن المتعاطي للكتاب،قياسا على ذلك،يجب أن يكون ريان في علوم اللغة العربية بمعناها الواسع من نحو وصرف وبلاغة وشعر وفقه لغة وكذا بالعلوم المتداخلة مع ذلك في المنهج وغيره كعلم الحديث ومنهجه وطرق الفقهاء في استنباطاهم وأقيستهم وموازناهم.

وعلى كل حال فإن أثر المصطلح الحديثي في مصطلح الكتاب لا يمثل إلا وجها من وجوه التداخل المعقدة بين مختلف العلوم العربية الإسلامية وقد أقر العلماء قديما وحديثا مشروعية «تفاعل العلوم بعضها مع بعض، وتشابك العلاقات بينها، فالمباحث الكلامية تتفاعل مع المباحث اللغوية والبلاغية والفلسفية،كما تتفاعل المباحث المنطقية مع المباحث اللغوية والأصولية، وهكذا.وقد ساهم هذا التفاعل في إثراء العلوم والفنون بعضها لبعض وفي توجيه بعضها مسار البعض الآخر، بل أدى ذلك التفاعل إلى امتزاج مصطلحات العلم الواحد بمصطلحات غيره من العلوم إلى حد أن تبدو بعض الإشكالات المعرفية التي يولدها هذا العلم كما لو كانت تنتسب إلى الإشكالات المعرفية التي تدخل في علم غيره، وخير شاهد على ذلك ما نجده من اختلاط التصورات الفلسفية بالمفاهيم الكلامية، واختلاطها بالمعاني الصوفية، ومن امتزاج مصطلحات الجدل بمصطلحات جل العلوم الإسلامية مثل الفقه وعلم الكلام والنحو والبلاغة.ولم يقف هذا التفاعل عند حدود انتقال علوم الآلة إلى علوم

82- المصطلح الصرفي، مميزات التذكير والتأنيث، لعصام نور الدين، ص160،161 دار الكتاب العالمي، مكتبة المدرسة، ط1(1988)، وانظر أيضا ما يحتمل الشعر من الضرورة لأبي سعيد السيرافي، ت الدكتور عوض بن حمد القوزي مطابع دار المعارف ط2(1991).

المقاصد، بل تعدى ذلك إلى انتقال علوم المقاصد ذاتها إلى علوم الآلة كتخريج الآلــة النحوية على مقتضى أحكام التصوف»[83].

83- تجديد المنهج في تقويم التراث.الدكتور طه عبد الرحمن ، ص91 ، المركز الثقافي العربي ط(1994).

مصطلح الأصوات اللغوية
بين الحد والوظيفة

ذ . حسين كنوان[*]

1 – مفهوم الصوت (حروف المعجم ووظائفها)

يعرف استعمال هذا المصطلح نوعا من الاضطراب عند المحدثين بل الخروج عن وظيفته الدلالية إذ ما قورن باستعماله عند القدماء. ولذا يبقى هذا العنوان (الأصوات) مطلقا من أية صفة تقيده، لتحديد الصوت المقصود، حتى نستعرض تعاريف القدماء له، ذلك أن الصوت نوعان: لغوي، واصطلاحي وقد عرف التفريق بين الدلالتين نوعا من الخلط عند المحدثين[1]. أو بعضهم على أقل تقدير، الأمر الذي يستوجب مناقشة هذا المفهوم لتوضيح المصطلح المقصود ومدلوله، ولذا فقبل الحديث عن الصوت المفرد الذي يعتبر من أجزاء الكلمات المفردة ومكوناتها، لابد من توضيح معنى الصوت لغة، وهل له دور في مجال التواصل بين الناس، وهل يعنى الصوت المفرد أم يعنى شيئا آخر سواه. وإذا كان يعني شيئا آخر؛ فما هو، وما طبيعة علاقة ذلك بالصوت المفرد؟

ينطلق الصرفيون [2] العرب من افتراض ثلاثة أحرف لتحديد بنية الكلمة، اصطلحوا عليها ب « ف » و «ع» و «ل» أي فاء الكلمة، وعين الكلمة، ولام الكلمة. وبما أن أية كلمة تصدر عن المتكلم بقصد منه؛ وإرادة، فإن أي صوت مفرد مما يقال له أحرف الموزون من الكلمات التي ينطق بها المتكلم يحمل مدلولا عاما في إطار الكلمة المنطوق بها، لأنه يمثل جزءا من المجهود الذي يبذله المتكلم بقصد؛ لتجسيم معنى معين. فالصوت المفرد ذو دلالة عامة في إطار مجموعة الأصوات التي يؤلف معها كلمة ذات دلالة معينة. والذي يدل على أن أي صوت مفرد في الكلمة يحمل دلالة ما هو أن دلالة الكلمة تتغير رأسا على عقب إذا ما استبدل هذا الصوت أو ذاك بغيره، بالخصوص مما يباينه في المخرج أو الصفات، وعليه فلكل صوت مدلوله العام يميزه عن بقية ما يمكن أن يحدث من مثله، في موقعه من الكلمة عندما تضغط

(*) أستاذ بكلية الآداب، مكناس.

1 – كثير من هذه الكتب معنونة بمصطلح « الأصوات، أو الأصوات اللغوية »

2 – وهو ما اصطلحوا على تسميته بالميزان الصرفي.

إرادة المتكلم لتخرجه من حيز معين من مخرج معين في ذلك الموقع من الكلمة، وعلى نفس ذلك الترتيب[3]. فنسميه صوت كذا، في موقع كذا من الكلمة مما سميناه فاء الكلمة،أو عينها ...الخ. فهناك إرادة المتكلم لإخراج هذا الصوت دون سواه، في هذا المقام دون غيره، وتلك الإرادة هي التي تجعله يؤالف بين أصوات معينة، بقدر معين، ويخرجها بإرادته لقصد معين، ابتداء من أول صوت في الكلمة، إلى آخر صوت منها.وعليه يمكن القول بأن دلالة الكلمة مبنية أساسا من دلالات الأصوات، ولتأكيد هذا البناء المقصود للكلمة، وهي لبنة الكلام، أخرج بعض النحاة من حد «اللفظة» المهمل من الكلمات وهي التي ينقصها التأليف المقصود لتدل على معنى، وكذلك الكلمات الدالة بالطبع. «واشترطوا قيد الإسناد في التركيب وهم يعرفون الكلام، وفرقوا بين تركيب الأفراد، وتركيب الإسناد»[4]. وفي إطار ضرورة وجود إرادة المتكلم وقصده؛ نص النحاة على مجموعة من التراكيب التي لا تفيد فائدة يحسن السكوت عليها، وأخرجوها من حيز التركيب الذي يفيد فائدة بحسن السكوت عليه مثل «المركب الإضافي،والمركب الإسنادي، والمعلوم مدلوله ضرورة وغير المستقل كجملة الشرط، وغير المقصود كالصادر من الساهي والنائم»[5].

إن الإرادة والقصد، أمران أساسيان للإفادة المطلوبة من المتكلم وفق مقاييس اللغة العربية. إن ما يسميه البلغاء بمقتضى الحال الذي يعني « أن يوتى بالكلام على صفة مخصوصة تناسبه »[6] لا يغيب عند المتكلم المستوفي لشروط الخطاب السالفة الذكر أثناء انتقاء ما يناسب من الكلمات، بل وقبلها الأصوات التي يؤلف منها الكلمات. فإذا كنا نعتني بتوظيف بعض الأدوات كالتأكيد للمنكر فيما هو متعارف

3 – دون سواه مما هو ممكن من التقاليب المستعملة.

4 – انظر ابن يعيش ــ شرح المفصل بتصرف عالم الكتب ــ بيروت ج1/ص18-28.

5 – حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ــ دار إحياء الكتب، عيسى البابي ج21/1.

6 – سعد الدين التفتازاني ــ شروح التلخيص–دار الكتب العلمية–بيروت لبنان بدون طبعة وبدون تاريخ 122/1.

عليه في البلاغة، فإن ثمة مستوى قبل هذا نمارس فيه عملية تقوية خطابنا دون التنصيص على ذلك، وذلك كاستعمال الكلمة [7] المضعفة بدل غير المضعفة، وكاستعمال أصوات الجهر [8]، في تجسيم حدث وأصوات الهمس في مقام آخر. إن اختيار المتكلم البدء بأول صوت من الكلمة موصوف بهذه الصفة أو تلك من صفات الأصوات التي تميز القوي منها من الضعيف، أمر تقتضيه مناسبة اللفظ للمعنى، والدال للمدلول، على غرار ما يناسب الإيجاز مقاما، والإطناب آخر، إلا أن تلك مناسبة التأسيس وهذه مناسبة التوظيف والإبلاغ، فتلك حال البناء، وهذه حال الاستفادة، حال بناء الثوابت، وحال توظيف المتغيرات... حسب مقتضى الحال المتجدد [9]. إن أصواتا معينة تفرض نفسها تلقائيا على المتكلم عندما تتضح له صورة فكرة ما، أو حدث، مما يريد التعبير عنه بما يناسبه من الأصوات ويجسمه للمستمع.

قبل الوقوف عند بعض الوظائف التي تمثلها الأصوات الاصطلاحية حسب مخارجها، وأحيازها، وصفاقا في بناء الكلمات. وتجدر الإشارة إلى وظيفة الصوت لغة في حياة الإنسان، ذلك العالم الذي اجتزأنا منه هذا القدر اليسير من المقاطع الصوتية، مما يفيد في بناء الكلام، وتضطرب التسمية بصدده بين ما ينبغي أن يطلق على الكل، وما ينبغي أن يسمى به الجزء.

7 - لقد مرت بنا دلالة « كلا» في القرآن الكريم. ويفرقون أيضا بين دلالة « أنزل» ونزل، كما سيأتي في باب الصرف.

8 - تقسم الكلمات إلى محورين دلاليين عامين هما: محور الكلمات المبدوءة بأحرف الجهر وتمثل القوية وأخرى بأحرف الهمس وهي عكسها.

9 - إن مقتضى دلالة بنى النص من الأصوات المفردة،والكلمات بأنواعها،والتراكيب لا يتغير،مفهوما وتوظيفا في حين أن الثابت من المفاهيم البلاغية المتعارف عليها،يتغير مضمون توظيفه بتغير الحال. فدلالة الرماد على الكرم لم يعد ممكنا، لأنه أصبح يرمز إلى التلوث وتدمير الطبيعة مع العلم أن وسيلة الطبخ لأجل الكرم قد تغيرت.

2 – الأصوات اللغوية و إشكال المصطلح (بين الحرف والصوت)

الصوت لغة مصدر كلي، يعني كل ما ينتج عن تأليف الأصوات الاصطلاحية بقصد أو بدون قصد، وقد يصدر عن الإنسان أو غيره من الكائنات، ويعني معجميا، النداء، وما يدور في حيزه من المعاني. وما النداء إلا تعبير عن شعور المنادي بشكل معين، حيث ينبه غيره لأمر معين، أو يزجره، أو ينهاه. وكل ما يصدر عن الإنسان من الأفعال [10] التي ينطق بها هو تعبير عن المشاعر، سواء كان ذلك نفيا، أو تأكيدا، حبا، أو بغضا، رغبة، أو رهبة، وهكذا ... ولذا سمي الصوت الذي هو مادة كل ذلك نداء قال ابن منظور: [11] «.. وقد صات يصوت، ويصات صوتا، وأصات ... كله نادى، يقال صوت يصوت تصويتا، فهو مصوت، وذلك إذا صوت بإنسان فدعاه. ويقال: صات يصوت صوتا، فهو صائت معناه: صائح ابن السكيت: الصوت، صوت الإنسان وغيره. والصائت: الصائح، ابن بزرج: أصات الرجل بالرجل إذا شهره بأمر لا يشتهيه ... وفي الحديث: « فصل ما بين الحلال والحرام: الصوت والدف، يريد إعلان النكاح، وذهاب الصوت، والذكر به في الناس. يقال له: صوت، وصيت أي ذكر ... وفي الحديث: « أنهم كانوا يكرهون الصوت عند القتال، وهو أن ينادي بعضهم بعضا، أو يفعل أحدهم فعلا له أثر فيصيح ويعرف بنفسه على طريق الفخر والعجب».

يلاحظ من خلال هذه المعاني اللغوية لمادة « ص ـ و ـ ت » أنها تجسم في مجملها، الوظيفة الكلية للصوت؛ كيف ما كان ومن أي مصدر كان، كما تدل على ذلك عبارة ابن السكيت في هذا النص. أما بخصوص الإنسان فيعتبر الصوت عنده

10 – يقول الكفوي « العمل: المهنة والفعل ... قال الصغاني: تركيب الفعل يدل على أحداث شيء من العمل، فهذا يدل على أن الفعل أعم من العمل » ينظر الكليات لأبي البقاء الكفوي ص 681–683 و البحر المحيط لأبي حيان ـ 66/4.

11 – لسان العرب 57/2.

أداة تواصل؛ وتعبيرا عن الأحاسيس، فهو « نداء، أو صياح، أو دعاء تعبيرا عن غرض معين » فالمصوت إما أن تكون له بغيره من بني جنسه حاجة فيناديه أو يدعوه، أو يأمره، أو ينهاه ...الخ. وإما أن يصاب بمكروه فيصيح تعبيرا عن ألمه، أو يفوز بغنيمة فيعبر عن بهجته وسروه. وقد يفصل الناس بالصوت في بعض شؤون دينهم أو دنياهم كما ورد في الحديث « فصل ما بين الحلال والحرام الصوت». والمولود يعتبر من الأحياء بصرخة واحدة فيكون له بذلك نصيب من الإرث شرعا،ولو فارق بعد ذلك الحياة، فصوت الإنسان تعبير من جانب واحد عن رغبة، أو إحساس أحيانا، وقد يكون أداة تفاهم، وفصل بين طرفين أو أكثر أحيانا أخرى، ذلك أن المصوت، ينادي، أو يدعو، أو يصيح، أو يعبر عن غرض معين يجمعه بغيره من الناس، وتلك هي الوظائف الدلالية للكلمات الاصطلاحية التي يستعملها الإنسان حسب أغراضه التواصلية المختلفة، وذلك ما اصطلح عليه أثناء تركيبه بالكلام، فالصوت يعني عند الإنسان الكلام، بأي شكل كان شريطة أن يصدر من عاقل للدلالة على معنى معين.

إن للصوت من حيث هو صوت لغوي، مطلق غير مقيد أهمية في حياة الإنسان (العربي)، إذ به يعبر عن حالة من أحوال الذات أحيانا، وبه يميز بعض ظواهر الكون مما يعايشه، ويحيط به أحيانا أخرى، ذلك أن للإنسان أصواته، وللحيوانات أصواتها وللطبيعة والأشياء أصواتها. وكل ذلك يدخله الإنسان في قاموسه اللغوي، وهو يتعامل مع الحياة. وعليه تحدد وظيفة الصوت اللغوي، في القاموس العربي باعتبار مصدره النوعي، أهو إنسان، أم حيوان، أم غير ذلك من الموجودات في الكون، وقد يكون هذا التحديد بناء على أداته عند الإنسان، أي العضو المباشر لأحداثه، فليست كل الأصوات التي تصدر عن الإنسان باعتبار أعضائه المتنوعة في مستوى واحد من الاعتبار. قال تعالى: « وما كان صلاتهم عند البيت إلا مكاء وتصدية »[12]. وشبيه بذلك أي اختلاف صوت الإنسان باعتبار اختلاف أعضائه: الحالة التي يوجد عليها

12 – سورة الأنفال الآية 35.

الإنسان حالة إحداث الصوت، من نوم أو يقظة،أو صحة، أو مرض، ثم تدرجه من حيث القوة، أو الضعف أثناء حدوثه من مصدر واحد من مصادره. إنه نظام تواصلي خاص يجعل من الأصوات اللغوية عند العربي مستوى خاصا من مستويات التعبير، له ضوابطه التي تحدد معالمه، وترتب وظائف جزئياته. ذلك أن لهذا المستوى من التعبير مجالات ثلاثة كبرى تحددها مصادرها النوعية. فثمة مجال لأصوات الإنسان، وآخر لأصوات الحيوانات، وثالث للجمادات والأشياء. ولكل نوع خصوصياته ومواصفاته ... يحددها المصدر النوعي أولا. ومصدر التنفيذ ثانيا، ثم رتبته من حيث القوة أو الضعف بالنسبة لغيره من الأصوات التي قد تشاركه في مصدر التنفيذ؛ وهو العضو الذي باشر به الإنسان إحداث ذلك الصوت، أو حيزا من أحياز عضو ما.

كل صوت من هذه الأصوات رمز دال يحيل السامع على معنى من المعاني، قائما مقام الكلمات (الاصطلاحية)، إنه مستوى تعبيري خاص، يعني المخزون المعجمي العربي برموز صوتية دالة، خارج معجم الكلمات، إنها لغة خارج اللغة ـــ لأنها أداة تواصل وتفاهم لا تخضع لقواعد اللغة، ولكنها تدعم اللغة وتسعفها – بل لعلها أسها الذي استمدت منه اللغة معطياتها الأولية (كالمصطلح: الصوت) و (الوظيفة: التواصل). ولذا لا نستغرب إذا ما وجدنا كثيرا من علمائنا اهتموا بالصوت اللغوي، تصنيفا، ووظيفة، ولعل هذا الاهتمام هو المنطلق الذي أنار الطريق أمام بعض الدراسات الجادة التي تسعى من حين لأخر لربط الدوال بمدلولاتها، أو اللفظ بالمعنى عن طريق وظائف الأصوات الاصطلاحية كما هو عند ابن جني وأمثاله.

خصص الثعالبي في كتابه: «فقه اللغة وسر العربية»[13] الباب العشرين للأصوات، وحكاياتها مؤلفا من ثلاثة وعشرين فصلا، يمكن تصنيفها إجمالا في سبع خانات حسب مصدر التسمية وهي: (الحركية، والقولية والعضوية). أو الوظيفية مثل

13 – فقه اللغة وسر العربية،حققه، ورتبه،ووضع فهارسه: مصطفى السقا،إبراهيم الابياري، عبد الحفيظ شلبي الطبعة الأخيرة لسنة 1392 ـــ 1972م ص: 213.

(أصوات المحاكاة) أو حسب سمة القوة والضعف، (كالشديدة والخافتة التي تفهم)... ويمكن جرد كل هذه الفصول مرتبة كما هي في الكتاب بناء على الاعتبارات السابقة كما يلي:

أولا: الأصوات الحركية، أي الصادرة عن حركات جسم الإنسان وغيره، ويمثل لذلك في الفصل الثاني، إذ يقول: «فصل في أصوات الحركات: الهمس صوت حركة الإنسان، وقد نطق به القرآن، ومثله الجرس والخشفة...»[14].

ثانيا: القولية، أي الأصوات المأخوذة مما يحكيه الناس بأفواههم، يقول الثعالبي:« فصل في حكايات أصوات الناس في أفواههم، وأحوالهم، كالقهقهة: حكاية قول الضحك: قه، قه، الصهصهة: حكاية قول الرجل للقوم: صه، صه. وهي كلمة زجر للسكوت ...»[15]. ويدخل ضمن هذا التصنيف مادة الفصلين (6) و(7).

ثالثا: العضوية، أي التي تكون تسميتها منسوبة إلى العضو المحدث لها، يقول الثعالبي«فصل في تفصيل الأصوات من الأعضاء. الشخير: من الفم، والنخير: من المنخرين، والنخيف منهما عند الامتخاط»[16] ويمكن إدراج مادة الفصلين (12) و(13) من صفحة 218 في هذا المعنى.

رابعا: الحكائية، أي التي تحاكي ما في الواقع وتطابقه، وهي التي يمكن أن نسميها وظيفية، أي أنها تسمت حسب وظيفتها الدلالية، يقول الثعالبي «فصل فيما يليق بهذا الباب من الحكايات ... قال: سمعت العرب تقول / غاق غاق، لصوت الغراب وطاق طاق، لصوت الضرب ... تقول العرب في حكاية صوت حوافر الخيل على الأرض: حبطقطق ...»[17].

14 – فقه اللغة وسر العربية ص: 213.

15 – المصدر نفسه 216-217.

16 – المصدر نفسه 218.

17 – نفسه 224.

خامسا: الاصطلاحية: سميتها بهذا الاسم لأنه يصعب ربط دلالة الصوت فيها بحيثية معينة كالحركة، أو القول، أو العضو، أو المحاكاة، ويمكن اعتبار أصوات «الحيوانات ضمن هذا النوع، مثل أصوات الخيل والبغال، والحمير، وأصوات ذات الظلف، والسباع، والطيور ...الخ وما يلحق بها من الحيوانات، ومظاهر الطبيعة، ويتجلى هذا في الفصول (13) و (14)، (15)، (16)، (17)، (18)، (19)، (20)، (21)، (22)»[17].

سادسا: حسب القوة والضعف ذلك أن بعض هذه الأصوات يستمد تسميته من درجة سماعه، يقول الثعالبي « فصل في ترتيب الأصوات الخفية وتفصيلها ... من الأصوات الخفية: الرز ثم الركز، وقد نطق به القرآن ...»[18] ويلحق بهذا الفصل: الفصول (214/3) للأصوات الشديدة: كالصياح: صوت كل شيء إذا اشتد... والفصل 215/4 في الأصوات التي لا تفهم [مثل] اللغط: أصوات مبهمة لا تفهم، والفصل 217/8، وهو فصل في حكاية أصوات المكدودين كالأحيح [وهو] صوت يخرجه توجع أو غم. والفصل 217/9 [وهو] فصل في ترتيب هذه الأصوات: إذا أخرج المكروب، أو المريض صوتا رقيقا فهو الرنين، فإذا أخفاه فهو الهنين ... والفصل 218/10 [وهو] فصل في ترتيب أصوات النائم، [ف] الفخيخ: صوت النائم. وارفع منه النخيخ، وأزيد منه الغطيط...»

سابعا: الدعائية، يقول الثعالبي «فصل في الأصوات بالدعاء والنداء، الهتلف: الصوت بالدعاء ... الجخجخة: الصياح بالنداء ... الجأجأة: الصوت بالإبل لدعائها إلى الشرب ... الهأهأة: الدعاء بها إلى العلف...الخ»[19].

إن تصنيف الأصوات اللغوية في هذه الخانات السبع، هو تصنيف تقريبي منهجي، لأجل ضبط الوظائف الدلالية المتقاربة لهذه المجموعة من الأصوات أو تلك، وإلا فالتفصيل العام الذي أورده الثعالبي، له أهميته إلى حد بعيد، مع العلم أن بعض

18 – فقه اللغة وسر العربية 219-224 (بتصرف).(18) نفسه 214-218.

19 – فقه اللغة وسر العربية 215.

هذه الفصول يمكن دمج بعضها في بعض، مثل الأصوات الدعائية والحكائية، إذ يمكن جمعها تحت مصطلح: الوظيفية، في حين أن سمتي القوة والضعف، أو الاصطلاح يمكن أن تنسحب على الجميع، لكنها تبرز بقوة في خانة وتضعف في أخرى.

إذا تأملنا هذا التقسيم التفصيلي الذي أورده الثعالبي للصوت من حيث هو صوت لغوي دال، فإننا نصنفه حسب مصدره إلى ثلاثة أنواع هي: صوت الإنسان، أو الحيوان، أو الجماد والأشياء، وهي كل نواحي الحياة التي يمكن للإنسان أن يستفيد منها، ويعايشها، ويعبر عنها، وهذا ما يجعل الباب مفتوحا لتوظيف هذا النوع من التعبير كلما تعددت مصادر حدوثه، واتسع مجال توظيفه، فثمة أصوات كثيرة في حياتنا بصفة خاصة، وفي حياة الإنسانية بصفة عامة ذات دلالات معينة، يعايشنا بعضنا في أغلب لحظات حياتنا المدنية، ولا يكاد يفارقنا لحظة، كمنبه السيارة، أو غيرها من المركوبات العصرية، أو جرس المنزل، أو سيارة الإسعاف، أو أجراس المدارس ... وبعضها لا نسمعه إلا في فترات متباعدة، كصفارة الإفطار عندنا نحن المسلمين، أو سفارة الإنذار. وكل صوت من هذا الأصوات تعبير يغني عن اللغة، فما يتعلق بأصوات المركوبات ينبهنا لإخلاء الطريق في تلك اللحظة، ورنة جرس المنزل تنبهنا إلى أن ثمة شخصا بالباب يرغب في زيارتنا. أما أجراس المدارس فإنها تعلن عن بداية الحصة أو نهايتها...

كل هذه الأصوات معبرة، كما كانت تلك معبرة، الأمر الذي يؤكد أهمية الصوت اللغوي في حياة الإنسان، باعتباره قيمة تعبيرية ملازمة له يوظفها بدل اللغة في كثير من مجالات الحياة.

لقد كانت بعض الحقوق وما تزال تثبت بالصوت إذا حدث، وتنتفي بانعدامه، وذلك مثل حال استهلال المولود، أو عدم استهلاله: «والاستهلال: صياح المولود عند الولادة»[20].

20 – فقه اللغة وسر العربية: 214.

والذي يبدو؛ أن الأصوات الحديثة معبرة عن معـان، ومسـتغنى بها عـن الكلمات، بل العبارات أحيانا، شأنها في ذلك شان الأصوات القديمة التي استعاض بها الإنسان العربي عن الكلمات، والعبارات في شـتى المجـالات، إلا أن دلالتـها أي الأصوات الحديثة اصطلاحية أكثر منها لغوية وظيفية، فصفارة الإنذار مرتبطـة في ذهن الإنسان العصري بوجود خطر ما في مستوى معين يهدد حياته في تلك اللحظة؛ عن طريق التجربة والعادة، وجرس المدرسة يخبرنا بانتهاء الحصة إن كنـا في قاعـة الدرس، أو لاستعداد للشروع في أخرى إن كنا خارج القاعة. وقد لا يفـهم هـذا الخطاب من ولج المدرسة لأول مرة حتى يثبت ذلك عنده بحكم العادة والتجربة.

إننا نفرق بين صوت منبه السيارة إذا استعمل لإخلاء المارة من الطريق،وبينه إذا ما استعمل للفرحة والتسلية وهو يحمل أفرادا ضمن موكب العروس مثلا، وقـد يستغرب البعض منا من حدوث أمر من الأمور، فيعبر عن استغرابه بالتصفير. ومـا التصفيق في موقف من مواقف التأييد والتشجيع، إلا نوع من الأصوات، وقد يكـون الصوت تعبيرا صارخا عن عدم الرضا عن أمر من الأمور كما هو الشـأن بالنسـبة للجمهور؛ وهو يشاهد مبارة ما. وقد يصوت الإنسان في مقام، أو مكان غير مناسب لذلك، فيكون الصوت لحنا، وفي القرآن الكريم: «وما كان صلاتهم عند البيـت إلا مكاء وتصدية »[*].

إن الأصوات بهذا المعنى لغة خاصة متنامية، منتشرة في شتى منـاحي حيـاة الإنسان، قابلة للضبط والتقعيد، وعليه فلا غرو أن نجد الثعالبي يقـول: « البـاب العشرون في الأصوات وحكاياتها...الخ».

لقد كانت تلك الأصوات:الصادرة عن الإنسان بالخصوص تصور حدثا مـا باطراد، سواء صدرت من الإنسان وهو في حالة صحية جيدة كما هـو الحـال في:

---

[*] سـورة الأنفال: 35.

«فصل في حكايات أصوات الناس في أقوالهم، وأحوالهم 216/6».أو في حالة مرض كما هو الحال في «فصل في حكاية أصوات المكروبين،والمكدوكين والمرضى 217/8».

هذا بالنسبة للأصوات الصادرة عن الإنسان، أما غيرها مما يصدر عن الحيوانات، أو الجمادات والأشياء، فإنها تنقسم إلى قسمين :

أ ــ محاكية للحدث كالخرير، والقشيب، والفقيق من أصوات الماء 221/19. والأزيز للمرجل 222/20. والحفيف للأغصان 233/22. والصرير للقلم، والسرير للباب.223/22. والنقيق للدجاج223/22.

ب ــ أصوات تكاد تكون مجرد اصطلاح لغوي نظرا لعدم وجود علاقة واضحة بين تسمية الصوت، ووظيفته الدلالية، أو لصعوبة تفسير هذه العلاقة وإدراكها، وذلك «كالحسيس [وهو] من أصوات النار ...والكحبة: صوت توقدها، والمعمعة لهبها إذا شب بالضرام، وما أشبه... 222/20.

وعليه يمكن القول بأن ثمة مستوى نوظفه في كثير من مرافق الحياة، ولا نسعى لتقنينه منهجيا، بل نترك أمر تقعيده في الغالب للعرف والعادة.

انطلاقا مما سبق؛ من كون الصوت لغة كلية، يصدر عن الإنسان وغيره، ويدل. ويعني عند الإنسان كل ما ينتج عن تأليف الأصوات الاصطلاحية بقصده أو بدونه، فهو النداء وما يدور في حيزه من المعاني. وهو أحداث أعضاء الإنسان غير الكلمات، تلك الأحداث التي يوجد تناسب فيها بين الأصوات ومدلولاتها، نظرا لكل هذا وغيره مما سبق في هذا الفصل فإن ثمة مسألة هامة جديرة بالمناقشة في هذا البحث هي: إشكال المصطلح: (الأصوات اللغوية).

وبالنسبة لهذا الإشكال: (مصطلح الأصوات اللغوية) ينبغي دراسته دراسة تاريخية (موجزة) تساعد على معرفة نشأة هذا المصطلح، وما عرفته دلالته من تطور، ثم ما يمكن أن يكون لذلك التطور الدلالي من آثار إيجابية، أو سلبية على الموضوع الذي نحن بصدد دراسته، سعيا لضبط العلاقة بين كل دال ومدلوله، في

النص مع العلم أن بنيات النص أصوات مفردة، وكلمات مصوغة، وجمل مركبة، وكل واحد منها يمثل دائرة خاصة من الدلالات ولذا لا ينبغي أن تتضارب بصددها المصطلحات، وإلا تعطلت آلة التحليل، وتعذر الفهم. ويفرض المنطق السليم أن نبدأ من الخليل أستاذ سيبويه. ثم الإشارة إلى ما جاء بعدهما مما تيسر من أهم المؤلفين الذين يمثلون المحطات الكبرى في عهودهم. يقول الخليل «.. هذا ما ألفه الخليل بن أحمد البصري -رحمة الله عليه-، من حروف: أ، ب، ت، ث، مع ما تكلمت به فكان مدار كلام العرب وألفاظهم، فلا يخرج منها عنه شيء، أراد أن تعرف به العرب في أشعارها وأمثالها ومخاطباتها، فلا يشذ عنه شيء من ذلك ....

فإذا سئلت عن كلمة، وأردت أن تعرف موضعها، فانظر إلى حروف الكلمة فمهما وجدت منها واحدا في الكتاب المقدم فهو في ذلك الكتاب...»[21].

من خلال هذا النص يمكن تسجيل الملاحظات الآتية:

ـ استعمال الخليل لمصطلح «حرف» صراحة للدلالة على أجزاء الكلمة «...مع ما تكلمت به» لأن الكلمة جزء الكلام، وأحرف أ، ب أجزاء الكلمة، أو اللفظة.

ـ إن لمدلول هذا المصطلح «الحرف» وظيفة تمييزية خاصة على مستوى بناء دلالة الكلمة في اللغة العربية وشموليتها «فكان مدار...».

ـ لمدلول هذا المصطلح أيضا وظيفة تصنيفية لمواد المعجم في حقول معينة وفق ضوابط جامعة ينبغي الكشف عنها «فإذا سئلت عن الكلمة...»

هذه معطيات أساسية يمكن أن تتظافر مع غيرها على حل هذا الأشكال، الوارد بخصوص مصطلحي الصوت اللغوي، والحرف، المستعملين لوصف أصغر وحدات بنى النص.

21 - معجم العين الخليل (ت 175 هـ)، تحقيق المهدي المخزومي وإبراهيم السمرائي، ص: 47.

ظل هذا المصطلح «الحرف» مستعملا عند أغلب اللغويين والنحاة العرب أمثال سيبويه الذي يقول: «هذا باب عدد الحروف العربية، ومخارجها، ومهموسها، ومجهورها، وأحوال مجهورها، ومهموسها، واختلافها»[22].

وإيراد سيبويه لصفات الحروف في هذا النص، دليل على أن مقصوده هو الأصوات التي تنطق، والقصد نفسه لا يغيب عند الخليل عندما اعتبر «أحرف أ،ب،ت» أس الكلمات، والألفاظ في اللغة العربية، ولكن لأمر ما فضل كل من الخليل وسيبويه استعمال مصطلح «الحرف» بدل الصوت. وقد تبعهما آخرون في استعمال هذا المصطلح أمثال المبرد[23] (ت 185)، وابن السراج[24] (ت 316)، وابن دريد[25] (ت 321)، وابن جني[26] (ت 392) والزمخشري[27] (ت 538هـ)، وابن يعيش[28] (ت 643هـ)، وابن الجزري[29] (ت 833هـ).

كل هؤلاء وغيرهم استعملوا مصطلح «الحرف» وهم يدرسون مكونات الكلمة. وقد أشار محققا كتاب العين إلى أن الخليل كان على وعي بطبيعة المادة التي يدرسها، وقد أوردا في ذلك ما يلي: «... وإنما كان ذواقه إياها أنه كان يفتح فاه بالألف ثم يظهر الحرف نحو: أ ب، أ ع، أ غ..

في هذه المادة الأولى فائدة لغوية هي أن الخليل مبتدع طريقة علمية قائمة على تحليل أصوات الكلمة ...

22 – الكتاب ج431/4، تحقيق عبد السلام محمد هارون، ط. 2، 1403 هـ – 1983م، عالم الكتب.

23 – المقتضب ج1/ 192، تحقيق محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب بدون طبعة، وبدون تاريخ.

24 – الأصول في النحو ج400/3، تحقيق عبد الحسين الفتلي، ط. 2، 1407هـ–1987م، مؤسسة الرسالة.

25 – جمهرة اللغة ج4/1. دار صادر، بيروت، بدون تحقيق ولا طبعة، ولا تاريخ.

26 – سر صناعة الأعراب ج41/1، دراسة، وتحقيق حسن هنداوي، الطبعة الأولى بتاريخ 1405 هـ – 1985م دار القلم.

27 – المفصل في علم العربية ص 393، الطبعة الثانية دار الجيل بدون تاريخ.

28 – شرح المفصل ج123/10. عالم الكتب بيروت / مكتبة المتنبي القاهرة بدون طبعة...

29 – النشر في القراءات العشر، ص 188 – دار الفكر، بدون تحقيق ولا طبعة ولا تاريخ.

«وأنت تحس أن الخليل كان على علم بالجهاز الصوتي، وتركيبه وأجزائه وما اشتمل عليه من أحياز، ومدارج، فاستطاع أن يحدد مخارج الأصوات».

من خلال ما سبق يمكن القول بأن اللغويين العرب استعملوا مصطلح الحرف بوعي ودراية، ولم يستعملوا مصطلح الصوت وهم يمارسون تحليله، ولعل في ذلك سرا يفرضه احترام اختصاص المجالات، ولذا يلاحظ أن البعض منهم عندما يضطر لاستعمال مصطلح الصوت لوصف ظاهرة النطق بإزاء مصطلح الحرف يوزع الأدوار بين المصطلحين المتظافرين لإنجاز وظيفة واحدة هي النطق بأصغر وحدة، من وحدات اللفظ. يقول ابن جني «اعلم أن الصوت عرض يخرج مع النفس مستطيلا متصلا، حتى يعرض له في الحلق والفم، والشفتين مقاطع تثنيه عن امتداده؛ واستطالته، فيسمى المقطع أينما عرض له حرفا. وتختلف أجراس الحروف باختلاف مقاطعها...»[30].

لقد استعمل ابن جني في هذا النص مصطلح « الصوت » لكنه استعمال خاص، ذو دلالة اصطلاحية أكثر منها لغوية، لأن الصوت هنا وسيلة لإنتاج الحرف، فهو مرحلة من النطق سابقة عن الحرف، ولذا كان الصوت وسيلة لإنتاج الحرف. فالحرف لا يتضح النطق به إلا عند نهاية الصوت عندما يعرض للصوت مقطع يثنيه عن استطالته. وعليه يكون «الحرف» كما نطقيا يسمع عندما يعرض للصوت عارض يثنيه عن استطالته. ولعل هذا التوظيف الدقيق لمصطلح «الصوت» فهم على غير حقيقته عند البعض، ولذا اضطرب عندهم استعمال هذا المصطلح بين المجال اللغوي العام، والاصطلاحي الخاص، جاء في مقدمة كتاب العين للخليل ما يلي: «ومن المفيد أن نلاحظ أن مصطلح «صوت» لم يرد في مادة الخليل الصوتية، ولم يكن من مصطلح العلم اللغوي إلا في القرن الرابع الهجري، فقد ورد في مصطلح ابن جني «التصريف الملوكي»[31].

30 – سر صناعة الأعراب 6/1.

31 – الخليل ــ كتاب العين ج10/1.

صحيح أن ابن جني استعمل مصطلح « صوت » لكنه استعمله باعتباره وسيلة أساسية لإنتاج الحرف، كما هو واضح في النص السابق، فهو مصطلح مرتبط بإنتاج الحرف، ولا يطلقه إطلاقا اصطلاحيا يعني به الحروف المعجمية كما هو الشأن عند عدد من المحدثين.

لقد اعتادت الدراسات اللغوية (العربية الحديثة) أن تسمي حروف المعجم (أصواتا لغوية). وهذا أمر ينبغي إعادة النظر فيه في تقديري ومناقشته، حتى لا يقع الخلط بين المجالات، ويسود الغموض المفاهيم، وتتغير الحقائق، وتبنى الدراسات على أسس مهزوزة، ويسوء حال الأمة. وتتجه وجهة غير سليمة، وهي تعتقد أنها تحسن صنعا. والأمر هنا في هذا المبحث (إشكال المصطلح) يتعلق بمجالين مختلفين من التعبير، لكل منهما مكانته المتميزة في عملية تحليل النص هما: الدلالة اللغوية، والاصطلاحية (لكلمتي): الصوت، والحرف. فقد استعمل القدماء ــ كما لاحظنا ــ مصطلح الحرف، وقصدوا به كما معينا من اللفظ؛ الذي ينطق به الإنسان، واستعمل المحدثون مصطلح «الصوت»، أو«الصوت اللغوي» للدلالة على نفس المفهوم[32]. ولذا سنعقد مقارنة بين دلالة الكلمتين في هذا المجال، لملاحظة ما قد ينتج عن هذه التسمية أو تلك من خلل في الفهم، أو صحة في التصور، وذلك فيما يلي:

أ – أثناء عملية التلفظ، يكون الصوت وسيلة، والحرف غاية[33].

ب – الصوت اللغوي (عند الإنسان) وحدة معجمية، أي كلمة، والحرف جزء من أجزائها[34].

ج – الصوت لفظ عام يصدر عن الإنسان، أو الحيوان، أو الجمادات والأشياء[35]، والحرف لا يصدر إلا عن الإنسان.

---

32 – انظر على سبيل المثال: إبراهيم أنيس ــ الأصوات اللغوية ودراسة الصوت اللغوي للدكتور أحمد مختار عمر وغيرهما.

33 – أنظر الإحالة 30 من هذا المقال.

34 – الخليل ــ معجم العين 48/1، وكل كتب الصرف التي تتناول بناء الكلمة.

35 – أنظر الإحالة 11 من هذا المقال، ولسان العرب 57/2، و 41/9.

د – الصوت قد يشترك في الوصف به الإنسان وغيره كـ « الهسهسة عام في كل شيء له صوت خفي كهساهس الإبل في سيرها 213/2. [و] الصياح: صوت كل شيء إذا اشتد. 214/3...[و] الغرغرة: صوت غليان القدر، وتردد النفس في صدر المحتضر. والعجيج: صوت الرعد والحجيج، والنساء، والشاء، والزفير: صوت النار، والحمار، والمكروب إذا امتلأ صدره غما فزفربه... والصهطلق: الصوت الشديد للمرأة، والرعد، والفرس... والأطيط : صوت الناقة والجمل، والرجل إذا أثقله ما عليه 223/22 »[36]. في حين أن الحرف لا يطلق إلا على ما ينطق به الإنسان من أجزاء الكلمات. فلا نقول حروف الطيور، أو الكلاب أو الأجراس.

هـ ـ الصوت وحدة معجمية (غالبا) أو ما يقوم مقامها، تحيل على شيء ما في الواقع، والحرف لا يحيل على أي شيء خارج ذاته، وإن كان يحمل دلالة عامة ما.

و ـ والصوت مركب، والحرف بسيط (في الغالب).

ز ـ «كل الدلالات المعجمية لمعنى الصوت تعني، الخطاب المفهوم، بأي شكل من الأشكال، فهو نداء، أو دعاء، أو صياح، أو تشهير»[37].

أما الحرف معجميا فإنه لا يعني « إلا الوحدات المفردة التي هي أجزاء الكلمات، فهو لا يحيل على أي معنى إلا ذاته ». يقول ابن منظور: «الحرف من حروف الهجاء: معروف، واحد حروف التهجي. والحرف: الأداة التي تسمى الرابطة، لأنها تربط الاسم بالاسم، والفعل بالفعل كعن،وعلى، ونحوهما. قال الأزهري: كل كلمة بنيت أداة عارية في الكلام لتفرقة المعاني، واسمها حرف، وإن كان بناؤها بحرف، أو فوق ذلك مثل حتى، وهل ... وكل كلمة تقرأ على وجوه من القرآن تسمى حرفا ... والحرف القراءة ...»[38].

36 – انظر الثعالبي في: فقه اللغة وسر العربية ص: 213–223.

37 – لسان العرب 57/2.

38 – اللسان 41/9.

إن الدلالة المعجمية لكل من الكلمتين تسعفنا على تحديد مجال استعمال كل منهما مميزا عن الآخر، ذلك أن مدلول الصوت كلي، والحرف جزء منه، ووظيفة الحرف لا تعدو أ ن تكون مكونا من مكونات مدلول الصوت، إن بنود المقارنة السبعة توضح بجلاء إلى أي حد كان مصطلح الحرف دقيقا عند القدماء،وبالخصوص رقم(ح) و(د)، فالترخص في استعمال مصطلح الصوت بدل الحرف وفق هذين البندين يجعل الإنسان في مرتبة الحيوانات والأشياء. والترخص بخصوص البند رقم(هـ) يفقد المصطلح أسسه البنائية من جهة عند ما نعبر بالصوت عن الحرف، كأن مرحلة الحرف في بناء الكلام غير موجودة، ويفقده سلامة دلالته من جهة ثانية للجمع بين متناقضين (+دال-دال) فالصوت يطلق على ما يحيل على شيء مّا في الواقع، وهذا معنى (+ دال).والحرف لا يحيل على شيء في الواقع وهذا ما يقصد ب (-دال). فكيف يمكن الجمع بين دال سلبي (الصوت) ومدلول إيجابي ؟ الدال الذي هو الصوت، عندما يطلق على مضمون الحرف ومعناه الذي هو مدلوله، كما هو المفترض في تركيب هذه العلاقة بين الدال والمدلول في تسمية المحدثين مكونات بنية الكلمة أصواتا لغوية ؟! وعليه يبقى المصطلح السليم في هذا المجال هو «الحروف المعجمية»(*) وهو مصطلح سائد بين القدماء: مقابل ما يسمى اليوم الدراسات الصوتية.

وبعد فإن مصطلح الحرف ينبغي أن يحيا ويسود لأنه من باب أسماء الأجناس التي ينتج عن تغيير مصطلحاها تغير المفاهيم . يقول ابن يعيش ، وهو بصدد المقارنة بين أسماء الأعلام ،وأسماء الأجناس «... ألا ترى أن رجلا يفيد صيغة مخصوصة ، ولا يقع على المرأة من حيث كان مفيدا ، وزيد يصلح أن يكون علما على الرجل والمرأة ، ولذلك قال النحويون : العلم ما يجوز تبديله وتغييره. ولا يلزم من ذلك

* - ولا يمكن أن يزاحمه في صلاحية الاستعمال إلا مصطلح « حروف التهجي، وهو اقل منه ورودا في تقديري، ولكل استعمال مجاله، فمصطلح حروف التهجي عند دراسة الحروف لذاها.وعندما نقصد دراسة وظائفها الدلالية يحمل بنا أن تستعمل مصطلح « حروف المعجم».

تغيير اللغة ، فإنه يجوز أن تنقل اسم ولدك ... من خالد إلى جعفر ولا يلزم من ذلك تغيير اللغة وليس كذلك اسم الجنس ،فإنك لو سميت الرجل فرسا، أو الفرس جملا ، كان ذلك تغييرا للغة...»[39] ويكفي قدحا لمصطلح الأصوات ، أو الأصوات اللغوية أن يسوي بين الإنسان والحيوان والأشياء. إنه مزلق خطير ، يؤدي إليه الترخص في استعمال بعض المصطلحات دون الانتباه إلى ما قد ينتج عن ذلك من تشويش على الفهم أحيانا. أو تحريف المفاهيم أحيانا أخرى. وبما أن مصطلح الأصوات صار شائعا بين الدارسين ، وربما يستعصي تغيير أفهام الناس وثقافاتهم ، فإنه يمكن الإبقاء على مصطلح الأصوات على أن يقيد بالهجائية(*)، تارة، والمعجمية أخرى حسب الحاجة.

39 – شرح المفصل ج27/1.

* – اذهب إلى هذا الاقتراح فرارا من الخلط الذي يشوب تفسير « حروف المعجم» عند بعض القدماء. كما مر عند ابن منظور على أن يكون ثمة تبادل بين الكلمتين : المعجم والهجاء حسب سياق الدراسة ، فإذا كان الأمر يتعلق بالنطق فضل مصطلح « الأحرف الهجائية ». وإذا كان يتعلق بالبيان أو التنظيم رشح مصطلح « حروف المعجم».

دراســـات تطبيقيــة

- حد التأويل في اصطلاح القرآن والحديث

  د. فريدة زمرد

- النسق المصطلحي في كتاب "أصول النحو" لابـــن الســـراج مصطلح "الكلام" نموذجا

  د. محمد محمود بن محمد الأمين.

حدّ التأويل
في اصطلاح القرآن والحديث(*)

دة. فريدة زمرد(**)

القصدُ هاهنا تحديدُ مفهوم التأويل في القرآن والحديث، بمعنى وضع تعريف له انطلاقا من دلالات المصطلح في كل النصوص التي ورد فيها في المجالين معا، ولبلوغ هذا القصد لزم قطع منازل ثلاث اقتضاها اختيار الطريقة الاستقرائية في بناء التعريف[1]، فأُولى هذه المنازل: الاستقراء التام لكل موارد اللفظ في القرآن والحديث إحصاء ووصفا، والثانية: تحليل هذه الموارد في جوانبها الشكلية: من حيث أحجامها وصيغها، والثالثة: تحليل هذه الموارد في جوانبها الدلالية، من جهة المعاني الجزئية المتضَمَّنة في كل مورد، وهي التي سيتم استنباط التعريف المعتبر لهذا المصطلح في القرآن والحديث منها .

1. الدرس الوصفي لموارد لفظ التأويل في القرآن والحديث

يُقصد بالدرس الوصفي لموارد اللفظ: إحصاء مواطن ورود المصطلح في القرآن والحديث (أي الآيات والأحاديث المشتملة على المصطلح)، ووصف أشكال هذه الموارد، (أي الصيغ الاشتقاقية التي وردت بها)، وقد قُسّم النظر في هذا الدرس إلى جانبين : الأول متعلق بالقرآن الكريم والثاني متعلق بالحديث الصحيح.

1.1. في القرآن الكريم

وردت مادة (أو َل) في القرآن الكريم من خلال اثني عشر اشتقاقا تُكَوِّنُ في مجموعها 420 موضعا، نبينها في الجدول التالي :

(*) – هذا المقال جزء من أطروحة دكتوراه في الدراسات الإسلامية في موضوع (مفهوم التأويل في القرآن الكريم والحديث الشريف).

(**) – أستاذة باحثة بمعهد الدراسات المصطلحية، كلية الآداب، ظهر المهراز – فاس.

1 – هناك أيضا الطريقة الاستنباطية التي تقضي بأن يُبدأ بوضع التعريف أولا، ثم تفصيل القول في باقي المنازل ثانيا، ولا مشاحة في الطريقة إذا تحقق القصد.

الاشتقاق	حجم وروده	الاشتقاق	حجم وروده	الاشتقاق	حجم وروده
التأويل	17	الأولى	20	أولات	2
الموئل	1	الآل	25	أولاء	2
الأوْل	23	أولو	17	هؤلاء	46
الأوْلون	38	أولي	26	أولئك	202

من بين كل هذه الاشتقاقات يقتصر الدرس والتحليل على الاشتقاقات المنتمية إلى نفس المجال المفهومي للفظ التأويل وهي: الموئل والأوّل (بصيغه) والآل، بالإضافة إلى المصطلح الأم: التأويل. وكما هو مبين في الجدول الإحصائي، يحتل "التأويل " من بين تلك الموارد: سبعة عشر موضعا موزعا على سبع سور، خمس منها مكية وهي: الأعراف والإسراء ويونس ويوسف والكهف، واثنتان مدنيتان هما: آل عمران والنساء[2].

– ففي الأعراف[3]: ورد اللفظ بصيغة المصدر المضاف إلى الضمير ـــ مرتين ـــ وذلك في الآية 52 : (هلْ ينظرونَ إلاّ تاويله يومَ يأتِي تاويله يقولُ الذينَ نسوهُ منْ قبلُ قدْ جاءتْ رسلُ ربنا بالحقّ فهلْ لنَا منْ شفعاءَ ...).

– وفي الإسراء[4]: ورد اللفظ بصيغة المصدر النكرة، مرة واحدة، وذلك في الآية 35 (... وأَوْفُوا بالكَيْل إذا كِلْتُم وزنُوا بالقُسْطَاس المُسْتَقِيم ذَلكَ خَيْرٌ وأَحْسَنَ تاويلا...).

– وفي يونس[5]: ورد اللفظ بصيغة المصدر المتصل بالضمير مرة واحدة، وذلك في الآية 39 : (... بَلْ كذّبُوا بما لم يُحيطُوا بعلْمه ولمّا يَاهم تأويله..).

– أما في سورة يوسف[6]: فقد ورد اللفظ ثمان مرات بصيغ مختلفة:

2 – روعي في هذا الترتيب : ترتيب النزول وهو مستفاد مما أورده السيوطي في الإتقان :1 / 25.
3 ـــ وهي مكية وآياتها 206 حسب رواية ورش عن نافع .
4 ـــ وهي مكية وعدد آياتها 110.
5 ـــ وهي مكية وآياتها 109 .

❖ صيغة المصدر مضافا إلى لفظ الأحاديث وذلك في الآيات :

(وكذلك يَجْتَبيكَ ربّكَ ويعلمك منْ تاويل الأحاديث...). آية:6.

(وكَذَلكَ مكنّا ليُوسفَ في الارْض ولنعلمهُ من تاويل الأحاديث). آية:21.

(رَبّ قدْ آتيتني منَ المُلك وعلَّمْتني منْ تاويل الاحاديث، فاطرَ السماوات والارْض أنتَ وليي في الدنيا والآخرَة توفني مسلما وألحقني بالصَّالحين). آية:101.

❖ صيغة المصدر المضاف إلى لفظ الأحلام: وذلك في الآية 44 وهي قوله ﷻ: (قالوا أضْغَاث أحلام وما نحنَ بتاويل الاحلام بعالمينَ ...).

❖ صيغة المصدر المُضاف إلى لفظ " رُؤْياي" وذلك في الآية:100 وهي قولهﷻ: (قالَ يا أَبَت هَذا تَاويلُ رُؤيايَ من قَبْلُ قَدْ جَعَلَها رَبِّي حَقًّا...).

❖ صيغة المصدر المضاف إلى الضمير : وذلك في الآيات :

(...نبئنا بتاويله إنا نراك منَ المحسنين).الآية: 36 .

(قالَ لا ياتيكما طعام ترْزَقانه إلا نبأتكما بتاويله قبل أن ياتيكما) الآية:37.

(وقال الذي نجا منهما وادَّكَرَ بَعْدَ أمة أنا أنبئكم بتاويله فأرسلون.) الآية:4.

- وفي الكهف[7]: ورد اللفظ بصيغة المصدر -مرتين- مضافا إلى اسم الموصول وصلته موصولة وذلك في الآية 77 وهي قوله ﷻ: (قال هذا فراقُ بيني وبينك سأنبئكَ بتاويل ما لم تَسْتَطِعُ عليه صَبْرا) والآية 81 : (وما فَعَلْتُهُ عنَ امري ذَلكَ تاويلُ ما لم تسْطع عَلَيْه صَبْرا).

– أما في آل عمران[8]: فقد ورد " التأويل" مرتين بصيغة المصدر المضاف إلى الضمير وذلك في الآية السابعة: وهي قوله ﷻ: (هُوَ اللذي أنزَلَ عَلَيْكَ الكتابَ منْه

6 ـ وهي مكية وعدد آياتها 111 .
7 ـ وهي مكية وآياتها : 105 .
8 وهي مدنية وآياتها : 200 .

آياتٌ محكَمَاتٌ هُنَّ أمُّ الكتاب، وأخر مَتَشابهات، فأما الذيـــن في قلوبهــم زَيـــغٌ فيتبعون ما تشابهَ منهُ ابتغاءَ الفتنة وابتغاءَ تاويله وما يعلمُ تاويلهُ إلا الله ...)الآية.

– وفي النساء[9]: ورد اللفظ مرة واحدة مصدرا نكرة وذلـــك في الآيـــة 58 وهي قوله: (يا أيها الذينَ آمنوا أطيعوا الله وأَطيعوا الرّسولَ وأوْلي الامرِ منكـم، فإن تنازعتمْ في شيء فردوهُ إلى الله والرسول إن كنتُم تومنونَ بالله واليَوْم الآخـــر، ذلك خَيْر وأحْسَنُ تاويلا...).

حاصل هذه الموارد من حيث كمها وصيغها والمجال الذي تنتمي إليه يجملـــه الجدول التالي :

شكل الورود	حجم الورود	موضع الورود	
		السورة والآية	المجال
(تأويله) / مصدر.	2	الأعراف 53	المـــكـــي
(تأويله) / مصدر (تمييز)	1	الإسراء 35	
(تأويله) / مصدر.	1	يونس 39	
(تأويل الأحاديث) / مصدر.	3	يوسف 6-21-101	
(تأويل الأحلام) / مصدر.	1	يوسف 44	
(تأويله) / مصدر.	3	يوسف 36-37-45	
(تأويل رؤياي) / مصدر.	1	يوسف 100	
(تأويل) / مصدر.	2	الكهف 78-82	
(تأويله، مصدر.	2	آل عمران 7	المدني
(تأويلا) / مصدر (تمييز).	1	النساء 59	
17		المجمـــوع	

9 وهي مدنية وآياتها : 175 .

وأما نسب ورود المصطلح داخل هذه الموارد : آيات وسورا فيجمعها الجدول التالي:

السورة	عدد آياتها	حجم ورود المصطلح فيها	نسبة الورود
الأعراف	260	02	0.97 %
الإسراء	110	01	0.9 %
يونس	109	01	0.91 %
يوسف	111	08	7.2 %
الكهف	105	02	1.90 %
آل عمران	200	02	1 %
النساء	175	01	0.57 %

وبالنظر إلى توزيع هذه النسب حسب السور المكية والمدنية، ثم بحسب السور مجتمعة، ثم بحسب سور القرآن كله، نحصل على النتائج التالية :

نسبة الورود في السور المكية	11.58 %
نسبة الورود في السور المدنية	1.57 %
نسبة الورود في مجموع السور التي ورد فيها المصطلح	1.68 %
نسبة الورود في مجموع سور القرآن الكريم	6.21 %

2. في الحديث الشريف

اقتصر في الدرس الوصفي لموارد لفظ التأويل في الحديث، على دراسة ما ورد في الصحيح منه: أعني في صحيحي البخاري ومسلم، وما صححه غيرهما، و ما كان صحيح الإسناد مما ذكر في الكتب التسعة.

2 . 1 . لفظ (التأويل) في الصحيح من كلام الرسول ﷺ

ورد (التأويل) في الحديث الصحيح لفظا للرسول ﷺ، بصيغ مختلفة أربع مرات في أربعة أحاديث وهي :

2 . 1 . 1 . الحديث الذي رواه عبد الله بن عمر ﷺ : (رأيتُ امرأةً سوداءَ ثائرةَ الرأسِ خرجتْ من المدينة حتى نزلتْ بمَهْيَعَة ، فتَأَوَّلْتُهَا أنَّ وَباءَ المدينةِ نقل إلى مهيعة وهي الجحفة)[10]، واللفظ هنا بصيغة الفعل الماضي المزيد .

2 . 1 . 2 . الحديث الذي رواه أبو هريرة ﷺ (بينا أنا نائمٌ إذ أُتيتُ خزائنَ الأرضِ فوُضعَ في يديَّ سواران من ذَهَب فَكَبُرا عليَّ وأهماني ، فأُوحيَ إلي أن انفخهما فطارا فَأَوَّلْتُهُمَا الكذابينَ اللَّذَيْن أنا بينهما صاحبَ صنعاءَ وصاحبَ اليمامة)[11].واللفظ هنا بصيغة الفعل الماضي .

2 . 1 . 3 . الحديث الذي رواه أنس بن مالك ﷺ : (رأيت ذات ليلة فيما يرى النائم كأنَّا في دارِ عقبةَ بنَ رافعِ فأُتينا برُطبِ ابن طابِ ، فأوَّلْتُ الرِّفعةَ لنا في الدُّنيا والعاقبةَ في الآخرة وأنَّ دِيننا قد طابَ)[12]. واللفظ هنا بصيغة الفعل الماضي .

---

10 ــ أخرجه البخاري: [صحيح البخاري / كتاب التعبير / باب المرأة السوداء / 4 / 218]، وورد الحديث بروايتين مختلفتين ذكر فيهما لفظ التأويل بصيغة (فأوَّلتُ): [صحيح البخاري 4 / 218] .

11 ــ أخرجه البخاري ومسلم [ينظر صحيح البخاري / كتاب التعبير / باب النفخ في المنام 4 / 217 ــ 218 + مسلم بشرح النووي /كتاب الرؤيا / ح رقم 2237]. وورد الحديث بصيغة أخرى برواية ابن عباس ﷺ : (بيْنا أنا نائم رأيتُ أنه وُضع في يدي سواران من ذهب ففُظِعْتُهُما وكرهتهما فأُذن لي فنفختهما فطارا فأوَّلتُهما كذابان ...) صحيح البخاري/كتاب التعبير/باب إذا طار الشيء في المنام : 4/217.

12 ــ أخرجه مسلم / كتاب الرؤيا / ح رقم 2270 .

2 . 1 . 4 . الحديث الذي رواه ابن عباس ﷺ:(اللهمَّ فقههُ في الدِّينِ وعَلِّمْهُ التأويل)[13] واللفظ فيه بصيغة مصدرية.

2. دلالات موارد لفظ التأويل في القرآن والحديث

إن معرفة الدلالات والمعاني التي يحملها لفظ (التأويل) في القرآن والحديث يقتضي تحليل مجموع المعطيات المستفادة من إحصاء الموارد ووصفها، أي معطى الإحصاء أو حجم ورود المصطلح داخل النصوص، ومعطى الصيغ التي ورد بها في تلك النصوص.

1.2. تحليل معطى الإحصاء

أول ما يلاحظ من خلال معطى الإحصاء :

* أن حضور المصطلح في القرآن الكريم ضئيل جدا ، على مستوى القرآن الكريم كله، عامة، وعلى مستوى السور التي ورد بها، خاصة، وهو ما ظهر جلياً في

13 ـ أخرجه الإمام أحمد في مسند بني هاشم/ ح رقم 2393 و 2418 بطرق مختلفة جلها صحيح منها : طريق: الحسن بن موسى الأشيب، عن زهير بن معاوية أبو خيثمة، عن عبد الله بن عثمان بن خثير، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس ﷺ ، ورجال هذه الطريق ثقات أثبات [ينظر ميزان الاعتدال: 1 / 524 + 2 / 86 +2 / 459 ـ 460] . وطريق: عفان بن مسلم الصفار، عن حماد بن سلمة بن دينار، عن عبد الله بن خُثَيْم، عن سعيد بن جبير عن ابن عباس ﷺ، ورجال هذه الطريق أيضا ثقات أثبات [ينظر ميزان الاعتدال: 3 / 81 ـ 82 + 1 / 590 ـ 591 ـ 592 ـ + 2 / 459 ـ 460] .وأخرجه ابن حبان في صحيحه، ح رقم:7055 ، والحاكم في المستدرك، وقال: "هذا الحديث صحيح الإسناد"، ح رقم: 6280، وقال عنه اسحاق بن راهويه في مسنده: "رجاله ثقات كلهم" [230/1]، وأخرج البخاري الحديث دون لفظ (التأويل) في: كتاب العلم/ باب اللهم علمه الكتاب: بلفظ(اللهم علمه الكتاب) [صحيح البخاري 1/ 25] وفي كتاب الوضوء/ باب وضع الماء عند الخلاء ، بلفظ (اللهم فقهه في الدين)[1 / 40].

قلة صفاته ومحدودية علاقاته وندرة ضمائمه وانحصار قضاياه داخل النص القرآني[14].

* أن قلة ورود المصطلح داخل السور متفاوت ، حيث تمثلت أعلى نسبة لوروده في سورة يوسف التي جاء التأويل فيها، بكثافة، في سرد قصصي طويل تميزت به سورة يوسف المكية، على سائر السور ، ثم تليها سورة الكهف ، ثم سورة آل عمران ثم سورة الأعراف ثم سورة يونس ثم الإسراء فالنساء . ويُفهم من هذا أن حضور المفهوم في القرآن المكي أكثر منه في القرآن المدني، ولهذا كانت أمور العقيدة المتمثلة في الإيمان باليوم الآخر والكتاب إحدى المتعلقات المهمة بموضوع التأويل.

* أن ورود المصطلح بهذه النسب المتفاوتة يوحي بالدلالات التالية :

أ – ارتباط التأويل ــ في أكثر موارده ــ بتعبير الرؤى والأحلام ، وهو ما تضمنته آيات يوسف التي ورد فيها المصطلح مقترنا بالرؤى والأحلام والأحاديث[15].

ب– ارتباط التأويل في مستوى ثان من موارده بالقرآن الكريم ، وذلك ما جاء في آيات الأعراف ويونس وآل عمران ، التي جاء فيها المصطلح متصلا بضمير عائد على الكتاب.

ج– ارتباط التأويل في مستوى ثالث، بعاقبة بعض الأفعال المخصوصة التي ورد ذكرها في آيات : الإسراء والكهف والنساء .

14 – وهذا على عكس ما نجده خارج النص القرآني ، في دائرة العلوم التي استعمل فيها مصطلح التأويل حيث تعددت معانيه وتشعبت علاقاته ونمت قضاياه في كل فرع من فروع تلك العلوم .

15 ــ وهذا أمر مفارق لما نجده خارج النص القرآني ، حيث ارتبط التأويل في مجال الأصول والكلام والفلسفة والتصوف واللغة أيضا بمجال النصوص من جهة صرفها عن دلالاتها الظاهرة إلى دلالات أخر ، أكثر من ارتباطه بمجال تعبير الرؤى والأحلام .

هذا على مستوى النص القرآني، أما في الحديث الصحيح ، فإن نفس الملاحظات تتبدى من حجم ورود المصطلح فيه : وهي قلة الورود، حيث لم يرد المصطلح إلا أربع مرات في الصحيح من منطوق الرسول ﷺ، ومما يستنبط من ذلك أن كلام الرسولﷺ في موضوع التأويل قليل، وهو على قلته، ارتبط بتأويل الرؤى والأحلام بنسبة تفوق كثيرا ارتباطه بمجال النصوص وتفسيرها كما مثلها حديث الدعاء لابن عباس ﷺ.

2.2. تحليل معطى شكل الورود

في تحليلنا للصيغ والأشكال الصرفية والاشتقاقية التي ورد بها المصطلح في القرآن الكريم تلوح الملاحظات التالية :

* أن المصطلح ورد في كل النصوص بالصيغة المصدرية معرّفا بالإضافة تارة -وهو الأكثر- ونكرة تارة أخرى، وهذا أمر يوحي بثبات هذا المفهوم وعدم خضوعه لسنة التغيير التي يمثلها حدث الفعل وأزمنته ، وينسجم مع دلالة اللفظ أيضا وهي أنه : حقيقة ثابتة واقعة لا محالة سواء أكانت تلك الحقيقة متعلقة بالأحلام والرؤى التي تتحقق واقعا ، أو متعلقة بما جاء في القرآن الكريم من الأخبار الموعودة والمغيبات الواقعة حتما يوم القيامة ...

* أن صيغة " التفعيل " المميِّزة لهذا المصدر لا تقتضي وجود فعل ممارِس لعملية التأويل ، بل هي واقعة هنا موقع الصفة : لذلك كان المقصود بالتأويل هنا: ما يؤول إليه الشيء : أي الحالة والصفة التي تؤول إليها الأشياء وهي: الوقوع والتحقق، وليس فعلُ التأويلِ نفسه .

* أن صيغة " التفعيل " دالة على معنى التصيير، وهذا ينسجم مع الدلالة اللغوية للمصطلح التي لم تُتَجاوز في الاستعمال القرآني كثيرا: فالتحقق والعاقبة هو ما تصير إليه كل الأمور المؤولة (أيا كانت).

* أن المصطلح – على عكس ما ورد في القرآن الكريم – جاء في الحديث بالصيغ الفعلية أكثر، سواء المزيدة منها أو المجردة (أوّل – تأوّل)، في سياق حواري مباشر بين الرسول ﷺ وصحابته في موضوع تعبير الرؤى والأحلام، على عكس السياق السردي الذي جاء فيه التأويل مرتبطا بالرؤى والأحلام في القرآن الكريم. وهذا يدل على ارتباط التأويل في هذه السياقات بحدث وقع زمن القول (قول الرسول) وانقضى – وهو تلك الرؤى التي رآها الرسول ﷺ وتحققت في زمنه[16]– بخلاف قول الله ﷻ الذي لا ينقضي ولا ينفد.

وإذا كان التأويل مصدرا قد دل– في القرآن– على حقيقة ثابتة واقعة لا محالة، وفعلا دل –في الحديث– على وقوع متجدد، فإن المُمَيِّز لهذا المفهوم ليس هو الثبات أو التجدد ، وإنما هو الوقوع والتحقق سواء كان ذلك بصفة ثابتة :كوقوع وتحقق ما جاء في القرآن في الغيوب يوم القيامة، أو متجددة:كوقوع مآلات الأحلام والرؤى في الدنيا .

3.2. تحليل المعاني والدلالات

يقود التدبر العميق لكل موارد لفظ التأويل في القرآن الكريم والحديث إلى مجموعة من المعاني التي يمكن رصُّها في الوحدات الدلالية التالية :

1.3.2. تأويل الكتاب : جاء التأويل في ثلاثة من موارده القرآنية وأحد موارده الحديثية ، مرتبطا بالقرآن الكريم وذلك على التفصيل التالي :

16 ـــ سيأتي بيان ذلك في الفقرات التالية .

* ففي آية الأعراف : يأتي التأويل متصلا بالضمير العائد على الكتاب كلــــه الذي جاء مفصلا من عند الله ﷻ هدى ورحمة للمؤمنين : ﴿ ولقدْ جئناهم بكتـــــاب فصلناه على علم هُدى ورحمةً لقوم يومنون ، هل ينظُرونَ إلّا تاويلـــه﴾ ، والمـــراد بتأويل الكتاب هنا : تحققه ووقوع ما فيه[17].

ومما يناظر هذا المعنى ويقاربه ما جاء في آية يونس: (بل كذَّبوا بما لمْ يُحيطـــوا بعلمه ولما ياتهم تاويله) حيث جاء التأويل متصلا بالضمير العائد على الكتاب كلــــه والموسوم بالتفصيل أيضا: (وما كان هذا القرآنُ أن يفترى مـــــن دُون الله ولكـــنْ تصديقَ الذي بين يديه وتفصيلَ الكتاب لا رَيْبَ فيه من رَّبِّ العالَمين)، إلى قوله: (بل كذّبوا بما لمْ يحيطوا بعلمه) . ومجيء التأويل في الآية في مقابل الإحاطة بـــــالعلم، يؤكد أن المراد هنا أيضا: تحقق ما جاء فيه ووقوعه يوم القيامة، وإن كان هذا لا يمنـع وقوع بعض تأويله في الدنيا قبل الآخرة، ما دام التأويل هنـــا للقـــرآن كلــه، إذ في

17 ــ يكاد يجمع المفسرون على أن المراد بتأويل الكتاب : عاقبة ما وُعِدَ به من سيق الكـــلام لأجلـهم وهـــم المكذبون، أو ثوابه وجزاؤه في الآخرة [ن: تنوير المقباس(لابن عباس) ص: 157 + الإمام مالك مفسـوا ص : 198 + ت . غريب القرآن لابن قتيبة ص : 168 + معاني القرآن، للفراء، 1 / 380 + ت .عبـــد الرزاق الصنعاني، 2 / 230 + ت . السمرقندي (بحر العلوم) 1 / 545 + ت . الطـبري، 5 / 8 / 203 + ت . الزمخشري، 2 / 105 + ت. ابن عطية، 7 / 78 + ت. البغوي، 2 / 2 / 236 + ت. القرطـبي، 7 / 217 ــ 218 + ت. أبي حيان (البحر المحيط)، 4 / 306 + ت. الشوكاني، 2 / 210]، وهـــذا يعـني أن التأويل هنا ليس للكتاب كله وإنما لبعض ما تضمنه من الوعد والوعيد ، وهذا المعنى وإن كان صحيحا، فـــهو جزء من مدلول التأويل هنا، إذ لم يرد في سياق الآية ما يحصر التأويل في الوعد والوعيد ، في الجزاء والثـواب، وإنما جاء ما يدل على وقوع تأويل الكتاب كله ، وقول المكذبين بعد وقوع تأويله ﴿قد جاءت رســـل ربنـــا بالحق ﴾ قول جامع للحق كله الذي جاءت به الرسالة سواء ما تعلق منه بالثواب والعقاب أم بالنبوة والرسـلة أو بإخلاص العبودية لله وحده ، أو وبغير ذلك مما جاء في الكتاب، وقد يكون تخصيـــص الوعيـد والعاقبـة بالتأويل هنا مستندا إلى الآيات التي سبقت (سباق الآية) ومنها قوله عز وجل (فاليوم ننساهم كما نسوا لقاء يومهم هذا وما كانوا بآياتنا يجحدون) الآية 50، فالكلام في الآية جاء ردا على نسيانهم يوم اللقاء وهو يـــوم القيامة، ولذلك قال عز وجل (يوم يأتي تأويله يقول الذين نسوه من قبل) وحينئـــذ يكـون المعنيـان معـــا صحيحين.

القرآن آيات وأخبار وقعت وجاء تأويلها في الدنيا[18]، كما أن فيه من الآيات والأخبار ما لا يقع تأويله إلا يوم القيامة.

هذا التأويل الذي لا يقع إلا يوم القيامة هو الذي تحدثت عنه آية آل عمران حيث تعلق التأويل فيها بالمتشابه - أي ببعض الكتاب وليس كله - الذي لا سبيل لبشر إلى العلم به، ولذلك كان العلم بهذا التأويل مختصا بالله ﷻ: إذ لا يعلم وقوع هذا المتشابه -من الأخبار والمغيبات- وتحققه بقدره وكيفيته ووقته إلا الله ﷻ، وهذا المعنى الذي ألمحت إليه الآية كان بمثابة القول الفصل في إحدى أكبر القضايا المرتبطة بمصطلح التأويل وأكثرها تشعبا وهي قضية المحكم والمتشابه[19], فتأويل المتشابه هنا ليس من قبيل تفسير الألفاظ المتشابهة التي لا يتضح معناها، وإنما هو من قبيل تحقق المعاني التي تدل عليها الآيات المتشابهات, وإذا كان التأويل قد يفهم منه معنى التفسير أيضا، فليس قطعا في هذه الآية .

في نص حديثي وحيد جاء التأويل مرتبطا بمجال دلالي مختلف عما جاء في القرآن الكريم وهو مجال العلم ببيان القرآن الكريم وتفسيره ، وذلك هو المفهوم من الحديث الذي يدعو فيه الرسول ﷺ لابن عباس: (اللهم فقهه في الدين وعلمه التأويل). لكن ورود التأويل بهذا المعنى لم يفصله عن القرآن الكريم، فهو تأويل للكتاب أيضا: تأويل له من جهة ما تؤول إليه ألفاظه من المعاني المرادة بها، والذي يقود إلى هذا المعنى أمران: (أولهما) طبيعة العلم الذي برع فيه ابن عباس: المدعو له في الحديث ، وهو علم التفسير، (وثانيهما) طبيعة العلاقة بين الفقه في الدين وعلم

18 ــ وذلك كوقعة بدر مثلا التي جاء الخبر عنها في القرآن الكريم ووقع تأويلها تصديقا لذلك الخبر، ولهذا فسر البعض إتيان التأويل في الدنيا بمثال وقعة بدر [ن: ت. ابن عطية، 4 / 306]، وفي ذلك يقول الربيع بن أنس ، فيما يرويه عنه الطبري: "فلا يزال يقع من تأويله أمر حتى يتم تأويله يوم القيامة ... " [ت . الطبري 5 / 8 / 204] .

19 ــ حيث حددت الآية، من خلال مقالها ومقامها، طبيعة المحكم والمتشابه ، ونوع العلاقة الرابطة بين هذين المفهومين ، ومفهوم التأويل كما بينت حدود التأويل والعلم به.

التأويل التي تجعلهما ينتميان معا إلى نفس المجال العلمي: مجال الفقه والعلم والفهم، لا مجال الوقوع والتحقق والفعل.

2.3.2. تأويل الرؤى والأحلام : ارتبط التأويل في ثمانية من موارده القرآنية ، وستة من موارده الحديثية بالرؤى والأحلام، وكانت سورة يوسف نصا زاخرا بهذا المعنى الذي تجسد في تركيب اصطلاحي دلّ على استعمال المصطلح داخل هذا المجال: مجال "علم التعبير"، وذلك من خلال ضميمتي تأويل الأحاديث وتأويل الأحلام[20]، التي دلت بسياقاتها المختلفة على أن التأويل فيها هو تحققٌ ووقوعٌ لَما تؤول إليه الأحلام والرؤى – المعبر عنها بالأحاديث- كما دلت على أن العلم بهذا التأويل صنو للاجتباء والنبوة بما هو تعليم وإلهام رباني[21]، لذلك كان للتأويل أثر واضح في توجيه حياة يوسف عليه السلام وارتبط بشكل مباشر بمراحل حياته كما تحكيها السورة.

وفي سياق آخر: سياق الأحاديث التي قص فيها النبي ﷺ رؤاه وأوّلها لصحابته، يأتي التأويل بنفس المعنى السابق: ترجمة واقعية لأحداث تقع على عهد الرسول ﷺ أو بعده: فرؤيا المرأة السوداء التي أَوَّلَهَا الرسول ﷺ بالوباء الذي سيصيب المدينة، قد وقع فعلا كما تحكيه كتب السيرة[22]، وتأويل السوارين بأنهما

20 ــ التي وردت ثلاث مرات في السورة وذلك في الآيات : 6 ، 21 ، 101، 44،45، كما ورد ما يدل على معناها في آيات أخر : 36 ، 37 ، 43 ، 100 ، التي ذكر فيها التأويل مضافا إلى الرؤيا وإلى الضمير المتصل العائد عليها.

21 ــ وهذا ما دلت عليه شبكة من العلاقات ربطت بين تأويلَ الأحاديث، والاجتباء، وإتمام النعمة، والملك، والتمكين في الأرض.

22 ــ جاء في سيرة ابن هشام : أن الرسول ﷺ حين قدم المدينة كانت أوبأ أرض الله من الحمى، وأصاب أصحابه منها بلاء وسقم ، ولما بلغه ذلك، دعا الله عز وجل: (اللهم حبب إلينا المدينة كما حببت إلينا مكة أو أشد وبارك لنا في مدها وصاعها، وانقل وباؤها إلى مهيعة ومهيعة هي الجحفة) [السيرة 2 / 239 ، وأخرجه البخاري بألفاظ مقاربة في: كتاب الحج، 1/ 323، وكتاب المرضى: 4/ 8، وكتاب الدعوات: 4/ 109] فالراجح أن تلك الرؤيا حدثت في ذلك الحين .

الكذابان مسيلمة والعنسي، وطيرانهما بأنّهُ موهما واندثار دعواهما قد حدث فعلا، وتأويل الرطب بالرفعة لدين الإسلام شيء حدث فعلا حين أعز الله المسلمين بتثبيت دعائم الدين في الأرض، وإتمامه عقيدة وشريعة, وتأويل رؤى القمص واللبن تحققت في شخص عمر بن الخطاب، فكانت فضائله تلك : فضل العلم والدين، مما لا يخفى.

لقد أظهرت هذه الرؤى وتأويلاتها قيمة الرؤيا في حياة المسلمين عموما، والأنبياء منهم خاصة، ومن قيمتها أن جعلها الله، للأنبياء، جزءا من ستة وأربعين جزءا من النبوة[23]، وللمسلمين عامة من المبشرات الباقية بعد أفول نجم النبوة[24]، ولذلك كانت قيمة تأويلها من جنس قيمتها، ولم يؤت العلم بهذا التأويل إلا من تميز بالنبوة أو الإيمان والصلاح والبصيرة .

3.3.2. **تأويل الأفعال:** جاء التأويل في أربعة من موارده القرآنية متعلقا بجملة من الأفعال، وذلك على التفصيل التالي :

* ففي آيتي الكهف: ورد التأويل مرتين متعلقا باسم الموصول : (سأنبئك بتاويل ما لم تستطع عليه صبرا)، و (ذلك تأويل ما لم تسطع عليه صبرا)، وذلك في سياق القصة التي تحكيها الآيات[25] عن موسى ﷺ والعبد الصالح الذي أرسله الله إليه معلما، وكان موضوع ذلك العلم هو المُشار إليه بـ(ذلك) المتعلق بتأويل الأفعال التي قام بها العبد المعلم، وهي كما تبينها الآيات : خرق السفينة وقتل الغلام وإقامة

23 ــ كما جاء في الحديث الذي أخرجه البخاري عن عبادة بن الصامت عن النبي ﷺ أنه قال: (رؤيا المؤمن جزء من ستة وأربعين جزءا من النبوة) [صحيح البخاري / كتاب التعبير: 4 / 209] ولذلك كان أولُ ما بُدِئ به الرسول ﷺ من الوحي: الرؤيا الصالحة كما روت عائشة رضي الله عنها [صحيح البخاري / كتاب التعبير: 4 / 207 ــ 208].

24 ــ وفي ذلك يقول الرسول ﷺ: (لم يبق من الوحي إلا المبشرات ، قالوا : وما المبشرات؟ قال: الرؤيا الصالحة) [صحيح البخاري / كتاب التعبير: 4 / 209].

25 ــ من الآية 60 إلى الآية 82 .

الجدار، أي المآلات الحقيقية والعواقب المترتبة على تلك الأفعال[26] المتضمِّنة للحكم البالغة والمقاصد المغيبة التي تنطوي على المصلحة، وهي المآلات التي غابت عن علم موسى ﷺ ولم يُطق صبرا[27] حتى بينها له العبد الصالح بقوله: (أما السَّفِينَة فكانت لمساكين يعملون في البحْر) إلى قوله: (رحمة من ربك)[28]، ثم ختم تأويله ذاك بقوله: (وما فعلتهُ عَن َامْري)، إشارة إلى أن التأويل المذكور - أي عاقبة تلك الأفعال وما آلت إليه - هو من قبيل المغيبات التي تدخل ضمن علم الله ﷻ المطلق بالغيب وما علم ذلك العبد بها إلا بإذن منه وأمر، ولذلك وصف الله ﷻ علمه ذاك بأنه من لدن الله تعالى في قوله: (فوجدَا عبْدا من عبادنا آتيناهُ رَحْمَةً من عنْدِنَا وعَلَّمْنَاه من لدُنَّا علما)[29]، وهنا يلتقي علم التأويل الذي أوتيه العبد المعلم بعلم التأويل الذي أوتيه يوسف والذي قال فيه يوسف لصاحبي السجن قبل تأويل رؤياهما: (ذلكُمَا

26 ــ جاء عن بعض المفسرين أن معنى التأويل في الآيتين: التفسير: "أي هذا تفسير ما لم تسطع عليه صبرا"، [ن:هذا المعنى في تفسير السمرقندي(بحر العلوم): 203 + ت. الطبرسي، 3 / 752 + ت. القرطبي، 11 / 39 + ت. ابن كثير، 3 / 93 ــ 100 + ت. الطاهر بن عاشور (التحرير والتنوير)7 / 16 / 10]. لكن هذا المعنى لا يستقيم مع سياق الآية التي ذكر فيها الأفعال لا الأقوال، وما حصل لموسى من " إشكال " في تقبله لتلك الأفعال لم يكن سببه غموض في القول حتى يحتاج إلى تفسير يبينه ويوضحه، وإنما كان سببه الجهل بالمصالح الواقعية المترتبة لاحقا على تلك الأفعال أي الجهل بالعاقبة والتأويل، وذلك لأن ظواهر تلك الأفعال لم تدل على المصالح وإنما على المفاسد كما في قتل الغلام وخرق السفينة.

27 ــ ولذلك قال النبي ﷺ في ختام الحديث الطويل الذي حكى فيه قصة موسى ﷺ مع العبد المعلم: (يرحم الله موسى لوددنا لو صبر حتى يقص علينا من أمرهما) [صحيح البخاري / كتاب العلم ،1 / 36].

28 ــ وهي الآيات: 78- 79 ــ 80 ــ 81 .

29 ــ آية 64، وقد وجد بعض من سلك دروب التصوف في هذه الآية ملاذا لهم من خلال مفهوم (العلم اللدني) الذي استنبطوه من الآية، وقسموا بموجبه العلوم إلى علمَ الباطن الذي لا يعلم مسالكه إلا الأولياء من الصوفية، وهو الحقيقة الكاشفة للأسرار الإلهية، وعلم الظاهر الذي يشتغل به العامة، وهو بالنسبة لعلم الباطن كالصدف بالنسبة للجواهر: [ينظر هذا التقسيم للعلوم مثلا عند الغزالي في إحياء علوم الدين: 1 /19 ــ 20، وجواهر القرآن، ص: 35 ــ 43] وقد قاد هذا إلى تقسيم القرآن نفسه إلى ظاهر وباطن مما أدخل كلام الله في جدل كلامي وفلسفي عقيم جرَّ على المسلمين من ويلات الخلاف ما لا يخفى، ومن تأثير هذا المعنى على التفسير ذهاب بعض المفسرين إلى أن المراد بالتأويل في الآيتين: الباطن،جاء في تفسير البيضاوي: "سأنبئك بتأويل ... الآية: بالخبر الباطن فيما لم تستطع الصبر عليه لكونه منكرا من حيث الظاهر" [2 / 3 / 233]، وجاء في فتح البيان (لصديق خان) : "المراد بالتأويل: إظهار ما كان باطنا" [5 / 85].

عَلَّمَني رَبِّي)[30] , وبذلك يكون التأويل في الحالتين معا : واقعا مغيبا أو غيبا واقعا حجبه الله عن بعض عباده[31]، وأظهره لغيرهم[32]،كما هو الشأن بالنسبة لأنبيائه ورسله: (عالم الغيب فلا يُظهر على غَيْبه أحدا إلاّ من ارتَضى من رَّسُول فإنه يسلُكُ من بين يديه ومن خلفه رصدا)[33].

* أما في آيتي الإسراء والنساء: فقد ارتبط التأويل بجملة من الأفعال التي سيقت في شكل أوامر ونواهي موجهة للأفراد والجماعات من الأمة ، القصدُ منها تنظيمُ حياتهم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، والتنبيهُ على قيمة هذه الأفعال في ميزان اليوم الآخر، وذلك بوصفها بالعاقبة الحسنة في الآخرة والخير في الدنيا، وكان التأويل في الآيتين هو تلك العاقبة الواصفة لتلك الأفعال، والموصوفة بالحسن في آن واحد وذلت في تركيب متشابه يدل على تناسب بين الآيتين يؤول إلى وحدة النسق القرآني وتماسكه .

3. المُحَصَّل في تعريف التأويل

يتحصل من استقراء موارد اللفظ في القرآن والحديث أن التأويل فيها يستعمل بالمعاني التالية :

30 ـ يوسف 37 .

31 ـ وهم في آيات يوسف: الملك وصاحبا السجن ، وفي آيتي الكهف موسى عليه السلام .

32 ـ وهم : نبي الله يوسف (في سياق آيات يوسف)، والعبد المعلم في سياق آيتي الكهف، وأيضا من له علم بتأويل الرؤى ، كالنبي ﷺ) وسائر عباد الله الصالحين.

33 ـ الجن: 26-27، ورغم أن الآية - كما يدل على ذلك سياقها - وكما ذهب إلى ذلك الطبري قد قصرت الغيب المظهَر لغير الله عز وجل على الوحي وما يرتبط به من مظاهر كنـزول الملائكة ، مما لا يعلمه بعد الله إلا رسله [ن: ت الطبري 10 / 29 / 76 ـ 77]، فإن ذلك لا يمنع دخول الغيب الذي كان معجزة لبعض الأنبياء فيها ، كعلم عيسى بما يدخره الناس في بيوقم وما يأكلون كما تخبر بذلك الآية الكريمة (وأنَبِّئكم بما تأكلون وما تدخرون في بيوتكم) آل عمران 48 ، [ينظر ت. القرطبي، 10 / 28].

1. وقوع الرؤيا وتحققها في الواقع بعد العلم بتحويلها من صور مرئية متخيلة إلى حوادث واقعية[34].

2. تحقق ما جاء في القرآن من الأمور ووقوعها يوم القيامة أو قبل ذلك بأقدار وكيفيات لا يعلمها إلا الله ﷻ[35].

3. بيان ألفاظ القرآن وتفسيرها بما يدل على المعاني المرادة منها للهﷻ[36].

4. عاقبة بعض الأفعال المخصوصة ومآلاتها الحقيقية المتضمنة للمصلحة والخير في الدنيا والآخرة[37].

انطلاقا من هذه المعاني الجزئية يمكن استخلاص المعنى الكلي الذي يجمعها ويشكل بذلك تعريفا للتأويل، وهو أن يقال:

> التأويل في اصطلاح القرآن والحديث هو ما يصير إليه القول أو الفعل من عاقبة وتحقق في عالمي الغيب أو الشهادة، ويشمل في اصطلاح الحديث – أيضا– مصير ألفاظ القرآن الكريم إلى المعاني المُرادة لله ﷻ منها.

فتضمن هذا التعريف شطرين :

أولهما: حكم عام مشترك بين الاصطلاحين القرآني والحديثي، ويقضي بحصر دلالة التأويل في معنى التحقق والعاقبة والتصبير، أولا، وشموله للقول والفعل معا: أما القول، فيتضمن عبارات الرؤى، وآيات الكتاب، خبرا كانت أو طلبا، وأما الفعل،

34 ـــ وهذا المعنى هو المفهوم من آيات يوسف ، وأحاديث الرسول ﷺ في تأويل الرؤى .

35 ـــ وهو المفهوم من آيات الأعراف ويونس وآل عمران ، كما سبق بيانه من قبل .

36 ـــ وهذا المعنى دل عليه نص واحد من نصوص المصطلح هو الحديث الذي دعا فيه الرسول ﷺ لابن عباس .

37 ـــ وهو المفهوم من آيات: الكهف والإسراء والنساء.

فيقصد به ما يجري من الأحداث التي تتعلق بأشياء مغيبة عن الحس والنظر، ولا تعقل إلا بعد وقوعها، فتأويل الأقوال والأفعال هو عين حقيقتها المقصودة، وحقيقتها هي تحققها الفعلي في عالم الشهادة (كالرؤى والأحاديث، وأوامر الكتاب وأخباره، وأفعال صاحب موسى)، أو في يوم القيامة (مثل ما أخبر الله عز وجل عنه من أمور الساعة واليوم الآخر).

والشطر الثاني: حكم خاص مستمد من أحد نصوص الحديث، إذا صح منه المتن، وهو موجود في استعمال الصحابة للفظ، وهذا الحكم يحتفظ بأصل الدلالة (أي التحقق والعاقبة والتصيير)، ولكنه يضيف إليه بعدا دلاليا جديدا، وهو تصيير الألفاظ إلى المعاني، وهي إضافة تجعل التأويل مرتبطاً بمعنى التفسير.

وصفوة الكلام، فإن لفظ التأويل في اصطلاح القرآن والحديث يدل على جملة من المعاني الجزئية الناتجة عن اقتران اللفظ بأمور ثلاثة: بالرؤى والأحلام، وبالكتاب، وبالأفعال، تنتهي في مجملها إلى تعريف مصطلح التأويل في القرآن والحديث بأنه ما تصير إليه الأمور المغيبة من عاقبة وتحقق ووقوع، في الدنيا أو الآخرة، إلا في أحد موارده الحديثية حيث انتقل ذلك التصيير من الأشياء إلى المعاني، فكان التأويل دالا على معنى التفسير.

المصادر والمراجع

- الإتقان في علوم القرآن، السيوطي، المكتبة الثقافية، بيروت، 1973.
- إحياء علوم الدين، أبو حامد الغزالي، دار المعرفة، بيروت، د.ت.
- الإمام مالك مفسرا، جمع وتحقيق وتقديم: حميد لحمر، إشراف مركز البحوث والدراسات، دار الفكر، بيروت،1995.
- أنوار التنزيل وأسرار التأويل (تفسير البيضاوي)، دار صادر، بيروت، (د.ت).
- بحر العلوم، السمرقندي، تحقيق: علي محمد معوض وعادل عبد الموجود وزكرياء النوتي، دار الكتب العلمية، ط3/ 1988.
- البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، مطبعة السعادة،مصر، ط: 1/1328هـ.
- التحرير والتنوير، الطاهر بن عاشور، الدار التونسية للنشر، (د.ت).
- تفسير غريب القرآن، ابن قتيبة الدينوري، تحقيق أحمد صقر، دار الكتب العلمية، بيروت، 1978.
- تفسير القرآن العظيم، ابن كثير، تصحيح نخبة من العلماء، دار المعرفة، بيروت، 1969.
- تفسير القرآن الكريم، عبد الرزاق بن همام الصنعاني، تح مصطفى مسلم محمد، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 1989.
- تنوير المقياس من تفسير ابن عباس، الفيروزأبادي، دار الأشراف، ط1، 1988.
- الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، تصحيح أحمد عبد العليم البردوني، دار الكتاب العربي، ط3، 1967.
- جامع البيان في تفسير القرآن، ابن جرير الطبري، دار الفكر، بيروت، 1978.
- جواهر القرآن، أبو حامد الغزالي، دار إحياء العلوم، بيروت، 1986.
- صحيح البخاري، بحاشية السندي، دار الفكر، (د.ت).
- صحيح ابن حبان، تحقيق شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1993.
- صحيح مسلم بشرح الإمام النووي، دار الفكر، بيروت، 1981.
- فتح البيان في مقاصد القرآن، صديق حسن خان، دار الفكر العربي، القاهرة، د.ت.

- فتح القدير الجامع بين الرواية والدراية من علم التفسير، محمد بن علي الشوكاني، عـالم الكتب، د.ت.
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، محمود بن عمـو الزمخشري، رتبه وضبطه وصححه مصطفى حسين أحمد، دار الكتـاب العـربي، ط3، 1987م.
- مجمع البيان في تفسير القرآن، الطبرسي، تصحيح وتعليق وتحقيق هاشم المحلاتي وفضـل الله الطباطبائي، ط2، 1988.
- المحرر الوجيز في تفسير كتاب الله العزيز، ابن عطية الأندلسي، تح المجلس العلمي بفاس، مطابع فضالة، المحمدية، ط2، 1982.
- المستدرك على الصحيحين، الحاكم النيسابوري، تح: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، 1990.
- مسند الإمام أحمد بن حنبل، مؤسسة التاريخ العربي، دار إحياء التراث العربي، 1991.
- معالم التنـزيل (تفسير البغوي)، البغوي، دار الفكر، 1979.
- مفاتيح الغيب، الرازي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1990.
- ميزان الاعتدال في نقد الرجال، أبو عبد الله الذهبي، تح محمد علي البجاوي، دار إحياء الكتب العربية، ط1، 1963.

النسق المصطلحي
في كتاب "أصول النحو" لابن السراج
مصطلح "الكلام" نموذجا(*)

د. محمد محمود بن محمد الأمين(**)

1- القسم النظري

تتخذ هذه الدراسة من المصطلح اللساني في التراث أساسا لها، وعند ابن السراج(1) بشكل خاص، وفي كتابه الأصول(2) بشكل أخص. وأما المنهج المتبع فيها

(*) هذا المقال جزء من أطروحة دكتوراه دولة في اللغة العربية، تخصص لسانيات في موضوع: المصطلح اللساني في أصول ابن السراج.

(**) أستاذ باحث بالإمارات العربية المتحدة.

1 - كنيته أبو بكر، واسمه محمد بن السري . انظر ترجمته –دون عناء – في إحدى مقدمتي كتابيه: (الموجز) أو (الأصول) .

2 - الطبعة المعتمدة في الدراسة هي طبعة مؤسسة الرسالة ببيروت 1985 تح/ د . عبد الحسين الفتلي .

هذا وقد أثنى القدماء على كتاب (الأصول) ونعتوه نعوتا هو بها جدير .

منها: ما هو منهجي . وهو ما عبروا عنه ب "حسن الترتيب "(1) وبكونه جعل النحو عاقلا بعد أن كان مجنونا(2) ومنها: ما هو علمي كالدقة في النقل حتى "أصبح المرجع عند اضطراب النقل واختلافه "(3) .ومنها: ما هو قيمي كالنص على أنه " غاية في الشرف والفائدة "(4) وأما المحدثون فقد اجتمعت كلمتهم على الإشادة بالجانب المنهجي في (الأصول)(5)، وبالغ بعضهم في إطرائه هو ومؤلفه فقالوا عن ابن السراج إنه من خلال (الأصول) أسس (النظرية النحوية العامة) و (النظرية النحوية المعيار) وأنه يمثل "قفزة نوعية بالنسبة إلى سيبويه وحتى بالنسبة إلى نحاة القرن الثالث أمثال المبرد(6)". وكتابه أحدث "ما يمكن أن يسمى الثورة النحوية الثانية ..[و] فيه ملامح النموذج القانوني الذي استعمله جميع النحويين الكلاسيكيين بعده(7)".

"إن فضل هذا الكتاب بالنسبة إلى التراث النحوي ككل لم يكن في مطابقته لأي نموذج خارجي، بل في أنه كان مبنيا على مبادئ وأصول منهجية واضحة، بحيث جعلت كل مسألة فردية بموضع خاص بها، ضمن ترتيب هرمي دقيق، يلائم نظام النظرية النحوية ملاءمة تامة، ثم إن هذا الترتيب – بسبب دقته ووضوحه كان بوسع أي نحوي آخر أن يتمثله ...في مؤلفاته .. وبتعبير آخر فقد استجاب اختراع ابن السراج لكل الشروط لكي يؤسس سيرورة تراكمية من شأنها أن تدعم فاعلية التعليم النحوي ونفوذه(8) " .

هوامش الإحالة رقم 2:

1-جاء في معجم الأدباء 2536/6.ونزهة الألباء 86 : "كتاب الأصول..جمع فيه أصول العربية، ورتبها أحسن ترتيب ". وفي إنباه الرواة : "صنف ابن السراج كتابا في النحو سماه الأصول ... وجعل أصنافه بالتقاسيم على لفظ المنطقيين فأعجب بهذا اللفظ الفلسفيون وإنما أدخل فيه لفظ التقاسيم... ورتبه".=

فهو المنهج الوصفي المطعم في القسم النظري -خاصة- ببعض مقتضيات المنهج التاريخي.

وإنما أدلفت إلى ما أسلفت إيمانا مني بأن «عدم تحديد المتن المدروس والمنهج الدارس قد يؤثر تأثيرا بالغا في عملية الدراسة،ويعرض نتائجها للاهتزاز.»[3]

إن تبنيَ منهج ما من مناهج الدراسة المصطلحية أمر ميسور – ولو من الناحية النظرية على الأقل – ولكن العنَتَ في كيفية تطبيقه بشكل يوائم التصور الخاص الذي يستصحبه الباحث نحو مجال بحثه، أعني المنطلقات النظرية التي قادته -أو يفترض أنها ستقوده- إلى الكشف عن النسق العام للمصطلحات التي يدرسها. وذلك هو المنحى الذي يظهر فيه مدى الجهد الفكري الذي بذله الباحث، ومدى الجديد الذي أسهم به.

لقد تبين لي أن فضاء المصطلح اللساني -من ذراته إلى مجراته – تحكمه قوانين صارمة وتضبطه قواعد محكمة، ثم تبين لي كذلك، أن الكائنات اللغوية في هذا الفضاء، ينتظمها -على كثرتها – سلك (الكلام) فلا يخرج كائن لغوي، ولا يستنكف أن يكون عنصرا في (كلام).

=

2- في معجم الأدباء 2536/3. وبغية الوعاة 109/1.:"يقال :مازال النحو مجنونا حتى عقله ابن السراج بأصوله ". وفي الخصائص : -تعليقا على أحد أضرب الاشتقاق - : "وقدم أبو بكر -رحمه الله[تعالى] - رسالة فيه بما أغنى عن إعادته الآن ؛ لأن أبا بكر لم يأل فيه نصحا وإحكاما وصنعة وتأسيسا ".

3-الوفايات 433/4.، المعجم 2536/2 .

4-الإنباه 146/3. و انظر طبقات الزبيدي 112 .، وفي الوفايات 339/4. : "وهو من أجود الكتب المصنفة في هذا الشأن " ؛ لأن صاحبه "إليه انتهت الرئاسة في النحو بعد المبرد " -حسب رأي ياقوت في المعجم 2535/2،والأنباري في النزهة 86- أو بعد موت الزجاج على رأي القفطي في الإنباه 149/3 .وهذا التصنيف منا . وانظر مضمون تلك النصوص دون تصنيف ولا تنصيص في مقدمة الأصول 21/1.

5- انظر النظرية النحوية 19 م . ب و ما يأتي .

6- في مراحل تكون التراث النحوي العربي جان باتريك غيوم (مقالة ضمن العدد الخاص بالتراث العربي من مجلة التواصل اللساني ص 16 م .ب) وهي مقالة جادة، حرية بالقراءة، ولا سيما الشطر الأخير منها .

7- مدخل إلى دراسة المفاهيم النحوية في التراث العربي محمد شعيرات . المرجع السابق ص 22 م.ب .

8- في مراحل تكون التراث النحوي العربي م.س20.وانظر تقويم الفكر النحوي د.علي أبو المكارم93-96.

3 – نظرات في منهج الدراسة المصطلحية: الشاهد البوشيخي.م.س.

ثم إن العناصر اللغوية المنتظمة في سلك (الكلام) والدائرة في مداره، تــدور حول نفسها على محورين :

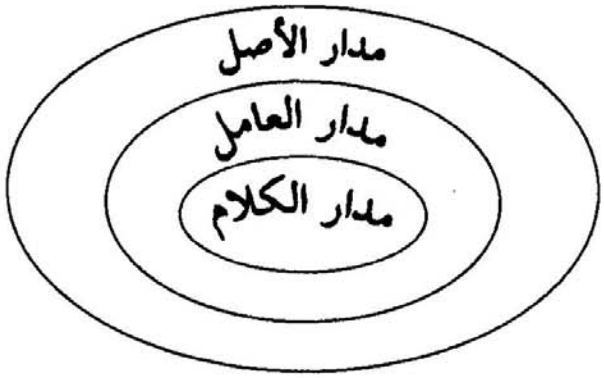
-محور أفقي يمثله مفهوم (العمل)، وذلك عند التركيب .

- محور عمودي يمثله مفهوم (الأصل) فكان أن اقترحت لهذا الفضاء -مــن وجهة نظر سراجية- ثلاثة مدارات متدرجة هي :

-مدار الكلام. - مدار العامل. - مدار الأصل .

على نحو ما يتضح من الشكل التالي :

المدارات المصطلحية في الأصول



شكل رقم (1)

- فالكلم - من اسم وفعل وحرف - تحدث بين عناصره ألفة، فينشأ الكلام.

- وكل كلام لا بد أن يكون في مجالات عاملية محددة .

ويخضع الكلام والعمل وما يستبطنان من عناصر لمفهوم الأصل الذي يؤطـــر جميع التنظيرات النحوية والصرفية والصوتية .

- وكل مدار من هذه المدارات الكبرى تدور في فلكه مدارات فرعية لكـــل منها بدوره مدارات فرعية أخرى وهكذا .

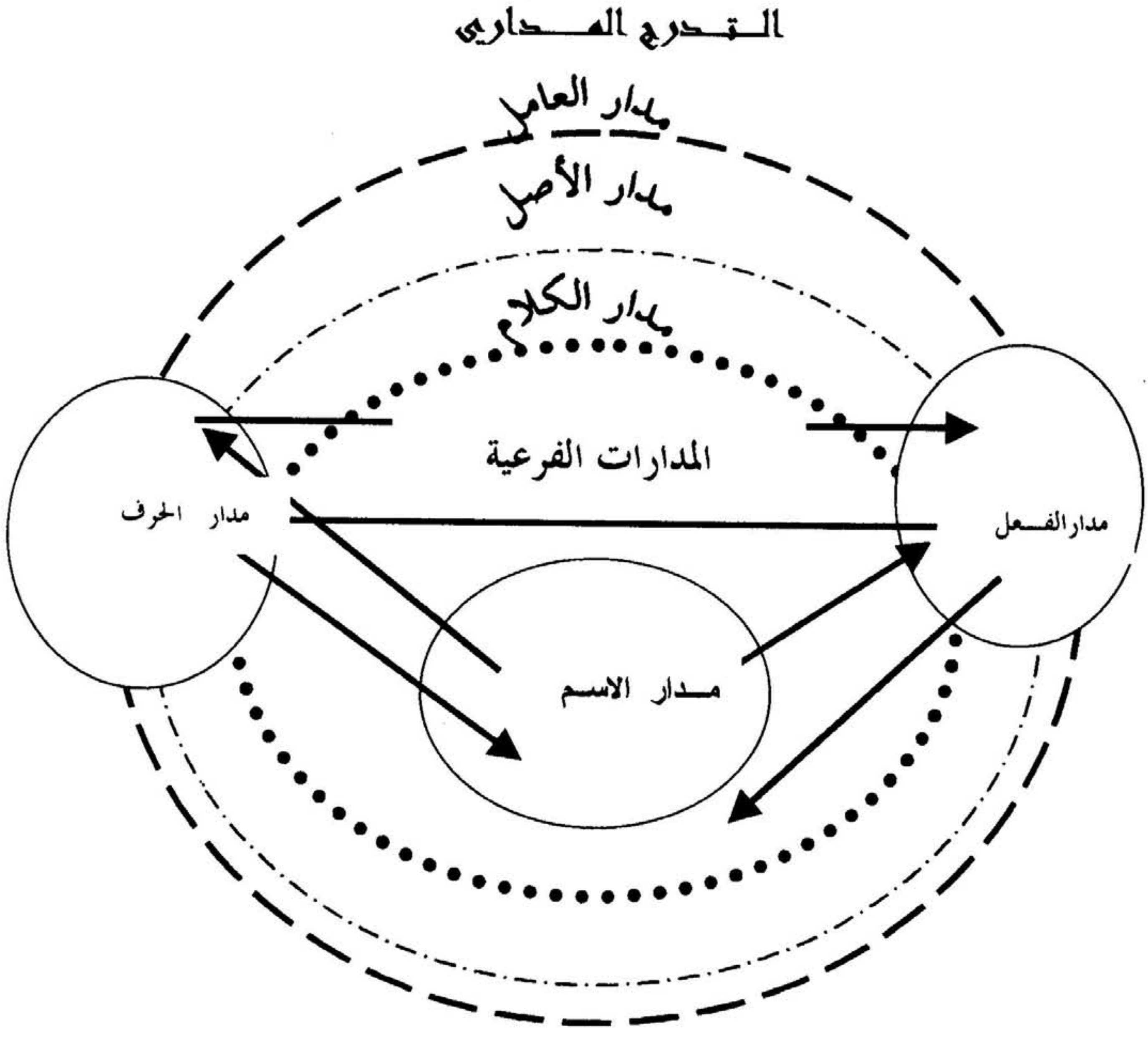
فمدار الكلام – مثلا– تدور في فلكه ثلاثة مدارات فرعية هـــي : الاسم والفعل والحرف، وكل منها له مداراته الفرعية وأكثر بالمدارات الفرعية للاسم بوجه خاص.

ومدار العامل يدور فيه مصطلحات المعمول والعمل، ويدور حولهما جل مصطلحات النحو من : إعراب وبناء، وما تحت ذلك من : رفع ونصب وخفض وجزم وما بعد ذلك من مبتدأ وخبر، وفاعل ومفعول، وحال وتمييز، ومضاف ومضاف إليه

ومدار الأصل يؤطر مدار العمل، ويلف مدار الكلام، باعتبار أن كل عنصر من عناصر الكلام .. وكل عامل ومعمول . وبعبارة أوضح : كل عنصر لغوي –حتى في المجالين : الصرفي والصوتيّ– هو إما أصل وإما فرع .

وهذه المدارات تغطي سماء المصطلح اللساني السراجي جميعا، وإن من مصطلح إلا واردها. كان ذلك – على الباحث – حتما مقضيا، فالاسم والفعل والحرف .. وكذا القلب والإبدال والإدغام .. كل في فلك يسبحون .كما تتسم هذه المدارات كذلك بالتدرج من (الكلام) إلى (الأصل) لدرجة أن المدارات الفرعية (للكلام) محتواة في مداري العامل والأصل . ولعلك – بعد هذا – مستغرب بعض ما ألقي إليك، وضائق به صدرك فقائل : هلا أوضح الباحث ما يدعي بالرسمْ،فكان بذلك من أهل الحسمْ، فإن الرسومْ، مطية العلومْ، وخادمُ الفهومْ.

واستجابة لطلبك الضمني إليك الرسم التوضيحي التالي :



شكل رقم (2)

إن فكرة المدارات تختزل المصطلحات اللسانية السراجية، وتردها إلى ثلاثة (مفاتيح) أساسية، على نحو تبدو به المصطلحات الكثيرة المشتتة، نسقا متماسكا، ونسيجا محكما، وشبكة هائلة من العلاقات الأفقية والعمودية[4].

4 – إنني –والحق أقول– مدين بفكرة النسق لأستاذي الدكتور الشاهد البوشيخي .. في زيارة شدت لها (الرحال) من أبو ظبي إلى فاس صيف 1999م .

من أجل ذلك اقتصرت دراستنا على تلك (المفاتيح) .. على المعالم و الصور الاصطلاحية الكبرى، متجنبة البحث في فروع علمت أصولها، وجزئيات عرفت كلياتها، لا حطا من شأنها أو تقليلا من قيمتها، وإنما لأن جهدنا كان منصبا –بالدرجة الأولى – على البحث عن الرؤية التي تثوي خلفها المصطلحات والنسق الذي يحكمها.

وقد استبصرت هذه الدراسة بتجربتي الدكتور الشاهد البوشيخي في مجال النقد الأدبي[5]. دون مداناتهما بلْه مطابقتهما . ويعود ذلك إلى التمايز بين المصطلح اللساني، والمصطلح النقدي والبلاغي من جهة، وإلى البون الكبير بين كاتب هذه السطور الذي هو باحث غرٌّ مازال يتلمس موطئ قدم له بين الدارسين المصطلحيين، ورجل يعتبر، بحق، الأب الشرعي للدراسة المصطلحية المعاصرة، وفق المنهج العلمي الرصين.

2- القسم التطبيقي (مدار الكلام)

2. 1 - تعريف الكلام

2. 1. 1 – في المعاجم اللغوية

عرّف المعجميون الكلام بأنّه: قول[6]، وحديث[7]، و ربطوا بينه وبين النطق[8]، والسماع[9] باعتبار الأوّل مبدأه، والثاني منتهاه. قال الزمخشري: «سمعته يتكلم بكذا.. ونطق بكلمة فصيحة»[10].

5 – هاتان التجربتان ماثلتان في كتابي "مصطلحات نقدية وبلاغية"... و "مصطلحات النقد العربي ..."
6 – اللسان والقاموس المحيط (كلم).
7 – القاموس (كلم) .
8 – معجم مقاييس اللغة (كلم).
9 – أساس البلاغة (كلم).
10 – نفسه .

غير أن معاني مادة الكلام -(كلم)- ترجع جميعها إلى أصلين فقط «أحدهما يدل على نطق مفهم والآخر على جراح»[11]، بل إن تلك المعاني عند التأمل - تؤول إلى أصل واحد ينتظم الأصلين معا، وهو: «التأثير المدرك بإحدى الحاستين :[السمع، والبصر] فالكلام مدرك بحاسة السمع والكَلْمُ بحاسة البصر»[12].

ولعل جوهرية السماع في الكلام تفسر حضور السامع /المخاطب في تعريف الكلام لاصطلاحي بشكل صريح أو ضمني كما سيأتي :

2. 1. 2. في اصطلاح "الأصول"

الكلام، عند ابن السراج -كما عند غيره من النحويين[13]-له إطلاقان :

الإطلاق الأول: الكلام : ما ائتلف من اللفظ على جهة الإسناد، ليفيد فائدة معتبرة .

وإنما صدّرت هذا التعريف ب "ما ائتلف" لأجل ما للائتلاف[14] من قيمة في تحديد مفهوم الكلام؛ إذ الاسم قد يدخل في علاقة مع الاسم «فيأتلف باجتماعهما

11 - معجم مقاييس اللغة .

12 - المفردات في غريب القرآن (كلم) وفي المتبع في شرح اللمع 114-115 "الكلام مشتق من الكلم، وهو الجرح "، مبينا أنه " اسم مصدر، وليس مصدرا" وقال ابن حمدون في حاشيته على شرح المكودي على الألفية 20/1 :" والكلام بفتح الكاف مشتق من الكلام بكسرها وهي الجراحات (...) ووجه اشتقاقه منه ظاهر ؛ لأن الجراحات تؤثر في الجسد والكلام يؤثر في النفس، فإن كان حسنا أثر سرورا، إن كان قبيحا أثر حزناً، بل تأثير الكلام أقوى، لأن أثر الجرح يمكن برؤه و أثر الكلام القبيح لا يمكن برؤه .. "

13 - قال ابن أبي الربيع في البسيط 158/1 "الكلام يطلق بإطلاقين : أحدهما - وهو الأشهر فيه أن يراد به اللفظ المركب المفيد بالوضع .الثاني : أن يراد به كل لفظة وضعت لمعنى . وسميت كلاما لأنها مبدأ الكلام فإذا أخذنا الكلام على " الإطلاق الأول قلنا فيه أجزاء الكلام، وإذا أخذناه على الإطلاق الثاني قلنا : أنواع الكلام ... وانظر التعريفات والكشاف (الكلام) .

14 - قال في (التصريح على التوضيح)8/1 : "والتأليف : وقوع الألفة والتناسب بين الجزأين وهو أخص من التركيب ؛ إذا التركيب ضم كلمة إلى أخرى فأكثر . فكل مؤلف مركب من غير عكس " .

الكلام ... نحو قولك: عبد الله أخوك »[15] كما «يأتلف الاسم والفعل نحو قام عمرو»[16] فيشكلان بذلك كلاماً.

فمن أهم محددات الكلام – إذاً – وقوع "الأُلفة " بين الأجزاء المكوّنة له . والأجزاء المكونة له، المعتبرة أركانا، والمراعاة في هذا التعريف، لا تخرج عن أحد هذين الإطارين :

1- اسم + اسم .
2- اسم + فعل .

جلي –إذا – أنه إذا أريد بناء الكلام على أقل أركانه أقصى منه الحرف استناداً إلى مفهوم "الألفة "باعتبار أن«الحرف لا يأتلف منه مع الحرف كلام ..ولا يأتلف من الحرف مع الفعل كلام .. ولا يأتلف منه مع الاسم كلام»[17]

ويلجأ ابن السراج بعد التحليل النظري إلى المعطيات اللغوية موضحاً، ومؤكداً إقصاء الحرف من البنية الأساسية للكلام فيسجِّل أنك: «لو قلت : "أَمِنْ " تريد ألف الاستفهام و "مِن " التي يجر بها لم يكن كلاما»[18]، لانعدام الألفة بين الحروف مهما تعددت وتنوعت و «لو قلت : "أيقوم ؟".. ولم يعلم المخاطب أنك تشير إلى إنسان لم يكن كلاما»[19] للسبب نفسه .

وكما أقصي الحرف بشكل نهائي يقصى الفعل بشكل جزئي ذلك بأن الإطارين العامين المبينين أعلاه يستبطنان إبعاد الإطار العام التالي :

1- فعل + فعل .

15 - الأصول 1/ 52.
16 - نفسه 41/1 .
17 - نفسه 1/ 40-41.
18 - نفسه 1/ 40-41.
19 - نفسه 41/1

وقيد "اللفظ" مخرج لضروب أخرى من الكلام[20] غير مقصودة في العرف اللساني لدى ابن السراج . ويجد هذا القيد سنده في قول أبي بكر: «الكلام لفظ»[21] أي ألفاظ مؤتلفة .

وقولي على جهة الإسناد إعلام بأن أي كلام جار على الأساليب العربية يؤطره مفهوم الإسناد المقتضى انحصار السلاسل الكلامية - بجميع ضروبها - في أصلين كبيرين هما : الجملتان الاسمية والفعلية قال أبو بكر: «اعلم أن أصول الكلام جملتان .. فعل و فاعل ومبتدأ وخبر»[22] فالمبتدأ إنما تذكره «لتسند إليه الخبر»[23] والفعل إنما تذكره لتسنده إلى الفاعل . والإسناد ليس سوى وجه من وجوه الائتلاف الذي تحدثنا عنه سابقا، وإن شئت فقل : شيء مما يترتب عليه ؛ ذلك بأن الكلام لا يكون إلا بين عنصرين جمعت بينهما الألفة بحيث لا يستغني واحد منهما عن صاحبه، وإذا حصلت الألفة بينهما ساغ أن يسند أحدهما إلى الآخر والنتيجة المترتبة على ذلك كله هي حصول الفائدة[24]، وهي النقطة التي ستناقش تاليا .

وقولي : "ليفيد ..إلخ" ذو وجهين :

الوجه الأول : يتعلق بالكلام من حيث صلته بمن يلقى إليه (المخاطب / السامع) فلابد أن يتوفر في الملفوظ -ليكون كلاما - إثبات أمر لأمر أو نفيه عنه . الأول مثل قولك : قام زيد .فقد أثبت أمرا هو (القيام) لأمر هو (زيد) والثاني نحو: لم يقم زيد.فقد نفيت عنه القيام . قال ابن السراج : -متحدثا عن الفاعل - «فالاسم الذي يرتفع بأنه فاعل هو والفعل جملة يستغني عليها السكوت (كذا)، وتمت بها الفائدة

20 - مثل حديث النفس، وما يفهم من حال الشيء، والخط، والإشارة .. انظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور الإشبيلي 87/1 وغيره.

21 - الأصول 333/1 .

22 - نفسه 276/2.

23 - نفسه 59/1.

24 - مكرر 62/1

للمخاطب ويتم الكلام به»[25] فالفائدة إذا شرط في الكلام ودليل على تمامه "تركيبيا" ومعيارها المخاطب.

الوجه الثاني : يتعلق بمضمون الكلام فيلزم فيه أن يكون مصدراً لحصول معرفة ما (فائدة تستفاد منه) لأن «أصل الكلام موضوع للفائدة وإن اتسعت المذاهب فيه»[26]

فلو افترضنا أن متكلما تكلم بما لا فائدة فيه، نظراً لكونه معلوما من الجميع، مثل: الإخبار عن حرارة النار، وبرودة الثلج لما اعتبر كلامه كلاماً بالمعنى الاصطلاحي المعالج هنا . قال أبو بكر :«لو قال قائل : النار حارة والثلج بارد لكان هذا كلاما لا فائدة فيه»[27]، «و ما لا فائدة فيه فلا معنى للتكلم به»[28] لأنه يدخل ضمن دائرة الفضول المحظور نحوا. وقال – في سياق الابتداء بالنكرة: «وإنما تراعى في هذا الباب وغيره الفائدة فمعنى ظفرت بها في المبتدأ والخبر فالكلام جائز، وما لم يفد فلا معنى له.» وواضح من تجويزه للكلام المفيد مطلقا تحريمه للكلام غير المفيد.

ويقفز هنا إلى الذهن سؤال له –ربما – بعض الوجاهة، وهو كيف ينظر ابن السراج إلى التركيب المتضمن إخبارا عن المعلوم من الدين بالضرورة مثل :الله ربنا. والجنة حق؟ .

أيطعن في انتمائه إلى الكلام انطلاقا من مفهوم الفائدة أم يبحث له عن مسوغ ما؟

لقد تفطن ابن السراج إلى هذا الإشكال واقترح له مثلا أنيقا يظهر خصوصية هذا الضرب من الكلام ويحمل ملامح اللجوء إلى استراتيجية التأويل المجازي/الاتساعي. نكتفي هنا بعرض هذا الحل، دون التعليق عليه لوضوحه قال :

25 – الأصول 75/1.
26 – نفسه 66/1.
27 – نفسه 66/1.
28 – نفسه 59/1.

«فإن قال قائل : فأنت تقول: الله ربنا ومحمد نبينا، وهذا معلوم معروف قيل له: هذا إنما هو معروف عندنا وعند المؤمنين، وإنما نقوله ردا على الكفار، وعلى من لا يقول به؛ ولو لم يكن لنا مخالف على هذا القول لما قيل إلا في التعظيم والتحميد لطلب الثواب به؛ فإن المسبح يسبح، وليس يريد أن يفيد أحدا شيئا، وإنما يريد أن يتبرر، ويتقرب إلى الله بقول الحق، وبذلك أمرنا وتعبدنا، وأصل ذلك الاعتراف بمنّ الله عليه بأن عرفه نفسه وفضله على من لا يعرف ذلك، وأصل الكلام موضوع للفائدة وإن اتسعت المذاهب فيه»[29]

وتقتضي الفائدة وضوح الرسالة الكلامية وبيانها «لأن الكلام وضع للإبانة»[30]

ويستفاد من تحليلات ابن السراج أن محط الفائدة في الكلام هي الحديث المحدث به،أي الخبر في الجملة الاسمية والفعل في الجملة الفعلية[31] ومهما يكن من أمر فإن للكلام في الأصول جانبين :

- جانب دلالي : يمثله مفهوم "الفائدة ".
- جانب تركيبي : يتعلق بطبيعة العناصر المكونة له وترتيبها.

ولابد من حصول المقبولية فيهما لتحصل الألفة، ويسوغ وصف المتوالية اللفظية بالكلام .

ولا يبعد أن نصوغ ذلك على الشكل التالي:

الألفة ==> الإسناد + فائدة = الكلام

الإطلاق الثاني: الكلام هو اللفظة المفيدة . وهو شامل لثلاثة أشياء :اسم وفعل وحرف .قال أبو بكر: «الكلام اسم وفعل وحرف»[32]. ويرادفه (الكلم)وسيأتي.

29 – نفسه 66/1.

30 – نفسه 59/1

31 – نفسه 219/1

32 – الأصول 144/2.

2. 2. خصائصه

2. 2. 1 - **وظيفته:** الوظائف العلمية لمصطلح "الكلام " متعددة وأهمها:

- وظيفة الإفادة والإبانة ؛ لأن الكلام «موضوع للفائدة[33] والإبانة»[34]

- الوظيفة التأسيسية بمعنى أنه مصطلح مؤسس: منطلقا وغاية ورَوْزاً

- أما منطلقاً فلكونه يمثل موضوع علم النحو الذي أخذ منه استقراء قال ابن السراج: «النحو .. علم استخرجه المتقدمون فيه من استقراء كلام العرب»[35]

- وأما غاية فلكون معرفة كلام العرب هي الغاية من النحو: «النحو إنما أريد به أن ينحو المتكلم إذا تعلمه كلام العرب »[36] ومن هنا كان «غرضي -في هـذا الكتاب- ذكر العلة التي إذا اطردت وصل بها إلى كلامهم فقط»[37]"

- وأما روزا :فلأن الكلام -عند أبي بكر - رائز (معيار أو ميزان) ترازبه الملفوظات فما كان منها مقبولا ساغ وصفه بأنه كلام، وما كان منها مرفوضا تعين في حقه الوصف بأنه غير كلام .

فأنت -مثلا - لو قلت: «زيد إلا فيها»[38] واعتبرت ما قلته كلاما لكنت مخطئا ؛ لأن "ذا لا يكون كلاما " لوجود (إلا) في غير سياق يناسبها

وبالمقابل «لو قلت : ضربت أحد رؤوس القوم، و [الحال أنك] إنما ضربت رأسا واحدا لكان كلاما»[39] لدخوله في دائرة المقبولية .

---

33 - الأصول 66/1.
34 - نفسه 219/1.
35 - نفسه 35/1.
36 - نفسه 35/1.
37 - نفسه 36/1.
38 - نفسه 90/1.
39 - نفسه 90/1.

وتتأكد رائزية الكلام من خلال نصوص كثيرة مبثوثة في "الأصول " و"الموجز " نكتفي هنا بسوق ثلاثة منها باعتبارها نماذج لغيرها :

– في سياق حديثه عنْ (ما)، " الحجازية " أورد ما يأتي :«ولو قلت : ما زيد بذاهب و لا بخارج أخوه، وأنت تريد أن تحمل الأخ على ما،لم يكن كلاما، لأن "ما" لا تعمل في الاسم إذا قدم خبره»(40)

– وفي مناقشته لمسألة ورود الحال بعد المنادى نقل ما يلي: «وقال الأخفش لو قلت يا عبد الله صالحاً لم يكن كلاما»(41)

– وضمن حديثه عن مسائل "حتى " سجل :«وتقول ضربت القوم حتى زيد ضربته، على الغاية . ولو قلت : حتى زيدٍ مضروب فجررت زيدا لم يكن كلاما لأن مضروبا وحده لا يستغني ؛ لأنه اسم واحد»(42)

3.2 – منزلته المدارية

مصطلح الكلام أهم مصطلح في دائرته الاصطلاحية، بل ربما في جميع دوائر المصطلحات النحوية على الإطلاق من ناحية مفهومه ؛ لأن المصطلحات جميعها عنه تصدر. ألا ترى أن الاسم والفعل والحرف وهي ما هي في النحو العربي؟ ليست إلا أقساما للكلام . قال ابن السراج : «الكلام يأتلف من ثلاثة أشياء : اسم وفعل وحرف»(43).

ففهم مصطلح الكلام في مظاهره المتعددة، وفي امتداداته المختلفة قد يمهد الطريق أمام الساعي من أجل محاصرة المصطلح اللساني العتيق عند ابن السراج .

40 – نفسه 93/1

41 – نفسه 371/1.

42 – نفسه 429/1.

43 – نفسه 36/1 .

2. 4 – علاقاته

2. 4. 1 – مرادفاته

2. 4. 1. 1 – الجملة

يرادف ابن السراج بين الكلام والجملة في بعض السياقات، فمن ذلك قوله، متحدثا عن الفاعل: « فالاسم الذي يرتفع بأنه فاعل هو والفعل جملة يستغني عليها السكوت، وتمت بها الفائدة للمخاطب، ويتم الكلام به»[44] وقد هدى التحقيق إلى أن أبا بكر يستخدم المصطلحين استخداما يتبين منه أن الجملة عنده أعم من الكلام فكل كلام جملة دون العكس . قال ابن السراج متحدثا عن مواقع الحروف: «اعلم أن الحرف لا يخلو من ثمانية مواضع : إما أن يدخل على .. كلام تام، أو ليربط[45]جملة بجملة »[46] ثم مثل للكلام ب "أعمر أخوك ؟" وللجملة بقوله: "إن يقم زيد يقعد عمرو " فواضح إذا أنه ماذا الجملة من الكلام. وأوضح منه قوله: «ولا بد للشرط من جواب وإلا لم يتم الكلام وهو نظير المبتدأ الذي لا بد له من خبر ألا ترى أنك لو قلت : (زيد) لم يكن كلاما فإذا قلت (منطلق) تم الكلام، فكذلك إذا قلت (إن تأتني)لم يكن كلاما حتى تقول: (آتك) وما أشبه»[47]

والناظر بعين التأمل قلنا –هنا– يدرك أن الذي امتاز به الكلام عن الجملة هو حصول الفائدة. فكل ما كان من الجمل مفيدا فهو كلام، وكل ما لم يفد فليس كلاما، ولا يكاد يحصل ذلك إلا في الشرط . ألم تر أنك إذا قلت : (إن تأتني) لم تبن عما في ضميرك، و لم تفد سامعك،وتركته معلقا ينتظر الجواب، فكان كلامك أشبه بالإلغاز منه بالإعراب . وهذا يناقض قاعدتين من قواعد ابن السراج :

---

44 – نفسه 36/1.

45 – انظر مفاتيح العلوم للخوارزمي 42.

46 – الأصول 42/1-43.

47 – نفسه 158/2.

1- أن «الكلام موضوع للفائدة»[48]

2- أن «الكلام وضع للإبانة»[49]

2.1.4.2 - الحديث

علل ابن السراج وصف الاسم المعرفة "بالذي" بأنه «لما كانت النكرات قد توصف بالحديث والكلام التام احتيج في المعرفة إلى مثل ذلك فلم يجز أن توصف المعرفة بما توصف به النكرة ؛ لأن صفة النكرة نكرة مثلها وصفة المعرفة معرفة مثلها،فجاز وصف النكرة بالجمل ؛ لأن كل جملة فهي نكرة .. فلما كان الأمر كذلك وأريد مثله في المعرفة جاءوا باسم مبهم معرفة لا يصح معناه إلا بصلته وهو الذي فوصلوه بالجمل»[50].

3.1.4.2 - اللغة

وذلك في بعض السياقات فقط . والغالب أن يكون الكلام -حينئذ- مضافا إلى ضميمة العرب . قال: «واعتلالات النحويين على ضربين ضرب منها هو المؤدي إلى كلام العرب .. وضرب آخر يسمى علة العلة .. وهذا الضرب ليس يكسبنا أن نتكلم كما تكلمت العرب وإنما .. تبين به فضل هذه اللغة على غيرها من اللغات»[51]

ومن أبرز الأدلة على مرادفته بينهما أنه يسجل في مكان ما من أصوله" وهذا " اتساع في الكلام[52] ثم يأتي فيسجل في مكان آخر : «وذلك اتساع في اللغة»[53].

48 - نفسه 1/ 66

49 - نفسه 219/1.

50 - نفسه 3/2.

51 - نفسه 35/1.

52 - نفسه 172/2.

53 - نفسه 1/ 171.

2.4.2 – أضداده

1.2.4.2 – الشعر

قال حاكيا عن المبرد في سياق جواز فك الإدغام كقول الراجز :

الحمد لله العلي الأجلل

بوصفه ضرورة شعرية : «ولا أجيز هذا إلا في الشعر كقولك : (ضننوا) فأما في الكلام فلا يجوز»[54].

وهذه المقابلة بين الشعر والكلام، التي تخفي وراءها اعترافا بتميز لغة الشعر عن لغة النثر هي التي جعلت ابن السراج يشن حملة شعواء على الذين يجعلون من الأبيات الشعرية الشاذة أساسا لتقعيداتهم، كما جعلته يصوغ – في صراحة بينة – القاعدة الكلية التالية : «ولو جعلنا ما في ضرورات الشعر أصولا لزل الكلام عن جهته»[55]

2.2.4.2 – القوافي

وليست القوافي هنا إلا جزءا من الجسم الشعري، وإن شئت فقل اسما آخر من أسمائه[56] قال – وهو بصدد الحديث عن الواو والياء من نحو (يغزو) و (يرمي)– : «وهذه اللامات لا تحذف في الكلام، وتحذف في القوافي»[57]

54 – نفسه 442/3.

55 – نفسه 266/2

56 – انظر مصطلحات النقد العربي لدى الشعراء الجاهليين والإسلاميين 87

57 – الأصول 2/ 389.

3.2.4.2 – الفواصل

والمقصود بها أواخر آي القرآن الكريم. والمناسبة بينها وبين القوافي – مع تنزيه الأولى– لا تخفى. قال: «جميع ما لا يحذف في الكلام .. يحذف في الفواصل والقوافي»[58].

وقد يكون من المناسب هنا أن نبين أن التناسب بين لغة القرآن الكريم ولغة الشعر المشار إليه أعلاه جزئي وشكلي إلى حد كبير . ويجد هذا البيان برهانه في المقارنة التالية :

-التعليل في الشعر مبني على الضرورة أما في القرآن فمبني على التناسب

-لغة الشعر جلها هكذا (انحراف = عدول = انزياح) أما لغة القرآن الكريم فكلها بيان واستواء واستقامة .

3 – ضمائمه ومشتقاته

3. 1 – الضمائم

3. 1. 1– أصل الكلام

يختلف معنى هذا المركب الإضافي من سياق إلى سياق حسب المراد بصدره (أصل). وقد رأينا أن نرجئ بيان ذلك إلى دراسة مصطلح الأصل.

3. 1. 2 – تمام الكلام

هو: استيفاؤه ركنيه المحدَّث عنه والحديث .ولا يتصور ذلك إلا في ظل علاقة إسنادية فحيث وجد الإسناد –على وجهه – حصل التمام. قال أبو بكر متحدثا عن الحال –: «فأما الذي يسمونه الحال فنحو قولك : جاء عبد الله راكبا .. المعنى جاء عبد الله في هذه الحال وراكبا انتصب لشبهه بالمفعول ؛ لأنه جيء به بعد تمام الكلام؛

58 – نفسه 376/2.

واستغناء الفاعل بفعله، وأن في الفعل دليلا عليه»[59] فعلة النصب واضحة: «إنما انتصب الحال بعد تمام الكلام»[60].

ومفهوم التمام «أساسي لصلته الوثقى بالكلام، وقد شبه ابن السراج –على أساسه – الحال بالمفعول كما شبه المستثنى به فإذا كان المفعول فضلة في الكلام»[61] لأن الكلام يتم دونه فإن «المستثنى يشبه المفعول إذا أتي به. بعد استغناء الفعل بالفاعل وبعد تمام الكلام»[62]

والقيد الشرطي، في النص أعلاه (إذا) معتبر، ذلك أن من أنواع المستثنى ما يأتي قبل تمام الكلام فيكون هو الجزء المتمم للكلام مثل :ما جاء إلا محمد .

واضح أن (محمد) مبني على جاء، أي أن أيا منهما غير مستغن عن صاحبه ويبدو أن مصطلح "التمام " تربطه وشائج قوية بمصطلح الرفع ؛ ولذا اعتبر ابن السراج كل ما جاء بعد تمام الكلام مما ليس مضافا ولا تابعا سبيله النصب، وصاغ القاعدة العامة التالية:

«النصب لا يجوز إلا بعد تمام الكلام»[63]

والخلاصة أن تمام الكلام يعني حصول العلاقة البنائية المقتضية تشكيل خلية لغوية مستقلة ومفيدة .

3. 1. 3 – حق الكلام

هو: ما ينبغي له أو فيه بمقتضى الحقيقة ومراعاة الوضع .زعم ابن السراج وهو يعالج الجملة التالية :(لا قام زيد ولا قعد عمرو) أنه يجوز استخدام هذه الجملة في سياق الدعاء على زيد وعمرو انطلاقا من فرضية التأويل المجازي . وأما باعتبار

59 – نفسه 213/1.
60 – نفسه 245/1.
61 – نفسه 75/1.
62 – نفسه 281/1.
63 – نفسه 348/2.

الحقيقة وما ينبغي بحكم الوضع فإن الجملة تدل على النفي في الماضي : «وجـائز أن تقول : لا قام زيد و لا قعد عمرو تريد الدعاء عليه . وهذا مجاز. وحق هذا الكـلام أن يكون نفيا لقيامه وقعوده فيما مضى»[64]

3. 1. 4 – استقامة الكلام

هي :خضوعه للقواعد وقابليته للتأويل . قال ابن السراج في معرض حديثـه عن مسائل "حتى " : «وجميع هذا إنما يراعى به الفائدة واستقامة الكلام [متى] صلحا فيه فهو جائز»[65].

3. 1. 5 – أكثر الكلام

هو: الكلام الغالب، الخاضع للقواعد، القابل _بحكم كمه_ أن يعمِّم الحكـم اللساني انطلاقا منه. قال ابن السراج –وهو يشخص بعض الكلمات المعتلـة مثـل (ميت) و(سيد)– : «كلما التقت واو وياء وسكن الأول منهما قلبوا الـواو يـاء وأدغموا الياء في الياء وأكثر الكلام على هذا إلا أحرفا يسيرة»[66]

3. 1. 6 – معنى الكلام

ما يدل عليه الكلام. قال مبينا أن "ما " الحجازية يبطل عملها متى انتقـض نفيها ب "إلا " : «إنما شبهت "ما" بليس " في النفي خاصة ؛ لأنها نفي كما أنها نفي . فإن خرج معنى الكلام إلى الإيجاب لم ينصبوا كقولك ما زيد إلا منطلق»[67].

64 – نفسه 400/1.
65 – نفسه 427/1 وكلمة (متى)ساقطة من الأصل، ولا يستقيم الكلام بدونها .
66 – نفسه 362/3.
67 – نفسه 92/1.

3. 1. 7 – صدر الكلام

هو: مفتتح المتتالية الكلامية باعتبار الواقع، أي بغض النظر عن الأصل والحقيقة فلو قلت : محمد منطلق. لكان صدر الكلام كلمة (محمد) . وهي أيضا الصدر باعتبار الأصل والحقيقة، لأنها مبتدأ ولكن لو قلت : أين محمد ؟ لكان الصدر لكلمة (أين) مع أنها خبر . وليست الصدارة في الأصل للخبر و إنما استمدها من كونه اسم استفهام . قال ابن السراج: «فأما قولك : كيف أنت ؟ وأين زيد ؟ وما أشبههما مما يستفهم به من الأسماء ف(أنت) و(زيد) مرتفعان بالابتداء و(كيف)و (أين) خبران .. ولكن الاستفهام الذي صار فيهما جعل لهما صدر الكلام»[68].

3. 1. 8 – قلب الكلام : ووضع الكلام في غير موضعه

المقصود بهذين المصطلحين تبادل الكلمات الوظائف أو المواقع . وهو أمر شائع في الشعر انطلاقا من التعميم التالي: «الشاعر له صرف ما لا ينصرف ووضع الكلام في غير موضعه»[69] غير أن قلب الكلام أو وضعه في غير موضعه ضربان : ضرب مقبول لقربه وضرب موسوم لبعده .. جاء في (باب ضرورة الشاعر) من كتاب "الأصول" :"الثالث مما جاء كالشاذ وهو وضع الكلام في غير موضعه وتغيير لضده . أحسن ذلك : قلب الكلام إذا لم يشكل . فمن ذلك قوله :

ترى الثور فيها مدخل الظل رأسه ... و سائره باد إلى الشمس أجمع

فالمعنى : مدخل رأسه الظل ولكن جعل الظل مفعولا على السعة .. «فأما الذي يبعد فنحو قوله :

مثل القنافذ هداجون قد بلغت ... نجران أو بلغت سوآتهم هجر

68 – نفسه 1/60-61.

69 – نفسه 2/310.

فجعل (هجر) في اللفظ هي تبلغ السوءات»[70]

3. 1. 9 – كلام العرب

ضميمة العرب إذا انضمت إلى الكلام دل على معنى اللغة فيكون معنى كلام العرب : لغتهم أي الدالة اللفظية التي يعبرون بها عن أغراضهم[71] قال :«النحو إنما أريد به أن ينحو المتكلم إذا تعلمه كلام العرب»[72]" وفي سياقات الاستدلال والتمثيل يرد مصطلح كلام العرب دالا على الألفاظ المؤلفة الجارية على النسق اللغوي للعرب .

وربما استخدم المصطلح الفرع استخدام أصله (الكلام) فيكون معيارا للملفوظات يفاضل به بينهما أو تضفى به المقبولية على تعبير ما . فمن ذلك قوله في مسائل التمييز :«إذا قلت : ماء فرات وتمر شهرير .. فكلام العرب الخفض، والاختيار فيه الإضافة أو الإتباع، و لا يجوز فيه التمييز إذ لم يكن مقدارا»[73]

و أورد بشأن المصدر: «وقال قوم :إذا قلت : أعجبني ضرب زيدا فليس من كلام العرب أن ينونوا»[74]

ويقابل كلام العرب كلام العجم أو الكلام الأعجمي وهو الكلام الخاضع لنسق لغوي غير عربي[75] وهو يباين كلام العرب في كثير من الأمور . قال «الكلام الأعجمي يخالف العربي في اللفظ كثيرا»[76].

70 – نفسه 463/3–465.

71 – انظر الخصائص لابن جني 331، والإيضاح للزجاجي 91، والاقتراح للسيوطي 24.

72 – الأصول 35/1.

73 – نفسه 321/1–322.

74 – نفسه 137/1 .

75 – الأغلب ان يراد به كلام الفرس.

76 – الأصول 233/3.

ومن هنا لجأ العرب –عند اقتراضه– إلى ترويضه: «فأما ما أعربته العرب من النكرات من كلام العجم وأدخلت عليه الألف واللام فقد أجرته مجرى ما أصل بنائه له وذلك نحو ديباج وإبرسيم ونيروز .. فجميع هذا إذا سميت به مذكرا صرفته»[77].

ولئن كان كلام العرب مؤشرا للصحة والسلامة اللغوية فإن ذلك لا يحول دون وسم تعبيرات منه بالقبح . قال : «و قد قال ناس : حقا إنك ذاهب على قولهم :إنك منطلق حقا فتنصب (حقا) على المصدر :كأنه قال : أحق ذاك حقا . وهذا قبيح . و من كلام العرب»[78]

3. 1. 10 – كلام تام

هو : التركيب الإسنادي المفيد . قال أبو بكر بشأن صلة الموصول :«اعلم أن الذي لا تتم صلتها إلا بكلام تام وهي توصل بأربعة أشياء : بالفعل والمبتدأ والظرف والجزاء بشرطه وجزائه»[79]

فتبين من كلامه أن الجملة إذا لم تفد – مثل جملة الشرط – لا تسمى كلاما تاما . فلو قال قائل : (جاء الذي إن تأته)لما ساغ وصف مقوله بالكلام بله الكلام التام. (قد سبقت الإشارة إلى هذا).

3. 1. 11 – كلام تام مفيد

هو نفسه الكلام التام، والاثنان معا، يصدق عليها تعريف الكلام المطلق "أي غير المقيد " .قال – مظهرا جواز حذف أحد مفعولي أعطي اقتصارا : «تقول : أعطيت زيدا، ولا تذكر ما أعطيته فيكون كلاما تاما مفيدا»[80]

77 – نفسه 2/ 92.

78 – نفسه 281/1.

79 – نفسه 266/2.

80 – نفسه 177/1

3. 1. 12 – كلام تام موجب

هو: الجمل الخبرية المثبتة .قال – في سياق مواقع الحروف :– تقول : «"ما قام زيد" ف "ما" دخلت على (قام زيد)، وهو كلام تام موجب، فصار بدخولها نفياً»[81]

3. 1. 13 – كلام جائز = كلام صحيح

هو: الكلام المتسم بالمقبولية، خلا من الوسم أو لم يخل ؛ بدليل انك «تقول: مررت برجل حائض جاريته .. ولو قلت: مررت برجل حائض الجارية لقبح.. وقلل بعضهم: هذا كلام جائز»[82] بَيّنٌ مما سبق أن الكلام الجائز عند بعض النحاة قبيح عند بعضهم .

ويزاوج ابن السراج بن الجائز والصحيح . فيورد في باب "نعم " و" بئس": «وقوم يجيزون : الزيدون نعموا قوما . وهو غير جائز عندنا، لما أخبرتك به من حكم (نعم)، وصفة ما تعمل فيه، ويدخلون (الظن وكان)، فيقولون : نعم الرجل كان زيد . ترفع زيدا (بكان)، ونعم الرجل خبر (كان) وهذا كلام صحيح »[83].

مقابلة أبي بكر بين الصحيح وغير الجائز تقضي أن الجائز هو الصحيح، فيكون الكلام الجائز = الكلام الصحيح.

3. 1. 14 – كلام جيد ليس بالقبيح

هو: الكلام الجاري على سنن اللغة وقواعدها الخالي من الوسم .قال أبو بكر ناقلا خلاف سيبويه والمبرد حول تراتبية الضمائر، ومترلتها بالنسبة لبعضها البعض – «فإن بدأ [المتكلم] بالغائب قال : أعطاهوني. وقال سيبويه : هو قبيح لا تكلم به العرب .وقال أبو العباس : هذا كلام جيد ليس بقبيح»[84]

81 – نفسه 43/1.
82 – نفسه 35/2.
83 – نفسه 118/1.
84 – نفسه 120/2.

فمن وجهة نظر أبي العباس المبرد، يخلو التعبير السابق من الوسم، ويسمو ليطابق التراكيب المألوفة! ومع احترامنا الشديد لرأي المبرد فإن رأي سيبويه أقرب إلى الوجاهة، ذلك بأنه علل القبح بعدم ورود هذا التركيب عن العرب، في حين لم يتجاوز أبو العباس الحكم إلى التعليل .

2.3 – المشتقات

1.2.3 – الكلم

اسم للوحدات الثلاث التي يبنى منها جسم الكلام – لا باعتبار التركيب – وهي الاسم والفعل والحرف،فيطابق بذلك مصطلح الكلام في معناه الثاني . قال أبو بكر: «فقد بان أن الحرف من الكلم الثلاثة هو الذي لا يجوز أن تخبر عنه، ولا يكون خبرا»[85] ثم تحدث عن العوامل مسجلا : «ذكر العوامل من الكلم الثلاثة: الاسم والفعل والحرف»[86]".

2.2.3 – الكلمة

هي القول المفرد الدال، مثل كل فرد من الزوجين التاليين :(فر زيد)،(المال لك) قال وهو يقعد لإدغام المتماثلين : «وذلك [أي الإدغام] يجيء على ضربين : أحدهما أن يجتمع الحرفان في كلمة واحدة،والآخر أن يكونا من كلمتين فأما ما كان من ذلك في الكلمة الواحدة ف "نحو فر و سر"»[87] و أما ما كان من كلمتين فنحو المال لك

85 – نفسه 1/ 40.

86 – نفسه 51/1

87 – نفسه 405/2

3.2.3 – المتكلم

هو الذي يصدر عنه الكلام . قال ابن السراج موضحا معنى الإدغام :«الإدغام إنما هو حرف ساكن لقيه حرف مثله فمتى لم يقف المتكلم وقع الإدغام ضرورة»[88]، وبين الغاية من التوكيد المعنوي فسطر: «فحق هذا أن يتكلم به المتكلم في عقب شك منه ومن مخاطبه، فتقول : مررت بزيد نفسه كما تقول مررت بزيد لا أشك »[89] . وأكثر استعمال المصطلح في باب الضمائر مقابلا بينه وبين المخاطب من جهة والغائب من جهة أخرى باعتبار أن علامات المضمرين متوزعة " فللمتكلم أنا " وللمخاطب أنت ... إلخ .

وربما أطلق مصطلح المتكلم مقصودا به الضمير نفسه (ضمير المتكلم) .وبشكل عام فالمتكلم أقوى وأقرب من المخاطب ومن الغائب ومن ثم فهو أولى أن يبتدأ به متبوعا بالمخاطب فالغائب[90]. قال: «.. حق هذا الباب إذا جئت بالمتصل، أن تبدئ بالأقرب قبل الأبعد وأعني بالأقرب المتكلم قبل المخاطب، والمخاطب قبل الغائب، وتعرف القوي من غيره»[91].

4 – خلاصات

– الكلام هو الشكل الخام أو المادة الأولى التي تتألف منها العناصر اللغوية فعلاقتها به علاقة الفرع بالأصل، ولهذا كان حاكما عليها، وغاية لها . حاكما عليها من حيث هو معيار تراز به، وغاية لها من حيث إن كل ما.قيل فيها الغرض منه معرفة الكلام. كلام العرب على وجهه .

- يجوز في الكلام –من الحذف وغيره– إذا طال ما لا يجوز إذا لم يطل[92].

88 – نفسه 372/3 .
89 – نفسه 20/2.
90 – انظر الأصول 120/2.
91 – نفسه 120/2
92 – نفسه 279/1، 298.

المصادر والمراجع

1- القرآن الكريم، برواية حفص عن عاصم. صادر عن لجنة مراجعة مصحف المدينة 1405هـ..

2- أساس البلاغة، الزمخشري تح/ عبد الرحيم محمود .

3- الأصول في النحو، ابن السراج، تح / د.عبد الحسين الفتلي مؤسسة الرسالة ط1 بيروت 1985.

4- الاقتراح في علم أصول النحو، السيوطي تح/د.أحمد سليم الحمصي و د. محمد أحمد قاسم، جروس برس 16 بيروت 1988م.

5- إنباه الرواة على أنباه النحاة، للقفطي، تح/ محمد أبو الفضل إبراهيم مطبعة درا الكتب المصرية ط1 القاهرة 1374هـ -1955م.

6- الإيضاح في علل النحو للزجاجي تح/د.مازن المبارك دار النفائس ط5 بيروت 1406هـ-1986م.

7- البسيط في شرح جمل الزجاجي : ابن أبي الربيع الإشبيلي تح/د.عباد بن عيد الثبيتي دار الغرب الإسلامي بيروت 1407هـ 1986م.

8- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة : السيوطي تح/د. محمد أبو الفضل إبراهيم -المكتبة العصرية صيدا - بيروت

9- التصريح على التوضيح : خالد الأزهري، دار الفكر .

10- تقويم الفكر النحوي : د علي أبو المكارم، دار الثقافة بيروت 1975.التكملة لأب الفارسي تح/د.حسن شاذلي فرهود ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1984.

11- الخصائص لابن جني : تح / محمد علي النجار، دار الكتاب العربي

12- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور تح/د. صاحب أبو جناح (خال من معلومات النشر الآخر).

13- طبقات النحويين واللغويين : أبو بكر الزبيدي، تح/ محمد أبو الفضل إبراهيم،دار المعارف .

14- القاموس المحيط، لفيروزابادي، دار الفكر بيروت 1403هـ- 1983م.

15- لسان العرب، ابن منظور، تنسيق وتعليق علي شيراء دار إحياء التراث العربي ومؤسسة التاريخ العربي، ط2 بيروت 1412هـ - 1992م.

16- المتبع في شرح اللمع أبو البقاء العكبري تح/عبد الحميد حمد محمد محمود الـزوي، جامعة قاريونس ط1 بنغازي،1994م.

17- مصطلحات النقد العربي لدى الشعراء الجاهلين والإسلاميين - قضايا ونماذج،د. الشاهد البوشيخي، القلم، ط1، 1413هـ-1993م.

18_ مصطلحات نقدية وبلاغية في كتاب البيان والتبيُّن للجاحظ، د. الشاهد البوشيخي، دار الآفاق الجديدة، ط1، بيروت 1402هـ 1982م.

19- معجم الأدباء ياقوت الحموي، تح / د. إحسان عباس دار الغرب الاسلامي ط1، بيروت 1983م.

20- معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس، تح /عبد السلام هارون دار الجيل، ط1، بيروت 1411هـ -1991م.

21- مفاتيح العلوم، الخوارزمي، تقديم د.جودت فخر الدين دار المناهل، ط1، بيروت 1411هـ 1991م.

22- المفردات في غريب القرآن، الراغب الأصبهاني، دار المعرفة بيروت .

23- نظرات في منهج الدراسة المصطلحية ومدى اهتمام إمام الحرمين به في كتابه "الكافية"،د.الشاهد البوشيخي، عرض مقدم إلى كلية الشريعة والقانون والدراسات الإسلامية بجامعة قطر بالدوحة بمناسبة الذكرى الألفية لإمام الحرمين 19-1419/12/21هـ الموافق 6-1999/4/8م.

24- وفيات الأعيان، ابن خلكان تح/ د. إحسان عباس دار صادر بيروت .

من تراثنا المصطلحي

□ عبد الرزاق الكاشاني وتطوير المصطلحية العربية

✍ د. علي القاسمي

عبد الرزاق الكاشاني
وتطوير المصطلحية العربية

د. علي القاسمي[*]

1. تقديم: المصطلحية

تشتمل (المصطلحية) على مجالين معرفيين: أولهما، علم المصطلح الذي يُعنى بدراسة العلاقة بين المفاهيم الوجودية المنطقية والمصطلحات اللغوية التي تعبّر عنها، وثانيهما، صناعة المصطلح التي تهدف إلى جمع المصطلحات، وترتيبها، وتوثيقها، وإخراجها في معاجم ورقية أو إلكترونية. وهذا ما يتفق عليه الباحثون في ميدان المصطلحية الحديثة التي وضع أسسها في الستينات والسبعينات من القرن الميلادي العشرين يوجين فوستر، الأب الروحي للمصطلحية في الغرب.

وقد حدد يوجين فوستر، وهو مهندس نمساوي تعمق في دراسة علم اللغة، معالم المصطلحية بوصفها علما موضوعيا يتبع المنهج الوصفي في تحديد العلاقة بين المفاهيم والمصطلحات التي تعبر عنها، انطلاقا من المفاهيم. ولهذا فإن البحث المصطلحي لا يتقيد بلغة طبيعية معينة وإنما يتم عبر اللغات أو ما يمكن تسميته ببحث بين- لغوي.

وعلى الرغم من أن المصطلحية تنتهج منهجا وصفيا فإن غايتها معيارية لأنها تسعى إلى تنميط المصطلحات وتقييسها بحيث يُعبِّر المصطلح الواحد عن مفهوم واحد ولا يُعبَّر عن المفهوم الواحد بأكثر من مصطلح واحد. وهذا يستلزم أن يتخلص الباحث المصطلحي من الاشتراك اللفظي ومن الترادف (أو شبه الترادف) اللذين تحفل بهما اللغة العامة، بشرط أن يراعى الشيوع والاستعمال الفعلي للمصطلحات من قبل أهل الاختصاص. وبذلك تتوفر لدينا لغة خاصة تتسم بالدقة والأمانة في وصفها البنية المفهومية للميدان المعرفي موضوع البحث[1].

(*) مدير اتحاد جامعات العالم الإسلامي بمقر المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو).

1- Helmut Felber, Terminology Manual (Paris: UNESCO, 1948) pp. 1-3

ويتم وصف المفاهيم بطريقتين أساسيتين: إما بتعريف المفهوم بالنص على خصائصه الجوهرية، وإما بتحديد موقعه في المنظومة المفهومية، أي تحديد موقعه بالنسبة لغيره من المفاهيم في الحقل المفهومي الذي ينتمي إليه أو في الحقول المفهومية المتجاورة التي تشكّل المنظومة المفهومية للميدان المعرفي موضوع البحث.

وينسى كثير من الذين يؤرخون لعلم المصطلح أن هذه الأسس العلمية والطرائق الموضوعية التي ذكرناها وتطبيقاها في المعاجم المختصة كانت معروفة شائعة في المصطلحية العربية منذ القرن الثاني الهجري/الثامن الميلادي. فقد كان اللغويون العرب الأوائل يرتحلون إلى البادية ويشافهون الأعراب ويسجلون لغتهم، ويصنفون مفرداها حسب أجناسها أو موضوعاها في معاجم مختصة تتناول الإنسان، والحيوان (من خيل وإبل وطير وحشرات وغيرها)، والنبات، وأدوات الحرب، وما إلى ذلك. واضطلع في هذا العمل كثير من أئمة اللغة كالكسائي (ت 200هـ)، والنضر بن شميل (ت 204 هـ)، وقطرب (ت 206هـ)، وأبي عبيدة (ت 210 هـ)، والأصمعي (ت 216 هـ)، وكثير غيرهم[2].

وقد حققت المصطلحية العربية تقدما كبيرا في الفترات التاريخية اللاحقة يعود الفضل فيه إلى عدد من الرواد نخص اليوم بالذكر منهم عبد الرزاق الكاشاني الذي صنّف ثلاثة معاجم مختصة في اصطلاحات الصوفية واتبع ثلاث طرائق متباينة في ترتيب المصطلحات وتعريفها.

2. عبد الرزراق الكاشاني

1.2. اسمه

يعترينا الخجل حين نضطر إلى الاعتراف بعدم معرفتنا حتى الشيء القليل عن حياة هذا الرجل الذي أغنى المكتبة العربية بعدد من الأعمال المصطلحية والمعجمية

2- أحمد الشرقاوي إقبال، معجم المعاجم (بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1987/1407)

الرائعة. فنحن لا نعرف اسمه بالضبط، ولا نعرف تاريخ ولادته ولا مكانها، ولا نعرف تاريخ وفاته على وجه الدقة، ولا نُلم بشيء يشفي الغليل من أخباره.

كل ما اتفق عليه الباحثون الذين نسخوا كتبه أو ترجموا له أو حققوا بعض مؤلفاته أن اسمه عبد الرزاق وأن شهرته الكاشي او الكاشاني أو القاشاني. وكاشان (أو قاشان) التي ينتسب إليها، هي مدينة في وسط إيران وتقع جنوب غربي طهران.

ومما يزيد الطين بلّة هو أن الناس في تلك الفترة التي عاش فيها عبد الرزاق الكاشاني كانوا يحملون لقبا وكنية إضافة إلى الاسم. وهكذا تذكر بعض المصادر أن لقبه " كمال الدين" وكنيته "أبو الغنائم" وأن اسم أبيه أحمد ولقبه " جمال الدين" وكنيته " أبو الفضائل" ، في حين أن مصادر أخرى تقول إن لقبه هو "جمال الدين" وإن لقب أبيه " كمال الدين "، وإن كنية أبيه " أبو الغنائم ". وتقول بعض المصادر الأخرى إن الرجل كان يُعرف باسم " ملا عبد الرزاق الكاشاني". ولا تضيف كلمة "مُلا" شيئا جديدا، فكل ما تعنيه باللغة الفارسية هو اشتغال حامل هذا اللقب بالفقه.

ولعلنا نطمئن للتسمية التي ركّبها أحد الذين حققوا مؤلفاته آخذاً بالكثرة الغالبة من المصادر فقال: " هو أبو الغنائم، كمال الدين، عبد الرزاق بن أبي الفضائل، جمال الدين محمد، الكاشاني، المعروف بملا عبد الرزاق الكاشاني."[3]

وكما اختلف الباحثون في اسمه فقد اختلفوا كذلك في تاريخ وفاته. فقد ذكر بعضهم أنه توفي عام 720 هـ، وقال بعضهم الآخر عام 730 ، ورجّح بعضهم عام 735. ولكن نسخا من كتبه المخطوطة تشير إلى أنه انتهى من تأليفها سنة 735، ولهذا أصبح عام 736 /1335 هو التاريخ المفترض لوفاته. وأكدت بعض المصادر إلى أنه توفي ودفن في مدينة شيراز الإيرانية في عام 736 هـ/1335 م.

3- عبد الرزاق الكاشاني، مصطلحات الصوفية، تحقيق: د. عبد الخالق محمود، القاهرة، دار المعارف، ط. 2: 1984، ص: 31 ـ 32. وكذلك: عبد الرزاق الكاشاني، مصطلحات الصوفية، تحقيق: د. محمد كمال جعفر، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1981.

ويبدو أن علة هذا الارتباك في تسمية الكاشاني نابعة من أن الرجل لم يكن يذكر اسمه في مقدمة كتبه ولا في خواتيمها، تواضعا منه على الأرجح. وعلى الرغم من إدراكنا ــ نحن المشتغلين في مجال المعاجم والمصطلحات ــ أهمية الأسماء ودقتها، فإننا ندرك كذلك أن ما هو أهم من الاسم استفادتنا من المعلومات التي خلّفها لنا الرجل ومن الطرائق التي ابتكرها وطورها في تعريف الأسماء والمصطلحات.

2.2. حياته وعصره

نستطيع أن نستخلص بعض المعلومات مما تبقى من مؤلفاته. فقد كان من شيوخ الصوفية، ومن كبار اللغويين والمصطلحيين، ومن أعيان المفسرين، وعاش في القرنين السابع والثامن الهجريين في عصر السلطان أبي سعيد بن درخان المغولي المتوفي سنة 736 هـ. ونفترض أنه أمضى معظم حياته في إيران، مع العلم أن المتصوفين في زمانه كانوا مولعين بالرحلة في طلب العلم. وقد تتلمذ الكاشاني على كتب الشيخ ابن عربي. وكان مريدا للشيخ نور الدين عبد الصمد القطنزي (ت 699هـ)، وصحب الشيخ نور الدين عبد الرحمن الإسفراييني. وقد جرت بين الكاشاني ومتصوف معاصر له هو الشيخ علاء الدين السمناني (ت 736 هـ كذلك) مراسلات حول مذهب وحدة الوجود الذي يؤمن به الكاشاني وينكره السمناني.

وكان عصره يتسم بالاضطراب السياسي والاجتماعي، والتوترات الاقتصادية، والحروب العالمية الشاملة. إذ كان الصليبيون الأوربيون قد شنوا حملاتهم المتتالية على العالم الإسلامي من الغرب واستولوا على بيت المقدس سنة 1099/493، وذبحوا المسلمين، والمسيحيين من غير مذهبهم، في بيت المقدس، وأقاموا لهم ممالك في مدن الشام الساحلية. وكان المغول التتر قد اجتاحوا العالم الإسلامي من الشرق فسيطروا على إيران كلها عام 1231/628، ثم زحف قائد المغول هولاكو بجيشه إلى بغداد، عاصمة الخلافة الإسلامية واحتلها سنة 1258/656، ودمّر أحياءها، وأحرق معالمها، وقتل كثيرا من أهلها، وذبح الخليفة وعياله، وألقى الجنود التتر بجثث القتلى

والكتب في نهر دجلة حتى اصطبغت مياهه، كما قيل، واستمر القتل في أهالي بغداد أربعة وثلاثين يوما، حتى بلغ عدد القتلى، في تقدير بعض المؤرخين، ألف ألف وثلثمائة ألف نسمة[4].

وقد خلّف سقوط بغداد شعورا لدى جميع المسلمين بالفاجعة والخسارة، لمكانتها الروحية والسياسية والحضارية. وانعكست مشاعر الحزن في قصائد الشعراء الذين لم يرثوا هذه المرة شخصا من الأشخاص وإنما رثوا مدينة بكاملها بل حضارة برمتها. ومن أولئك الشعراء تقي الدين إسماعيل التنوخي الذي رثى بغداد بقصيدة مطلعها:

لسائل الدمع عن بغداد أخبارُ — فما وقوفكَ والأحباب قد ساروا؟
يا زائرين إلى الزوراء لا تفِدوا — فما بذاك الحمى والدارِ ديّارُ

وفي هذا الجو السياسي الاجتماعي المضطرب، انتشرت الاتجاهات الفكرية المتباينة، والنزعات الدينية المختلفة، وانتعش التصوف، وكثرت الربط التي يسكنها المتصوفة، وشاعت القصص التي تتحدث عن المنامات والكرامات، خاصة أن ثلاثة من أقطاب التصوف كانوا قد برزوا في العراق في الفترة التي سبقت حياة الكاشاني، وهم: الشيخ عبد القادر الجيلاني (ت 1165/561)، والشيخ أحمد الرفاعي (ت 1182/578)، والشيخ عمر السهروردي (ت 1243/632)، إضافة إلى ظهور الشيخ محي الدين بن عربي (ت 1240/638) في المغرب الأقصى وارتحاله إلى المشرق. ويعدّ الكاشاني ابنَ عربي شيخه على الرغم من أنه لم يتتلمذ عليه مباشرة فقد توفي بن عربي قبل وفاة الكاشاني بمائة عام تقريبا.

4- فضل الله الهمداني، جامع التواريخ، نقله إلى العربية: محمد صادق نشأت، ومحمد موسى هنداوي وفؤاد عبد المعطي الصياد، القاهرة: دار إحياء الكتب العربية،ب ت، مج 2ج 1 ص 275، وكذلك:
شمس الدين الذهب، دول الإسلام، حيدر آباد الدكن: مطبعة دائرة المعارف العثمانية، ط2: 1364-1365 هـ، ج 2 ص 121

وانتفت في ذلك الجو المضطرب ظروف البحث العلمي الأصيل، وتدنت الحركة الثقافية، وخمدت جذوة الإبداع، لأن الابتكار والثقافة يتطلبان قدراً من الأمن والاستقرار وشيئاً من يسر الحال. ولهذا نجد أن الباحثين المبدعين كانوا قلة نادرة، وأن أغلب المؤلفين اقتصروا على شرح أمهات الكتب السابقة،أو تدوين الهوامش عليها، أو اختصارها، أو إعادة ترتيبها، أو فهرستها، أو إضافة ذيل لها، أو نظمها شعرا لتيسير حفظها على التلاميذ.

وقد عاش عبد الرزاق الكاشاني في ذلك العصر المضطرب، ولكنه كان من جملة المبدعين النادرين. واعتنى بدراسات التصوف التي كانت تلقى رواجا وإقبالا، ولها رصيد من أمهات الكتب التي تزخر بالمصطلحات التي تحتاج إلى من يشرحها وييسر فهمها على الدارسين. فانبرى الكاشاني لهذه المهمة الكأداء.

3.2. مؤلفاته

وكما وقع الاختلاف في اسمه وتاريخ وفاته، وقع كذلك في مؤلفاته، فنُسبت إليه بعض الكتب عن طريق الخطأ أو بسبب الخلط بينه وبين الكاشاني السمرقندي (ت 887)، ونُسبت بعض كتبه إلى غيره، فقد نُسب في (كشف الظنون) أحد كتب الكاشاني إلى سعد الدين الفرغاني[5].

وندرج فيما يلي قائمة بمؤلفات الكاشاني المعروفة حتى الآن:

1ـ شرح كتاب منازل السائرين للهروي الحنبلي (مطبوع)

2ـ شرح كتاب فصوص الحكم لابن عربي، وأتمه سنة 720 هـ، (وقد طبع في مصر، وفي إيران).

3ـ تأويلات القرآن ، في التفسير الصوفي للقرآن الكريم.

5- حاجي خليفة، كشف الظنون، بيروت: دار الفكر، 1982/1402، ج 2 : 1552.

4ـ اصطلاحات الصوفية، وهو معجم لشرح المصطلحات الصوفية التي وردت في الكتب الثلاثة الأولى. (مطبوع عدة مرات). وله شرح لعبد الرحيم بن شمس الدين التبريزي الأقطابي.

5ـ كشف الوجوه الغر في معاني نظم الدُّر ، في شرح تائية ابن الفارض. (مطبوع)

6ـ السراج الوهاج، في تفسير القرآن الكريم باللغة الفارسية.

7ـ رشح الزلال في شرح الألفاظ المتداولة بين أرباب الأذواق والأحوال، وهو معجم لشرح المصطلحات الصوفية. (مطبوع)

8ـ رسالة في القضاء والقدر ، ترجمها إلى الفرنسية St Guyard ونشرها في مجلة JAS VIII: t. 125 ff.

9ـ لطائف الإعلام في إشارات أهل الإلهام، وهو معجم موسوعي لشرح المصطلحات الصوفية[6].

10ـ حقائق التأويل ودقائق التنزيل. ويحتمل أن يكون هذا عنوانا آخر لكتاب (تأويلات القرآن).

11ـ الرسالة السرمدية حول مصطلح الخلود.

12ـ حلية الأبدال، رسالة في التصوف.

13ـ رسالة في الفتوة.. ولها نظير باللغة الفارسية.

14ـ رسالة في بيان الحقيقة، مع شرحها.

15ـ شرح رسالة كميل بن زيادة " الرسالة الكميلية".

6- عبد الرزاق الكاشاني، رشح الزلال في شرح الألفاظ المتداولة بين أرباب الأذواق والأحوال، تحقيق: سعيد عبد الفتاح (القاهرة: المكتبة الأزهرية للتراث) ص 14-16.

16ـــ شرح كتاب مواقع النجوم لابن عربي.

17ـــ التذكرة الصاحبية

18ـــ رسالة في الحب

19ـــ الشجرة الطيبة

20ـــ قصيدة شعر

21ـــ تأويلات (بسم الله الرحمن الرحيم)، مع حاشية للقصيري (ت 1350/751)

22ـــ تذكية الأرواح عن مواقع الإفلاح

23ـــ الرسالة النورية، في تأويل آية (الله نور السماوات) على نهج التصوف.

24ـــ الدرر الفريدة. ذكره الكاشاني ولم يُعثر عليه لحد الآن.

25ـــ مسائل ميتافيزيقية من جميع أعماله (مخطوط، ربما جمعه أحدهم)

26ـــ كتب كلامية أشار إليها بقوله: انظر في كتبنا الكلامية. (غير معروفة).

3. الكاشاني المصطلحي

وبإلقاء نظرة على قائمة مؤلفات الكاشاني، نستطيع تحديد مجال تخصصه. فهو صوفي، مفسّر، مصطلحي. فقد صنّف ثلاثة معاجم متخصصة في المصطلحات الصوفية، وكان يجيد اللغتين العربية والفارسية ويكتب بهما. ولكن السؤال الذي يتبادر إلى الذهن هو: لماذا ألّف الكاشاني ثلاثة معاجم في المصطلحات الصوفية، ولم يكتفِ بمعجم واحد؟ هل يكمن الفرق بين هذه المعاجم في عدد المصطلحات التي يشتمل عليها كل واحد منها؟ أم لأن كل واحد منها يتناول جانبا مختلفا من جوانب التصوف أو مدرسة من مدارسه؟ أم لأنه يوجد اختلاف في المنهجية المتبعة في كل منها؟ وبعبارة أخرى: هل الفرق بين هذه المعاجم الثلاثة كمي أم نوعي أم منهجي؟

وتتضح لنا الإجابة على هذه الأسئلة عند إلقاء نظرة على المعاجم الثلاثة واحدا واحدا.

1.3. المعجم الأول: اصطلاحات الصوفية

حاز هذا المعجم على إعجاب الباحثين في التصوف، فكثرت طبعاته، فقد حققه أربعة من الباحثين كل على حدة، وأصدروه في أربع نشرات، وهم: سبرنجر، والدكتور عبد الخالق محمود، والدكتور محمد كمال جعفر، والدكتور عبد العال شاهين. وكان المحققون الثلاثة الأوائل قد نشروا القسم الأول منه فقط ، إما لعدم اهتدائهم للقسم الثاني من الكتاب وإما لأسباب أخرى، أما المحقق الأخير فقد تمكن من إصدار الكتاب كاملا[7].

ويحدد الكاشاني في مقدمة هذا المعجم الغرض من تأليفه كما يحدد مصادره فيقول:

" ... فإني لما فرغت من تسويد شرح كتاب منازل السائرين، وكان الكلام فيه، وفي شرح فصوص الحكم، وتأويلات القرآن الحكيم، مبنيا على اصطلاحات الصوفية، ولم يتعارفها أهل العلوم المنقولة والمعقولة، ولم تشتهر بينهم، سألوني أن أشرحها لهم... فتصديت للإسعاف بسؤالهم." [8]

ومن ذلك يتضح أن هذا المعجم يتناول مجموعة محددة من المصطلحات التي وردت في الكتب الثلاثة المذكورة. ويبلغ عدد مصطلحات هذا المعجم 610 مصطلحا (510 في الجزء الأول منه، و 100 في الجزء الثاني منه).

7- عبد الرزاق الكاشاني، معجم اصطلاحات الصوفية، تحقيق: د. عبد العال شاهين، القاهرة: دار المنار، 1992/1413.

8- المرجع السابق، ص 46.

1.1.3. ترتيب المعجم

نظراً لأن هذا المعجم هو الأول الذي ألّفه الكاشاني، فإنه اختار أن يرتب أوائل المصطلحات على حروف الهجاء لييسر استعماله على القارئ. ولكنه أدرك، من ناحية أخرى، أن بعض المصطلحات الصوفية تتعدد مفاهيمها وتتنوع بحسب المقامات، فاضطر أن يعالج تلك الطائفة من المصطلحات بمنهجية موضوعية ويرتبها بطريقة رياضية. وهكذا أصبح هذا المعجم يشتمل على نوعين من الترتيب، أو كما قال الكاشاني:

" ... فكسرت هذه الرسالة على قسمين: قسم في بيان المصطلحات ما عدا المقامات، فإنها مذكورة في متن الكتاب مشروحة في جميع الأبواب. وقسم في بيان التفاريع المذكورة بأسرها والإشارة إلى ترتيبها وحصرها.

أما القسم الأول فمبوب تبويبا مبنيا على ترتيب حروف أبي جاد تسهيلا لمن يتفحص عنها، وتطلب واحدا واحدا منها. وأما القسم الثاني فمرتب على ترتيب الكتاب، مبين في كل قسم تفاريع كل باب باب." [9]

ولكي تتضح صورة الترتيبين المذكورين، نورد بعض الأمثلة من القسم (الجزء) الأول الذي رتبت فيه المصطلحات ترتيبا أبجديا على الأوائل (أو على ترتيب حروف أبي جاد، على حد تعبير الكاشاني). وهكذا نجد المصطلحات في باب الألف مرتبة ترتيبا أبجديا مثل: الاتحاد، الاتصال، الأحدية، الأحوال، الإحسان، إلخ. ثم يأتي باب الباء، وفيه المصطلحات: الأبواب، البارقة، الباطل، البدلاء، إلخ.، ثم يأتي باب الجيم، وهكذا دواليك.

وهذا هو الترتيب الذي تستخدمه معظم المعاجم المتخصصة اليوم، فيما عدا شيوع الترتيب الألفبائي للحروف بدلا من الترتيب الهجائي الذي كان أكثر شيوعا أيام الكاشاني.

9- المرجع السابق، ص 47.

أما القسم (الجزء) الثاني من المعجم فيحتوي على عشرة أقسام، وكل قسم يشتمل على عشر مقامات، وكل مقام ينطوي على عشرة منازل. فالأقسام العشرة هي: 1ـ البدايات 2ـ الأبواب 3ـ المعاملات 4ـ الأخلاق 5ـ الأصول 6ـ الأودية 7ـ الأحوال 8ـ الولايات 9ـ الحقائق 10ـ النهايات. وهكذا نستنتج أن الكاشاني يقصد بالأقسام هنا المجالات المختلفة في التصوف، أو الموضوعات المختلفة إذا شئت.

وكل قسم من هذه الأقسام يشتمل على عشر مقامات، كما ذكرنا، فالقسم رقم 4ـ الأخلاق، مثلا، يشتمل على عشرة مقامات هي: 1ـ الصبر 2ـ الرضا 3ـ الشكر 4ـ الحياء 5ـ الصدق 6ـ الإيثار 7ـ الخلق 8ـ التواضع 9ـ الفتوة 10ـ الانبساط. وكل مصطلح من هذه المصطلحات يُعرّف عشر مرات في ضوء كل قسم من الأقسام المذكورة سابقا. فمصطلح الشكر، مثلا، له تعريف عام وعشر صور طبقا لكل قسم من الأقسام:

" الشكر: وأصله في هذا القسم: الشكر على المكاره كالشكر على المحاب.

وصورته في البدايات: الثناء على المنعم باللسان والجوارح

وفي ألأبواب: معرفة النِعم، ورؤيتها من المُنعم.

وفي المعاملات: رؤيتها نعما ومننا من الله تعالى، ...

ودرجته في الأصول: رعاية أدب الحضور والشكر على نعمة القصد والعزم والفقر والغنى.

وفي الأودية: سلوك سلك العِلم.

وفي الأحوال: استحلاء البلاء. ..."

وهكذا، فكل مصطلح يُعرّف عشر مرات حسب مفهومه في كل قسم من الأقسام العشرة. وبهذا يشتمل الجزء الثاني من الكتاب على مائة مصطلح، وكل مصطلح يُعرّف عشر مرات، مرة في كل قسم من الأقسام.

وخلاصة القول إن الكاشاني في هذا المعجم قسّم مصطلحاته على نوعين:

- نوع عام له تعريف واحد فرتّب مفرداته ترتيبا أبجديا،
- ونوع خاص يتغير مفهومه شيئا ما من موضوع إلى موضوع فرتبه رياضيا.

2.1.3. منهجية المعجم

وتقوم منهجية الكاشاني في تعريف المصطلحات في هذا المعجم على إعطاء تعريف مختصر لمفهوم المصطلح كما استُعمل في كتبه الثلاثة: شرح منازل السائرين، وشرح فصوص الحِكَم، وتأويلات القرآن الحكيم. وعند الاقتضاء يُلحق التعريف بشرح أو شاهد من القرآن الكريم أو الحديث الشريف، أو من كلام العرب شعرا ونثرا. وهو في الأغلبية الغالبة من هذه المصطلحات يقدّم تعريفه الذي قد يختلف من حيث لفظه مع من سبقوه من أعلام التصوف، ولكنه يتفق معهم في المفهوم . ومن الأمثلة على ذلك:

" الخلوة: محادثة السرّ مع الحق بحيث لا يرى غيره..."

ولو رجعنا لتعريف الخلوة في اصطلاحات الصوفية لابن عربي، لوجدنا التعريف التالي:

" الخلوة: محادثة السرّ مع الحق حيث لا ملك ولا أحد سواه."

ويعرفّ الكاشاني الذوق بأنه " أول درجات شهود الحق بالحق في أثناء البوارق المتوالية عند أدنى لبث من التجلي البرقي." ويعرّفه ابن عربي بأنه " أول مبادئ التجليات الإلهية."

2.3. المعجم الثاني: رشح الزلال في الألفاظ المتداولة بين أرباب الذوق والأحوال

ويضم هذا المعجم 269 مصطلحا صوفيا، وقد ألّفه بعد معجمه الأول (اصطلاحات الصوفية). ويفصح الكاشاني عن غرض هذا المعجم في مقدمته حين

يقول: " أجبتك أيها السائل اللحوح، في تخصيصك بهذا المسموح." [10] ويفهم من هذا الكلام أن الكاشاني يزود الدارسين بمجموعة إضافية من المصطلحات أو من المعلومات الصوفية.

ويقول محقق (رشح الزلال) عن هذا المعجم:

"وهو لا يختلف كثيرا ــ من ناحية المنهج ــ عن كتابه اصطلاحات الصوفية ... إلا فيما ذكرت من قبل أنه توسع في عرض وشرح بعض المصطلحات عما في كتابه السابق، وكذلك العكس، فأصبح الكتابان لهما، ضرورة واحدة، يكمل أحدهما الآخر، ولا يستغنى عن أحدهما دون الآخر، كما أنه أتى ببعض المصطلحات التي يخلو منها الآخر."[11]

وفي الوقت الذي نتفق مع المحقق الفاضل في ما قاله بشكل عام، فإننا نود أن نثير نقطتي اختلاف بين المعجمين:

الأولى، تتعلق بترتيب المصطلحات؛ ففي حين اعتمد معجم (اصطلاحات الصوفية) الترتيبين الأبجدي والموضوعي، تبنى معجم (رشح الزلال) الترتيب المجالي. فقد رتّب الكاشاني مصطلحات هذا المعجم حسب انتمائها إلى المجالات المفهومية التي تشكّل المنظومة المفهومية للتصوف. فرتّب المصطلحات التي تنتمي إلى مجال مفهومي واحد قرب بعضها لكي يساعد القارئ على فهم القاسم المشترك بينها وكذلك الفروق الجوهرية الموجودة بينها. فمثلا رتب المؤلف المصطلحات التالية على الشكل الآتي:

ــ الهاجس ، الخاطر ، الإرادة ، الهمّ ، القصد ، النية

ــ الطريق ، الوقت ، الأدب ، المقام ، الحال

ــ التجلي ، المحاضرة ، المكاشفة ، المشاهدة ، المحادثة ، المسامرة

10- عبد الرزاق الكاشاني، رشح الزلال، ص 34

11- المرجع السابق، ص 22

ـ العنقاء ، الورقاء ، العُقاب ، الغراب ، الشجرة ، السمسمة ، الدرة البيضاء ، الزمردة

فمصطلحات كل مجموعة ليست مرتبة على حروف المعجم، وقد لا تنتمي إلى موضوع واحد، ولكنها تنتمي إلى مجال مفهومي واحد أو مجالات مفهومية متجاورة في منظومة التصوف. وتحديد موقع المفهوم في المجال المفهومي ومعرفة المفهوم الذي قبله وبعده يساعد على التعرف عليه بطريقة أيسر وأسرع.

والثانية، في حين أن الكاشاني كان يصيغ تعاريفه في معجم (اصطلاحات الصوفية) بنفسه، فإنه في معجم (رشح الزلال) " يعتمد اعتمادا يكاد يكون كليا على مصطلحات ابن عربي خاصة في بداية المصطلح، بذكر سطر أو سطرين من كلام ابن عربي [ثم] يكمل هو ما بقي حتى يصل بالمصطلح إلى صفحة أو صفحتين أو يزيد." كما لاحظ محقق المعجم[12]

واعتماد الكاشاني في هذا المعجم على مصطلحات ابن عربي ذو دلالات كثيرة أهمها أن مصطلح ابن عربي صار آنذاك شائعا في الأدب الصوفي وأصبحت له الغلبة على غيره من المصطلحات، وأن الكاشاني يريد أن ينطلق في معجمه هذا من الاستعمال الشائع المكتوب، لأن المصطلحية، كما قلنا، تتعامل مع اللغة المكتوبة.

وهذا لا يعني أن الكاشاني اقتصر في مصادره على كتابات ابن عربي، بل استخدم كتب التصوف الأخرى كذلك، ولكن مؤلفات ابن عربي كانت أكثر شيوعا، ولهذا أكْثَرَ من الرجوع إليها. ومن الأمثلة على رجوعه إلى المصادر الأخرى هذان المدخلان:

"المريد: هو المجرد عن الإرادة. قال قدس سره في الفتح المكي: المريد من أنقطع إلى الله تعالى عن نظر، واستبصار، وتجرد عن إرادته... وقال أبو حامد الغزالي : هو الذي صحّت له الأسماء."

12- المرجع السابق، ص 22.

"جمع الجمع: عند البعض: الاستهلاك بالكلية في الله... وعنده، قدّس سرّه [أي ابن عربي]: أن يجمع ماله ومالك عليه فيرجع الأمر كله إليه."

3.3. المعجم الثالث: لطائف الإعلام في إشارات أهل الإلهام

صنّف الكاشاني معجمه الثالث في أواخر حياته، وهو آخر كتبه على الإطلاق، بعد أن نضجت تجربته الصوفية واكتملت خبرته المعجمية والمصطلحية. وعلى الرغم من أن الكاشاني استعار عنوان هذا المعجم من كتاب للشيخ بن عربي، تيمناً واعتزازاً به، فإن الفرق بين العملين شاسع. ففي حين يعدّ كتاب ابن عربي مجرد رسالة صغيرة في بعض إشارات الصوفية قسّمها إلى موضوعات كالسماع وغيره، فإن كتاب الكاشاني معجم موسوعي مختص كبير " لا نظير له " على حد قول حاجي خليفة في كشف الظنون[13]. وقد نُشر هذا المعجم في مجلدين بتحقيق جيد اضطلع به الأستاذ سعيد عبد الفتاح (القاهرة: دار الكتب المصرية، 1996).

1.3.3. نطاق المعجم

يختلف هذا المعجم من حيث نطاقه عن المعجمين السابقين. فهو لم يستقِ مادته من عدد محدود من الكتب، كما هو الحال في المعجم الأول. ولم يستمد مصطلحاته من عدد محدود من المتصوفة، كما هو الحال في المعجم الثاني. وإنما اشتملت مداخله على جميع المصطلحات التي يستعملها كبار المتصوفة في مؤلفاتهم المختلفة. ولهذا جاء هذا العمل معجما موسوعيا شاملا يضم 1657 مصطلحا، وهو أكبر معجم متخصص في التصوف حتى الآن. ويقول الكاشاني في مقدمته:

"فإني لما رأيت كثيرا من علماء الرسوم، ربما استعصى عليهم فهم ما تتضمنه كتبنا وكتب غيرنا من النكت والأسرار، التي يشير إليها المحققون العالمون بالله من

13- حاجي خليفة، كشف الظنون، 2: 1552.

أكابر الصوفية... أحببت أن أجمع هذا الكتاب مشتملا على شرح ما هو الأهم من مصطلحاتهم..."(14)

2.3.3. ترتيب المعجم

لم يرتب الكاشاني مداخل هذا المعجم طبقا للترتيب الأبجدي الذي اتبعه في القسم الأول من معجمه (اصطلاحات الصوفية)، ولا طبقا للترتيب الموضوعي الذي تبناه في القسم الثاني منه، ولا طبقا للترتيب المفهومي الذي اعتمده في معجمه الثاني (رشح الزلال)، وإنما رتب جميع مداخله ترتيبا ألفبائيا (وليس أبجديا)، وهو الترتيب الملائم للمعاجم الموسوعية. فقد قسّم الكتاب حسب حروف المعجم إلى أبواب: باب الألف، باب الباء، باب التاء، ...إلخ. ثم قسّم المداخل في كل باب حسب الحرف الثاني على التوالي.

3.3.3. منهجية المعجم

نظرا لضخامة المادة التي يضمها هذا المعجم، فقد استخدم الكاشاني في تعاريفه كثيرا من المترادفات وشبه المترادفات، كما استخدم الإحالات على المداخل الأخرى بكثرة، وذلك توخيا للاختصار وتجنبا للتكرار. ومن الأمثلة على ذلك:

"الأديب: يعنون به العارف الرباني، ... وسيأتي تعريفه في باب العين."

"العارف: مَن أشهده الحق نفسه، وظهرت عليه الأحوال، والمعرفة حالة... وقد يعنى بالعارف من عرف نفسه فعرف ربه..."

"اتحاد الذات بالأسماء والصفات: ويقال : توحّد الذات، ويُسمى: اتحاد الذات بالوحدانية، وسيأتي في باب الواو."

14- عبد الرزاق الكاشاني، لطائف الإعلام في إشارات أهل الإلهام، تحقيق سعيد عبد الفتاح (القاهرة: دار الكتب المصرية، 1996) 1: 105.

وحدة الوجود: يُعنى به عدم انقسامه إلى الواجب والممكن."

4.3.3. المعجم، والموسوعة، والمعجم الموسوعي

قد يسبب وصفنا لهذا المعجم بأنه معجم موسوعي مختص شيئا من اللبس يحتم علينا التوضيح. فالفرق بين المعجم والموسوعة من حيث اختيار المداخل ينحصر في اشتمال الموسوعة على أسماء الأعلام من أشخاص وأماكن وأعمال أدبية وغيرها في حين يخلو المعجم اللغوي من أسماء الأعلام[15]. ومن حيث المعالجة، تعمل الموسوعة على معالجة الحقائق معالجة شاملة في حين أن المعجم يعمل عادة على تعريف المداخل دون التوسع فيها. ومن حيث المجال تغطي الموسوعة جميع فروع المعرفة في حين يختار المعجم مداخله من اللغة العامة. ولكن ظهرت موسوعات متخصصة في فرع من فروع المعرفة كموسوعة العلوم الطبية، أو موسوعة العلوم اللغوية مثلا[16].

ويتحتم علينا بعد ذلك التفريق بين الموسوعة والمعجم الموسوعي. فعلى الرغم من أن الموسوعة والمعجم الموسوعي قد يتبعان كلاهما الترتيب الألفبائي، فإنهما يختلفان من حيث معالجة المواد، فالمعلومات تتجمع في الموسوعة تحت موضوعات عامة في حين نجدها موزعة تحت عدد كبير من المداخل المتصلة بها في المعجم الموسوعي[17].

وفي ضوء ذلك يمكن القول إن معجم (لطائف الإعلام في إشارات أهل الإلهام) للكاشاني هو معجم موسوعي مختص في التصوف ألإسلامي ولا يقتصر على تعريف المصطلحات فقط وإنما يشتمل كذلك على الأسماء مثل أسماء الله الحسنى، ويعالج مادته بصورة أعمق وأشمل من المعجم غير الموسوعي.

15- تشتمل المعاجم العربية التراثية على أسماء الأعلام. ولكن المعجم الوسيط لمجمع اللغة العربية اتبع المنهج العلمي الحديث من حيث خلوه من أسماء الأعلام.

16- يفضّل بعض الباحثين إطلاق اسم (دائرة المعارف) على الموسوعة التي تتناول جميع فروع المعرفة، واسم (الموسوعة) على الموسوعة المختصة في فرع واحد.

17- علي القاسمي، علم اللغة وصناعة المعجم، الرياض: جامعة الرياض، ط2: 1991، ص 43-46.

4. الخلاصة

وخلاصة القول إن معاجم الكاشاني الثلاثة لا تدلنا على سعة معرفته في التصوف فحسب وإنما كذلك على إسهامه الكبير في تطوير المعجمية والمصطلحية. فقد أعطى في هذه المعاجم الثلاثة المثل الواضح على المنهجية المصطلحية الموضوعية القائمة على تجميع المصطلحات الصوفية من مظانها أي من المؤلفات المختصة الواسعة الانتشار والمعتمَدة في الاستعمال. وبعبارة أخرى الاعتماد على استعمال أهل الاختصاص في التوصل إلى المفاهيم التي تعبّر عنها تلك المصطلحات. ومن ناحية ثانية، استخدم الكاشاني في معاجمه الثلاثة ثلاثة أنواع من الترتيب: الهجائي والموضوعي والمفهومي، وهي الأنواع المستعملة حتى اليوم في المصطلحية الحديثة، ما يدل على بعد نظره في علم المصطلح وصناعته.

المصادر والمراجع

– أحمد الشرقاوي إقبال، معجم المعاجم، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1407/1987.

– حاجي خليفة، كشف الظنون، بيروت: دار الفكر، 1402/1982.

– عبد الرزاق الكاشاني

❖ مصطلحات الصوفية

تحقيق: د. عبد الخالق محمود، القاهرة، دار المعارف، ط. 2: 1984،

تحقيق: د. محمد كمال جعفر، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1981.

تحقيق: د. عبد العال شاهين، القاهرة: دار المنار، 1413/1992.

❖ رشح الزلال في شرح الألفاظ المتداولة بين أرباب الأذواق والأحوال

تحقيق: سعيد عبد الفتاح، القاهرة: المكتبة الأزهرية للتراث

– شمس الدين الذهب، دول الإسلام، حيدر آباد الدكن: مطبعة دائرة المعارف العثمانية، ط2: 1364–1365 هـ.

– فضل الله الهمداني، جامع التواريخ، نقله إلى العربية: محمد صادق نشأت، ومحمد موسى هنداوي وفؤاد عبد المعطي الصياد، القاهرة: دار إحياء الكتب العربية،ب ت.

– علي القاسمي، علم اللغة وصناعة المعجم، الرياض: جامعة الرياض، ط2: 1991.

– Helmut Felber, Terminology Manual (Paris: UNESCO, 1948)

قـــراءة في كتـــاب

□ تكشيف طرائق التعريف في كتـــاب "المصطلحـــات اللغوية الحديثة في اللغة العربية"

ذ. محمد اعلاوة

تكشيف طرائق التعريف

في كتاب "المصطلحات اللغوية الحديثة في اللغة العربية"[1].

ذ. محمد اعلاوة(*)

1 ـ مقدمة

إن التعريف عصب الدراسة المصطلحية، يزيل عن المصطلح الغموض والإبهام، ويقرب مفهومه من الأذهان، والدارس المصطلحي في كل ذلك مرشد يختار من السبل أقومها ومن الوسائل أيسرها وأوضحها لتحقيق تلك الغاية وبلوغ ذلك المقصود.

إن العلوم المنسوجة بدقة والمعارف المبنية بإحكام شبيهة بحدائق ذات أشجار وأزهار وجداول وأنهار بلغت آية في الانسجام وروعة في حسن النظام، قد أوصدت أبوابها وكتب عليها (لا يدخلها إلا من كان بمسالكها عارفا أو استصحب من أهل الخبرة أحدا إن كان بدروبها جاهلا) فأقبل عليها من الناس كثير، ولم يفز بلذيذ ثمارها ويستمتع بأريج عطرها وعذب مائها إلا قليل، والمحروم من ذلك نوعان: متكبر أعجب بنفسه وأيقن أن ما يعرفه -وما يجهله غير يسير- كاف يمكنه من بغيته ويحقق له منيته، فاستغنى عن استصحاب ذوي العلم والبصيرة وركب رأسه ثم انطلق انطلاقة الموصوف بأفعل في العيوب غير آبه بالنصيحة فأصاب في بعض وأخطأ في كثير، فكان من المفسدين.

ونزق لم يتئد ولم يحكم عقله فاسترشد بمن لا علم له ولا خبرة وركن إليه ولم يتحرَّ عنه ولا عما يقوله فوثق به وتبعه حتى أدخله شعابا تشابهت عليه مسالكها فلم يدر بعد ذلك أي سبيل يسلك وأيها يترك فكان من التائهين.

إن المعاجم الاصطلاحية كالخرائط قيمتها أن ترشد من استعان بها في معرفة ما هو بحاجة إلى معرفته، فتبين له ما استغلق عليه فهمه وتبهم عليه أمره، فإن حققت له

---

1 – المصطلحات اللغوية الحديثة في اللغة العربية (معجم عربي أعجمي وأعجمي عربي) محمد رشاد الحمزاوي. طبعة الدار التونسية للنشر، الجزائر. 1987.

(*) أستاذ بكلية الآداب، وجدة.

ذلك كانت ذات فائدة ومنفعة وإن لم تحقق له شيئا مما ذكر فهي على رأي المذهب الذريعي ليست ذات شأن وقيمة، ومن ثم فإطراحها واجب والختم عليها بعبارة "غير صالحة للاستعمال" صار ضربة لازب. من هنا وجبت العناية بالتعريف في الدراسة المصطلحية ولزم التدقيق والتمحيص فيما يساق فيه التعريف من حيث الترتيب والتركيب واللغة والتصريف.

وانطلاقا من هذا الاقتناع اخترت كتاب "المصطلحات اللغوية الحديثة" لدراسة الطرائق المتبعة في التعريف دراسة وصفية لا نقدية.. وقبل بسط القول في الموضوع لابد من تقديم بعض الملاحظات.

2. ملاحظات حول الكتاب

يعد كتاب "المصطلحات اللغوية الحديثة في اللغة العربية" من الكتب التي عنيت بجمع المصطلحات في مجال ما يزال يفتقر إلى أولي الحزم والعزم، حيث حاول المؤلف تقديم تعريفات لتلك المصطلحات، وهو عمل يوجب له الشكر والثناء. إلا أن لنا ملاحظات حول ما جاء في هذا الكتاب، منها ما هو عام ومنها ما هو متصل بالمنهج.

2.1. ملاحظات عامة

قسم المؤلف بحثه إلى ثلاثة أقسام استهلها بمدخل عام، ثم خص كل واحد من القسمين: الثاني والثالث بمدخل. والناظر في تلك الأقسام يجدها متفاوتة الأحجام، فالقسم الأول استأثر بثلثي الكتاب، وقد خصصه المؤلف للمصطلحات اللغوية الحديثة المبثوثة في بعض ما ألف في علم اللغة بالعربية. أما القسم الثاني فهو أكبر حجما من القسم الثالث، وقد عرض فيه مصطلحات القسم الأول بطريقة معكوسة حيث صنفها بادئا بالمصطلح الأعجمي ثم واضعا قبالته ما يرادفه من المصطلحات العربية. أما القسم الثالث فقد اختار فيه المؤلف من مصطلحات القسم الأول نصفها

تقريبا، اعتمادا على معايير وضعها لتوجيه ذلك الاختيار وضبطه، وبناء عليه فإن الكتاب يحتوي ثلاثة معاجم هي -حسب تسمية المؤلف لها-.

- المعجم الألفبائي العربي الأعجمي.
- المعجم الألفبائي الأعجمي العربي.
- المعجم الألفبائي الموحد المختار.

والذي يعنينا من هذه المعاجم الثلاثة المعجم الأول، إذ فيه وردت تعاريف المصطلحات المختلفة التي تشكل موضوع هاته الدراسة.

2.2. ملاحظات في المنهج

للمؤلف منهج في تعريف المصطلحات نتفق معه في جوانب منه ونختلف معه في جوانب أخرى. فأما ما نختلف معه فيه فهو:

- عدم تتبع المصطلح في السياقات المختلفة التي يمكن أن يرد فيها، واكتفاؤه بسياق واحد. لأن السياق الواحد ليس دليلا كافيا على احتفاظ المصطلح بمفهوم واحد.

- إذا كان تعريف المصطلح تعريفا واضحا يتوقف على السياق فإن السياقات التي استعمل فيها المصطلح تختلف دقة ووضوحا، لذا فتعريف المصطلح بما هو واضح منها وبين أحرى وأجدر، وهذا لم يتم إلا باستخراج جميع السياقات.

- إن تعريف المصطلح ليس من اختصاص الباحث في موضوع علم من العلوم ولا يحق لأي كان أن يطالبه بذلك، بل هو عمل يقوم به المصطلحي يقفو أثر العلماء موضحا كلامهم ومجليا مصطلحاتهم حتى ينير طريق الفهم أمام طالبي المعرفة والعلم. وبناء عليه فإنه عرض السياق الذي ورد فيه المصطلح واعتبار ذلك تعريفا ليس كافيا، لأن السياق الذي يرد فيه المصطلح مادة خام تحتاج إلى أن نعمل فيها

العقل ونصقلها بإضافة ما يمكن إضافته لاستخراج مكنونها وإسقاط ما ليس له قيمة في التعريف والاحتفاظ بماله تلك القيمة.

– استخراج جميع المصطلحات من المتن شيء أساس وتعريف بعض منها دون بعض يحتاج إلى مسوغ وتعليل.

أما ما نتفق معه فيه فهو:

– تعريفه للمصطلح انطلاقا من السياق الذي استعمل فيه وحجته في ذلك «أن المصطلحات تنشأ من الاستعمال أي نصوص المختصين»[2] وهاته حجة قوية لا اعتراض عليها.

– حصره للمتن في مجموعة من المؤلفات التي وردت فيها المصطلحات اللغوية الحديثة.

– توثيقه للمصطلحات المعرفة بنسبها إلى أصحابها وذكر المواضع التي وردت فيها من المؤلف.

- إن حصر المجال وحصر المتن خطوتان لازمتان في الدراسة المصطلحية، تتلوهما عملية الوصف لا ينقد فيها الدارس ولا يحكم ولا يخطئ ولا يصوب، لأن ذلك عمل يتوقف على التتبع بالمقارنة والتبين بالموازنة. وهذا ما فعله رشاد الحمزاوي حين نقل التعريفات كما وردت في تلك السياقات، معللا ذلك «باحترام أصحابها مهما بلغت تلك الآراء من قيمة إيجابية أو سلبية»[3]. لأنه كما قال «في مرحلة وصف لا في مرحلة تعبير وتقعيد»[4] وبناء على ذلك درست تعاريف المصطلحات الواردة في الكتاب.

2 – المصطلحات اللغوية في اللغة العربية

3 – المصطلحات اللغوية في اللغة العربية

4 – المصطلحات اللغوية في اللغة العربية

3. طرائق تعريف المصطلحات في الكتاب

إن من يتتبع التعريفات المجلية لمفاهيم المصطلحات في الكتاب يكتشف أنها لا تخضع لقاعدة مطردة ولا تسير وفق منهجية صارمة، فاختلافها واضح لا يحتاج إلى حجة أو إقامة دليل. وقد لاحظ المؤلف نفسه ذلك وقدم لبعضها تعليلا يفسر به ذلك الاختلاف قائلا: «والجدير بالملاحظة أن التعريفات المعنية بالأمر ليست تعريفات مطلقة. فهي تختلف دقة وغموضا وطولا وقصرا باعتبار أن التطويل أو التقصير مثلا مرتبط بتوضيحها للقارئ»[5].

ولاحتواء هاته التعريفات المختلفة والإمساك بجهات اختلافها اجتهدت في نسج شبكة من المفاهيم متماسكة ترد تلك الطرائق المختلفة في الظاهر إلى طرائق متفقة في التقدير، وتظهر تلك التعريفات في صورة منظمة.

وبناء عليه فقد نظرت إلى التعريفات الواردة في الكتاب من زوايا أربع؛ هي:

- المكون
- الصيغة
- الرتبة
- العرض

وكل زاوية من هاته الزوايا تتفرع إلى قسمين أو ثلاثة أقسام أو أربعة، وإليك البيان.

أ - المكون: هو ما به يكون التعريف وبدونه لا يكون هناك تعريف. وهو إما خصائص أو مقابلات، أي ما استخلص من المقابلات.

5 - المصطلحات اللغوية في اللغة العربية

ب- الصيغة: نعني بها الصورة التي يظهر فيها المكون في التعريف، فقد يظهر في صورة خصائص ومقابلات أو يظهر في صورة خصائص دون مقابلات أو في صورة مقابلات لا غير.

جـ- الرتبة: مرتبطة بصيغة ظهور المكون، خاصة في الحالات التي تستوجب الترتيب. فإذا جاءت وفق الترتيب الملاحظ في كثير من التعريفات كان التعريف مرتبا وإذا خالفته كان التعريف غير مرتب.

د- العرض: نقصد به الطريقة التي يعرض بها مكون التعريف، فقد يعرض عرضا فيه إطناب كما قد يعرض عرضا فيه إيجاز، وبين هذا وذاك فقد يعرض عرضا مفصلا فيه تقسيم أو يعرض عرضا فيه حشو وكلام زائد.

وفيما يلي أمثلة موضحة لكل زاوية من تلك الزوايا الأربع.

أ- المكون: هو الخصائص أو المقابلات أو كلاهما معا. ونريد بالخصائص العناصر الذرية أو المقومات الدلالية البسيطة التي يمكن أن يحلل إليها المصطلح. حيث يكون المصطلح هو تلك الخصائص نفسها. فالتعريف بهذا المكون هو التعريف بما هو المصطلح.

ويتجلى في تعريف المصطلح الآتي:

(1013) التلفظ: **Prononciation**

تموجات هوائية مصدرها في الغالب الحنجرة

تشكلها أضواء الصوت

مج (139/3)

فهذا التعريف يحتوي على ثلاث خصائص:

أ - الخصيصة الأولى: تموجات هوائية

ب- الخصيصة الثانية: مصدرها في الغالب الحنجرة

ح- الخصيصة الثالثة: تشكلها أعضاء الصوت.

أما المقابلات فهو تعريف المصطلح بما نقابله به أي نعارضه به أو نواجهه بــه. فنستخلص من تلك المقابلات العلاقات الآتية:

- الترادف - المثال - التشابه - المتضاد - المقارنة...

بالنسبة إلى الترادف فإن التعريف به هو تعريف المصطلح بمصطلح دال علــى نفس ما يدل عليه المصطلح المعرف شريطة أن يكون واضحا ومفهوما أكــثر حــتى يكون في تصور مفهومه تصور مفهوم المصطلح المعرف. وهذا النوع من التعريــــف يمكن الاستدلال عليه بالمصطلح الآتي:

(848) الفضلة غير المباشرة Complément indirect

وتسمى أيضا بالفضلة النسبية (Relatif)

والفضلة الثانوية (Secondaire) ولها أنواع

أ) فضلة الظروف Complément circonstantiel

ب) الفضلة الحالية Complément de maniére

ج) الفضلة السببية Complément de cause

د) الفضلة الآلية Complément d`instrument

ففي هذا التعريف يتضح أن الفضلة غير المباشرة لها مرادفان هما:

- الفضلة النسبية

- الفضلة الثانوية

وقد أفاد هاته العلاقة الفعل (تسمى) الذي دل على أن المفهوم واحد والألفاظ مختلفة.

ويمكن أن نرمز إلى هاته العلاقة بالرمز (=).

أما التشابه فهو تعريف المصطلح بما يشبهه أي لا يساويه مساواة تامة ولكن يشبهه في بعض الصفات. ونمثل لهذا النوع من التعريف بالمصطلح الآتي:

(666) الضمة المرققة (U. desemphatisé)

وهو الذي يشبه الضمة المرققة في اللغة العربية.

حين يكون قصيرا ويشبه ما يسمى بواو المد حين يكون طويلا.

(من ص34)

ففي هذا التعريف تم تقريب مفهوم المصطلح الأجنبي من المتلقي بما يشبهه في اللغة العربية، أي أن مفهوم المصطلح الأجنبي لا يتجلى في اللغة العربية بكل صفاته، ولكنه يتجلى ببعضها وذلك في الضمة المرققة عند ما يكون قصيرا وفي واو المد عندما يكون طويلا. وفي التعريف ما يشير إلى هاته العلاقة وهو الفعل (يشبه) الذي تكرر مرتين. ويمكن أن نرمز إلى هاته العلاقة بالرمز (=).

أما التضاد فهو تعريف المصطلح بما يضاده كما هو واضح في تعريف المصطلح الآتي:

(683) إطباق: (Emphase)

ويقابله الانفتاح (...) على أن تحديد العرب لهما تحديد بعيد عن الوضوح (...) (من ص36)

فقد قابل المعَرِّف المصطلح (إطباق) بمصطلح (الانفتاح)، فتبين من تلك المقابلة أن ثمة تضادا بين المعرَّف به، وهي علاقة يرمز إليها عادة بالرمز (≠).

أما المثال فهو تعريف المصطلح بأمثلة أي بأفراده التي يصدق عليها، كما هو واضح في تعريف المصطلح (مهموسة).

(1132) مهموسة: (Sourde)

الحروف المهموسة عندهم/ العرب القدامى/هي:

الهاء والحاء والخاء والكاف والشين والسين والتاء والصاد والثاء والفاء.

(صق ص35)

ففي هذا التعريف أمثلة ينطبق عليها مفهوم المصطلح بالتساوي ولكنه يعمها جميعا. وعليه فإذا ذكرت جميع أمثلة المصطلح كانت العلاقة بين طرفي التعريف متساوية أما إذا ذكر بعض منها دون بعض كانت علاقة المصطلح بما ذكر علاقة عموم وتساو نرمز إليها بالرمز (≥).

أما المقارنة فهو تعريف المصطلح انطلاقا من مقارنته بمصطلح آخر، وكما هو واضح في التعريف الآتي:

(573) صوت صائت منفتح أو مفتوح Voyelle ouverte

والصوائت المنفتحة هي في الجملة Open vowel

أشد بروزا من الصوائت الضيقة.

(مس ص163(2))

حيث قورن المصطلح (الصوائت المنفتحة) بالمصطلح (الصوائت الضيقة) لتوضيح درجة البروز فيهما. والعنصر اللفظي الذي أشار إلى ذلك هو (أشد). وقد اخترنا للدلالة على هاته العلاقة الرمز (T).

ب- الصيغة: يظهر مكون التعريف في ثلاث صيغ هي:

- قد يكون التعريف بالمقابلات فقط، كما في تعريف المصطلحات السابقة (848)، (666)، (683)، (1132)، (573).

- وقد يكون بخصائص ثابتة أو منفية، مثل:

(653) المضارع: Present et future

[خصائص ثابتة]← صيغة تدل على حالة أو حدث في زمان حاضر أو زمان آت.

(يس ص..)

(842) الفضلة: Complément, Complément(Objet)

هي ما ليس مسندا ولا مسندا إليه ومن أنواعها

[خصائص منفية]← الفضلة المباشرة والفضلة غير المباشرة.

(مج 138/10)

– وقد يكون بخصائص ومقابلات، مثل:

(922) المقطع المفتوح: La Syllabe ouverte

open syllobe

هو المقطع الذي ينتهي بصوت لين، مثل:

مو– ما– مي، والمقطع الثالث في مستفعل

(مج 96/4)

(647) الصيغة الكامل Forme allongee

lengthened or prolonjed form

الصيغة التي تنطق جميع عناصرها

و يقابلها الصيغة المختصرة.

(مج 108/9)

ج– الرتبة: مرتبطة بصيغة ظهور المكون والكيفية التي ورد بها في التعريف، خاصة إذا ظهر مكونان اثنان فإنه يجب مراعاة ترتيب محدد في سوقهما، حتى يفيد التعريف وتجنى ثمرته، وبناء عليه فإن التعريف الذي يكون مكوناه الظاهران مرتبين يوصف بأنه تعريف مرتب وإذا لم يكن كذلك وصف بأنه تعريف غير مرتب، بالنسبة إلى التعريف المرتب فإنه يتجلى في صورتين:

1 – الصورة الأولى: يكون فيها التعريف بالخصائص والمقـابلات، وتكـون الخصائص في المرتبة الأولى ثم تليها بعد ذلك المقابلات؛ مثل ذلك:

(689) الطقطقة: clik-clik

صوت يتكون عن طريق إدخال النفس ويعد عنصرا من أبجدية بعض اللغـات كالبوشمان والهوتنتوت وهو يشبه الصوت المستعمل في لهجات مصر في زجر الحصان أو في النفي والاستنكار عند المصريين.

(مج10/136)

(690) المطلق Absolu-Absolute

هو ما كان مكتفيا بذاته غير متوقف في فهم معناه.

على غيره مثل إنسان وبيت، ويقابله المقيد (Relatif)

كالمضارع الموصوف وجملة جواب الشرط.

(مج 9/103)

ففي التعريف الأول مكونان: خصائص ومقابلات، وهو تعريف مرتب لتقـدم اثنين من الخصائص وتأخر المشابه.

الخصيصتان: – صوت يتكون عن طريق إدخال النفس.

– يعد عنصرا من أبجدية اللغات كالبوشمان والهوتنتوت. المشـابه: – يشـبه الصوت المستعمل في لهجات مصر في زجر الحصان وفي التعريف الثـاني تقدمـت خصيصتان إحداهما مثبتة والثانية منفية على المثال، والمضاد.

الخصيصة المثبتة: هو ما كان مكتفيا بذاته.

الخصيصة المنفية: غير متوقف في فهم معناه على غيره.

المثـــال: إنسان وبيت.

المضـــاد: المقيد.

2 – **الصورة الثانية:** يكون التعريف إما بالخصائص أو بالمقابلات، ويكون الترتيب في هذا التعريف بين الخصائص أو بين العناصر المحصلة من المقابلات.

3 – بالنسبة إلى الخصائص فإن التعريف بها يكون مرتبا إذا تقدم ما هو عام على ما هو خاص، مثل تعريف المصطلح الآتي:

– (1013) التلفظ Prononciation

Pronunciation

تموجات هوائية مصدرها في الغالب الحنجرة تشكلها أعضاء الصوت.

(مج 139/3)

أو تقدم فيها ما هو مثبت على ما هو منفي، مثل:

(604) صوت اللين: La voyelle

(The vowel)

صوت لغوي لا يصحبه في صدوره صفير أو حفيف وليس في مجراه حوائل، وله أقسام كثيرة [...] (مج 139/3)

– أما بالنسبة إلى العناصر المستخلصة من المقابلات، فإن التعريف إذا كان مكونا من (الترادف والمثال) تقدم المرادف على المثال، مثل:

(844) الفضلة المباشرة Complément direct

وهي الفضلة المفعولية، مثل المفعول به.

(مج 138/10)

وقد اكتفيت بإيراد مثال واحد ولم أورد أمثلة لسائر العناصر الأخرى لأن الترتيب فيها يحتاج إلى بحث وتقص دقيقين لمعرفة ما حقه التقديم منها وما حقه التأخير لهذا السبب فإنني لم أراع مسألة الترتيب في التعاريف المكونة من المقابلات في عملية التصنيف التي ستأتي بعد.

العرض: هو الهيئة التي برز فيها التعريف والحجم الذي بلغه عرض عناصره. وقد عرضت التعريفات في أربع هيئات، هي:

ـ عرض مفصل

ـ عرض فيه إطناب

ـ عرض فيه إيجاز

ـ عرض فيه حشو

بالنسبة إلى العرض الذي فيه إطناب فإنه يتجلى في كل تعريف عرضت فيه العناصر الأساسية - الخصائص والمقابلات- دون زيادة، مثل التعريف (689 و690). أما العرض الذي فيه إيجاز فهو ضد العرض الذي فيه إطناب، يعرض فيه تعريف المصطلح عرضا موجزا، ويكتفى فيه بأحد المكونين- الخصائص أو المقابلات.

(516) صوت أنفي Nasale (Consonne)

وهو النون والميم (حج 139/3)

(553) أصوات الصفير Les sifflantes

sibilantx

وتتميز بأنها أضيق الأصوات الرخوة مجرى والهواء معها أكثر احتكاكا بالمخرج كالزاي والسين والصاد (حج 141/3)

(912) المقطع La syllabe

جزء الكلمة المشتمل على صوت لين أو ما يشبهه.

(حج 96/4)

أما العرض المفصل فيتجلى في التعاريف التي عرض فيها المكونان الخصائص والمقابلات مجتمعين أو منفردين إضافة إلى عناصر أخرى زادت المصطلح وضوحا أكثر، مثل تعريف المصطلحين (604، 848) وتعريف المصطلح الآتي:

(635) الأصوات المتوسطة **Les Consonnes liquides**

وهي أصوات متمادية يتسع لها مجرى الهواء بما يقرب من اتساعه مع أصوات اللين. ولا تكاد تسمع حركة الهواء عند صدورها. والأصوات المتوسطة في العربية: الراء، واللام، والميم، والنون. وتنقسم من حيث مجراها إلى:

أ) صوت أنفمي وهو النون والميم.

ب) صوت فمي وهو الراء واللام.

(حج 142/141/3)

ففي هذا التعريف عرف المصطلح بخصائص وأمثلة، ثم أردفا بتقسيم يوضح ما جاء فيهما وهذا التقسيم يجوز الاستغناء عنه دون المساس بجوهر التعريف، ولكن وروده زاد من وضوح التعريف أما بالنسبة إلى العرض الذي فيه حشو فيظهر في التعاريف التي زيدت فيها ألفاظ أو عبارات، لو حذفت أو استغني عنها لما أثر ذلك في عموم التعريف، مثل:

(557) صوت صامت انفجاري احتكاكي **Consonne fricative**

(Fricative consonant)

الصامت الانفجاري الاحتكاكي نوع من الانفجاري يحدث في تكوينه أن يتبع إطلاق الانفجاري مباشرة بالاحتكاكي.

المقابل له أي **الاحتكاكي** الذي يتكون من نفس الموضع الذي يتكون فيه الانفجاري. وهذا الصوت الاحتكاكي الذي **يعد جزءا جوهريا من الانفجاري الاحتكاكي** يسمع لأن الأعضاء المشتركة في نطق الانفجاري تنفصل ببطء.

(مس ص182 (2))

إذا حذفنا من هذا التعريف العناصر المسطر تحتها فسيتضح أنها لم تكن ذات قيمة، كما أن التعريف سيزداد وضوحا.

(557) صوت صامت انفجاري احتكاكي.

[...] نوع من الانفجاري يحدث في تكوينه أن يتبع إطلاق الانفجاري مباشرة بالاحتكاكي [...] الذي يتكون من نفس الموضع الذي يتكون فيه الانفجاري، وهذا الصوت الاحتكاكي [...] يسمع لأن الأعضاء المشتركة في نطق الانفجاري تنفصل ببطء.

ومثل ذلك يمكن ملاحظته في التعريف الآتي:

(631) الصوت المهموس

فالصوت المهموس هو الذي لا يهتز معه الوتران الصوتيان ولا يسمع لهما رنين حين النطق به ـوليس معنى هذا أن ليس للنفس معه ذبذبات مطلقا وإلا لم تدركه الأذن، ولكن المراد بهمس الصوت هو [عدم اهتزاز] الوترين الصوتيين معه رغم أن الهواء في أثناء اندفاعه من الحلق أو الفم يحدث ذبذبات يحملها الهواء الخارجي إلى حاسة السمع فيدركها المرء من أجل هذا.

(بن ص22)

إذا شذبنا هذا التعريف وأزلنا منه ما اعتبر زائدا فسيأتي في الصورة الآتية:

(631) الصوت المهموس.

[...] هو الذي لا يهتز معه الوتران الصوتيان ولا يسمع لهما رنين حين النطق به [...] رغم أن الهواء في أثناء اندفاعه من الحلق أو الفم يحدث ذبذبات يحملها الهواء [...] إلى حاسة السمع.

ومثل ذلك أيضا يلاحظ في التعريف الآتي:

(1116) نهاية اللسان (ذلق اللسان، ذولق اللسان) Poite de la langue

Tys Poit of the longue

نهاية اللسان (ذلق أو ذولقة اللسان)

فهي داخلة في الذي اصطلح على تسميته بطرف اللسان.

(مس ص.148)

لو حذفنا من هذا التعريف العناصر الزائدة لجاء عرضه أوجز وأخصر.

(1116) نهاية اللسان (ذلق اللسان، ذولق اللسان).

بعد ما تناولنا هاته المفاهيم الواصفة للتعريفات فرادى وبينا كل مفهوم بما يلزم، وبسطنا القول في كل ذلك بالأمثلة المناسبة حتى تفهم، حاولنا الكشف عن العلاقات التي تربط بين هاته المفاهيم.

4. العلاقات بين المفاهيم المنظمة للتعريفات

إذا نظرنا إلى هاته الزوايا الأربع نظرة جامعة اكتشفنا أنها ترتبط فيما بينها بعلاقات مختلفة.

– إن العلاقة بين مكوني التعريف علاقة تكميل تسير في اتجاه واحد، فالمقابلات تكمل الخصائص وتزيد في وضوحها والعكس غير صحيح. وهذا ما يفسر رتبتهما في صيغة ظهورهما في التعريف.

– إن العلاقة بين التعريف بالمثال والتعريف بالمشابه والتعريف بالمضاد والتعريف بالمرادف والتعريف بالمقارن به علاقة تقاطع، حيث تشترك في كونها حاصلة من طريق المقابلة، أي مقابلة المصطلح المعرف بما يعرفه.

– إن العلاقة بين المكون من ناحية والصيغة من ناحية ثانية علاقة لزوم، حيث إن المكون لابد أن يظهر في صيغة من الصيغ الأربع المحددة من قبل.

– إن العلاقة بين الرتبة والمكون علاقة لزوم، إذ الرتبة تستلزم عنصرين أو أكثر مما يتكون منه التعريف، يتقدم فيه ما حقه التقديم ويتأخر ما حقه التأخير.

– إن العلاقة بين العرض من جهة والمكون والصيغة والرتبة من جهة ثانية علاقة لزوم، حيث إن مكون التعريف وصيغته ورتبته تستلزم العرض الذي يظهر فيه بالضرورة.

ونظرا إلى قيمة العرض في هاته العلاقات واستلزام الزوايا الثلاث له في ظهورها، فإن العرض هيئات أربعا ظهر فيها التعريف، هاته الهيئات إذا قارنا بينها لمعرفة ما تتفق فيه وما تختلف فيه لوجدنا ما يلي:

– إن الزيادة في العرض المفصل والعرض الذي فيه حشو، يمكن إسقاطها دون أن يخل ذلك بأساس التعريف، إلا أن الزيادة في العرض المفصل محمودة ترجى منها الفائدة بينما الزيادة في العرض الذي فيه حشو مذمومة لا نفع فيها..

– إن العرض الذي فيه إطناب والعرض الذي فيه إيجاز يختلفان معنى ومبنى.

فالتعريف بالمكونين: الخصائص والمقابلات، أفضل من التعريف بأحد المكونين، لذا فإن العرض الذي فيه إطناب تحصل منه الفائدة من جهتين، بينما التعريف الذي فيه إيجاز لا تحصل منه الفائدة إلا من جهة واحدة، وتبعا لذلك اختلفا من حيث المبنى، إذ الزيادة في المعنى تقتضي زيادة في المبنى.

5 – تصنيف المصطلحات المعرفة

لقد تناولنا فيما سبق التعريفات الاصطلاحية وما تتكون منه تناولا تفريعيا وتجزيئيا؛ حيث حاولنا توضيح المفاهيم الأربعة (العرض والمكون والصيغة والرتبة) في تلك التعريفات بطريق العزل والإفراد، وذلك حتى يسهل عند تصنيف المصطلح تتبع ما تحقق من تلك المفاهيم في تعريفه. وبناء عليه فقد جمعنا المصطلحات المعرفة في خانة، ثم بينا بعلامة (+) وجود مفهوم من تلك المفاهيم الأربعة وما تفرع منها في التعريف، وبعلامة (ـــ) عدم وجود بعض المفاهيم أو بعض ما تفرع منها في التعريف، وبعلامة (0) غياب إثبات أو نفي مفهوم من المفاهيم. والجدول الآتي يوضح ذلك:

	مكون التعريف وصيغته						الرتبة في التعريف	عرض التعريف			
المصطلحات المعرفة	خصائص	ع =	ع ≥	ع ≠	ع ~	ع T	مرتب	مفصل	فيه إطناب	فيه إيجاز	فيه حشو
(516) صوت أنفي	−	+	−	−	−	−	0	−	−	+	−
(553) أصوات الصفير	−	+	−	−	−	+	0	−	−	+	−
(557) صوت صامت انفجاري احتكاكي	+	−	−	−	−	−	+	−	−	−	+
(573) صوت صائت منفتح أو مفتوح	−	−	−	−	−	−	0	−	−	+	−
(604) صوت اللين	+	−	−	−	−	−	+	+	−	−	−
(631) الصوت المهموس	+	−	−	−	−	−	+	−	−	−	+
(635)الأصوات المتوسطة	+	+	−	−	−	−	+	+	−	−	−
(647) الصيغة الكاملة	+	−	−	+	−	−	+	−	+	−	−
(653) المضارع	+	−	−	−	−	−	+	−	−	+	−
(666) الضمة المرققة	−	−	−	−	+	−	0	−	−	+	−
(683) إطباق	−	−	−	+	−	−	0	−	−	+	−
(689) الطقطقة	+	−	−	−	+	−	+	−	+	−	−
(690) المطلق	+	−	+	+	−	−	+	−	+	−	−
(842) الفضلة	+	−	−	−	−	−	+	+	−	−	−
(844) الفضلة المباشرة	−	+	+	−	−	−	0	−	−	+	−
(848 الفضلةغير المباشرة	−	+	−	−	−	−	0	+	−	−	−
(912) المقطع	+	−	−	−	−	−	+	−	−	+	−
(922) المقطع المفتوح	+	−	+	−	−	−	+	−	+	−	−
(1013) التلفظ	+	−	−	−	−	−	+	−	−	+	−
(1116) نهاية اللسان	−	+	−	−	−	−	0	−	−	−	+
(1132) مهموسة	−	−	+	−	−	−	0	−	−	+	−

6. خـاتمة

إن قيمة التعريف في الدراسة المصطلحية عظيمة وشأنها عند المصطلحيين كبير، لذا وجب التفكير في وضع نظرية تكون لأي باحث في المصطلح. ونظرية التعريـــف هاته يمكن الوصول إليها من طريقين:

– طريق الافتراض: حيث يعتمد فيه على الاستقراء الناقص، أي يكتفي الناظر باستقراء عدد محصور من التعريفات ينظر فيها ويستخلص منها ما يمكـــن اعتبـــاره قاعدة تعريف عامة تخضع لها المصطلحات وتطرد فيها التعريفات.

– طريق الوصف والتصنيف: وهو يقتضي القيام باستقراء تام يعتمـــد فيـــه الدارس على إحصاء المصطلحات المعرفة في مختلف المعارف والعلـــوم، ثم وصفـــها وتصنيفها تصنيفا يراعى فيه التجانس ثم تستخلص من تلك التعريفات قواعد عامـــة ومطردة يتبعها الباحث المصطلحي في تعريفه للمصطلحات.

تقـــارير علميـــة

□ تقرير عام عن معهد الدراسات المصطلحية

✍ إعداد: د. مصطفى فوضيل

معهد الدراسات المصطلحية

إعداد: ذ. مصطفى فوضيل (*)

أولا: بطاقة تعريف

أ_ طبيعة المعهد:

معهد الدراسات المصطلحية: مؤسسة للبحث العلمي، متخصصة في البحوث والدراسات المصطلحية، تابعة لكلية الآداب والعلوم الإنسانية، ظهر المهراز، جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس- المغرب.

ب- ولادة المعهد:

في سنة 1985 تأسست بكلية الآداب ظهر المهراز بفاس "مجموعة البحث في المصطلح النقدي" التي ستكون في السنة الموالية 1986 وراء تنظيم ندوة دولية بعنوان: "المصطلح النقدي وعلاقته بمختلف العلوم".

تلك الندوة التي نادت في ثاني عرض لها: "إن التنسيق بين مراكز البحث المصطلحي ينبغي أن يتم، وبأسرع ما يمكن، حفظا لطاقات الأمة وأوقاتها وأموالها، وإن الجهود الفردية والجماعية في ميدان المصطلح ينبغي أن تتقوى وتتكامل، لتصب في اتجاه واحد.." (ندوة المصطلح النقدي ص:23).

كما نادت في خامس توصياتها بـ "إنشاء جمعية عربية للمصطلح النقدي يكون مقرها بكلية الآداب بفاس" (ص:470).

وفي 6 ذي الحجة 1413 الموافق 28/5/ 1993 ولد بكلية الآداب- ظهر المهراز بفاس "معهد الدراسات المصطلحية" بعد مخاض طويل، أسهم فيه رجال ومجموعات للبحث في المصطلح، بعديد من الكليات بالمغرب.

ج- مشروع المعهد:

مشروع المعهد باختصار هو العمل على إنجاز "المعجم التاريخي للمصطلحات العلمية العربية"، وفق خطة علمية منهجية متكاملة؛ ترشد فيها المناهج، وتحدث فيها الوسائل، وتكثف فيها الجهود، وتوجه فيها الطاقات، وتنسق فيها الأعمال، "لتصب

(*)- أستاذ باحث بمعهد الدراسات المصطلحية.

في اتجاه واحد. هو تذليل العقبة الكأداء: عقبة إنجاز المعجم التاريخي للمصطلحات، الذي هو خطوة من أهم الخطى في الطريق إلى المعجم التاريخي للغة العربية". (ندوة المصطلح النقدي ص:28).

وفي التمهيد لذلك، وأثناء إنجاز ذلك يهدف المعهد -كما نص عليه قانونه الأساسي- إلى "العناية بكل ما يؤدي إلى تطوير البحث العلمي في المصطلح؛ نظريات، ومفاهيم، ومناهج، ووسائل،.. في التاريخ والواقع معا".

ثانيا: أعضاء المجلس الإداري الثاني

المدير: د. الشاهد البوشيخي (كلية الآداب- ظهر المهراز- فاس)

أمين السر: د. إدريس الفاسي (كلية الآداب- سايس- فاس)

أمين المال: د. عبد العلي حجيج (كلية الآداب- ظهر المهراز- فاس)

المسؤول العلمي: د علي الغزيوي (كلية الآداب- ظهر المهراز- فاس)

المسؤول الإعلامي: د. فريد الأنصاري (كلية الآداب- مكناس)

المستشارون:

- د. عبد الرحيم الرحموني (كلية الآداب- ظهر المهراز- فاس)
- د. العياشي السنوني (كلية الآداب- ظهر المهراز- فاس)
- د. محمد بوحمدي (كلية الآداب- ظهر المهراز- فاس)
- د. محمد مفتاح (كلية الآداب- تطوان)
- د. حسن الأمراني (كلية الآداب- وجدة)
- د. عبد الناصر السباعي (كلية الآداب- ظهر المهراز- فاس)
- د. عز الدين البوشيخي (كلية الآداب- مكناس)
- د. علي يوعلا (كلية الحقوق- فاس)
- د. الحسين كنوان (كلية الآداب- مكناس)

د. رشيد السلاوي (كلية الآداب- سايس- فاس)

د. عبد الحفيظ الهاشمي (كلية الآداب- وجدة)

د. مصطفى اليعقوبي (كلية الآداب- وجدة)

ذ. إبراهيم أزوغ (كلية الآداب- ظهر المهراز- فاس)

ذ. عبد العزيز احميد (كلية الآداب- أكادير)

ذ. بلقاسم اليوبي (كلية الآداب- مكناس)

ذ. محمد الدحماني (كلية الآداب- وجدة)

ذ. مصطفى فوضيل (معهد الدراسات المصطلحية)

ذ. محمد أزهري (كلية الآداب- بني ملال)

ثالثا: المنجزات

أ - الندوات:

الندوة الأولى: "الدراسة المصطلحية والعلوم الإسلامية" (ندوة دولية بتعاون مع شعبة الدراسات الإسلامية بكلية الآداب- سايس- فاس، أيام 8-9-10 جمادى الثانية 1414 الموافق 23-24-25 نونبر 1993).

الندوة الثانية: "مشروع المعجم التاريخي للمصطلحات الحديثية" (ندوة دولية بتعاون مع شعبة الدراسات الإسلامية بكلية الآداب- بني ملال، أيام 22- 23-24 رجب 1417 الموافق 5-6-7 دجنبر 1996).

الندوة الثالثة: "التداخل والتكامل المصطلحي في العلوم" (الحلقة الأولى: في القديم) (ندوة دولية بالتعاون مع كلية الآداب والعلوم الإنسانية- جامعة ابن زهر- أكادير، أيام 9- 10 -11 مارس 1999).

الندوة الرابعة: "قضايا المصطلح في الآداب والعلوم الإنسانية" (ندوة دولية بالتعاون مع كلية الآداب والعلوم الإنسانية- جامعة مولاي إسماعيل- مكناس، أيلم 9- 10 - 11 مارس 2000).

ب - الدورات التدريبية:

الدورة الأولى: "نحو منهجية للتعامل مع التراث الإسلامي" (بالتعاون مع المعهد العالمي للفكر الإسلامي بواشنطن، والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو) خلال الفترة المتراوحة بين 30 أكتوبر و05 نونبر 1996. وقد تمت هذه الدورة من خلال ندوات وورشات وموائد مستديرة.

الدورة الثانية: "كيف ندرس المصطلح" يومي 28- 29 محرم 1420 الموافق 15- 16 ماي 1999. وقد تمت هذه الدورة من خلال عروض وورشات وخلاصات للورشات.

الدورة الثالثة: "إحصاء المصطلح" يومي 14-15 شعبان 1420 الموافق 4-5 دجنبر 1999. وقد تمت هذه الدورة من خلال ورشات وخلاصات للورشات، وتضمنت كل ورشة ورقة نظرية وأعمالا تطبيقية على نصوص مختارة.

الدورة الرابعة: "الدراسة المعجمية للمصطلح" يومي 13- 14 ذي القعدة 1420 الموافق 19- 20 فبراير 2000. وقد تمت من خلال عروض وورشات وخلاصات.

الدورة الخامسة: "الدراسة النصية للمصطلح" يومي: 23- 24- صفر 1421 الموافق 25- 26 ماي 2000. وقد تمت هذه الدورة من خلال ورشات تضمنت أوراقا نظرية وأعمالا تطبيقية على النصوص السابقة. واختتمت بخلاصات أدارها مدير المعهد. واستفاد منها نحو ثمانين باحثا في المصطلح، موزعين في ورشات تبعا للتخصصات السابقة.

الدورة السادسة "الدراسة المفهومية للمصطلح" يومي: 28- 29 شعبان 1421 الموافق 25- 26 نونبر 2000. وقد تمت هذه الدورة من خلال ورشات تضمنت أوراقا نظرية وأعمالا تطبيقية على النصوص السابقة. واختتمت بخلاصات أدارها مدير المعهد. واستفاد منها نحو ثمانين باحثا في المصطلح، موزعين في ورشات تبعا للتخصصات السابقة.

ج- الأيام الدراسية:

– يوم دراسي في موضوع: "قضية التعريف في الدراسات المصطلحية القديمة" في رحاب كلية الآداب بالمحمدية، (بتعاون مع مجموعة البيان للدراسات المصطلحية بكلية الآداب والعلوم الإنسانية- المحمدية، 14 ذو القعدة 1414هـ الموافق 25 أبريل 1994م).

– يوم دراسي في موضوع "قضية التعريف في الدراسات المصطلحية الحديثة" في رحاب كلية الآداب بوجدة (بتعاون مع مجموعة البحث في المصطلح بكلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة محمد الأول بوجدة، 25 ذي القعدة 1415هـ الموافق 25 أبريل 1995م.

– ثلاثة أيام دراسية في موضوع "المصطلح الإنساني والمعجم الموحد" في رحاب كلية الآداب ظهر المهراز بفاس (بتعاون مع مكتب تنسيق التعريب التابع للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، أيام : 7–9 رجب 1417هـ الموافق 19–21 نونبر 1996م)، وقد خصصت هذه الأيام لتدارس المعاجم الثلاثة التي أصدرها المكتب وهي: معجم اللسانيات، ومعجم التاريخ والآثار، ومعجم الجغرافيا.

– يوم دراسي في موضوع "جهود العلماء في دراسة المصطلح القرآني" في رحاب كلية الآداب بالمحمدية (بتعاون مع مجموعة البيان للدراسات المصطلحية بكلية الآداب بالمحمدية، 13 ذي القعدة 1418هـ الموافق 10 مارس 1998م.

– يومان دراسيان في موضوع "مشروع المعجم التاريخي للمصطلحات العلمية العربية المعرفة" بمقر المعهد بفاس. (14–15 مارس 1998).

وقد اقتصر في هذين اليومين على التخصصات التالية: – القرآن وعلومه/ الحديث وعلومه/ الفقه وأصوله/ اللغة وعلومها/ الأدب ونقده.

د - المدارسات العلمية:

نظم المعهد – بين السنوات الجامعية 94–2000 عشرين مدارسة علمية تحت عنوان (المصطلح نظرية وتطبيقا: تجربة حياة أو تجربة بحث) استدعي لها نخبة من أعلام المصطلح والباحثين المتخصصين.

1 – مشروع المعجم التاريخي للمصطلحات العلمية العربية المعرفة، لمدير المعهد الدكتور الشاهد البوشيخي يوم السبت 20 شعبان 1415هـ الموافق 21 يناير 1995م.

2 – منهجيات وضع المصطلح العلمي العربي وتوحيده (قراءة استيعابية ونقدية) للأستاذ جواد حسني سماعنة (مكتب تنسيق التعريب) السبت 15 ذو القعدة 1415هـ الموافق 15 أبريل 1995م.

3 – المصطلح الطبي في التراث العربي، للأستاذ الدكتور نشأت الحمارنة (كلية الطب ـ جامعة دمشق) وذلك يوم الاثنين 8 ذي الحجة 1415 هـ الموافق 8 ماي 1995م

4 – مشكلة المصطلح في علم النفس، الدكتور عبد الناصر السباعي (أستاذ علم النفس بكلية الآداب ظهر المهراز– فاس) السبت 23 رجب 1416هـ الموافق 16 دجنبر 1995م.

5 – من ثمرات البحث في المصطلح الأصولي. للأستاذ إدريس الفاسي الفهري (كلية الآداب سايس–فاس) السبت 22 شعبان 1416 هـ الموافق 13 يناير 1996م.

6 – مشكلة تعدد المصطلح، للأستاذ الدكتور حسن الأمراني (رئيس شعبة اللغة العربية بكلية الآداب ـوجدة) السبت 19 شوال 1416 هـ الموافق 9 مارس 1996م.

7 – من قضايا المصطلح النقدي العربي، للأستاذ مصطفى اليعقوبي (أستاذ النقد والبلاغة بكلية الآداب – وجدة) السبت 17 ذو القعدة 1416 هـ الموافق 6 أبريل 1996م.

9 – اللغة العربية أمام تحديات القرن الواحد والعشرين (مع حوار عن تجربة حياة في البحث المصطلحي) للأستاذ العلامة عبد العزيز بن عبد الله (عضو أكاديمية المملكة المغربية ومدير مكتب تنسيق التعريب سابقا) السبت 12 ذي القعدة 1417هـ الموافق 22 مارس 1997م.

10 – اللغة العربية أمام تحديات العلوم والتكنولوجيا (مع حوار عن تجربة حياة في البحث المصطلحي) للأستاذ أحمد الأخضر غزال (عضو أكاديمية المملكة المغربية ومدير معهد الدراسات والأبحاث للتعريب سابقا) السبت 18 ذي الحجة 1417هـ الموافق 26 أبريل 1997م.

11 – تخطيط السياسة اللغوية في الوطن العربي : التخطيط المصطلحي (مع حوار عن تجربة حياة في البحث المصطلحي) للأستاذ الدكتور علي القاسمي (مدير اتحاد جامعات العالم العربي الإسلامي بمقر المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة) السبت 24 محرم 1418 الموافق 31 ماي 1997م.

12- بنوك المصطلحات العربية: الواقع والآفاق (تجربة البنك الآلي السعودي للمصطحات نموذجا) للأستاذ الدكتور عبد الله سليمان القفاري (مساعد المشرف على الإدارة العامة للتوعية والنشر بمدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية بالرياض) يوم الجمعة 11 شعبان 1418هـ الموافق 12 دجنبر 1997م.

13- المنهجية السيميائية لتراث الألفاظ الفصيحة وتطبيقاتها المصطلحية. للدكتور أمين عبد الكريم باربو (أستاذ اللغة والآداب والحضارة العربية -معهد الدراسات العربية والإسلامية- كلية اللغات والآداب والحضارات الأجنبية- جامعة العلوم الإنسانية- ستراسبورغ- فرنسا) السبت 19 شوال 1419 هـ الموافق 6 فبراير 1999م.

14- المصطلح القرآني: تجربة حياة. للدكتور أحمد حسن فرحات (أستاذ الدراسات القرآنية- كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية- جامعة الإمارات العربية المتحدة) السبت 17 ذي القعدة 1419هـ الموافق 6 مارس 1999م.

15- إشكالية هوية المصطلح العلمي. للدكتور منذر بدر حلوم (أستاذ بكلية الزراعة- جامعة تشرين- اللاذقية- سوريا) السبت 24 ذي القعدة 1419هـ الموافق 13 مارس 1999م.

16- المصطلح المستقبلي ومكانته في الدراسات المستقبلية. للأستاذ محمد بريش (مهندس وخبير في الدراسات الاستراتيجية المستقبلية- الرباط) السبت 8 محرم 1420هـ الموافق 24 أبريل 1999م.

17- التجديد في الفقه: مصطلحا وقضية. للدكتور طه جابر العلواني (الرئيس الحالي لجامعة العلوم الإنسانية والاجتماعية بفرجينيا والمدير السابق للمعهد العالمي للفكر الإسلامي بواشنطن) السبت 11 شعبان 1420هـ الموافق 27 دجنبر 1999م.

18 - تجربتي في البحث المصطلحي (مصطلحات علم السكان نموذجا) للدكتور عبد الكريم اليافي (عضو مجمع اللغة العربية بدمشق) السبت 18 شعبان 1420 هـ الموافق 27 نونبر 1999م.

19 - الجانب الاستعمالي للغة ووسائل البحث فيه وفوائده في ترسيخ المصطلح. للدكتور عبد الرحمن الحاج صالح (رئيس مجمع اللغة العربية بالجزائر) السبت 30 رجب 1421 هـ الموافق 28 أكتوبر 2000م.

20 – حوار عن تجربة حياة في البحث المصطلحي. للدكتور أحمد مطلوب (رئيس مجمع اللغة العربية ببغداد– سابقا) السبت 30 رجب 1421هـ الموافق 28 أكتوبر 2000.

هـ- مشاركات المعهد:

❖ مشاركة في اللقاء الأول حول علوم الطب: المفاهيم والمصطلح، الماضي التأملي والواقع العلمي. ببحث للدكتور محمد بوحمدي (المصطلح الطبي من خلال القانون لابن سينا)، وبحث للدكتور أمل العلمي (الاصطلاح الطبي من التراث إلى المعاصرة). وقد نظم اللقاء مكتب تنسيق التعريب التابع للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بالرباط، بتعاون مع كلية الطب والصيدلة– جامعة محمد الخامس بالرباط أيام 16– 17– 18 ذي الحجة 1414هـ الموافق 27– 28 –29 ماي 1994م. بمدينة مراكش.

❖ مشاركة في مؤتمر النقد الأدبي الخامس لجامعة اليرموك بإربد– الأردن يومي 14– 15 يونيو 1994 الخاص بـ "المصطلح في اللغة والأدب والنقد". ببحث لمدير المعهد الدكتور الشاهد البوشيخي (مناهج دراسة المصطلح النقدي في الدراسات العربية الحديثة ومشروع المعجم التاريخي للمصطلحات العربية)، وبحث لعضو المعهد الدكتور عبد الرحيم الرحموني (مفهوم الشعر ومصطلحه عند الجاحظ).

❖ مشاركة في الدورة التدريبية التي نظمتها جمعية خريجي الدراسات الإسلامية العليا والمعهد العالمي للفكر الإسلامي بتعاون مع منظمة "الإيسيسكو وكلية الآداب بالرباط بمقر الكلية من 8 إلى 15 أبريل 1995. بمحاضرة د. الشاهد البوشيخي (مدير المعهد) بعنوان: (نظرات في المنهج والمصطلح)، وعرض ذ. مصطفى فوضيل (عضو المعهد) عن أطروحته التي يعدها في موضوع: (مفهوم العلم في القرآن الكريم) وقام د. عبد الناصر السباعي (عضو المعهد) بتسيير ورشة "إسلامية العلوم الإنسانية".

❖ مشاركة في ندوة "التقنيات الحاسوبية في خدمة المصطلح العلمي والمعجم المختص". بوفد يضم مدير المعهد الدكتور الشاهد البوشيخي، وأعضاء المعهد الدكتور عبد الناصر السباعي والأستاذ إبراهيم أزوغ والأستاذ مصطفى فوضيل. وقد نظمها مكتب تنسيق التعريب بالرباط التابع للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، بتعاون مع مدرسة الملك فهد العليا للترجمة بطنجة التابعة لجامعة عبد الملك السعدي، بمقر المدرسة يومي 21–22 أبريل 1995.

❖ مشاركة في ندوة "تحقيق التراث المغربي الأندلسي، حصيلة وآفاق" المنظمة بكلية الآداب بوجدة تكريما للأستاذ محمد بنشريفة أيام 9-10-11 نونبر 1995م. بالبحوث التالية: بحث لمدير المعهد: (البحث العلمي في التراث ومعضلة النص)، وبحث ذ. مصطفى اليعقوبي: (مصطلح: التحقيق ومشتقاته في استعمال محققي التراث المغربي الأندلسي، دراسة مصطلحية).

❖ مشاركة في ندوة "القرآن المجيد وخطابه العالمي". ببحث لمدير المعهد د. الشاهد البوشيخي (نحو منهج لدراسة مفاهيم الألفاظ القرآنية). في إطار دورة تدريبية لفائدة الأساتذة الباحثين في الدراسات الإسلامية أيام 21-26 ماي 1997م.

❖ مشاركة في ندوة "المصطلحات الحديثة ودورها في صناعة المعجم العربي الحديث" التي نظمتها كلية الآداب عين الشق بالدار البيضاء بتعاون مع مكتب تنسيق التعريب من 2 إلى 4 ديسمبر 1997. ببحث للدكتور عز الدين البوشيخي (خصائص الصناعة المعجمية الحديثة وأهدافها العلمية والتكنولوجية)، وبحث للأستاذ بلقاسم اليوبي (بناء المعجم وتدريس اللغات).

❖ مشاركة في ندوة "قضايا المصطلح" التي نظمتها جامعة تشرين باللاذقية سوريا، أيام 28-30 أبريل 1998م. ببحث لمدير المعهد الدكتور الشاهد البوشيخي: (نظرات في المسألة المصطلحية).

❖ مشاركة في ندوة "الذكرى الألفية لإمام الحرمين الجويني 419هـ 478هـ التي نظمتها كلية الشريعة والقانون والدراسات الإسلامية بجامعة قطر بالدوحة أيام 19-1419/12/21هـ الموافق 6-1999/4/8م. ببحث لمدير المعهد الدكتور الشاهد البوشيخي: (نظرات في منهج الدراسة المصطلحية ومدى اهتمام إمام الحرمين به في كتابه "الكافية").

❖ مشاركة في المؤتمر العالمي الخامس "النظرة القرآنية من خلال رسائل النور" الذي نظمته مؤسسة الثقافة والعلوم باستانبول بتركيا أيام 24-2000/9/26. ببحث د. فريد الأنصاري: (مفهوم الانتساب الإيماني عند سعيد النورسي)، وبحث ذ. مصطفى فوضيل: (مفهوم المعرفة من خلال رسائل النور).

❖ مشاركة في ندوة "عناية المملكة العربية السعودية بالقرآن الكريم وعلومه" التي نظمها مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة، المملكة العربية السعودية أيام 3-1421/7/6هـ الموافق 30/9-2000/10/3. ببحث د. الشاهد البوشيخي: (نحو معجم تاريخي للمصطلحات القرآنية المعرفة).

❖ مشاركة في ندوة "الألفاظ العلمية الحضارية والتراثية" التي نظمها مكتب تنسيق التعريب - الرباط بتعاون مع كلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهراز -فاس أيام 26-29/10/2000. ببحث د. الشاهد البوشيخي: (نظرات في قضية المصطلح العلمي التراثي).

❖ مشاركة في ندوة "المعجم العربي" التي نظمها مجمع اللغة العربية بدمشق، أيام 6-9 شعبان 1422 هـ الموافق 22-25 أكتوبر 2001م. ببحث د. عز الدين البوشيخي: (نحو تصور جديد لبناء المعجم العلمي العربي المختص معجم المصطلحات اللسانية نموذجا)، وبحث د. الشاهد البوشيخي: (مشروع المعجم التاريخي للمصطلحات العلمية).

و - المطبوعات:

1 - دليل معهد الدراسات المصطلحية 1993.

2 - دليل الباحث الناشئ في المصطلح. "طبعة تجريبية" 1993م.

3 - أعمال ندوة "المصطلح النقدي وعلاقته بمختلف العلوم" (طبعة خاصة بمعهد الدراسات المصطلحية) 1993.

4 - أعمال ندوة "الدراسة المصطلحية والعلوم الإسلامية" 1996م.

5 - أعمال اليوم الدراسي "قضية التعريف في الدراسات المصطلحية الحديثة" 1998.

6 - أعمال ندوة "قضايا المصطلح في الآداب والعلوم الإنسانية" 2000

7 - أعمال الدورة التدريبية: "نحو منهجية للتعامل مع التراث الإسلامي" 2000.

8 - نشرة أخبار المصطلح. (العدد الأول والثاني والثالث والرابع والخامس).

9_ مفهوم التأويل في القرآن الكريم والحديث الشريف: د. فريدة زمرد، ضمن سلسلة الرسائل الجامعية.

ز - قيد الطبع:

- المصطلح الأصولي في تراث الشاطبي. د. فريد الأنصاري (رسالة دكتوراه).

وراقيـات مصطلـحيـة

□ وراقية عن المفاهيم القرآنية

✍ إعداد: د. فريدة زمرد

وراقية عن المفاهيم القرآنية

إعداد: د. فريدة زمرد(*)

يهدف تخصيص ركن للوراقيات ضمن أبواب المجلة إلى تعميم المعرفة بكل ما أمكن الاطلاع عليه من كتب وتآليف وأبحاث ودراسات في مجالات علمية مختلفة، وذلك ضمن خطة تدخل في مشروع التعريف بالتراث، وما حفه من دراسات وتعليقات وتحقيقات. ولما كان القرآن الكريم يشكل محوراً دار حوله مجمل التراث العربي الإسلامي المكتوب، ومركزاً عنه تفرعت شعب معرفية وعلمية متنوعة؛ فقد اختيرت أول وراقية في المجلة عن "المفاهيم القرآنية"، جمعت فيها كل دراسة جعلت موضوعها مفهوما أو لفظاً قرآنيا ودرسته ضربا من الدرس العلمي. وكان البدء بمجموعة من البحوث والأطروحات الجامعية في هذا الموضوع -مما أمكن جمعه من المصادر المتوفرة-، بهدف تعريف الدارس المهتم بما سجل أو نوقش في هذا المجال، وهي خطوة لخلق حوار علمي مستمر بين مختلف الباحثين بمختلف الجامعات والكليات والمعاهد العربية والإسلامية.

وقد رُتبت هذه الوراقية ترتيبا هجائيا بحسب موضوعات البحوث، وأشير فيها إلى المعلومات المتوفرة في مصادرها(**).

(*) - أستاذة باحثة بمعهد الدراسات المصطلحية.

(**) - جمعت هذه الوراقية من :

- برنامج قاعدة معلومات الرسائل الجامعية، الإصدار الأول 1421- 2000، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية (قرص مضغوط).
- مجلة الحكمة، الأعداد: 5 / 1415 هـ، و 6 / 1416 هـ.
- قوائم الرسائل المسجلة بوحدة القرآن والحديث وعلومهما، بكلية الآداب- ظهر المهراز، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس.

1) **الأبوة والأمومة في القرآن الكريم**. نبوية سالم أحمد القاضي. جامعة الأزهر، كلية الدراسات الإسلامية. ماجستير. نوقشت.

2) **الإحسان في ضوء الكتاب والسنة النبوية (دراسة موضوعية)**. إبراهيم سعد علي القرني. إشراف: محمد موسى عقيلان. جامعة الملك سعود، كلية التربية. ماجستير. تاريخ التسجيل: 1419 هـ.

3) **الإحسان في ضوء الكتاب والسنة النبوية (دراسة موضوعية)**. أحمد سعد الغامدي. إشراف: عبد الستار فتح الله سعيد. جامعة أم القرى، كلية أصول الدين. دكتوراه. تاريخ التسجيل: 1419 هـ.

4) **ألفاظ البنيان في القرآن الكريم والحديث الشريف**. محمد النمينج. إشراف: الشاهد البوشيخي. جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، وحدة القرآن والحديث وعلومهما. دكتوراه. تاريخ التسجيل: 1999.

5) **ألفاظ الحياة الاجتماعية في القرآن الكريم**. خليل أحمد إسماعيل خليفة.يوسف خليف. جامعة القاهرة، كلية الآداب (قسم اللغة العربية وآدابها). دكتوراه. تاريخ المناقشة: 1985م.

6) **ألفاظ الرحمة في القرآن الكريم (دراسة دلالية)**. محمد ثروت محمد أبو زيد الجوهري. إشراف: محمود سليمان ياقوت. جامعة طانطا، كلية الآداب. ماجستير. تاريخ التسجيل: 1993 م.

7) **الألوهية في القرآن الكريم**. ولي ألوتورك. جامعة أتاتورك، أرضروم. دكتوراه. تاريخ المناقشة: 1982م.

8) **الأمر في القرآن الكريم (أساليبه ومجالاته وثمراته)**. يوسف بن عبد العزيز الشبل. جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية أصول الدين. ماجستير. تاريخ التسجيل: 1416 هـ.

9) **الأمن في القرآن الكريم**. حنفي عبد الحليم حنفي عطية. جامعة الأزهر، كلية أصول الدين. نوقشت.

10) **الأمن في القرآن الكريم**. عبد الرحمن البشري بن علي أحمد نائب. إشراف: محمد بن عبد الرحمن الراوي. جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية أصول الدين. دكتوراه. تاريخ المناقشة: 1416هـ.

11) **الأمومة في القرآن الكريم والسنة النبوية**. محمد السيد محمد الزعبلاوي. إشراف: محمد مُرْسي شاهين. جامعة الأزهر، كلية أصول الدين. ماجستير. تاريخ المناقشة: 1980م.

12) **الإنسان والشيطان في القرآن الكريم**. منير أحمد قاضي. جامعة القاهرة، كلية الآداب. ماجستير. تاريخ المناقشة: 1971 م.

13) **الإنفاق في القرآن الكريم**. محمد عزات محمد السيد. إشراف: أحمد فريد. الجامعة الأردنية. تاريخ المناقشة: 1992 م.

14) **أهل الكتاب في القرآن الكريم**. فاتح كلسر. إشراف: إسماعيل جراح أوغلو. معهد العلوم الاجتماعية، جامعة أنقرة (أنقرة). دكتوراه. تاريخ المناقشة: 1991م.

15) **آيات الجهاد في القرآن الكريم (دراسة موضوعية وتاريخية وبيانية)**. كامل سلامة الدقس. إشراف: محمد كامل جمعة. جامعة القاهرة، كلية الآداب. دكتوراه. تاريخ المناقشة: 1971 م. (نشرت 1392 هـ).

16) **آيات المال في القرآن الكريم (دراسة تحليلية موضوعية)**. لؤلؤة عبد الله بن عبد العزيز القضيبي. إشراف: محمد عبد العال البياع. الرئاسة العامة لتعليم البنات، كلية التربية للبنات ـــ الرياض. ماجستير. تاريخ المناقشة: 1408 هـ.

17) **الإيمان في الكتاب والسنة**. سعدية أحمد فؤاد شكري. جامعة الأزهر، كلية الدراسات الإسلامية. ماجستير.

18) **الابتلاء في القرآن الكريم**. محمد يوسف أحمد دوفش. إشراف: عبد الجليل عبد الرحيم. الجامعة الأردنية. ماجستير. تاريخ المناقشة: 1988 م.

19) **الاستئذان في القرآن الكريم**. حسن أحمد محمد جبر. إشراف: أحمد السيد الكومي. جامعة الأزهر، كلية أصول الدين. ماجستير. تاريخ المناقشة: 1980 م.

20) **البر في القرآن الكريم والسنة**. مهيوب سعيد غيلان ردمان. إشراف: منصور العبدلي. جامعة أم القرى، كلية الدعوة وأصول الدين. ماجستير. تاريخ التسجيل: 1417 هـ.

21) **البشرى في القرآن الكريم**. محمد السيد حمد الهاشم. إشراف: زيد عمر عبد الله. جامعة الملك سعود، كلية التربية. ماجستير. تاريخ التسجيل: 1415 هـ.

22) **التوبة في القرآن.** عبد المجيد بن قري. إشراف: محمد محدة. جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإنسانية، معهد أصول الدين. ماجستير.

23) **التوبة في الكتاب والسنة.** زينب كامل عبد القادر الخولي. جامعة الأزهر، كلية الدراسات الإسلامية. ماجستير.

24) **التوبة في ضوء القرآن الكريم.** آمال صالح سالم نصير. إشراف: السيد محمد علي النمر. الرئاسة العامة لتعليم البنات، كلية التربية للبنات ـــ الرياض. ماجستير. تاريخ المناقشة: 1410 (نشرت).

25) **الجبال في القرآن الكريم (دراسة تحليلية موضوعية).** محسن علي حسين طه. إشراف: محمد إبراهيم الشريف. جامعة القاهرة، دار العلوم. ماجستير. تاريخ المناقشة: 1992 م.

26) **الجهاد في القرآن الكريم.** حامد محمد علي خريشة. إشراف: الشرباصي الحسانين. جامعة الأزهر، كلية أصول الدين. دكتوراه. تاريخ المناقشة: 1972 م.

27) **الجهاد في القرآن الكريم.** عبد العزيز خطيب. إشراف: صدر الدين كوموش. جامعة مرمرة، معهد العلوم الاجتماعية (استانبول). ماجستير. تاريخ المناقشة: 1991 م.

28) **جوانب الفكر والتفكر في القرآن الكريم.** محمود محمد عواد الهيثان. إشراف: محمد أحمد ملكاوي، شادية أحمد التل. جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية. ماجستير. تاريخ المناقشة: 1996 م.

29) **الحكم والتحاكم في ضوء الكتاب العزيز.** عبد العزيز مصطفى كامل. إشراف: جمعة سهل. جامعة محمد بن سعود الإسلامية، كلية أصول الدين. ماجستير. تاريخ المناقشة: 1413 هـ. (نشرت 1415 هـ).

30) **الحياة في القرآن الكريم (دراسة موضوعية).** أخرمي سامعون جزولي. إشراف: محمد السيد بنداري مرسي. جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية أصول الدين. دكتوراه. تاريخ المناقشة: 1417هـ.

31) **الخوف والطمأنينة في القرآن الكريم.** ماجدة رشاد مهنا. جامعة الأزهر، كلية الدراسات الإسلامية. ماجستير. نوقشت.

32) **الخير في القرآن الكريم.** أحمد حسين محمدين. جامعة أسيوط، كلية الآداب بسوهاج. ماجستير. تاريخ التسجيل: 1987م.

33) **الدعاء في القرآن الكريم.** صالحة الشريف حسين الهجاري. إشراف: إبراهيم الدسوقي خميس. الرئاسة العامة لتعليم البنات، كلية التربية للبنات بجدة. ماجستير. تاريخ المناقشة: 1413 هـ.

34) **الدعاء في القرآن الكريم.** محمد جليك. إشراف: إسماعيل قاراجام. جامعة مرمرة، معهد العلوم الاجتماعية. ماجستير. تاريخ المناقشة: 1987 م.

35) **الذكر في القرآن الكريم. (دراسة موضوعية).** حمد بن أحمد البدر. جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية أصول الدين. دكتوراه. تاريخ التسجيل: 1414هـ.

36) **الرحمة في القرآن الكريم (دراسة موضوعية).** محمد عبد الكريم محمد الحايك. إشراف: إبراهيم زيد الكيلاني. الجامعة الأردنية، كلية الشريعة. ماجستير. تاريخ المناقشة:1993م.

37) **السجود على ضوء القرآن الكريم.** ليلى حسن عبد الله حنفي. الرئاسة العامة لتعليم البنات، كلية التربية للبنات، مكة المكرمة. ماجستير. تاريخ التسجيل: 1420هـ.

38) **السلام في ضوء القرآن والسنة.** عفاف علي شكري محمد. جامعة الأزهر، كلية الدراسات الإسلامية. نوقشت.

39) **السماوات والأرض في القرآن الكريم.** بشرى عبد الكريم أحمد جلال. إشراف: الحسيني أبو فرحة. جامعة الأزهر، كلية الدراسات الإسلامية. دكتوراه. تاريخ المناقشة: 1990 م.

40) **الشاهد في القرآن الكريم (دراسة تحليلية وصفية).** حامد صادق حامد قنيبي. إشراف: محمد السعدي فرهود. جامعة الأزهر، كلية اللغة العربية. تاريخ المناقشة: 1978 م.

41) **الشرك في القرآن.** ناديمي ماجد. إشراف: شرف الدين كوجلوك. جامعة سلجوق، معهد العلوم الاجتماعية (قونيا). دكتوراه. تاريخ المناقشة: 1991 م.

42) **الشكر في القرآن الكريم**. كاملة الأنوار محمد صابر حجاب. جامعة الأزهر، كلية الدراسات الإسلامية. نوقشت.

43) **الشهادة في ضوء القرآن الكريم**. إبراهيم محمد إبراهيم الحقيل. إشراف: محمد طاهر الجوابي. جامعة الملك سعود، كلية التربية. ماجستير. تاريخ التسجيل: 1418هـ.

44) **الصدق في القرآن الكريم (دراسة موضوعية)**. مذكر بن محمد عارف. إشراف: صلاح عبد المقصود المهداوي. جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية أصول الدين. ماجستير. تاريخ المناقشة: 1417 هـ. (نشرت 1998 م).

45) **الطاعة في القرآن الكريم (دراسة موضوعية)**. عبد العزيز بن محمد السحيباني. جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية أصول الدين. ماجستير. تاريخ التسجيل: 1414هـ.

46) **العدل في القرآن الكريم**. أحمد محمد عيسى. جامعة الأزهر، كلية أصول الدين. ماجستير. نوقشت.

47) **العدل في القرآن الكريم**. عبد الله بن عبد العزيز الحكمة. إشراف: محمد بن عبد الرحمن الشايع. جامعة محمد بن سعود الإسلامية، كلية الدعوة و أصول الدين. ماجستير. تاريخ المناقشة: 1413 هـ.

48) **العفو والصفح في القرآن الكريم**. إشراف: ثناء علي محيمر الشيخ. جامعة الأزهر، كلية الدراسات الإسلامية. نوقشت.

49) **العلم في القرآن الكريم (تفسير موضوعي ودراسة شاملة)**. زهور أربوح. جامعة محمد الخامس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية. ماجستير. نوقشت

50) **العلم في ضوء القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة**. رتيبة إبراهيم خطاب طاحون. جامعة الأزهر، كلية الدراسات الإسلامية. ماجستير. نوقشت.

51) **الغفلة والنسيان على ضوء القرآن الكريم**. وفاء دخيل الله الخطابي. الرئاسة العامة لتعليم البنات، كلية التربية للبنات، مكة المكرمة. ماجستير. تاريخ التسجيل: 1420هـ.

52) **الغيب في القرآن الكريم.** جمال الدين أحمد القادري. إشراف: صلاح عبد المقصود المهداوي. جامعة الإمام محمد بن مسعود الإسلامية، كلية أصول الدين. ماجستير. تاريخ المناقشة: 1414 هـ.

53) **الغيب في ضوء القرآن الكريم.** صدقي عبد الحميد محمد عبد ربه. جامعة الأزهر، كلية أصول الدين. نوقشت.

54) **الفتنة في القرآن الكريم (دراسة موضوعية).** قماشة سهو نزار العتيبي. إشراف: عبد المنعم ممدوح رمّاح. الرئاسة العامة لتعليم البنات، كلية التربية للبنات — الرياض. دكتوراه. تاريخ المناقشة: 1416هـ.

55) **فرح الإنسان وحزنه في القرآن والسنة (دراسة موضوعية).** نجاح محمد يوسف بنجابي. إشراف: محمد طاهر نور ولي. جامعة أم القرى، كلية الدعوة وأصول الدين. دكتوراه. تاريخ التسجيل: 1419هـ.

56) **الفقراء والمساكين في الكتاب والسنة.** عبد السلام الخرشي. إشراف: الشاهد البوشيخي. جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، وحدة القرآن والحديث وعلومهما. دكتوراه. تاريخ المناقشة: 2001م.

57) **القصص في القرآن الكريم.** مريم عبد القادر السباعي. جامعة أم القرى، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية. دكتوراه. تاريخ المناقشة: 1404 هـ.

58) **الكبر والتواضع في القرآن الكريم.** فهد صالح سعد الطويل. إشراف: شوقي إبراهيم عبد الله. جامعة الملك سعود، كلية التربية. ماجستير. تاريخ التسجيل: 1417 هـ.

59) **الكبر والمتكبرون في الكتاب والسنة.** عبد الله قاسم. إشراف: سليمان الصادق البيرة. جامعة أم القرى، كلية الدعوة وأصول الدين. ماجستير. تاريخ المناقشة: 1416 هـ.

60) **كلمة الشهادة في القرآن الكريم (دراسة موضوعية).** علي بن حسان بن علي حسان. جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية أصول الدين. تاريخ المناقشة: 1417 هـ.

61) **الكيل والميزان في القرآن الكريم**. أحمد محمد محمد صيرة. إشراف: إبراهيم الدسوقي خميس. جامعة الأزهر، كلية أصول الدين. ماجستير. تاريخ المناقشة: 1984 م.

62) **الله جل جلاله في القرآن الكريم**. عبد الفتاح فهدي. إشراف: الشاهد البوشيخي. جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، وحدة القرآن والحديث وعلومهما. دكتوراه. تاريخ التسجيل: 1998.

63) **المال في القرآن الكريم (دراسة موضوعية)**. سليمان بن إبراهيم الحصين. إشراف: عبد الله بن إبراهيم الوهيبي. جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية أصول الدين. ماجستير. تاريخ المناقشة: 1414هـ.

64) **المثل في القرآن الكريم**. عبد الفتاح محمد يوسف. جامعة الإسكندرية، كلية الآداب. ماجستير. تاريخ المناقشة: 1975 م.

65) **المحكم والمتشابه في القرآن الكريم**. محمود قفص. إشراف: عبد الباقي طوران. معهد العلوم الاجتماعية، جامعة سلجوق (قونيا). ماجستير. تاريخ المناقشة: 1988م.

66) **المستكبرون والمستضعفون (دراسة قرآنية)**. غسان عاطف علي بدران. إشراف: أحمد إسماعيل نوفل. الجامعة الأردنية. ماجستير. تاريخ المناقشة: 1988 م.

67) **المصطلح الأدبي في القرآن الكريم (دراسة مصطلحية)**. أنوار فلواتي. إشراف: الشاهد البوشيخي. جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية الآداب والعلوم الإنسانية. دكتوراه دولة. تاريخ التسجيل: 1995.

68) **المصلحة والمفسدة في القرآن الكريم (دراسة وتحليل)**. عبد الكريم أحمي. إشراف: الحسين آيت سعيد. جامعة محمد الخامس، كلية الآداب، قسم الدراسات الإسلامية، مراكش. ماجستير. تاريخ التسجيل: 1995م.

69) **مفاهيم العدل في القرآن الكريم والحديث الشريف**. عبد السلام القرفي. إشراف: الشاهد البوشيخي. جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية الآداب والعلوم الإنسانية. دكتوراه. تاريخ التسجيل: 1998.

70) **مفهوم "سبيل الله" في القرآن الكريم والحديث الشريف**. عبد العالي معكـــول. إشراف: أحمد البوشيخي. جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية الآداب والعلـــوم الإنسانية، وحدة القرآن والحديث وعلومهما. دكتوراه. تاريخ التسجيل: 1998.

71) **مفهوم "سنة الله" في القرآن الكريم**. عمر أوزصوي. إشراف: إسماعيل أوغلـــو. جامعة أنقرة، معهد العلوم الاجتماعية (أنقرة). دكتوراه. تاريخ المناقشة: 1991 م.

72) **مفهوم "مخافة الله" في القرآن**. إدريس ترزي. إشراف: ثاقب يلديـــز. جامعـــة أولوداغ، معهد العلوم الاجتماعية (بورصة). ماجستير. تاريخ المناقشة: 1990 م.

73) **مفهوم الإحسان في القرآن الكريم والسنة النبوية**. محمد ابربـــاش. إشـــراف: الشاهد البوشيخي. جامعة سيدي محمد بن عبـــد الله، كليـــة الآداب والعلـــوم الإنسانية، وحدة القرآن والحديث وعلومهما. دكتوراه. تاريخ التسجيل: 2000.

74) **مفهوم الإخلاص في القرآن والحديث**. أحمد بي. إشراف: الشاهد البوشـــيخي. جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، وحدة القـــرآن والحديث وعلومهما. دكتوراه. تاريخ التسجيل: 2000.

75) **مفهوم الأمانة والخيانة في القرآن الكريم**. عبد القادر محجوبي. إشراف: محمـــد المالكي. جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، وحـــدة القرآن والحديث وعلومهما. دكتوراه. تاريخ التسجيل: 1998.

76) **مفهوم الأمة في القرآن والحديث**. الكبير حميدي. إشراف: أحمـــد البوشـــيخي. جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، وحدة القـــرآن والحديث وعلومهما. دكتوراه. تاريخ التسجيل: 1998.

77) **مفهوم الأمر في القرآن الكريم (دراسة مصطلحية وتفسير موضوعي)**. جميلـــة زيان. إشراف: الشاهد البوشيخي. جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كليـــة الآداب والعلوم الإنسانية، وحدة القرآن والحديث وعلومهما. دكتوراه. تاريخ التســـجيل: 1996.

78) **مفهوم الإنسان في القرآن**. أحمد بوشلطة. إشراف: عبد الحميد العلمي. جامعـــة سيدي محمد بن عبد الله، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، وحدة القرآن والحديـــث وعلومهما. دكتوراه. تاريخ التسجيل: 1998.

79) **مفهوم الآية في القرآن الكريم والحديث الشريف (دراسة مصطلحية وتفسير موضوعي)**. امحمد البوقاعي. إشراف: أحمد البوشيخي. جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، وحدة القرآن والحديث وعلومهما. دكتوراه. تاريخ التسجيل: 1998.

80) **مفهوم الإيمان في القرآن والحديث**. خالد خايف الله. إشراف: الشاهد البوشيخي. جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، وحدة القرآن والحديث وعلومهما. دكتوراه. تاريخ التسجيل: 1999.

81) **مفهوم الاتباع والابتداع في القرآن الكريم والحديث الشريف**. خالد العمراني. إشراف: الشاهد البوشيخي. جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، وحدة القرآن والحديث وعلومهما. دكتوراه. تاريخ التسجيل: 1998.

82) **مفهوم الاستكبار والاستضعاف في القرآن الكريم (دراسة مصطلحية وتفسير موضوعي)** مصطفى أوعيشة. إشراف: الشاهد البوشيخي. جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، وحدة القرآن والحديث وعلومهما. دكتوراه. تاريخ التسجيل: 1998 .

83) **مفهوم البغي والعدوان في القرآن الكريم والحديث الشريف (دراسة مصطلحية وتفسير موضوعي)**. رقية جناو. إشراف: محمد الروكي. جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، وحدة القرآن والحديث وعلومهما. دكتوراه. تاريخ التسجيل: 1998.

84) **مفهوم البلاء في القرآن والحديث**. محمد الصوفي. إشراف: محمد المالكي. جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية الآداب والعلوم الإنسانية. دكتوراه. تاريخ التسجيل: 2000.

85) **مفهوم البيان في القرآن والحديث**. فاطمة بوسلامة. إشراف: عبد الحميد العلمي. جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية الآداب والعلوم الإنسانية،.وحدة القرآن والحديث وعلومهما. دكتوراه. تاريخ التسجيل: 1998.

86) **مفهوم التأويل في القرآن الكريم والحديث الشريف**. فريدة زمرد. إشراف: أحمد البوشيخي. جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، وحدة القرآن والحديث وعلومهما. دكتوراه. تاريخ المناقشة: 2001 م.

87) **مفهوم التبشير والإنذار في القرآن الكريم.** بلال تميز. إشراف: عبد الله آي دمير. جامعة دوكوز أيلول (إزمير). ماجستير. تاريخ المناقشة: 1990 م.

88) **مفهوم التدافع في القرآن الكريم والحديث الشريف (دراسة مصطلحية وتفسير موضوعي).** فاطمة عبد الخالق. إشراف: حميد فتاح. جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، وحدة القرآن والحديث وعلومهما. دكتوراه. تاريخ التسجيل: 1998.

89) **مفهوم التدبر في القرآن الكريم (دراسة مصطلحية وتفسير موضوعي).** الحسن بوقسيمي. إشراف: الشاهد البوشيخي. جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية الآداب والعلوم الإنسانية. دكتوراه دولة. تاريخ التسجيل: 1996 .

90) **مفهوم التقوى في القرآن والحديث.** محمد البوزي. إشراف: الشاهد البوشيخي. جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، وحدة القرآن والحديث وعلومهما. دكتوراه. تاريخ التسجيل: 1999.

91) **مفهوم التوبة في القرآن الكريم والحديث الشريف.** حسن هادي. إشراف: محمد المالكي. جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، وحدة القرآن والحديث وعلومهما. دكتوراه. تاريخ التسجيل: 2001.

92) **مفهوم التوسل والوسيلة في القرآن الكريم.** إسماعيل جاليشكان. جامعة أنقرة، معهد العلوم الاجتماعية (أنقرة). ماجستير. تاريخ المناقشة: 1992 م.

93) **مفهوم الثواب والعقاب في القرآن والحديث.** العربي لخنيك. إشراف: أحمد البوشيخي. جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، وحدة القرآن والحديث وعلومهما. دكتوراه. تاريخ التسجيل: 1998.

94) **مفهوم الجهاد في القرآن الكريم (دراسة مصطلحية وتفسير موضوعي)** عبد الرحمان بوكيلي. إشراف: الشاهد البوشيخي. جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، وحدة القرآن والحديث وعلومهما. دكتوراه. تاريخ التسجيل: 1998.

95) **مفهوم الجهل والجاهلية في القرآن الكريم (دراسة مصطلحية وموضوعية).** محمد البوقاعي. إشراف: الشاهد البوشيخي. جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية

الآداب والعلوم الإنسانية، وحدة القرآن والحديث وعلومهما. دكتوراه. تاريخ التسجيل: 1996.

96) **مفهوم الحب في ا لقرآن والسنة.** راشد كوجوك. إشراف: صالح طوغ. جامعة مرمرة، معهد العلوم الاجتماعية (استانبول). دكتوراه. تاريخ المناقشة: 1984 م.

97) **مفهوم الحق في القرآن الكريم.** الزهرة الوهابي. إشراف: عبد الحميد العلمي. جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، وحدة القرآن والحديث وعلومهما. دكتوراه. تاريخ التسجيل: 2000.

98) **مفهوم الحُكم والحكمة في القرآن الكريم والسنة النبوية.** ناجم النية. إشراف: محمد المالكي. جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، وحدة القرآن والحديث وعلومهما. دكتوراه. تاريخ التسجيل: 1998.

99) **مفهوم الحياة في القرآن والحديث.** محمد الأحمدي. إشراف: الشاهد البوشيخي. جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، وحدة القرآن والحديث وعلومهما. دكتوراه. تاريخ التسجيل: 2000.

100) **مفهوم الخلافة في القرآن من زاوية علم دلالات الألفاظ.** بولند أونال. إشراف: أدهم روحي فيغللي. جامعة دوكوز أيلول (إزمير). ماجستير. تاريخ المناقشة: 1990 م.

101) **مفهوم الخلافة في القرآن والحديث (دراسة مصطلحية).** نزهة الأمغاري. إشراف: الشاهد البوشيخي. جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، وحدة القرآن والحديث وعلومهما. دكتوراه. تاريخ التسجيل: 2000.

102) **مفهوم الخلق في القرآن الكريم والحديث النبوي.** رجاء الأزهري. إشراف: عبد الحميد العلمي. جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، وحدة القرآن والحديث وعلومهما. دكتوراه. تاريخ التسجيل: 2001.

103) **مفهوم الخوف في القرآن الكريم والحديث الشريف.** زهرة مستعدل. إشراف: الشاهد البوشيخي. جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، وحدة القرآن والحديث وعلومهما. دكتوراه. تاريخ التسجيل: 2000.

104) **مفهوم الدعاء في القرآن والحديث.** محمد الحساني. إشراف: الشاهد البوشيخي. جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، وحدة القرآن والحديث وعلومهما. دكتوراه. تاريخ التسجيل: 2000.

105) **مفهوم الدين في القرآن الكريم والحديث الشريف.** محمد فخر الدين. إشراف: الشاهد البوشيخي. جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، وحدة القرآن والحديث وعلومهما. دكتوراه. تاريخ التسجيل: 1999.

106) **مفهوم الذكر في القرآن والحديث.** رضوان مسباح. إشراف: أحمد البوشيخي. جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، وحدة القرآن والحديث وعلومهما. دكتوراه. تاريخ التسجيل: 2000.

107) **مفهوم الرزق في القرآن الكريم والحديث الشريف.** فاطمة أوعبو. إشراف: الشاهد البوشيخي. جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، وحدة القرآن والحديث وعلومهما. دكتوراه. تاريخ التسجيل: 2000.

108) **مفهوم الزكاة في القرآن والحديث (دراسة مصطلحية وتفسير موضوعي).** مصطفى أويحي. إشراف: أحمد البوشيخي. جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، وحدة القرآن والحديث وعلومهما. دكتوراه. تاريخ التسجيل: 2000.

109) **مفهوم السنة في القرآن والحديث (دراسة مصطلحية وتفسير موضوعي).** عزيز أعزيز. إشراف: الشاهد البوشيخي. جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، وحدة القرآن والحديث وعلومهما. دكتوراه. تاريخ التسجيل: 1998.

110) **مفهوم الشرك في القرآن والحديث.** عبد الرزاق الراشدي. إشراف: الشاهد البوشيخي. جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، وحدة القرآن والحديث وعلومهما. دكتوراه. تاريخ التسجيل: 1999.

111) **مفهوم الشفاعة في القرآن والسنة.** عصمت أوجما. إشراف: بكر طوبال أوغلو. جامعة مرمرة، معهد العلوم الاجتماعية (استانبول). ماجستير. تاريخ المناقشة: 1986 م.

112) **مفهوم الشهادة في القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف.** محمد الفراسي. إشراف: عبد الحميد العلمي. جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، وحدة القرآن والحديث وعلومهما. دكتوراه. تاريخ التسجيل: 2001.

113) **مفهوم الشيطان في القرآن والسنة.** عمر بوعيشي. إشراف: الشاهد البوشيخي. جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، وحدة القرآن والحديث وعلومهما. دكتوراه. تاريخ التسجيل: 2000.

114) **مفهوم الصبر في القرآن والحديث** (**دراسة مصطلحية وتفسير موضوعي**). الحسين جناني. إشراف: الشاهد البوشيخي. جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، وحدة القرآن والحديث وعلومهما. دكتوراه. تاريخ التسجيل: 1998.

115) **مفهوم الصلاة في القرآن الكريم والحديث الشريف.** إبراهيم إيمونن. إشراف: أحمد البوشيخي. جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، وحدة القرآن والحديث وعلومهما. دكتوراه. تاريخ التسجيل: 2000.

116) **مفهوم الصلاح والإصلاح في القرآن الكريم** (**دراسة مصطلحية وتفسير موضوعي**). عبد الواحد حسيني. إشراف: الشاهد البوشيخي. جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، وحدة القرآن والحديث وعلومهما. دكتوراه. تاريخ التسجيل: 1998.

117) **مفهوم الضلال في القرآن والسنة.** إبراهيم بن البو. إشراف: الشاهد البوشيخي. جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، وحدة القرآن والحديث وعلومهما. دكتوراه. تاريخ التسجيل: 2000.

118) **مفهوم الطاعة في القرآن والحديث.** إدريس قباصي. إشراف: الشاهد البوشيخي. جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، وحدة القرآن والحديث وعلومهما. دكتوراه. تاريخ التسجيل: 2000.

119) **مفهوم الظلم في القرآن الكريم.** موسى أوز زيبق. إشراف: سعيد شيمشك. جامعة سلجوق، معهد العلوم الاجتماعية (قونيا). ماجستير. تاريخ المناقشة: 1991م.

120) **مفهوم الظلم في القرآن والحديث**. عبد النور كريم. إشراف: عبد الحميد العلمي. جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، وحدة القرآن والحديث وعلومهما. دكتوراه. تاريخ التسجيل: 1998.

121) **مفهوم العبادة في القرآن الكريم (دراسة مصطلحية وتفسير موضوعي)**. محمد شاكر المودني. إشراف: الشاهد البوشيخي. جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، وحدة القرآن والحديث وعلومهما. دكتوراه. تاريخ التسجيل: 1998.

122) **مفهوم العلم في القرآن الكريم (دراسة مصطلحية وتفسير موضوعي)**. مصطفى فوضيل. إشراف: الشاهد البوشيخي. جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية الآداب والعلوم الإنسانية. دكتوراه دولة. تاريخ التسجيل: 1994 .

123) **مفهوم الغيب في القرآن الكريم**. أحمد إي بيلديرن. إشراف: عبد الباقي طوران. جامعة سلجوق، معهد العلوم الاجتماعية (قونيا). ماجستير. تاريخ المناقشة: 1986م.

124) **مفهوم الغيب في القرآن والحديث**. إدريس مولودي. إشراف: الشاهد البوشيخي. جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، وحدة القرآن والحديث وعلومهما. دكتوراه. تاريخ التسجيل: 2000.

125) **مفهوم الفتنة في القرآن والحديث**. عبد اللطيف الفلالي. إشراف: محمد المالكي. جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، وحدة القرآن والحديث وعلومهما. دكتوراه. تاريخ التسجيل: 1998.

126) **مفهوم الفساد في القرآن والحديث (دراسة مصطلحية وتفسير موضوعي)**. فاطمة بيهردي. إشراف: محمد الروكي. جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، وحدة القرآن والحديث وعلومهما. دكتوراه. تاريخ التسجيل: 1998.

127) **مفهوم الفسق في القرآن والحديث**. كلثومة دخوش. إشراف: الشاهد البوشيخي. جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، وحدة القرآن والحديث وعلومهما. دكتوراه. تاريخ التسجيل: 2000.

128) **مفهوم القلب في القرآن الكريم (دراسة مصطلحية وتفسير موضوعي)**. نجيب بن عبد الله المدغري. إشراف: الشاهد البوشيخي. جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، وحدة القرآن والحديث وعلومهما. دكتوراه. تاريخ المناقشة: 2001.

129) **مفهوم الكتاب في القرآن الكريم والحديث الشريف (دراسة مصطلحية وتفسير موضوعي)**. مولاي الحسن بوزكراوي. إشراف: عبد الحميد العلمي. جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، وحدة القرآن والحديث وعلومهما. دكتوراه. تاريخ التسجيل: 1998.

130) **مفهوم الكتمان في القرآن الكريم والحديث الشريف**. محمد العربي الطلحي. إشراف: محمد المالكي. جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، وحدة القرآن والحديث وعلومهما. دكتوراه. تاريخ التسجيل: 1998.

131) **مفهوم المال في القرآن الكريم والحديث الشريف**. بوشتى بن الطاهر. إشراف: الشاهد البوشيخي. جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، وحدة القرآن والحديث وعلومهما. دكتوراه. تاريخ التسجيل: 2000.

132) **مفهوم المعروف والمنكر في القرآن والحديث**. عبد الالاه الاسماعيلي. إشراف: الشاهد البوشيخي. جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، وحدة القرآن والحديث وعلومهما. دكتوراه. تاريخ التسجيل: 1999.

133) **مفهوم الملائكة**. رضوان الحضري. إشراف: الشاهد البوشيخي. جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، وحدة القرآن والحديث وعلومهما. دكتوراه. تاريخ التسجيل: 2000.

134) **مفهوم النصر والهزيمة في القرآن والحديث**. بوعلي لخضر. إشراف: أحمد البوشيخي. جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، وحدة القرآن والحديث وعلومهما. دكتوراه. تاريخ التسجيل: 2000.

135) **مفهوم النعمة في القرآن والحديث (دراسة مصطلحية وتفسير موضوعي)**. عبد المجيد بنمسعود. إشراف: أحمد البوشيخي. جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، وحدة القرآن والحديث وعلومهما. دكتوراه. تاريخ التسجيل: 2000.

136) **مفهوم النفاق في القرآن والحديث.** حنان إلهام. إشراف: أحمد البوشيخي. جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، وحدة القرآن والحديث وعلومهما. دكتوراه. تاريخ التسجيل: 2000.

137) **مفهوم الهيمنة والتصديق في القرآن الكريم.** محمد زبير مظفر سيلانكي. إشراف: إبراهيم زين. الجامعة الإسلامية، ماليزيا، كلية معارف الوحي والعلوم الإنسانية. ماجستير. تاريخ المناقشة: 1997م.

138) **مفهوم الولاية في القرآن الكريم والحديث الصحيح.** أسماء بومزود. إشراف: محمد الروكي. جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، وحدة القرآن والحديث وعلومهما. دكتوراه. تاريخ التسجيل: 2000.

139) **مفهوم اليقين في القرآن والحديث.** هشام الأزمي الحسني. إشراف: عبد الحميد العلمي. جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، وحدة القرآن والحديث وعلومهما. دكتوراه. تاريخ التسجيل: 2000.

140) **الملائكة في القرآن.** إبراهيم جليك. جامعة أولوداغ، بورصة، تركيا. دكتوراه. تاريخ المناقشة: 1981م.

141) **المنافقون في القرآن الكريم.** محمد يوسف عيد. إشراف: أحمد إبراهيم مهنا. الجامعة الإسلامية، كلية القرآن الكريم والدراسات الإسلامية. دكتوراه. تاريخ المناقشة: 1404هـ.

142) **النبوة والرسالة في القرآن والحديث (دراسة في المصطلح والمفهوم).** إدريس نغش. إشراف: الشاهد البوشيخي. جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، وحدة القرآن والحديث وعلومهما. دكتوراه. تاريخ التسجيل: 2000م.

143) **نظرية الشورى في الإسلام انطلاقا من الكتاب والسنة.** عبد الحليم بورشاشن. إشراف: محمد الروكي. جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، وحدة القرآن والحديث وعلومهما. دكتوراه. تاريخ التسجيل: 1998.

144) **النفاق والمنافقون في القرآن الكريم.** سليمان شحدة حماد الشيخ عيد. إشراف: إبراهيم زيد الكيلاني. الجامعة الأردنية. ماجستير. تاريخ المناقشة: 1989 م.

145) **النفاق والمنافقون من خلال القرآن الكريم.** محمد البيومي عبد الحكيم صدفة. إشراف: أحمد السيد الكومي. جامعة الأزهر، كلية أصول الدين. دكتوراه. تاريخ المناقشة: 1982 م.

146) **النفقة في ضوء القرآن الكريم (دراسة موضوعية).** سلمى معيوض الجمعي. إشراف: عبد الله بن علي الغامدي. جامعة أم القرى، كلية الدعوة وأصول الدين. ماجستير. تاريخ التسجيل: 1416 هـ.

147) **الهجرة في القرآن الكريم.** أحزمي سامعون جزولي. إشراف: أنوار أحمد شلبي. جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية أصول الدين. ماجستير. تاريخ المناقشة: 1413 هـ. (نشرت 1417 هـ).

148) **الهداية في القرآن الكريم.** العباس بن حسين بن علي الحازمي. جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية أصول الدين. ماجستير. تاريخ التسجيل: 1415 هـ.

149) **الهداية في القرآن الكريم.** بشرى عبد الكريم أحمد جلال. جامعة الأزهر، كلية الدراسات الإسلامية. ماجستير. نوقشت.

150) **الهدى والضلال (دراسة قرآنية).** أماني عبد الله جميل الطويلي. إشراف: محمد طاهر الجوابي. جامعة الملك سعود، كلية التربية. ماجستير. تاريخ التسجيل: 1416هـ.

151) **الوحي في القرآن الكريم.** وهبي توبراك. إشراف: عبد الله الباقي طوران. جامعة سلجوق، معهد العلوم الاجتماعية، (قونيا). ماجستير. تاريخ المناقشة: 1986 م.

152) **الوفاء بالعهد في القرآن الكريم.** حسني أمين مصري. إشراف: محمد أحمد يوسف. جامعة الأزهر، كلية أصول الدين. دكتوراه. تاريخ المناقشة: 1981 م.

153) **الولاية والكرامة في القرآن الكريم.** ديلاور سلفي. إشراف: علي أوزك. جامعة مرمرة، معهد العلوم الاجتماعية (استانبول). ماجستير. تاريخ المناقشة: 1988 م.

154) **يوم القيامة في القرآن الكريم.** زبيدة عبد الله السرحان. إشراف: هاشم عبد الفتاح جودة. الرئاسة العامة لتعليم البنات، كلية التربية للبنات ـ الرياض. ماجستير. تاريخ المناقشة: 1407 هـ.

أخبـــار مصطلحية

❑ من أخبار المصطلح سنة (2000–2001)

✍ إعداد: د. رشيد سلاوي

من أخبار المصطلح(*)

(2000 - 2001)

إعداد: د. رشيد سلاوي

1. كتب

- **دليل المصطلحات الفقهية.** محمد القدوري، بمشاركة د. محمد المختار ولد اباه، ود الشاهد البوشيخي. المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم إيسيسكو. الطبعة الأولى 2000م. (178 صفحة).
- **المصطلح خيار لغوي . . وسمة حضارية.** د. سعيد شبار. كتاب الأمة، السنة العشرون، العدد: 78 ـ رجب 1421 هـ ـ أكتوبر 2000 م. (141 صفحة).
- **المصطلح الصوتي في الدراسات العربية.** د. عبد العزيز الصيغ. دار الفكر المعاصر بيروت لبنان، ودار الفكر دمشق سورية. الطبعة الأولى: 2000 م.
- **المصطلح الصوفي بين التجربة والتأويل.** محمد المصطفى عزام. تقديم: د. طه عبد الرحمن. الطبعة الأولى: يناير 2000 م. نداكوم للطباعة والصحافة. (225صفحة).
- **معجم التعمير** (فرنسي عربي). إشراف: د. عبد القادر الفاسي الفهري. معهد الدراسات والأبحاث للتعريب بالرباط. الطبعة الأولى: 2000 م.
- **معجم علم أصول النحو ـ دراسة وكشاف معجمي.** د. ماهر النواحي. دار غريب، الطبعة الأولى:2000م.
- **معجم علم النفس** (عربي ـ فرنسي ـ إنجليزي). د. عبد المجيد سالمي، د. نور الدين خالد، د. شريف بدوي. دار الكتاب المصري اللبناني، الطبعة الأولى: 2000م.
- **معجم المصطلحات الأدبية.** إبراهيم فتحي. دار غريب، الطبعة الأولى: 2000م.
- **معجم مصطلحات البيولوجيا.** شريف فهمي بدوي. دار الكتاب المصري واللبناني، الطبعة الأولى: 2000م.
- **المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية.** د. سهيل صابان. مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض 1421 هـ ـ 2000م.

(*) - يُرجى من جميع المهتمين بالمصطلح، تزويد "المجلة" بما جدَّ من أخبار المصطلح، للإعلان عنه في هذا الركن بانتظام.

- **مقدمة في المصطلحية.** تأليف: هريبرت بيشت و جنيفر دراسكاو. ترجمة: د. محمد محمد حلمي هليل. مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت 2000م. (384 صفحة).
- **المنهج الفقهي العام لعلماء الحنابلة ومصطلحاتهم ومؤلفاتهم.** تأليف: ابن دهيش، عبد الملك بن عبد الله. دار خضر، بيروت 2000م. (666 صفحة).
- **موسوعة مصطلحات الإمام فخر الدين الرازي.** د. سميح دغيم. مكتبة لبنان ناشرون (سلسلة موسوعات مصطلحات أعلام الفكر العربي والإسلامي). الطبعة الأولى 2001م. (1099 صفحة).
- **نحو معجم إسلامي للغة الفقهاء.** تأليف: بروفسور محمد البوصيري. الطبعة الأولى 2000. مطبعة جامعة الخرطوم (42 صفحة).

2 ـ مقالات

- **الأسطورة ـــ إشكالية المصطلح ومقاربة تعريف.** د. يونس الوليدي. الفيصل: العدد: 284 صفر 1421هـ الموافق مايو / يونيو 2000م. (ص: 49 ـــ 54).
- **ملاحظات على المعجم الموحد لمصطلحات علم الصحة وجسم الإنسان** . د.سوسن أحمد محمد عبد الرحمن . السان العربي (مكتب تنسيق التعريب) العدد : 49 ربيع الأول 1421ه ـــ يونيو 2000م. (ص: 73 ـــ 85).
- **مصطلح القصة ودلالاته في القرآن الكريم.** عبد الستار جبر الأسدي. مجلة الكلمة، السنة السابعة، العدد: 29، خريف 2000م/1421هـ. (ص: 76 ـــ 81).
- **التركيب المصطلحي (طبيعته النظرية وأنماطه التطبيقية).** د.جواد حسني سماعنة. السان العربي (مكتب تنسيق التعريب) العدد : 50 رمضان 1421ه ـــ ديسمبر 2000م.(ص:37ـــ 51).
- **معاني "الواو" العاطفة بين الاصطلاح المعنوي والتقعيد اللغوي الأصولي** . ذ.أحمد كروم السان العربي (مكتب تنسيق التعريب) العدد : 50 رمضان 1421ه ـــ ديسمبر 2000م.(ص: 54 ـــ 62).
- **المصطلح السميائي.** سعيد بنكراد. علامات. العدد 2000/14م. (ص: 7 ـــ21).

- **غزوة اللغة! تفكيك المصطلح الدخيل.** مهند عبد الحميد. مجلة الشعراء (فصلية ثقافية تصدر عن بيت الشعر – فلسطين)، عدد خاص: يوم الأرض، ربيع 2001م. (ص: 337 ـــ 351).
- **إشكالية المصطلح في الخطاب اللغوي النقدي.** د. إبراهيم أحمد ملحم. مجلة آفاق الثقافة والتراث، السنة 9، العدد: 33؛ محرم 1422 هـــ ـــ أبريل 2001م. (ص : 92 ـــ 103).
- **في المصطلح الثقافي والتغريب.** د. شلتاغ عبود. مجلة آفاق الثقافة والتراث، السنة 9، العدد: 33؛ محرم 1422 هـــ ـــ أبريل 2001م. (ص : 44 ـــ 56)
- **إشكال المصطلحات من المنظور الحضاري.** د. أحمد محمد الدغشي. مجلة البيان (لندن)، السنة السادسة عشرة، العدد 166 سبتمبر 2001م. (ص: 126 ـــ 137).
- **إشكالية المصطلح في النقد الروائي العربي.** د. عبد العالي بوطيب. مجلة البيان (الكويت) العدد: 374 سبتمبر 2001 . (ص: 7 ـــ 15).
- **الأنواع والمصطلحات الحديثية التي تتداخل مع الحديث المقلوب.** د. محمد بن عمر بازمول . مجلة الأحمدية (دبي) العدد : 9 رمضان 1422م. (ص: 14 – 76).
- **مصطلحات نقدية في محاسن الشعر.** رابح العوبي. مجلة (جذور) الجزء: 7، المجلد 4 شوال 1422 هـــ ـــ ديسمبر 2001م. (ص: 495 ـــ 520) .

3ـ رسائل جامعية :

1ـ رسائل مناقشة :

- **شرح عقد الدرر في نظم نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر للحافظ محمد العربي الفاسي** (دراسة وتحقيق). إعداد الباحث: سالم الباشي. إشراف: د. إدريس نقوري. تاريخ المناقشة: 29 ماي 2001 .
- **المصطلح اللساني في "أصول" ابن السراج.** دكتوراه دولة. إعداد الباحث: محمد محمود بن محمد الأمين. إشراف: د.الشاهد البوشيخي. تاريخ المناقشة: 2000 .كلية الآداب ـــ ظهر المهراز، فاس ـــ المغرب .
- **المصطلح النقدي في تراث طه حسين الأدبي.** دكتوراه دولة. إعداد الباحث: مصطفى اليعقوبي. إشراف: د. الشاهد البوشيخي. تاريخ المناقشة: 30/ 5/ 2001. كلية الآداب ـــ ظهر المهراز ـــ فاس المغرب .

- **مصطلحـات الجرح والتعديل المتعـارضة.** دكتوراه دولة. إعداد الباحث: جمال أسطيـري. إشراف: د. الشاهد البوشيخي. تاريخ المناقشة: 5 / 12 / 2000. كلية الآداب ـــ ظهر المهراز، فاس ـــ المغرب .
- **مصطلحات نقد الشعر العربي لدى نقاد القرن الرابع الهجري.** دكتوراه دولـة. إعداد الباحث: عبد الرزاق جعنيد. إشراف: د. إدريس الناقوري. تاريخ المناقشـة: 2000/01/20. كلية الآداب، الجديدة المغرب.
- **مصطلحات نقدية وبلاغية في كتاب "الممتع في علم الشعر وعمله"لعبد الكـريم النهشلي".** إعداد الباحث: عبد الحميد بن عبد الله. إشراف: د. حسن الأمـراني. تاريخ المناقشة: (السنة الجامعية 1999 ـــ 2000م). كليـة الآداب ـــ وجـدة ـــ المغرب .
- **مفهوم التأويل في القرآن الكريم.** دكتوراه. إعداد الباحثة: فريدة زمرد إشـراف: د.الشاهد البوشيخي. تاريخ المناقشة: 28 / 06/ 2001. كلية الآداب ظهر المـهراز ـــ فاس المغرب.
- **مفهوم الحق في القرآن.** دكتوراه دولة. إعداد الباحث: عبد الـرزاق الوزكيـتي. إشراف: د. إدريس نقوري. تاريخ المناقشة: 3 / 10 / 2001.
- **مفهوم القلب في القرآن الكريم دراسة مصطلحية وتفسير موضوعي.** دكتـوراه. إعداد الباحث: نجيب بن عبد الله المدغري. إشراف: د . الشاهد البوشيخي. تاريخ المناقشة: 2001 كلية الآداب ظهر المهراز ـــ فاس المغرب .

2 ـ رسائل مسجلة للدكتوراه[1] :

- **عناصر الشعر في النقد العربي القديم: المصطلح والقضية.** يعدّها الطالب: عبد الله صغيري. تحت إشراف: الدكتور العياشي السنوني. تاريخ التسجيل: 2000/01/18 كلية الآداب ظهر المهراز ـــ فاس المغرب.
- **اللفظ المعنى في النقد العربي القديم المصطلح والقضية.** يعدّها الطالب: الحسـن طالبي. تحت إشراف: الدكتور عبـد الرحيـم الرحمـوني. تـاريخ التسـجيل: 2001/01/15. كلية الآداب والعلوم الإنسانية ـــ ظهر المهراز فاس .

1 – انظر الرسائل المسجلة والمناقشة في موضوع:المفاهيم القرآنية في باب وراقيات مصطلحية.

- **المصطلح الصوتي عند أبي عمرو الداني.** يعدّها الطالب: ابراهيم بلعيدي. تحت إشراف: الدكتور مبارك حنون. تاريخ التسجيل: 2000/11/22. كلية الآداب والعلوم الإنسانية ــ ظهر المهراز فاس .
- **مفهوم الغرض الشعري في النقد العربي القديم بين النظرية والتطبيق.** يعدّها الطالب: محمد صغيري. تحت إشراف: الدكتور العياشي السنوني. تاريخ التسجيل: 2000/01/18. كلية الآداب والعلوم الإنسانية ــ ظهر المهراز فاس .

4- نـدوات:

- ندوة : **قضايا المصطلح في الآداب والعلوم الإنسانية.** تنظيم مشترك بين كلية الآداب والعلوم الإنسانية مكناس، ومعهد الدراسات المصطلحية بفاس.مكان الندوة: كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مكناس. تاريخ الندوة: 9 ــ 10 ــ 11 مارس 2000م.
- ندوة: **استثمار المصطلح الموحد في المجال التعليمي.** تنظيم مشترك بين مكتب تنسيق التعريب وكلية الآداب والعلوم الإنسانية بمكناس. مكان الندوة: كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مكناس. تاريخ الندوة: 21 ــ 24 أكتوبر 2000م.
- ندوة: **الألفاظ العلمية الحضارية والتراثية.** تنظيم مشترك بين مكتب تنسيق التعريب بالرباط، وجامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس. مكان الندوة: كلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهراز فاس. تاريخ الندوة: 26 ــ 29 أكتوبر 2000م
- ندوة : **المعجم العربي.** تنظيم: مجمع اللغة العربية بدمشق. مكان الندوة: مقر المجمع. تاريخ الندوة: 6 ــ 9 شعبان 1422 هــ الموافق 22 ــ 25 أكتوبر 2001.
- ندوة : **استثمار المصطلح الموحد الصادر عن مؤتمرات التعريب.** تنظيم مشترك بين كلية الآداب بالرباط، ومكتب تنسيق التعريب. مكان الندوة: كلية الآداب الرباط. تاريخ الندوة: 2001.

5. عروض ومحاضرات :

- **منهج دراسة المصطلح القرآني .** د. الشاهد البوشيخي. مدير معهد الدراسات المصطلحية. محاضرة ألقيت في المدرسة العليا للأساتذة بفاس. بتاريخ: يناير: 2000م.

- **مفهوم الانتساب الإيماني عند سعيد النورسي.** د. فريد الأنصاري. من معهد الدراسات المصطلحية، فاس - المغرب. عرض أُعِدّ للمؤتمر الخامس: النظرة القرآنية للإنسان من خلال رسائل النور. أيام: 24 - 26 شتنبر 2000. باستانبول.

- **مفهوم الإنسان عند جلال الدين الرومي وسعيد النورسي.** أ. د. بلال قوشبنار. من جامعة ماك كيل - كندا. عرض أُعِدّ للمؤتمر الخامس: النظرة القرآنية للإنسان من خلال رسائل النور. أيام: 24 - 26 شتنبر 2000. باستانبول.

- **مفهوم العلم في رسائل النور.** أ. د. آلب أرسلان أجيق كنج. من جامعة فلتح - إستانبول. عرض أُعِدّ للمؤتمر الخامس: النظرة القرآنية للإنسان من خلال رسائل النور. أيام: 24 - 26 شتنبر 2000. باستانبول.

- **مفهوم المحبة عند بديع الزمان النورسي.** أ. د. إبراهيم جلال. من جامعة مرمرة - إستانبول. عرض أُعِدّ للمؤتمر الخامس: النظرة القرآنية للإنسان من خلال رسائل النور. أيام: 24 - 26 شتنبر 2000. باستانبول.

- **مفهوم المعرفة من خلال رسائل النور.** د. مصطفى فوضيل. من معهد الدراسات المصطلحية، فاس - المغرب. عرض أُعِدّ للمؤتمر الخامس: النظرة القرآنية للإنسان من خلال رسائل النور. أيام: 24 - 26 شتنبر 2000. باستانبول.

- **مفهوم الوجود والإنسان عند النورسي وسارتر.** أ. د. إبراهيم أوزدمير. من جامعة أنقرة - أنقرة. عرض أُعِدّ للمؤتمر الخامس: النظرة القرآنية للإنسان من خلال رسائل النور. أيام: 24 - 26 شتنبر 2000. باستانبول.

- **كتاب "مفردات القرآن" للفراهي، وأهميته في علم غريب القرآن.** د. محمد أجمل بن محمد أيوب الإصلاحي - مركز البحوث والدراسات الإسلامية، بوزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد. بالرياض. عرض أُعِدَّ لندوة: عناية المملكة العربية السعودية بالقرآن الكريم وعلومه. بالمدينة المنورة. أيام: 3 - 6 رجب 1421هـ الموافق 30 شتنبر - 03 أكتوبر 2000م.

- **معاجم معاني ألفاظ القرآن الكريم.** أ. د. فوزي بن يوسف الهابط، الجامعة الإسلامية. بالمدينة المنورة. عرض أُعِدَّ لندوة: عناية المملكة العربية السعودية بالقرآن الكريم وعلومه. بالمدينة المنورة. أيام: 3 - 6 رجب 1421هـ الموافق 30 شتنبر - 03 أكتوبر 2000م.

- **معاجم مفردات القرآن الكريم (موازنات ومقترحات).** أ. د. أحمد بن حسن فرحات، جامعة الإمارات، العين. عرض أُعِدَّ لندوة: عناية المملكة العربية السعودية

بالقرآن الكريم وعلومه. بالمدينة المنورة. أيام: 3- 6 رجب 1421هـ الموافق 30 شتنبر - 03 أكتوبر 2000م.

- **المعاجم المفهرسة لألفاظ القرآن الكريم.** د. عبد الرحمن بن محمد الحجيلي - الجامعة الإسلامية. بالمدينة المنورة. عرض أُعِدَّ لندوة: عناية المملكة العربية السعودية بالقرآن الكريم وعلومه. بالمدينة المنورة. أيام: 3- 6 رجب 1421هـ الموافق 30 شتنبر - 03 أكتوبر 2000م.

- **المعجم الموسوعي عن ألفاظ القرآن الكريم وقراءاته.** أ. د. أحمد مختار بن عبد الحميد عمر، جامعة القاهرة. عرض أُعِدَّ لندوة: عناية المملكة العربية السعودية بالقرآن الكريم وعلومه. بالمدينة المنورة. أيام: 3- 6 رجب 1421هـ الموافق 30 شتنبر - 03 أكتوبر 2000م.

- **نحو معجم تاريخي للمصطلحات القرآنية المُعرَّفة.** أ. د. الشاهد البوشيخي، مدير معهد الدراسات المصطلحية. عرض أُعِدَّ لندوة : عناية المملكة العربية السعودية بالقرآن الكريم وعلومه. بالمدينة المنورة. أيام: 3- 6 رجب 1421هـ الموافق 30 شتنبر - 03 أكتوبر 2000م.

- **الجانب الاستعمالي للغة ووسائل البحث فيه وفوائده في ترسيخ المصطلح.** د. عبد الرحمن الحاج صالح (رئيس للمجمع الجزائري للغة العربية). عرض قُدِّم للمدارسة التاسعة عشرة. بمعهد الدراسات المصطلحية. يوم: 28 أكتوبر 2000م.

- **حوار عن تجربة حياة في البحث المصطلحي.** د. أحمد مطلوب (الأمين العام للمجمع العلمي العراقي). عرض قدّم للمدارسة العشرين. بمعهد الدراسات المصطلحية. يوم: 28 أكتوبر 2000م.

- **نظرات في قضية المصطلح العلمي التراثي.** د. الشاهد البوشيخي. مدير معهد الدراسات المصطلحية. عرض قدم في ندوة الألفاظ العلمية الحضارية والتراثية التي نظمتها كلية الآداب ظهر المهراز بفاس ومكتب تنسيق التعريب . بتاريخ : أكتوبر 2000م.

- **الدراسة المصطلحية وتوثيق النص.** د. الشاهد البوشيخي. مدير معهد الدراسات المصطلحية. عرض قدم في اليوم الدراسي عن تحقيق النص وتوثيقه ، بكلية الآداب ظهر المهراز فاس . بتاريخ : 15 يناير 2001 .

- **نظرات في مفهوم الهجرة في القرآن الكريم** . د. الشاهد البوشيخي. مدير معهد الدراسات المصطلحية. محاضرة ألقيت في الأيام الثقافية عن الهجرة النبوية بتطوان. بتاريخ : مارس: 2001م.
- **مفهوم إحياء التراث الإسلامي** . د. الشاهد البوشيخي. مدير معهد الدراسات المصطلحية. عرض قدم في ندوة إحياء التراث الإسلامي : الواقع والآفاق التي نظمها المجلس العلمي بفاس . بتاريخ : ماي 2001م.
- **بعض صور التعبيرات الاصطلاحية في العربية المعاصرة**. أ. دة. وفاء كامل فايد – جامعة القاهرة . عرض أُعِدَّ لندوة : **المعجم العربي** التي أقامها مجمع اللغة العربية بدمشق. أيام: 6 ـــ 9 شعبان 1422 هـــ الموافق 22 ـــ 25 أكتوبر 2001م.
- **كتب الألفاظ ومعاجم المعاني**. أ. د. صلاح كزارة- جامعة حلب. عرض أُعِدَّ لندوة : **المعجم العربي** التي أقامها مجمع اللغة العربية بدمشق. أيام: 6 ـــ 9 شعبان 1422 هـــ الموافق 22 ـــ 25 أكتوبر 2001م.
- **مشروع المعجم التاريخي للمصطلحات العلمية**. أ. د. الشاهد البوشيخي، مدير معهد الدراسات المصطلحية. عرض أُعِدَّ لندوة : **المعجم العربي** التي أقامها مجمع اللغة العربية بدمشق. أيام: 6 ـــ 9 شعبان 1422 هـــ الموافق 22 ـــ 25 أكتوبر 2001م.
- **المعجم الفقهي اللغوي المغرب والمصباح نموذجا**. د. عبد الإله نبهان – جامعة تشرين. أُعِدَّ أعد لندوة : **المعجم العربي** التي أقامها مجمع اللغة العربية بدمشق. أيام: 6 ـــ 9 شعبان 1422 هـــ الموافق 22 ـــ 25 أكتوبر 2001م.
- **نحو تصور جديد لبناء المعجم العلمي العربي المختص**. أ. د. عز الدين البوشيخي – جامعة مولاي إسماعيل. عرض أُعِدَّ لندوة : **المعجم العربي** التي أقامها مجمع اللغة العربية بدمشق. أيام: 6 ـــ 9 شعبان 1422 هـــ الموافق 22 ـــ 25 أكتوبر 2001م.
- **نحو معجم جديد للمعاني**. أ. د. محمود فاخوري- جامعة حلب. عرض أُعِدَّ لندوة: **المعجم العربي** التي أقامها مجمع اللغة العربية بدمشق. أيام: 6 ـــ 9 شعبان 1422 هـــ الموافق 22 ـــ 25 أكتوبر 2001م.

مطبعة النجاح الجديدة
الدار البيضاء
الإيداع القانوني رقم : 2000/16